سلسلة تصدر عن مجلة البيان



صراع المصالح

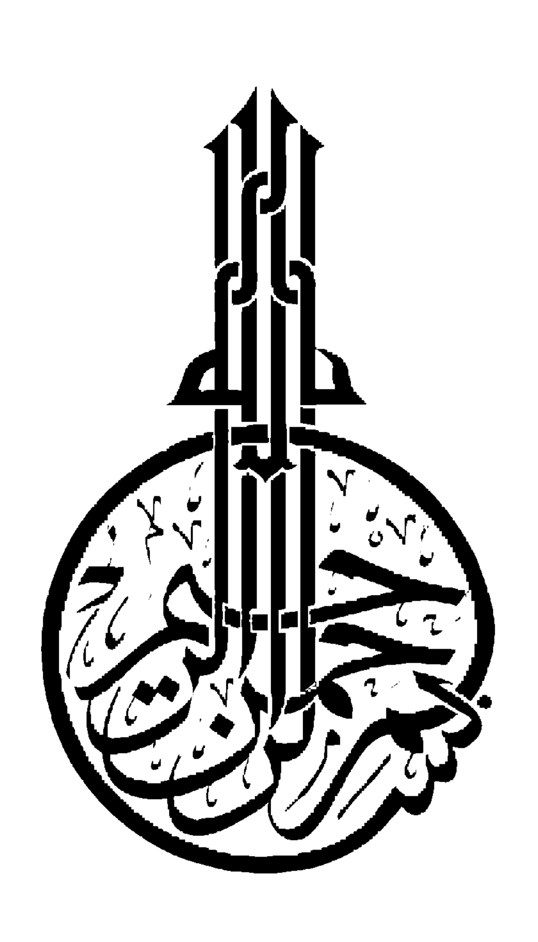
في بلاد الرافدين

تأليف
أحمد فهمي

صراع المصالح في بلاد الرافدين

تأليف

أحمد فهمي


بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، أما بعد:

يقول المفكر الإستراتيجي الأمريكي زبغنيو بريجينسكي: «لعل فضل الحرب الوحيد أنها جعلت العراق مقبرة لأحلام المحافظين الجدد»[1].

كان المحافظون الجدد يخططون لجعل العراق حجر الأساس في مشروع الشرق الأوسط الجديد، لكنه تحول إلى شاهد على قبر المحافظين الجدد.

إن المسافة بين حجر الأساس وشاهد القبر شاسعة جداً، سواء في المخيلة، أو على الأرض، وفي دولة مثل العراق تطلب قطع هذه المسافة خمس سنوات قبل أن يتبين للجميع أن وليم كريستول وبول وولفويتز وفرانسيس فوكوياما وزلماي خليل زاد وريتشارد أرميتاج وجيمس وولسي وريتشارد بيرل وأليوت إبرامز ووليام بينت وجفري بيرنز وجون بولتون وباولا بدوبريانسكي وروبرت كاجان وبيتر دومان ودونالد رامسفيلد ووليام شنيدر وفين ويبر وروبرت زوليك، ربما يكونون قد أخطؤوا قليلاً[2].

لقد جاء هؤلاء إلى المنطقة العربية الإسلامية يحملون الكراهية والخوف، وكان جيمس وولسي مدير السي آي إيه السابق يعلق على الصمت العربي بعد قصف أفغانستان قائلاً: «إن الخوف وحده يعيد تأكيد الاحترام للولايات المتحدة»، في ذلك الوقت تبنى مسؤولو الإدارة الأمريكية عبارة تداولها قادة الإمبراطورية الرومانية قديماً وكانوا ينطقونها باللاتينية،

---

(١) الفرصة الثانية، ثلاثة رؤساء وأزمة القوة العظمى الأمريكية، تأليف زبغنيو برجينسكي، ص ١٦٣.

(٢) هذه أسماء ثمانية عشر أمريكياً من المحافظين الجدد الذين قدموا عام ١٩٩٨م التماساً قوياً للرئيس بيل كلينتون يحثونه على القيام بعمل عسكري حاسم لإزاحة صدام حسين استباقا لحصوله على أسلحة دمار شامل، وأصبح ثلثا هؤلاء مسؤولين في الإدارة التالية، انظر: المرجع السابق، ص ١٣٥.

وتقول: «دعهم يكرهون ما داموا يخافون»[1]، حسناً. . تبين أن المسلمين يستطيعون أموراً أخرى بخلاف الكراهية.

يقول بريجينسكي: «لابد أنه اتضح لإدارة بوش في سنة ٢٠٠٦م أن ليس لدى الولايات المتحدة ولا إسرائيل - منفردتين أو مجتمعتين - القدرة على سحق الشرق الأوسط وإعادة ترتيبه وفق مشيئتهما، فالمنطقة واسعة جداً، وقد تراجعت رهبة شعبها وتزايدت ثورته نتيجة الكره والغضب واليأس. . وكلما ردت الولايات المتحدة بتوسيع نطاق العنف المضاد ومستواه، ازداد انغماسهما في حرب طويلة ومتوسعة»[2].

يعتقد كثيرون أنه لفهم حقيقة ما يجري في العراق لا بد من المتابعة اليومية للأحداث، وهذه أول خطوة يمكن أن تؤدي إلى البعد عن الحقيقة، لا يمكن الاعتماد على المتابعة اليومية لتكوين تصور عام وفهم ما وراء الكواليس، والأسباب كثيرة، منها: أن ما يسمى متابعة يومية للأحداث ليس إلا متابعة جزئية ناقصة، ومنها: أنه لا توجد وسيلة إعلام واحدة قادرة على تغطية أكثر من ١٠ ٪ مما يجري فعلاً على الأرض، ومنها: أن عشرات الأحداث والمواقف التي تجري يومياً في العراق لا تعد ضمن الأخبار التي تحرص وسائل الإعلام على تغطيتها رغم كونها محورية في تكوين التصور العام، ومنها: أن ذاكرة الرأي العام العربي لا تمتلك القدرة على اختزان الكم الهائل من الأخبار والمعلومات التي يتلقاها يومياً عن العراق، ومن ثم سيتم تكوين التصور من خلال بقايا الذاكرة العشوائية ومعطيات الحالة الآنية.

إن الأمر يشبه الفارق بين النظر إلى الخارطة والنظر إلى الأرض على الطبيعة، إن الرؤية التفصيلية الجزئية تجعل المراقب يشعر بالتخمة فيتصور أنه مدرك للأبعاد كافة بينما يكون غارقاً في بُعْدٍ أو بعدين على الأكثر.

يسرف بعضهم في إطلاق التقديرات والتوقعات حول ما يجري، بينما تشكو وكالة

(١) قتل الأمل، تدخلات العسكريين الأمريكيين، تأليف ويليام بلوم، ص ٢٩٢.
(٢) الفرصة الثانية، ص ١٧٠.

المخابرات الأمريكية المركزية من غموض الموقف في العراق، أثناء إعداد التقييم الاستخباراتي نصف السنوي، فتذكر أن «الاحتمالات المستقبلية عرضة لمزيد من الأخطاء. . . بالإضافة إلى التحديات التي يمثلها الحصول على معلومات دقيقة بخصوص اتجاهات العنف. . يجد جامعو المعلومات في قطاع الاستخبارات صعوبات في العمل»[(١)].

إن الصراع في العراق له طابع معقد، تتداخل فيه المصالح إلى مدى بعيد ويصبح من العسير تحديد أي عمل أو موقف أو حدث: هل هو لمصلحة هذا الطرف أم ذاك؟ الخيارات والمواقف كافة يمكن نسبتها لجميع الأطراف، الانسحاب الأمريكي من العراق هل في مصلحة الولايات المتحدة أم ضدها؟ هل في مصلحة إيران أم لا؟

قضية المتطوعين العرب - بوصفها مثالاً آخر - تتهم إيران واشنطن أنها تسمح للمقاتلين العرب بالتسلل إلى العراق، بينما تتهم واشنطن طهران بأنها تدعمهم بالسلاح، فكيف يتفق أن الدولتين تفعلان الشيء نفسه في سياق تنازعهما في العراق؟

المفهوم نفسه ينطبق على قضايا وأحداث أخرى جرت طيلة سنوات الغزو، يصعب تحديد مَنْ صاحب المصلحة فيها.

إن الصراع في العراق يؤسس لمدرسة جديدة في مجال الصراعات السياسية والتنافس على النفوذ، نظراً إلى مستوى التداخل والتعقيد بين الأحداث والقوى والمصالح إلى الدرجة التي يصعب معها القول: إن فلاناً عميل لأمريكا، أو هو عميل لإيران، أو هو وطني مستقل.

لن نستطيع فهم منظومة الصراع المعقدة في العراق دون تحليل هذه الإشكالات، وهذا ما تحاول أن تقدمه هذه الدراسة من خلال تتبع قضية تأسيس دولة شيعية في العراق.

تستخدم الدراسة بصورة أساسية مقاربة تاريخية في تحليل الأحداث المعاصرة التي يمر بها العراق، هذه المقاربة لم تُسرد مرة واحدة -كما هو المألوف - في بداية الدراسة، ولكن

(١) الشرق الأوسط، ٢٥/ ٨/ ٢٠٠٧م.

توزعت في ثنايا الموضوعات والقضايا الجزئية، وأحسب أن ذلك يقدم رؤية أكثر توازناً.

أولى الصعوبات التي واجهت هذه الدراسة هي غزارة المعلومات المتدفقة عن الأزمة العراقية - وإن كان ذلك لا يعني بالضرورة شمولها - وكثرة القوى والأطراف المتصارعة، بالإضافة إلى التاريخ المعقد والمتقلب أحياناً في سياق غير منطقي لهذه القوى، على نحو يجعل النظريات السياسية عاجزة عن توقع مساراتها وتوجهاتها في المستقبل القريب والبعيد على السواء، أعني بذلك: القوى الشيعية المتحالفة أو المتصارعة في العراق.

إن التعامل مع قضايا غير منطقية يسبب حيرة بالغة في التوصل إلى نتائج دقيقة، وشيعة العراق يمثلون اليوم نتاجاً تراكمياً لأحداث وقعت طيلة أربعة عشر قرناً، تداخلت فيها السياسة مع العقيدة، بحيث إن الحماسة التي جعلت شيعة العراق يعتزلون الدولة والسلطة والأمة تحت شعار «انتظار الغائب»، هي الحماسة نفسها التي ينطلقون منها اليوم للاستيلاء على كل سلطة وصلاحية في العراق، أيضاً تحت شعار «انتظار الغائب».

ويرحم الله شيخ الإسلام ابن تيمية، الذي قال: «المرأة إذا غاب عنها وليها، زَوَّجها الحاكم أو الولي الحاضر لئلا تفوت مصلحة المرأة بغيبة الولي المعلوم الموجود، فكيف تضيع مصلحة الأمة مع طول هذه المدة، مع هذا الإمام المفقود؟»[1]، شيعة العراق اليوم يحترمون الغائب إلى درجة السعي للقيام بدوره، وإن كانت الثورة الإيرانية قدمت بين يديها تأصيلاً نظرياً تمثل في «ولاية الفقيه» إلا أن شيعة العراق ينطلقون في مسعاهم الثوري بدون أي تأصيل نظري، وتلك إشكالية كبرى.

لا تمثل المعلومات الواردة في هذه الدراسة إلا قدراً يسيراً مما تم جمعه أو استخدامه في محاولة سبر الحقيقة وتكوين رؤية دقيقة، وكما يذكر مدير مكتب نيويورك تايمز في القاهرة مايكل سلاكمان أن: ٩٠٪ من المعلومات لا تظهر في القصة التي أكتبها، لأنني أعمل أولاً على فهم ما يجري حولي، فمن الممكن أن أتحدث مع مائة شخص ولا أقتبس سوى عن ثلاثة.

(١) منهاج السنة النبوية، ج١، ص ١٢٣.

هذه الدراسة مكونة من أربعة أبواب، أولها يتناول معالم مهمة في تكوين وثقافة المجتمع الشيعي العراقي، وهي ضرورية جداً للتوصل إلى حقيقة ما يطلبه شيعة العراق، هل يريدون دولة، أم فيدرالية، أم عراقاً موحداً ولكن شيعياً؟

الأبواب الثلاثة التالية رُتِّبت حسب سياق الفعل ورد الفعل، فالولايات المتحدة هي من بدأ الأزمة وأطلق حرباً لا تنتهي، وما تفعله إيران إنعكاساً للفعل الأمريكي وتخريجاً عليه، ثم خروجاً عنه لاحقاً، وأما شيعة العراق فهم حيارى بين أجندتين، كلتاهما يعِدان بدولة وإقليم وحكم، لكن لكل منهما تصوره حول شكل هذه الدولة ومن يحكمها ومن «يحلبها» أيضاً؟

إن إقامة دولة شيعية في العراق ليس خيالاً أو ترهات أو مبالغات، بل هو حقيقة واقعة، ماثلة في تاريخ وواقع، في كتب ووقائع، وربما تظل هي الحقيقة الأكثر ثباتاً في الوضع المضطرم المتغير في العراق، وبدونها سوف تتداخل التحليلات والتوقعات، لذا نحاول تقصي جذور «فكرة الدولة» في التاريخ المعاصر لشيعة العراق، سعياً لإثبات وجودها أولاً، ثم تحديد السياقات الأمريكية والإيرانية الساعية لتحقيق الحلم الشيعي بوصفه أحد مكونات كل من المشروعين الأمريكي والإيراني.

قدر كبير من المعلومات الواردة في الدراسة مصدره شخصيات وأحزاب وكتب ومواقع شيعية بالأساس، تنتمي إلى تيارات وأحزاب دينية وعلمانية مختلفة، باختصار تعرض الدراسة للحقائق التي تقرها أطراف شيعية موثوقة عند الجهات التي تنتمي إليها، وذلك حرصاً على توثيق المعلومات وإسناد كل قول أو فعل إلى صاحبه.

لا تزال الأزمة العراقية بعد ذلك في حاجة ليس إلى مجرد دراسات تالية، بل إلى مراكز متخصصة، فالخطب جلل، ومجرد التفكير في التداعيات المحتملة يصيب بالدوار، والمكون الأهم في تلك الأزمة والذي سيتم تغطيته في دراسة قادمة - بإذن الله تعالى - هو «العرب السنة» في العراق، ماذا عن واقعهم؟ وماذا عن مستقبلهم؟ وكيف يمكن مواجهة الخطر القادم في العراق؟ وما دور السنة في ذلك؟

نسأل الله – تعالى – التوفيق والسداد، ونعوذ به من الخذلان والضلال .

وصلي اللهم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلِّم .

أحمد فهمي

٢٤ / ٢ / ١٤٢٩هـ

afahmee@hotmail.com

جوال الرسائل ٠٠٢٠١٦٤١٩٢٦٥٣



الباب الأول: مجتمع شيعة العراق من الداخل - جذور الانفصال

الفصل الأول: دولة المراقد.

الفصل الثاني: أخطر جيل من رجال الدين الشيعة.

الفصل الثالث: السمات العامة للمجتمع الشيعي العراقي.

المبحث الأول: حداثة التكوين.

المبحث الثاني: ثقافة الدماء والموت.

المبحث الثالث: العوالم الافتراضية.

المبحث الرابع: المظلومية.

الفصل الأول: دولة المراقد

تحتل المراقد - القبور - عند الشيعة مكانة سامقة، وأكثر المراقد قدسية هي قبور الأئمة الأحد عشر، وهذه القبور موجودة في ثلاث دول، وفي العراق وحده دفن ستة من الأئمة.

وأكثر مراقد الأئمة قداسة لدى الشيعة قبرا: علي بن أبي طالب والحسين بن علي - رضي الله عنهما - في النجف وكربلاء، وفي الكاظمية جنوب بغداد يوجد قبرا الإمامين موسى الكاظم ومحمد الجواد، وفي سامراء يوجد قبرا الإمامين علي الهادي وحسن العسكري[1].

الاسم	اللقب	المولد - الوفاة	موقع القبر	الدولة
الإمام الأول أبو الحسن علي بن أبي طالب	المرتضى	٢٣ قبل الهجرة - ٤٠ هـ	النجف	العراق
الإمام الثاني أبو محمد الحسن بن علي	المجتبى - الزكي	٢ هـ - ٥٠ هـ	البقيع - المدينة المنورة	السعودية
الإمام الثالث أبو عبد الله الحسين بن علي	الشهيد - سيد الشهداء	٣ هـ - ٦١ هـ	كربلاء	العراق
الإمام الرابع أبو محمد علي بن الحسين	السجاد	٣٨ هـ - ٩٥ هـ	البقيع - المدينة المنورة	السعودية
الإمام الخامس أبو جعفر محمد بن علي	الباقر	٥٧ هـ - ١١٤ هـ	البقيع - المدينة المنورة	السعودية

(١) انظر: شيعة العراق، ص٤٥. حدائق الأحزان. إيران وولاية الفقيه، تأليف د. مصطفى اللباد، ص ٧٦. إيران بين التاج والعمامة، تأليف: أحمد مهابة ص ٢١٠ - ٢١١.

الإمام السادس أبو عبد الله جعفر بن محمد	الصادق	٨٣ هـ - ١٤٨ هـ	البقيع - المدينة المنورة	السعودية
الإمام السابع أبو إبراهيم موسى بن جعفر	الكاظم	١٠٨ هـ - ١٨٣ هـ	الكاظمية	العراق
الإمام الثامن أبو الحسن علي بن موسى	الرضا	١٤٨ هـ - ٢٠٣ هـ	مشهد	إيران
الإمام التاسع أبو جعفر محمد بن الرضا	الجواد	١٩٥ هـ - ٢٢٠ هـ	الكاظمية	العراق
الإمام العاشر أبو الحسن علي بن محمد	الهادي	٢١٢ هـ - ٢٥٤ هـ	سامراء	العراق
الإمام الحادي عشر أبو محمد الحسن بن علي	العسكري	٢٣٢ هـ - ٢٦٠ هـ	سامراء	العراق

ومنذ ظهور التشيع في العراق؛ تحولت النجف وكربلاء إلى مراكز للتعبد الشيعي، وكانتا أحياناً تتحديان مكة المكرمة، والحق أنه في مراحل مختلفة من التاريخ الإسلامي، وخاصة في زمن الصراع بين الصفويين والعثمانيين، كانت زيارة كربلاء تعوض عن الحج إلى مكة[١].

وعند العشائر المتشيعة كانت زيارة أضرحة الأئمة - وتسمى أيضاً العتبات المقدسة - بديلاً عن الحج إلى مكة، ولم يكن رجال القبائل ملتزمين في ممارساتهم الدينية حيث كانوا نادراً ما يلتزمون بأداء الصلاة أو صوم رمضان، لكنهم كانوا يدخرون المال لزيارة الأضرحة وكان الزائر العائد من زيارته إليها يعدّ تقياً بين أقرانه من رجال العشائر[٢]، وكان زائر العتبات يلقب في العراق بـ «الحاجي»[٣]، أما في إيران فإن زائر كربلاء كان يضاف إليه لقب «كبلي» أي: «كربلائي»، فيقال: «كبلي فلان»[٤].

(١) كتاب: شيعة العراق، تأليف: إسحاق النقاش، ص٣٠١.
(٢) المرجع السابق، ص٣٢٢.
(٣) شيعة العراق، ص٣٢٣.
(٤) لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، تأليف: د. علي الوردي، ص٧٢.

حتى في أيامنا هذه فإن كثيراً من الشيعة يفتخر بالقول: «إن زوار كربلاء هذا العام أكثر من حجاج بيت الله الحرام»، ويدعي بعضهم أن عدد زوار المدينة سنوياً - من الداخل والخارج - نحو أربعة ملايين، أي: أكثر من حجاج بيت الله الحرام في مكة[١]، ويحلو للكتَّاب الشيعة أن يطلقوا على النجف ألقاباً مفخمة مبالغ فيها، مثل: عاصمة الكون، قلب العالم، عالم في مدينة، متلقية كل أخبار العالم[٢].

وفي عهد الملك الإيراني نادر شاه أمر عام ١٧٤٢م بتذهيب قبة مرقد علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - في النجف، وتكلفت العملية مبلغاً باهظاً، وبلغت أجور العمال فقط خمسين ألف تومان، وكان مبلغاً باهظاً جداً بمعايير ذلك الزمان، حتى كان يضرب به المثل في التبذير، فيقال: «تبذير نادر في النجف»، وقد أثَّر تذهيب القبة في سكان الريف والبادية حيث كانوا يشاهدونها في الصحراء من مسافات شاسعة وهي تلمع تحت أشعة الشمس فيزداد ارتباطهم بالتشيع[٣].

تميَّزت مدينتا النجف وكربلاء بكون الأغلبية الساحقة من سكانهما شيعة، بينما سكان الكاظمية خليط من السنة والشيعة، وسامراء أغلبيتها الساحقة من السنة.

تروي كتب الشيعة أقوالاً منسوبة لبعض الأئمة عن فضل الدفن في النجف وكربلاء، منها: ما يروونه عن علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - أنه نظر إلى ظهر الكوفة فقال: «ما أحسن منظرك وأطيب قعرك، اللهم اجعل قبري بها»، ويروون عن الإمام جعفر الصادق أنه قال: «ما من مؤمن يموت في شرق الأرض وغربها إلا وحشر الله جل جلاله روحه إلى وادي السلام، قيل: وأين وادي السلام؟ قال: بين وادي النجف والكوفة، كأني بهم خلق كثير وقعود يتحدثون على منابر من نور»[٤].

---

(١) د. طه الدليمي، وهو باحث عراقي سني في الشؤون الشيعية، بحث: الحقيقة.
(٢) شيعة العراق، ص ٣٩.
(٣) لمحات اجتماعية، ج١، ص ١٢٨.
(٤) أحمد ناجي الدليمي، كاتب شيعي، مقال: مشاهير احتضنهم الصحن العلوي المقدس، موقع المركز الإعلامي للبلاغ.

نتج عن ذلك أن مقبرة وادي السلام في النجف أصبحت من أكبر المقابر في العالم، إذ يحرص كثير من الشيعة في العراق وإيران على دفن موتاهم فيها حتى وإن تأخر الدفن أياماً أو أسابيع أو أشهراً وأحياناً سنوات، وفي عام ١٩٨٤م أوقفت حكومة البعث الدفن في المقبرة إلا لأعداد محدودة[١].

لكن بعد الغزو الأمريكي للعراق استعادت مقبرة وادي السلام مكانتها لدى الشيعة، حتى إن مسؤولي المدينة يعدونها من وسائل الجذب الاقتصادي! وتتعامل السلطات مع المقبرة وكأنها معلم سياحي، فخصصت ١٢ ساعة فقط يومياً للدفن من ٦ صباحاً إلى ٦ مساء، حتى تظهر بالمظهر اللائق[٢].

مراحل التطور:

بدأت الزيارة إلى مراقد الأئمة منذ وقت مبكر بعد ظهور التشيع، إلا أنها اتسعت على نطاق كبير منذ قيام الدولة الصفوية في إيران عام ١٥٠١م وإجبار أكثرية أهل السنة في إيران على التشيع[٣].

وقد ارتبط ازدهار المدينتين في الفترة ما قبل القرن العشرين بمعدل توافد الزوار، وكان توفر مصادر للمياه هو العامل الأهم في زيادة أعداد الزائرين، ولذلك ارتبط معدل الزيارة بمستوى تزود المدينتين بالمياه إلى حد كبير، وعندما احتل الشاه إسماعيل الأول الصفوي العراق عام ١٥٠٨م أمر بتنظيف قناة المدينة، وفي عام ١٥٢٧م شق الشاه طهماسب قناة جديدة لنقل الماء من الحلة إلى النجف، لكن ظلت المدينتان مع ذلك تستقبلان أعداداً قليلة من الزوار حتى إن أحد الرحالة البرتغاليين لاحظ في العام ١٦٠٤م أن النجف مدينة خربة ولم يسكنها في هذه الفترة سوى ٥٠٠ شخص، وتراجع عدد الدور من ثلاثة آلاف إلى ثلاثين داراً فقط[٤].

---

(١) السابق.
(٢) موقع قناة الفرات التابعة للمجلس الأعلى، ٢٧/ ١١/ ٢٠٠٧م.
(٣) شيعة العراق، ص٣٠٢.
(٤) السابق، ص٣٩ - ٤٠.

لم يمنع ذلك من وجود بعض فترات الازدهار المرتبطة بعناية الحكام الصفويين بالمدينتين، فمثلاً حرص الشاه عباس الكبير في مطلع القرن السابع عشر على إظهار تقديسه الفائق للنجف، فقصد إليها زائراً متزلفاً وخدم زوار قبر علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - وكنس الضريح وأطلق على نفسه لقب: «كلب عتبة علي»، ونقش هذا اللقب على خاتمه واستعمله في المعاملات الرسمية[١].

في مطلع القرن الثامن عشر أنشأ حسن باشا والي بغداد العثماني سداً على قناة الحسينية لإمداد كربلاء بالمياه فانتعشت الزيارة إلى المدينة، وظلت النجف شبه مهجورة حتى مطلع القرن التاسع عشر حيث افتتحت قناة: «الهندية» والتي موَّل إنشاءها حسن رضا خان الوزير الأول في دولة «أوذة» الشيعية شمال الهند (١٧٢٠ - ١٨٥٦م)، ونتج عن ذلك ازدهار المدينة بشكل لافت، وأقبل علماء الشيعة على سكناها وتحولت لتصبح المركز العلمي الأول للشيعة في ذلك الوقت، وأقبل الزوار عليها بعشرات الألوف في مواسم الزيارة المتعددة، وظل الشيعة الهنود يمولون عملية تزويد المدينة بالمياه حتى نهاية القرن التاسع عشر[٢]، وساهم توقف الحرب بين العثمانيين والإيرانيين عام ١٨٢٣م وعقد معاهدة أرضروم الأولى في تزايد إقبال الشيعة على النجف من مختلف البلدان[٣].

في أواخر القرن التاسع عشر شُقَّت ثلاث قنوات إضافية مُوِّلت من حاكم كرمان الإيراني والدولة العثمانية، ليزداد ازدهار النجف، وتحسن وضعها الاقتصادي وزادت المساحات المروية حولها وساهم ذلك في تزايد ارتباط العشائر العربية بالمدينة[٤].

بعد تأسيس دولة العراق عام ١٩٢١م لم تكن علاقة إيران بالنظام الملكي في بغداد جيدة، فوضعت طهران قيوداً على زيارة الإيرانيين لمدن العتبات في العراق، فتدهور اقتصاد النجف وكربلاء من جديد طيلة الثلاثينيات والأربعينيات والخمسينيات من القرن العشرين

---

(١) حدائق الأحزان، ص ٤٠.
(٢) شيعة العراق، ص٥٥.
(٣) السابق، ص٤٠.
(٤) السابق، ص ٥٦.

الميلادي، وساءت علاقة العلماء الشيعة في العراق بحاكم إيران رضا شاه لتسببه في حرمانهم من إيرادات وفيرة[1]، وبعد سقوط النظام الملكي عام ١٩٥٨م انتعشت الزيارة قليلاً، إلا أنها تدهورت من جديد مع نظام البعث الجديد الذي حكم العراق منذ عام ١٩٦٨م، وتراجع دور مدن العتبات حتى عام ٢٠٠٣م حيث سقط نظام صدام حسين وسيطر الشيعة على الحكم في العراق، وتوافد الزوار على النجف وكربلاء بأعداد غير مسبوقة خاصة من إيران.

المجتمع الشيعي والمراقد:

نتيجة توافد الزوار بكثافة منذ منتصف القرن الثامن عشر على كربلاء ثم النجف، نشأت ظاهرة تحول الآلاف من حالة الزيارة المؤقتة إلى الإقامة الدائمة، ومع الوقت أصبح معتاداً وجود عشرات الآلاف من الإيرانيين والهنود تحديداً في كلتا المدينتين، وبينما كان تعداد النجف في أوائل القرن العشرين لا يتجاوز ٣٠ ألف نسمة، فقد كان العدد يتضاعف بسبب تدفق الزوار[2]، وكانت الهند من مصدِّري الشيعة إلى العراق، خاصة بعد سقوط مملكة أوذة، حيث تدفقت عائلات ثرية من الهند وكان أبرزها عائلة: «النوَّاب» الملكية والتي قدمت أموالاً وفيرة لدعم الوجود الهندي الشيعي في النجف وكربلاء، إلا أنه بعد تتابع عدة أجيال وتناقص الأموال ازداد وضع الهنود الشيعة تردياً، خاصة في كربلاء التي قيل عنها أنها: «بالوعة البؤس الهندي»[3]. وقُدِّر عدد الهنود المقيمين في النجف وكربلاء عام ١٩٢٩م بخمسة آلاف هندي، مما دفع الحكومة العراقية إلى اتخاذ إجراءات للحد من التدفق الهندي الشيعي على العراق، فمنعت عام ١٩٣٥م كل الشعائر العامة في موسم عاشوراء، وحددت موسم الزيارة بفترة لا تزيد عن ثلاثة أشهر في السنة، وهو ما دفع الهنود الشيعة إلى الشكوى[4].

(١) السابق، ص٣١١.
(٢) السابق، ص٣١٢ - ٣١٣.
(٣) شيعة العراق، ص ٣٦.
(٤) السابق، ص٣٠٥.

أما الإيرانيون فقد تزايد توافدهم إلى العراق بدءاً من عام ١٨٢١م بعد استقرار علاقاتهم مع العثمانيين، وانهمرت الأموال الإيرانية مع الزوار فشهدت النجف أعظم عصور ازدهارها العلمي فشيدت فيها المدارس الدينية الكبيرة، وصار كل طالب علم في إيران أو في غيرها من البلاد الشيعية يطمح أن يهاجر إلى النجف لكي يكمل دراسته العالية فيها، وقيل: إن عدد الطلاب بلغ في تلك الآونة عشرة آلاف، فكان فيهم الإيراني والتركي والهندي والتبتي والأفغاني والبحراني والعاملي والأحسائي علاوة على العراقي، ولكن نسبة الإيرانيين فيهم هي الغالبة[١]، وأظهر تقرير أعد في عام ١٨٧٥م أن عدد الأشخاص الراغبين في زيارة العتبات في العراق يبلغ في المتوسط ١٠٠ ألف إيراني[٢].

هذه الأعداد الهائلة من الزوار فرضت على المدينتين طبائع خاصة، فقد ارتبطت مصالح السكان الأصليين بالتجارة مع الزوار، وهم ينتمون إلى بلدان ومجموعات عرقية ودينية مختلفة، فنشأت مجموعة من الأنشطة والخدمات التي تلبي حاجاتهم، وكان من أبرز هذه الأنشطة: توفير ما يسد غائلة العزوبية لدى قطاع كبير من الزوار العزاب أو غير المصطحبين لعائلاتهم، ومع طول مدة الزيارة إلى عدة أشهر - قد تتحول إلى إقامة دائمة - فقد برز «زواج المتعة» بوصفه البديل «الشرعي» لهذه الحاجة حسب الفقه الشيعي.

ينقل إسحاق نقاش في كتابه عن شيعة العراق، وصفاً كتبته سائحة بريطانية اسمها: الليدي إي إس ستيفينس دروور لهذه الظاهرة، تقول دروور: «..ولدى وصول الزائر العازب، ويكون عادة من الإيرانيين، كان يستقبله في الخان أحد الأدلاء. وإذا كان الزائر يرغب في عقد زواج مؤقت كان الدليل يأتي له لقاء أجر بعدة فتيات مناسبات. وبعد أن يختار الزائر فتاته وتمنح موافقة الوالدين، يعقد قرانهما عالم يدفع له هو الآخر حق أتعابه. وكانت مدة الزواج تتفاوت ويمكن أن تتراوح بين ساعة وعدة أشهر»[٣].

هذه الزيجات المختلطة - وإن كانت زواج متعة - لا شك أنه نتج عنها عدد لا بأس

(١) لمحات اجتماعية، ج٣، ص٨٩.
(٢) شيعة العراق، ص ٣٠٤.
(٣) شيعة العراق، ص ٣٠٥.

من المواليد ذوي النسب المختلط، وقد أدى ذلك كله - مع اختلاط المقيمين الأجانب - إلى تراجع النمط العربي في المدينتين، وبالأخص في كربلاء التي غلب عليها الطابع الفارسي إلى حد كبير، ويوجد كثير من القادة والرموز السياسيين الشيعة في العراق حالياً يمتد نسبهم إلى جد هندي أو إيراني أو غير ذلك، وهذه قائمة بعينة مختارة من شخصيات دينية وسياسية شيعية[1]:

الاسم	الأصل
المرجع علي السيستاني	مدينة سيستان في إيران التابعة لإقليم زاهدان.
المرجع بشير النجفي	باكستان.
محمد إسحاق فياض	أسرة أفغانية فقيرة جاورت قرب المراقد. وكان الأفغان الشيعة عادة ما ينسبون أنفسهم إلى أسرة عربية في العراق.
محمد باقر الحكيم	جذور الأسرة هندية. ويوجد نص في كتاب إيراني يذكر فيه عن محسن الحكيم قوله للسفير البريطاني: أنا لست عربياً، أنا من أسرة هندية. جاء جدي من الهند إلى العراق وأقام في النجف وامتهن الطب.
إبراهيم الأشيقر الجعفري	باكستان.
بيان جبر صولاغ وزير المالية	إيراني، كان يعيش في الزبيدات محافظة ميسان ولذلك أضاف إلى اسمه: الزبيدي.
صدر الدين القبنجي خطيب النجف	إيراني.
جلال الدين الصغير إمام مسجد براثا	الأم إيرانية والأب تركي.

إن وضع الفرس الممتاز وأهميتهم النسبية وأعدادهم الغفيرة بين سكان مدن العتبات قد أعطاهم أفضلية على الشيعة العرب، كما ساهمت حماية الحكومة الإيرانية لهم وسيطرتهم

(١) المعلومات مستقاة من دراسة: الدور السياسي لحوزة النجف، ج٢، د. فاضل الربيعي، الموقع الشخصي. ومقال: أسماء الإيرانيين في حكومة الصفويين بالعراق، شبكة البصرة.

على الموارد في العراق في عجز العثمانيين عن ممارسة سيطرة فعالة على النجف وكربلاء اللتين ظهرتا بوصفهما معقلي الإسلام الشيعي في العراق[١]، وأصبحتا بمثابة دولة مستقلة داخل الدول العثمانية.

مع تحول النجف إلى مركز تجاري متاخم للجزيرة العربية، ومع حفر المزيد من القنوات، أصبحت المدينة من أكبر مخازن الحبوب في العراق مع قرينتها كربلاء، واشتهرتا تحديداً بالأرز، حتى إن القبائل السعودية في شمال الجزيرة كانت تعتمد عليهما بصفة أساسية حتى العام ١٩٥٠م[٢]، وأدى تمرس الشيعة في التجارة مع ازدهار النجف وكربلاء إلى نشوء طبقة واسعة من التجار الشيعة الذين تنامى عددهم وتأثيرهم في المجتمع بصورة لافتة حتى سيطروا على التجارة في بغداد بعد هجرة التجار اليهود من البلاد عام ١٩٤٩م، وفي عام ١٩٥٨م كان ستة من أكبر سبعة ملاك أراضٍ في العراق من الشيعة، وفي السنة نفسها كان من بين ٤٩ عائلة عراقية تملك أكثر من ٣٠٠٠ دونم؛ ٢٤ عائلة شيعية، وكان أغنى أغنياء العراق غالبيتهم من الشيعة وقتها[٣]، ولا شك أن مدن العتبات التي تحولت إلى مراكز تجارية كان لها دور كبير في ظهور جيل جديد من الرأسماليين الشيعة ذوي التطلعات.

على صعيد آخر، مارست المراقد دوراً مختلفاً داخل المجتمع الشيعي، من خلال كثرة المواسم الدينية التي يتوجب فيها زيارة مراقد الأئمة، للدرجة التي أدت إلى تعطل المجتمع الشيعي واقترانه بالكسل والتقوقع داخل الطقوس والشعائر، وكان المنتفعون من توافد مئات الألوف على النجف وكربلاء تحديداً ينشطون في ترويج الزيارة وحث الناس عليها، حتى استيلاء حزب البعث على الحكم عام ١٩٦٨م، حيث بدأ النظام يضيِّق على ممارسة الشعائر وعلى توافد الزوار إلى العتبات من خارج العراق.

وبعد سقوط البعث عام ٢٠٠٣م نشط المروجون من جديد، وعاود الشيعة توقهم إلى

(١) شيعة العراق، ص ٣٨.
(٢) شيعة العراق، ص١٧٦.
(٣) انظر: العراق، تأليف: حنا بطاطو، ج١، ص٦٨ - ٦٩.

المواكب والمسيرات، يقول ضياء الشكرجي من قيادات حزب الدعوة الشيعي العراقي: «ونحن نتفهم تماماً العطش الذي كان يشعر به شيعة العراق بالذات . . . ولكننا وجدنا أن هذا العطش تحول إلى نهم وشره وإسراف وإفراط غير معقول»[١]، ولم يكتف الشيعة «العطشى» بإطلاق المسيرات فيما يسمى أربعينية الحسين فقط، يقول الشكرجي: «في الوقت الذي كنا نعرف سنة المشي على الأقدام في مناسبة أربعينية الحسين (ع) حصراً، أصبح عدد غير قليل من مناسبات أئمة أهل البيت (ع) يقترن بمسيرات المشي المليونية من كل أنحاء العراق»[٢].

يبقى أن الطابع الديني العام في النجف وكربلاء يميل إلى التشدد، وكما يذكر د. عبد الله النفيسي فإن «المدينتين تعدّان مركزين للشعور الديني المتشدد»[٣]، وبقدر تأثيرهما على بقية مدن وقرى الجنوب، بقدر ما يتحول التشدد الشيعي إلى نمط تدين غالب، أو طبيعي من وجهة نظر عددية.

المنافسة بين النجف وكربلاء:

بدأ الثقل الشيعي يتحول إلى كربلاء بعد بناء سد قناة الحسينية مطلع القرن الثامن عشر، وأصبحت المدينة أهم المراكز الدراسية الشيعية بعد سقوط أصفهان - مركز العلم الشيعي في العهد الصفوي - في يد الأفغان السنة[٤]، وهاجر إليها أعداد كبيرة من رجال الدين الشيعة الإيرانيين، ومالت المدينة نحو الاستقلال الذاتي عن الإدارة العثمانية رغم كون حكّامها في ذلك الوقت من السُّنَة، إلا أنهم كانوا يتغاضون عن لعن الخلفاء الراشدين الثلاثة، وقد زاد تجرؤ سكان كربلاء على الدولة العثمانية فتحالف علماء المدينة مع عصابات من العرب الذين نجحوا في انتزاع إدارة المدينة تدريجياً ولم يعد اسم السلطان العثماني يذكر في خطب الجمعة، ووصفت تقارير بريطانية الحال في المدينة بأنها «جمهورية شبه أجنبية ذات حكم ذاتي»[٥].

---

(١) ضياء الشكرجي، موقع كتابات، ٢٩/ ٨/ ٢٠٠٧م.
(٢) السابق.
(٣) كتاب: دور الشيعة في تطور العراق السياسي الحديث، ص١١ .
(٤) لمحات اجتماعية، ج١ ، ص١٣ .
(٥) شيعة العراق، ص ٤٣ - ٤٤ .

حشدت السلطات العثمانية جيشاً وقاتلت المتمردين الشيعة في كربلاء حتى سيطرت عليها عام ١٨٤٣م، وعلى الفور قامت النجف بأخذ العبرة وسلمت مقاليدها للوالي العثماني نجيب باشا في نمط سوف يتكرر لاحقاً مع الاحتلال البريطاني.

أدت هذه الأحداث إلى تحول المركز الشيعي من كربلاء إلى النجف وهجرة عدد كبير من الطلاب والمجتهدين إلى المركز الجديد، وقد ساعد ذلك في نشأة حساسية تنافسية بين المدينتين، خاصة مع تراجع المكانة الاقتصادية لكربلاء في الربع الأول من القرن العشرين بوصفها مركزاً تجارياً للحبوب على تخوم الصحراء، ولصالح النجف أيضاً[1].

برز التنافس بين المدينتين بصورة أساسية في الجانب الديني، حيث اختار المراجع الكبار النجف للإقامة فيها بصفة مستمرة، كما أن الصراع التاريخي الشيعي بين الإخباريين والأصوليين كان في بعض مراحله صراع بين علماء النجف وعلماء كربلاء[2].

وكانت زيارة الأربعين – أي: بمناسبة مرور أربعين يوماً على ذكرى مقتل الحسين في عاشوراء – هي الزيارة الأهم من بين سبع زيارات تحظى بها كربلاء على مدار العام حسب الطقوس الشيعية، لكن في عام ١٩٣٨م تبدى لشيعة النجف سلب الزيارة من المرقد المنافس، فنشروا دعاية بين شيعة الفرات تدعوهم وتحثهم على القدوم لزيارة النجف بدل كربلاء بدعوى أن جذع الحسين وحده هو الذي دفن في كربلاء بينما رأسه مدفون في النجف، فاستجابت غالبية الشيعة لهذه الدعاية المبتكرة، مما دفع شيعة كربلاء إلى إصدار بيان حاد اللهجة، جاء فيه: «كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر. . . . فهذه زيارة الأربعين مخصوصة كربلاء من أول عام استشهد فيه الإمام عليه السلام. . . حتى إنه كان جميع أهل النجف من الخاص والعام يحضرون بمواكبهم في كل عام كسائر الأنام، فما عدا مما بدا؟. . وكيف يبدع في الشريعة؟(!!) ولماذا تبدل الشيعة مخصوصة الأربعين

(١) انظر: شيعة العراق، ص ١٧٦.
(٢) انظر: فصل أخطر جيل من رجال الدين.

وزيارة كربلاء بالرواح إلى النجف مع أن أخذه زيارة مخصوصة تشريع محرم بالأدلة الأربعة وضرورة المذهب؟ . . . وهذه مكيدة شيطان . . فلا ينسد طريق قبر الحسين (ع) ولا يترك مزاره ولا يدفع زواره . . . »[1] .

ولا تزال هذه المنافسة قائمة إلى الآن، حيث تميزت كربلاء باستقرار المرجع محمد تقي الشيرازي فيها منذ ثورة العشرين، وبقي بعض علماء الدين من عائلته مستقرين فيها من بعده، حتى حقبة البعث نهاية الستينيات الميلادية من القرن العشرين، ولا يزال التيار المتأثر بهم متواجداً فيها إلى الآن كما سيأتي بيانه .

(١) انظر: شيعة العراق، ص ٣٢٥ - ٣٢٦ .

الفصل الثاني: أخطر جيل من رجال الدين الشيعة

ثلاثة مآزق وثلاث طفرات:

يمكن تعريف التاريخ الديني للتشيع بعد وفاة الإمام الحادي عشر الحسن العسكري بأنه: تاريخ الخروج من المآزق.

تحديداً نلحظ ثلاث حالات نتج عنها ما يمكن تسميته «الطفرات» التي غيرت وجهة الطائفة تماماً، وما استتبعه ذلك من تداعيات تمس المحيط الذي يعيش فيه الشيعة، وكان العراق هو البلد الأكثر تعرضاً لـ«مآزق» الشيعة و «طفراتهم».

بدأ المأزق الأول بعد وفاة الإمام الحادي عشر من غير عقب، فالتبس المذهب على الناس وتداخلت المفاهيم والعقائد، وتساءل الشيعة: إذا كان الإمام قد ترك ولداً فلماذا لم نر هذا الولد؟ وأين هو؟ وأخذ بعضهم يشكك في شرعية الإمام الحادي عشر أصلاً، وهل كان مستحقاً للإمامة أم أخاه جعفر؟ وانقسمت الشيعة إلى أربع عشرة فرقة، ودبَّ التفرق بين صفوفهم وبدا كأن الطائفة على وشك الانحلال[1].

جاء الحل - الطفرة الأولى - عن طريق الادعاء بأن للحسن العسكري ولداً لم يره إلا خاصة الأتباع، وكما يقول الدكتور جواد علي: «..وبذلك أنقذت فكرة الإثني عشرية بالنسبة إلى العصور القادمة، لقد عرف الوضع المتأزم الحل التالي عند الفرق الشيعية الرئيسة: كان للإمام ولد»[2].

المأزق الثاني تمثل في غلبة «الفكر الإخباري» على عموم الشيعة، وهذا الفكر ينبني على

(١) كتاب: المهدي المنتظر عند الشيعة الإثني عشرية، تأليف: جواد علي، منشورات الجمل، ص ٦٦.
(٢) المصر السابق، ص٦٧.

أن «عملية التشريع في الحوادث الواقعة هو من اختصاص الأئمة المعصومين، وكذلك عملية تنفيذ الشريعة الإسلامية، ولذلك دخلت في عزلة تامة عن الحياة ومرحلة من الجمود الفكري والسياسي»[1]. ويقول الإخباريون: إنه لا ينبغي إعمال العقل ويجب الاقتصار على الآثار الواردة عن النبي ﷺ والأئمة. انظر الجدول:

م	الإخباريون	الأصوليون
١	الاجتهاد حرام.	الاجتهاد واجب.
٢	جمهور الشيعة مقلدون للأئمة فقط وليس للعلماء.	جمهور الشيعة إما مجتهدون وإما مقلدون لهم ولا توجد فئة ثالثة.
٣	كل الأحاديث المروية في الكتب الأربعة (الكافي، ومن لا يحضره الفقيه، والتهذيب، والاستبصار) إما قطعية أو موثوق بصدورها فلا حاجة إلى البحث في سندها.	صنفوا المرويات إلى صحيح وضعيف (يلاحظ أنهم لا يتقيدوا بهذا التصنيف في مؤلفاتهم، كما يفعل علماء السنة).
٤	لا أحد ينوب عن الإمام، وتجب العودة إلى أقوال الأئمة فقط.	للمجتهد أن ينوب عن الإمام في الغيبة.
٥	لا يوجد نظام معين للعلماء يحكم علاقتهم بالأتباع.	طوروا نظام المرجعيات الدينية لتنظيم علاقة العلماء بالأتباع.
٦	فتاوى العالم تحتفظ بقيمتها بعد موته.	فتاوى المجتهد تفقد قيمتها بالنسبة للمقلدين بموته (بعضهم يجيز تقليد الميت).

محتويات الجدول مستقاة من: المهدي المنتظر، تأليف جواد علي ص٢٢٨ إلى ٢٣٠. ودراسة: الحركة الإخبارية وحقيقة الصراع الأصولي، جودت القزويني. وكتاب: المرجعية الدينية وآفاق التطور، أحمد الكاتب، ص ١٤١ - ١٤٢. ويذكر أن الأول ذكر ١٦ فرقاً بين الفرقتين، بينما أشار الثاني إلى وجود أربعين فرقاً في بعض المصادر الشيعية.

تمثلت الطفرة الثانية في ظهور «فرقة الأصوليين» و «افتتحها الشيخ المفيد والسيد المرتضى

(١) أحمد الكاتب، مقال: تحية إجلال للإمام الطوسي.. رائد الاجتهاد والحوار الموضوعي، الموقع الشخصي، http://alkatib.co.uk/m35.htm.

قبل ألف عام، وكانت ترى مقتل الشيعة بوصفها حركة فكرية في غلق باب الاجتهاد، وسمحت لنفسها في ظل غيبة الإمام المعصوم بممارسة الاجتهاد»[١]. وتبادلت الفرقتان الاتهامات، وقال الإخباريون: إن الأصوليين خرجوا من المذهب الشيعي ومالوا إلى التسنن[٢]، بينما قال الأصوليون: إنه لولا ثورة الاجتهاد التي قادها الثلاثي - المفيد والمرتضى والطوسي - لانقرض الشيعة منذ مئات السنين ودخلوا في متحف التاريخ[٣].

تعاقبت الفرقتان على قيادة مراكز العلم الشيعي، وحتى العام ١٢٠٠هـ كان معظم علماء العراق من الإخباريين، رغم أن الأصوليين كانوا يشكلون الأغلبية قبل ذلك بقليل[٤]، إلا أن الغلبة في نهاية الأمر تـمَّت للأصوليين، وكان عرّاب النصر الكبير محمد باقر البهبهاني العالم الإيراني الذي هاجر في زمن نادر شاه أفشاري إلى كربلاء حيث انتصر للأصوليين في مطلع القرن التاسع عشر بعد مناظرات ومساجلات وصراعات، واكتمل النصر بعد وفاته على يد تلميذه حسين كاشف الغطاء الذي ناظر زعيم الإخباريين في إيران بحضرة الشاه وانتصر عليه وتحول الشاه إلى المذهب الأصولي[٥].

يعدُّ بعض الباحثين أن الأصوليين غلبوا على مدن العتبات في العراق قبل ذلك التاريخ، إذ يقول إسحق نقاش: «بنهاية سبعينيات القرن الثامن عشر تمكنت المدرسة الأصولية من فرض نفسها من جديد في مدن العتبات المقدسة، وفي السنوات اللاحقة استردت الأفكار الأصولية هيمنتها أيضاً في الهند وفي المناطق الأخرى من العالم الإسلامي»[٦].

---

(١) أحمد الكاتب، مقال: تحية إجلال للإمام الطوسي.. رائد الاجتهاد والحوار الموضوعي، الموقع الشخصي http://alkatib.co.uk.

(٢) ينبغي التنبه إلى أن هذه التهمة - التسنن - اعتاد الشيعة إطلاقها على كل من يتخذ خطاً مخالفاً للنهج العام، وليس بالضرورة تبنّيه موقفاً معتدلاً من السنة، بدليل أن الأكثرية الساحقة من شيعة العراق حالياً من الأصوليين، فهل هم حقاً يميلون إلى التسنن؟

(٣) أحمد الكاتب، مقال: تحية إجلال للإمام الطوسي.. رائد الاجتهاد والحوار الموضوعي، مرجع سابق.

(٤) جواد علي، مرجع سابق، ص ٢٢٧.

(٥) انظر: دراسة بعنوان: الحركة الإخبارية وحقيقة الصراع الأصولي، جودت القزويني، باحث وأديب عراقي شيعي، موقع البرلمان الهولندي ٢١/ ٥/ ١٤٢٧هـ.

(٦) شيعة العراق، مرجع سابق، ص٣٨٠.

كان ظهور فرقة الأصوليين وغلبتهم انقلاباً في العالم الشيعي، حتى إن بعضهم يعدّ ظهورهم سبباً مباشراً في قيام الثورة الإسلامية في إيران بزعامة الخميني «لقد أعطى الشيخ الطوسي للشيعة معولاً من ذهب، يتمثل بمبدأ الاجتهاد الشامل . . . ولولا ذلك المعول الذهبي لما استطاع علماء الشيعة أن يخرجوا من كهف الغيبة عن الحياة، ويطوروا نظرية المرجعية ثم نظرية ولاية الفقيه أو نظرية الشورى، ويقيموا الجمهورية الإسلامية في العصر الحديث»[١].

وانحسر تواجد الإخباريين في العراق كثيراً، فلم يعد لهم ذكر إلا قليلاً، ولهم مرجع هو محمد أمين زين الدين، وأكثر أتباعهم خارج العراق، وهناك فرقة أخرى منشقة بالأساس عن الإخباريين، وهم: الشيخية، ولهم وجود في البصرة وكربلاء، ويتزعمهم علي الموسوي المقيم في البصرة[٢].

المأزق الثالث، الذي تعرض له الشيعة - في العراق تحديداً - هو تحول أغلبية رجال الدين الشيعة إلى متواكلين، فتراجع تأثيرهم السياسي والاجتماعي إلى حد كبير، «وأهملوا بناء المؤسسات الدينية والمساجد والمعاهد الدينية مما أدى إلى انحسار نفوذهم في النجف وكربلاء والكاظمية، واقتصرت علاقات المرجعية بالجماعات الشيعية في المناطق الريفية على اللقاءات المتقطعة، وخاصة أثناء رحلات الحج إلى مقابر الأئمة في النجف وكربلاء، وفي عام ١٩٥٨م كان من بين ١٩٥٤ طالباً من طلبة المدارس الدينية الشيعية ٣٢٦ طالباً عراقياً فقط»[٣]، كما اجتذبت الأحزاب العلمانية مثقفي الشيعة وناشطيهم وأبرزها الحزب الشيوعي، وصار واضحاً أن المجتمع الشيعي يتعرض لحالة متردية من تشتت الهوية.

وكان المجتمع العلمي الأصولي قد أصابه نوع من الخلل المناقض لجمود الإخباريين،

(١) أحمد الكاتب، مقال: تحية إجلال للإمام الطوسي. . رائد الاجتهاد والحوار الموضوعي، مرجع سابق.
(٢) انظر: دراسة: الفرق الشيعية في العراق، موقع موسوعة الرشيد http://alrashead.net.
(٣) كتاب: الطائفية والسياسة في العامل العربي، نموذج الشيعة في العراق، تأليف د. فرهاد إبراهيم، ص٢٤٢ - ٢٤٣.

إذ استغرق علماء الأصوليين في عملية اجتهاد لا متناهية نتج عنها كمٌّ هائل من المؤلفات والمجلدات الفقهية الغارقة في بحث مسائل جزئية وافتراضية لا حاجة إليها، ويصف المؤرخ الشيعي محسن الأمين هذا الوضع بأن المجتهدين في النجف انهمكوا في علم الأصول والفقه إلى درجة الإفراط، حتى كان واحد من أبرز المجتهدين وهو حبيب الله الرشتي يمكث في تعريف «البيع» شهوراً، ويقول الأمين إن: «عشرات المجلدات الضخمة كتبت في علم الأصول فكان ذلك تعقيداً للعلم، وتبعيداً لا تعبيداً، ولو كانوا قد نقحوا تلك الكتب وهذبوها لكان عشرها كافياً»[١].

بدأت معالم الطفرة الثالثة في العراق بتأسيس حزب الدعوة العراقي عام ١٩٥٨م على يد خمسة من رجال الدين الشيعة - بعض الكتاب الشيعة يذكر أنهم ثمانية - كان أبرزهم محمد باقر الصدر رغم صغر سنه وقتها، وكان مؤيَّداً من المرجع الأعلى «آية الله العظمى» محسن الحكيم، الذي كان يتبع نهجاً تصادمياً مع نظام البعث، وترافق تأسيس الحزب مع تبنِّي باقر الصدر رؤية شاملة في تجديد المرجعية والحوزة العلمية، ويرى باحثون شيعة أن باقر الصدر «رابع أربعة من المجددين في الفكر الإسلامي الشيعي، منذ شيخ الطائفة الطوسي حتى اليوم»[٢].

تلا ذلك محاولات موسى الصدر في لبنان لإعادة تجميع الشيعة حزبياً وسياسياً، وبعده بسنوات برز نجم محمد حسين فضل الله رفيق باقر الصدر ليؤسس فرعاً للدعوة في لبنان[٣]، وفي غضون ذلك لمع نجم الخميني بعد مجاورته في النجف لنحو عقد كامل، حيث تكاملت لديه رؤية ثورية بادر إلى تطبيقها بعد إسقاط نظام الشاه عام ١٩٧٩م، وترافق مع هؤلاء بعض المفكرين ذوي الفكر الثوري التجديدي مثل: الدكتور علي شريعتي الذي يعدّ أحد صنّاع الثورة ضد شاه

---

(١) انظر: لمحات اجتماعية، ج٣، ص٨٩ - ٩٠.

(٢) انظر: مقال إبراهيم بيرم - صحفي لبناني ينتمي إلى عائلة شيعية في صيدا - : رحلة مع المعارضة العراقية، صحيفة النهار اللبنانية ٣٠/ ٤/ ٢٠٠٣م.

(٣) انظر في بيان ذلك: كتاب: حزب الله وسقط القناع، تأليف أحمد فهمي، الفصل الثاني من الباب الأول.

إيران من خلال كتاباته ومحاضراته داخل إيران وخارجها، وحتى مقتله عام ١٩٧٨م.

كانت الطفرة الثالثة نقلة كبيرة للشيعة إلى عالم الأحزاب والثورات والدول، وهو أمر غير مسبوق، إذ كانت الدول الشيعية السابقة بعيدة عن رجال الدين في تأسيسها، رغم حرص الحكام في أغلبها على مهادنة علماء الشيعة وكسب رضاهم، الآن أصبح رجال الحوزة أنفسهم هم من يؤسسون الأحزاب ويشعلون الثورات ويقيمون الدول، يقول الكاتب الشيعي أحمد الكاتب - الموصوف بالاعتدال - : «ولولا تلك المبادرات الثورية لظلَّ الشيعة حتى اليوم يعانون من تبعات الأفكار السلبية الخطيرة التي أدت بهم إلى الحيرة والضياع قروناً من الزمن وكبَّلتهم بسلاسل الانتظار وألقت بهم خارج التاريخ»[1].

الجيل الأخطر:

هناك سمات بارزة في هذا الجيل:

أولاً: نقلة غير مسبوقة:

لم يكن طريق التغيير الثوري الشيعي في العراق مفروشاً بالورود، بل كانت العراقيل تكتنفه في أكثر من مجال، يقول مرتضى العسكري أحد المؤسسين الخمسة للحزب: «كان الحديث حول حزب إسلامي في بيئتنا كالحديث عن الكفر تقريباً»[2].

وعلى الصعيد الجماهيري، كان عدد كبير من مثقفي الشيعة وناشطيهم منخرطين حتى الثمالة في الحزب الشيوعي العراقي، ويحكي العسكري تجربة شخصية مر بها، يقول: «التقيت شخصاً معمماً - لاحظ أنه معمم وشيوعي في الوقت نفسه! - من أبناء العوائل العلمية المعروفة بنسبها العلوي، وقد سمعت عنه أنه منتم إلى الحزب الشيوعي، فأثار

(١) أحمد الكاتب، مقال: المرجعية الشيعية والإدارة المالية، الإصلاح المالي يبدأ من الإصلاح السياسي، الموقع الشخصي http://alkatib.co.uk/f3.htm.

(٢) كتاب: الطائفية والسياسة في العامل العربي، نموذج الشيعة في العراق، تأليف: د. فرهاد إبراهيم، ص٢٤٧.

انتماؤه هذا اندهاشاً لم أتمالك نفسي إزاءه، وهو من ذرية رسول الله ﷺ، فكيف به ينتمي إلى فكرة الشيوعية الملحدة؟ فصارحته الخبر، وأجابني بحقيقة ارتباطه وقال: وجدت أن الشيوعية هي أفضل من الرأسمالية، بل هي أقرب إلى ما يدعو إليه الإسلام من العدالة وتوزيع الحقوق، ولكن لم أنكر وجود الله»[١]. على صعيد المرجعية، كان الوضع غامضاً، إذ كان مهدي الحكيم ابن المرجع الأعلى وقتها «آية الله العظمى» محسن الحكيم أحد المؤسسين الخمسة، ورغم ذلك كان المرجع ينصح مقلديه - حسب بعض المصادر - بعدم الانتماء للحزب، ودفع ابنه لتركه بعد عامين من تأسيسه[٢]، وكانت ردوده على السائلين عن حكم الانضمام إلى حزب إسلامي معقدة غير واضحة، في أحدها مثلاً كانت فتواه: «إذا كانت القيادة غير معروفة فإن الاسترسال المطلق - يقصد في العضوية - غير مسموح به لأنه يصبح خطراً، نعم؛ إن العضوية المحددة مسموح بها طالما أن الأهداف معروفة»[٣].

هذا الموقف الغامض للحكيم من حزب الدعوة قُدِّم له عدة تفسيرات، منها: أنه كان يراعي موقعه المرجعي باعتبار عادة المرجعيات في التماشي مع التيار العام في المجتمع وحرصهم على عدم تبني رؤى تجديدية جذرية، ومنها أنه كان يخشى من التداخل الذي يمكن حدوثه بين المرجعية التي تعدّ نفسها هيئة سياسية للشيعة، وبين القيادة الحزبية[٤]، والأغلب أن كليهما صحيح، فالحكيم لم يرد التبني العلني لهذه الخطوة الثورية، ومن ناحية أخرى كان حريصاً على أن يظل الحزب في موقف متأرجح حتى يضمن تبعيته النهائية للمرجعية، ويؤيد ذلك أن مصادر أخرى تؤكد تأسيس الحزب بدعم مباشر من الحكيم نفسه، ويعده د. وضاح شرارة «ملهم حزب الدعوة وإنشائه ربما»[٥].

(١) الحوزة العلمية العراقية، المشروع السياسي بين المقاومة والمطالبة، تأليف: صادق جعفر الرازق، ص١٩٤.
(٢) الطائفية السياسية، ص ٢٤٧.
(٣) الطائفية السياسية، ص ٢٤٧ - ٢٤٨.
(٤) الطائفية السياسية، ص٢٤٨.
(٥) كتاب: دولة حزب الله، لبنان مجتمعاً إسلامياً، تأليف د. وضّاح شرارة، ص ٣٣٢.

ويذكر د. شمران العجلي - عراقي شيعي معمم - أن كوادر حزب الدعوة كانوا يجوبون في مدن العراق بعد سقوط النظام الملكي بدعم من الحكيم الذي كان يستغل تنظيمهم لتدعيم نفوذ المرجعية، وبعد انقلاب ١٩٦٣م كانت عناصر الحزب تعبئ الناس لرفضه انطلاقاً من موقف الحكيم[١]، أكثر من ذلك برز دور الحكيم في قيادة وتوجيه الحزب بصورة مباشرة بعد مجيء البعث عام ١٩٦٨م، يقول العجلي: «في ٩/ ٦/ ١٩٦٩م اجتمع وفد رباعي يمثل قيادة حزب الدعوة الإسلامية مع السيد محسن الحكيم في بغداد لبحث الموقف المستجد وأعلن الحزب في هذا اللقاء عن استعداده لمواجهة السلطة والقيام بتحريك الجماهير وغلق الأسواق وإقامة التظاهرات وهـذا مما يساعد على كبح جماح النظام إلا أن السيد الحكيم قال: «لا أريد ذلك، ينبغي أن يكون هذا الحزب مخفياً»[٢].

كانت المعارضة للفكر الثوري الخميني المتمثل في نظرية «ولاية الفقيه» بوصفها أساساً للحكم أقل تأثيراً، رغم أن أغلب المراجع في قم كانوا يرفضونها، فقد تجاوزت سيطرة الخميني على مقاليد الحكم في إيران بعد الثورة هذه الإشكالات العلمية التي لا تزال قائمة حتى الآن، أما موسى الصدر فلم تكن حالة الشيعة اللبنانيين المتدهورة اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً لتسمح بمعارضة جهوده في تحويلهم إلى قوة حزبية طائفية ثورية تكتسح الواقع اللبناني[٣].

ثانياً: انتماؤه إلى عدة بلدان:

كان تركز هذا الجيل «الثوري» الشيعي في العراق، والنجف تحديداً، عاملاً إيجابياً في تصدير الفكر الثوري خارج العراق عن طريق طلاب العلم والزائرين للعتبات، ويصعب ألا نجد ثورياً شيعياً في الوقت الحالي لم يلتق بأحد زعماء هذا الجيل وينهل من فكره مباشرة أو عن طريق تلامذته، منهم على سبيل المثال: حسن نصر الله - كاظم الحائري - هادي

---

(١) كتاب: الخريطة السياسية للمعارضة العراقية، تأليف: د. شمران العجلي، ص ١١٣ - ١١٤.
(٢) الخريطة السياسية، ص١١٦.
(٣) انظر: دولة حزب الله ص٨٦. حزب الله وسقط القناع، ص ٤٧ - ٤٨.

المدرسي – صادق الشيرازي – عبد العزيز الحكيم – نوري المالكي – مقتدى الصدر – محمد اليعقوبي، وغيرهم كثير.

وأغلب الأحزاب الشيعية الموجودة حالياً تنتمي بالأساس إلى هذا الجيل الذي تعددت مدارسه: مدرسة الخميني، وينتمي إليها المجلس الأعلى، وفروع حزب الله في الدول العربية، ومدرسة باقر وصادق الصدر وينتمي إليها حزب الدعوة، والتيار الصدري وحزب الفضيلة، والأخيران تتلمذ رموزهما على صادق الصدر الذي يقول فيه ابن عمه باقر الصدر في كلمات واضحة معبرة: «آزروه فهو أخي مكملي وتمام مشروعي وركيزة انقلابي وأرضية ثورتي»، وقال فيه: «ما عندي فهو عند ابن عمي» وقال: «أسأل الله أن يقر به عيني ويريني فيه علماً من أعلام الدين»[1].

وكان المرجع محمد الحسيني الشيرازي من رموز هذا الجيل إلا أن تأثيره خارج العراق كان أقوى منه داخله، وتأثر به خط منظمة العمل الإسلامي وآل المدرسي[2].

كانت منهجية التصدير الثوري واضحة في ذهن قادة هذا الجيل، ويذكر وضاح شرارة أن رجل الدين في لبنان كان يسلك في التدريس الديني ثم يعد إعداداً أولياً قبل أن يرسل إلى النجف لشحنه ثورياً عن طريق التتلمذ على باقر الصدر أو طلبته، وينقل تجربة أحد المعممين اللبنانيين عن برنامجه في النجف عام ١٩٧٦م، فبعد نزوله عند أحد المشايخ اللبنانيين، يقول: «أخذنا منهم التعاليم التنفيذية للدخول إلى المدرسة، بدأنا بزيارة مراجع المسلمين وأول من زرنا سماحة الشيخ باقر الصدر وأخذنا منه معلومات كافية عن كيفية الدخول إلى الحوزة العلمية وعين لنا السيد الشهيد الشيوخ والأساتذة الذين درسنا على أيديهم في النجف ثلاثة أشهر وتقدمت إلى امتحان الدخول إلى المدرسة وإلى التعميم لكي أتقاضى الراتب الشهري»[3].

---

(١) صدر العراق الثالث.. أهدافه مواقفه مشروعه، تأليف: محسن النوري الموسوي، ص ١٦٧.
(٢) انظر: الخريطة السياسية، ص١٥١إلى ١٥٥.
(٣) دولة حزب الله، ص٨٦.

وفي مطلع السبعينيات الميلادية من القرن الماضي خرج مهدي بن محسن الحكيم من العراق هرباً من ملاحقة البعثيين، وأخذ - بتكليف من باقر الصدر - بممارسة عدة أنشطة، فسافر إلى إيران والأردن ولندن وباكستان ودبي، وقام بتأسيس جامع الإمام علي في دبي وأنشأ إدارة الأوقاف الجعفرية وصندوق البر والإحسان، ثم انتقل إلى لندن لتنظيم المعارضة العراقية وأصدر صحيفة الرافدين وأنشأ منظمة حقوق الإنسان في العراق[١]. و «آية الله العظمى» كاظم الحائري - الذي كان إلى وقت قريب مرجع التقليد للتيار الصدري - قبل أن تصيبه الحيرة فيثبت وينفي علاقته بالتيار - تتلمذ على باقر الصدر، وهو يكنُّ له احتراماً بالغاً، ويقر بأستاذيته وتلقيه منه[٢].

ثالثاً: الطائفية في سياق وحدوي:

يحمل اسم باقر الصدر عند الكثير من مثقفي أهل السنة العرب إرثاً إيجابياً، فهم يصنفون الرجل مفكراً إسلامياً غير متعصب، ويثنون على أبرز كتبه «فلسفتنا» و «اقتصادنا»، وكان الصدر يتبنى خطاباً علنياً متودداً إلى السنة في العراق، فيخاطبهم بـ «أبنائي» ويدغدغ عواطفهم بمفاهيم الوحدة والإسلام، يقول في أحد نداءاته إلى العراقيين: «فأنا معك يا أخي وولدي السني بقدر ما أنا معك يا أخي وولدي الشيعي»[٣]، ويقول لاعباً على الوتر الحساس لدى السنة فيما يتعلق بأبي بكر وعمر - رضي الله عنهما -: «أقولها لكم يا أبناء علي والحسين، وأبناء أبي بكر وعمر، إن المعركة ليست بين الشيعة والحكم السني، إن الحكم السني مَثَّله الخلفاء الراشدون والذي كان يقوم على أساس الإسلام والعدل، حمل عليٌّ - رضي الله عنه - السيف للدفاع عنه، إذ كان جندياً في حروب الردة تحت لواء الخليفة الأول أبي بكر»[٤].

---

(١) انظر: الخريطة السياسية، ص ٣٨٩ - ٣٩٠.
(٢) انظر: حوار مع كاظم الحائري في مجلة فقه أهل البيت، وهو منشور في موقع البرلمان الهولندي - شيعي ١١/ ٥/ ١٤٢٧هـ.
(٣) الحوزة العلمية، ص١٨٦.
(٤) الحوزة العلمية، ص١٨٦.

أما الوجه الآخر للصدر بعيداً عن التقية، فيتمثل في كتابه «فَدَك في التاريخ» الذي قال فيه عن أبي بكر - رضي الله عنه - : «فلا غرابة في أن ينتزع من أهل البيت أموالهم المهمة؛ ليركز بذلك حكومته.. وكيف نستغرب ذلك من رجل كالصديق، وهو الذي قد اتخذ المال وسيلة من وسائل الإغراء، واكتساب الأصوات»[1]، ويصف الصدر أبا بكر والصحابة - رضي الله عنهم - بأنهم «الحزب الحاكم» فيقول: «وإذا عرفنا أن الزهراء نازعت في أمر الميراث بعد استيلاء الحزب الحاكم عليه، لأن الناس لم يعتادوا أن يستأذنوا الخليفة في قبض مواريثهم أو في تسليم المواريث إلى أهلها، فلم تكن فاطمة في حاجة إلى مراجعة الخليفة ولم تكن لتأخذ رأيه وهو الظالم المنتزي على الحكم في رأيها»[2]، ويقول إسحق نقاش إن باقر الصدر: «أصبح همه الرئيس تحول النخبة الحاكمة في العراق إلى نخبة سنية... وكان نهوض النزعة الراديكالية الإسلامية - بقيادته - تعبيراً عن رد الشيعة على هجمة النخبة البعثية السنية على هويتهم العراقية ذاتها»[3]، إذن المعركة بين الشيعة والحكم السني، حتى وإن كان البعث علمانياً لا دينياً.

أما المرجع محسن الحكيم فلا يتنازل عن تكفير أهل السنة، فيقول في «نهج الفقاهة»: «وأما ما ورد في كفر الناصب والغالي فالظاهر منه الكفر بلحاظ الآثار الأخروية نظير ما ورد في كفر المخالف»، والمخالف والناصب والعامة ألفاظ يقصد بها أهل السنة، يقول المرجع محمد سعيد الحكيم - أحد الأربعة الكبار في النجف وحفيد محسن الحكيم - في كتاب «المحكم في أصول الفقه»: «الظاهر أن المراد بالعامة المخالفون الذين يتولون الشيخين - يقصد: أبا بكر وعمر - ويرون شرعية خلافتهما على اختلاف فرقهم؛ لأن ذلك هو المنصرف إليه العناوين المذكورة في النصوص»[4].

(١) كتاب فدك في التاريخ، ص٦٣، نسخة إلكترونية، شبكة العراقة الثقافية
.http://www.iraqcenter.net

(٢) كتاب فدك في التاريخ، ص٤٨، نسخة إلكترونية، شبكة العراقة الثقافية.

(٣) شيعة العراق، ص ٢٤٢.

(٤) كتاب: الفكر التكفيري عند الشيعة، حقيقة أم افتراء، تأليف: عبد الملك بن عبد الرحمن الشافعي.

لا يقل الخميني طائفية عن سابقيه، فهو يجوِّز غيبة أهل السنة، ولا يحفظ لهم حرمة ولا عهد، يقول في كتاب «المكاسب المحرمة»: «فلا شبهة في عدم احترامهم، بل هو من ضروري المذهب، كما قال المحققون، بل الناظر في الأخبار الكثيرة في الأبواب المتفرقة لا يرتاب في جواز هتكهم والوقيعة فيهم، بل الأئمة المعصومون أكثروا في الطعن واللعن عليهم وذكر مساويهم»، ويقول في كتاب (الأربعين): «فكل من توفرت فيه هذه الأمور الثلاثة - آمنوا وتابوا وعملوا صالحاً - فاز وشملته ألطاف الله - سبحانه - وأصبح مكرَّماً أمام ساحة قدسه، فتتحول سيئاته وآثامه إلى حسنات، ومن المعلوم أن هذا الأمر يختص بشيعة أهل البيت، ويحرم عنه الناس الآخرون؛ لأن الإيمان لا يحصل إلا بواسطة ولاية علي»[1].

رابعاً: الاقتباس من التنظيمات السنية:

مخالفة أهل السنة أصل من أصول الشيعة، وقد صحح «آية الله العظمى» أبو القاسم الخوئي - المرجع الأعلى قبل السيستاني ومن أبرز علماء الشيعة وأغزرهم علماً - حديثاً ينسبونه إلى جعفر الصادق أنه قال: «إذا ورد عليكم حديثان مختلفان فاعرضوهما على كتاب الله، فما وافق كتاب الله فخذوه، وما خالف كتاب الله فردوه، فإن لم تجدوه في كتاب الله فاعرضوهما على أخبار العامة، فما وافق أخبارهم فذروه، وما خالف أخبارهم فخذوه»[2].

اضطر الجيل الثوري إلى مخالفة هذا الأصل، فنظروا إلى تجارب أهل السنة ونهلوا منها حذو القذة بالقذة، يقول د. فرهاد إبراهيم: إن «التشابه بين تصورات حزب الدعوة في مرحلة تأسيسه مع تصورات الإخوان المسلمين لشيء مذهل فلقد كان مصطلح «الدعوة» منذ نشأة حركة الإخوان المسلمين مصطلحاً أساسياً لدى الإسلاميين المصريين.

ولكن هذا لم يكن الاتفاق الوحيد بين الحركتين، فقد رفضت كلتا الحركتين قصر الإسلام على مجموعة من الشعائر والممارسات أو على نظام للقيم. فبالنسبة لهم كان الإسلام يمثل

(١) المصدر السابق.
(٢) كتاب: هذا هو التشيع بلسان الخوئي، تأليف: عبد الملك بن عبد الرحمن الشافعي، ص٢٥.

نظاماً سياسياً واجتماعياً واقتصادياً شاملاً وهو الشعار الذي نادى به الإسلاميون من أن «الإسلام دين ودولة»[١].

ويقول باحث آخر: «هذا التنظيم - حزب الدعوة - على الأقل في مراحله الأولى أرقى ما توصل إليه العقل السياسي والديني الشيعي في حركته الرامية إلى تثبيت أطروحة أن الإسلام خلق للدين والدنيا، وبمعنى آخر هو المحاولة الشيعية الأكثر نضوجاً لمحاكاة تنظيم الإخوان المسلمين - السني - الذي أسس ليكون تنظيماً عالمياً»[٢].

يؤكد هذا الاقتباس مؤسسو حزب الدعوة أنفسهم، يقول الكاتب الشيعي المعروف علي كوراني - وهو من مؤسسي الحزب قبل أن ينشق عنه لاحقاً -: إن «حزب الدعوة حاول في بداياته امتلاك فكر الإخوان المسلمين، وعمل حزب التحرير الإسلامي، وأداء الحزب الشيوعي»[٣]. أما مرتضى العسكري أحد الخمسة الأوائل في الحزب فيعترف بذلك صراحة: «لقد كنت على صلة ببعض الأحزاب الإسلامية وبأنصار مدرسة الخلفاء وحزب التحرير والإخوان المسلمين، وذلك بغرض القيام بعمل مشابه»[٤].

خامساً: الصراعات الداخلية:

إن البحث في آلية تشكيل الولاءات داخل البيئة السياسية الشيعية عمل تكتنفه صعوبات كثيرة، بسبب تعقد المواقف وتداخلها إلى حد كبير، والذي يجعل النتائج تتخلف عن مسبباتها المنطقية، وفيما يتعلق بالجيل الثوري الشيعي - موضوع البحث - كانت خريطة الولاءات في العراق كالتالي:

كانت علاقة المرجع محسن الحكيم - المقيم في النجف - سيئة مع نظام البعث، وجيدة مع شاه إيران، وسيئة مع الخميني المقيم في النجف، وكانت علاقة الخميني جيدة مع نظام

(١) الطائفية السياسية، ص ٢٤٥.
(٢) إبراهيم بيرم، مقال: رحلة مع المعارضة العراقية، مرجع سابق.
(٣) يعني ثلاثة في واحد، المرجع السابق.
(٤) الطائفية السياسية، ص٢٤٥.

البعث، وسيئة مع الشاه، وجيدة مع باقر الصدر، الذي كانت علاقته مع البعث متدهورة، وعلاقته مع الحكيم جيدة.

المشكلة أن محاولة تفكيك وفهم هذه الأحجية يؤدي بنا إلى أحجيات أخرى، فبعد موت محسن الحكيم عام ١٩٧٠م حدث أمر عجيب، فقد ساءت علاقة أبنائه مع باقر الصدر، ثم تحسنت علاقتهم مع الخميني، وقد وصلت علاقتهم مع الصدر أن حرضوا عليه الأمن البعثي، وقد ذكر هذه الحادثة أحد الباحثين العاملين في مركز دراسات تاريخ العراق الحديث، وكان - المركز - يتبع لمحمد باقر الحكيم!، والباحث هو صادق الروازق، وينقل في كتابه «الحوزة العلمية» عن أحد رفقاء باقر الصدر - محمد رضا النعماني - اتهاماً دون تسمية، فيقول إنه: «بلغه أن أحد أبناء المراجع قال لمدير أمن النجف: ماذا تنتظرون بالصدر هل تريدونه خمينياً ثانياً في العراق؟ لماذا لا تعدمونه؟ فقال - رضي الله عنه - لما بلغه ذلك: غفر الله لك يا فلان، إن قتلوني اليوم قتلوكم غداً.. ولم يزد على ذلك شيئاً»[1].

إلا أن كتابات أخرى تتداول الحادثة منسوبة إلى آل الحكيم صراحة، ومن ذلك ما كتبه الناشط العراقي في الحزب الشيوعي - وهو شيعي أيضاً - د. نوري المرادي، يتهم آل الحكيم صراحة، فيقول: «الجميع يعلم أن آل الحكيم هم من حرضوا على قتل الصدر الأول والصدر الثاني أيضاً، وعن الصدر الأول ورغم دعاويه بمعارضة النظام، فقد أرسل باقر - أي: الحكيم - إلى الأمن العراقي قائلاً بالنص: هل تنتظرون أن يصبح خمينياً ثانياً؟ يالله اقتلوه!، والسيد مقتدى يعلم هذا، وكل عائلة الحكيم تعلم هذا أيضاً»[2].

اللافت هنا أن الخميني نفسه رغم علاقته الجيدة بباقر الصدر لم يكن يفضل هو أيضاً ظهور خميني آخر في العراق، والأدلة على ذلك كثيرة، ولعل أبرز ما يثير الشك في نوايا الخميني تجاه باقر الصدر رسالته الشهيرة التي بثتها الإذاعة الإيرانية الموجهة إلى العراق، ويخاطب فيها باقر الصدر يدعوه إلى عدم ترك العراق، وجاء في الرسالة: « سماحة حجة الإسلام

(١) الحوزة العلمية، ص ١٧٥.

(٢) د. نوري المرادي، مقال: حوار الكادر ٧ مع د. جليلة النعيمي، شبكة البصرة ١٦/ ٥/ ٢٠٠٥م.

والمسلمين الحاج محمد باقر الصدر دامت بركاته، علمنا أن سماحتكم تعتزمون مغادرة العراق بسبب بعض الحوادث، إنني لا أرى من الصالح مغادرتكم مدينة النجف الأشرف مدينة العلوم الإسلامية، وإنني قلق من هذا الأمر، آمل إن شاء الله إزالة قلق سماحتكم، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته. . روح الله الموسوي الخميني»(١).

والتأمل في هذه الرسالة يعطي عدة إشارات:

تبدو الرسالة وكأنها موجهة إلى نظام صدام وليس إلى الصدر، إذ يبدو فيها التحذير مبطناً من تكرار تجربة الخميني الذي كان خروجه من إيران هو الخطوة الأهم على صعيد إسقاط نظام الشاه، ما يعني أن خروج الصدر سيكون الخطوة الأهم في إسقاط نظام البعث، ولعل الصدر فعلاً كان يخطط للخروج واستنساخ تجربة الخميني، لذلك اتخذ نهجاً تصعيدياً ربما لتسويغ عملية الخروج المشرف في سياق ثوري، وقد سبق لباقر الصدر أن غادر العراق بالفعل قبل سنوات حيث ذهب إلى ابن عمه موسى الصدر في لبنان ومكث لديه فترة يحرض على نظام البعث، ثم عاد إلى العراق، فما الذي يمنعه من تكرار التجربة؟(٢)

أيضاً فإن الخميني خاطب الصدر بأنه: حجة الإسلام، رغم أن أتباع الصدر يعتبرونه: «آية الله العظمى»، وفي هذا الوقت كان كثيرون يعدون باقر الصدر قد أزاح الخوئي عن المرجعية العليا واحتل مكانه(٣).

كانت رسالة الخميني المريبة مسماراً في نعش باقر الصدر، فقد توافدت جموع حاشدة على منزله تستفسر عن نبأ رحيله خارج العراق، فنفى لهم صحة الخبر، ودفعته الحشود إلى تصعيد المواجهة مع نظام البعث، يقول محمد رضا النعماني: «إن السيد الشهيد لم يكن عازماً في واقع الأمر على مغادرة العراق؛ بل لم يفكر بذلك مطلقاً، فهل هناك شيء فرض

(١) الحوزة العلمية، ص١٠٥.
(٢) كان موسى الصدر قد تلقى ضربة قاضية هو الآخر فتم اختطافه في ليبيا على الأرجح بتواطؤ بين عدة أطراف، انظر: كتاب حزب الله وسقط القناع، ص ٥٤.
(٣) دراسة: الفرق الشيعية في العراق، موقع موسوعة الرشيد.

أن تكون صياغة البرقية بهذا الشكل والسيد الشـهيد لا يعلم؟»[١].

وأخيراً أعدم باقر الصدر في نيسان إبريل عام ١٩٨٠م، بعد أن اعد مسودة دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية بطلب من الخميني نفسه، وبعد أن طالب أتباعه بأن «يذوبوا في الخميني كما ذاب هو في الإسلام»[٢]، بذلك يمكن القول: إن باقر الصدر قد ذاب - فعلياً - في الخميني.

الطريف أن المجلس الأعلى بعدما ذكرنا عن دور قادته من آل الحكيم مع باقر الصدر، لا يجد حرجاً في تأبينه في بيانه التأسيسي عام ١٩٨٢م، وهو تأبين يشير من طرف خفي إلى مسوغات التخلص من الصدر، جاء في البيان: «وبعد أن فجر آمال المحرومين والمستضعفين في العالم آية الله العظمى إمام الأمة السيد الخميني دام ظله في الثورة الإسلامية في إيران وجسد تطلعات الأمة الإسلامية في الاستقلال والحرية... جاء دور المرجع الإسلامي الكبير السيد الشهيد الصدر ليفجر الثورة الإسلامية في العراق حيث وظف آخر قطرة من دمه في سبيل الله من أجل إنقاذ العراق الجريح»[٣].

إن استيعاب آلية تكوين الولاءات في المجتمع الشيعي العراقي خطوة أولى لفهم شبكة العلاقات الحالية بين مختلف القوى الشيعية وكيفية إدارة الصراعات فيما بينها.

الطفرة القادمة:

والحال هكذا تثور تساؤلات حول الطفرة القادمة المتوقعة في الفكر الشيعي، لكن قبل ذلك لا بد من التساؤل: هل يعاني الفكر الشيعي من مأزق بالأساس؟ والجواب: نعم... فقد تبين بعد غزو العراق ومحاولة الأحزاب التابعة لإيران طرح رؤاها، أنه من الصعوبة بمكان تطبيق النموذج الإيراني في العراق - نموذج ولاية الفقيه - فهناك اختلافات في الطباع

(١) الحوزة العلمية، ص١٠٥.
(٢) إبراهيم بيرم، مقال: رحلة مع المعارضة العراقية، مرجع سابق.
(٣) الخريطة السياسية، ص ١٦٠.

والظروف والقوى الموجودة على الساحة - الموالية والمناوئة - والمشكلة أن جميع الأحزاب لا تمتلك رؤية بديلة لدولة دينية أو حتى علمانية في العراق؛ لأن كل الطروحات والتنظيرات السابقة كانت انعكاساً لدولتي التمويل والدعم - إيران وأمريكا - أكثر من كونها رؤية فكرية ناضجة مستقلة تحمل معالم واضحة.

لذلك أصبحنا نرى تلك «المشاوير» الهزلية التي يقطعها المسؤولون في الحكومة إلى السيستاني ذهاباً وإياباً، متكئين إلى مرجعية دينية يرتاب الناس أصلاً في قدرتها على استيعاب الظرف السياسي فيما هو أكثر من تأييد المصالح الإيرانية في العراق.

لكن يبقى أن الشراهة الشيعية لإقامة الدول والحكومات سوف تفرز ولا بد أطراً فكرية نظرية للتعامل مع الوضع الراهن، بعيداً عن ولاية الفقيه وعن سيطرة المرجعية، حيث يبقى المجال مفتوحاً للاجتهاد حول تحقيق الانفصال بين القيادة السياسية الشيعية والقيادة الدينية، أو بين السياسي الديني ورجل الدين، أو عوضاً عن ذلك إيجاد صياغة أفضل للعلاقة بين القوتين البارزتين حالياً على الصعيد الشيعي: المرجعية والأحزاب.

الفصل الثالث: السمات العامة للمجتمع الشيعي العراقي

إن سمات المجتمع الشيعي يصعب حصرها في كتاب واحد، فضلاً عن فصل واحد، لذلك سنكتفي بالتركيز على السمات التي تلقي بظلالها على المشهد السياسي في العراق، ويبدو تأثيرها واضحاً في ثنايا المواقف وخلفيات الأشخاص والأحزاب.

تبرز أهمية تحليل سمات المجتمع الشيعي في العراق من كونه شيعياً أولاً، أي: أنه يحمل إرثاً خاصاً متبايناً من التمرد والانعزالية، هذا الإرث يُصَعِّب عملية تحليل المجتمع ومحاولة فهمه أو توقع أدائه.

ثم من كونه جزءاً من دولة متعددة الأعراق والطوائف، تجنح القوى السياسية والدينية فيها دائماً إلى تبني خطاب تسامحي ساذج لتجاوز الأزمات الطائفية، وهو خطاب لم يعد قادراً في المرحلة الراهنة على تقديم أي تفسيرات أو علاجات للنزاعات المغرقة في طائفيتها ودمويتها التي تسيطر على الساحة العراقية اليوم.

إن معرفة مستقبل العراق - بوصفه دولة - تنبع إلى حد كبير من فهم تعقيدات المجتمع الشيعي العراقي، في هذا الفهم تكمن الإجابة - أو جزء كبير منها - عن التساؤلات حول تقسيم العراق...

المبحث الأول: حداثة التكوين

قبل نحو مائة عام لم يكن هناك مجال للادعاء بأن الشيعة أكثرية، أو أن الجنوب العراقي منطقة شيعية، ويؤكد إسحق نقاش أنه «ليس هناك دليل يشير إلى أن الشيعة اقتربوا ذات يوم لتشكيل أكثرية السكان في العراق[١] قبل القرن التاسع عشر بل وحتى القرن العشرين»[٢].

وفي خلال المراحل التي مر بها التاريخ الشيعي في العراق فإن عملية التشيع كانت منحصرة في المدن الجنوبية فقط، والتي كان يسكنها عدد قليل من السكان وكان تشيع القبائل العربية في منطقة خوزستان أبكر من مثيلاتها في الجنوب العراقي، خاصة خلال فترة حكم الأسرة المشعشعية في القرن السادس عشر[٣].

عند النظر في بنية المجتمع الشيعي في العراق يمكن ملاحظة ثلاثة مكونات رئيسة:

الأول: الشيعة الأقدمون والذين يعودون بأنسابهم إلى الشيعة الأوائل الذين تجمعوا أو تشيعوا في العراق بعد وقوع الفتنة، وغالبية هؤلاء كانوا يتركزون في المدن الصغيرة القليلة في الجنوب.

الثاني: المتشيعون عبر القرون وغالبيتهم من الفرس والهنود وأعراق أخرى غير عربية وتتركز غالبيتهم في النجف وكربلاء.

الثالث: العشائر العربية المتشيعة في القرون الثلاثة الأخيرة.

من الناحية العددية فإن تشيع العشائر هو الذي منح المجتمع الشيعي في الجنوب العراقي قفزة هائلة لم يكن رموز الشيعة يحلمون بها، هذه القفزة لم تتحقق إلا بتضافر عدد من

(١) هذه الأكثرية محل نقاش وتعارضها حقائق وبراهين متعددة.
(٢) شيعة العراق، ص٤٧.
(٣) المرجع السابق.

العوامل الجيوسياسية و الاجتماعية والدينية يصعب تجمعها بهذه الصورة مرة أخرى، إلا أن الأمر اللافت أن القناعة العلمية أو الرغبة الصادقة في التشيع لم يكونا عنصر الحسم في تحول العشائريين إلى التشيع.

يمكن تحديد أبرز العوامل التي ساعدت على تشيع عدد كبير من العشائر العربية فيما يلي:

- أدى حفر قناة الهندية وافتتاحها مع دخول القرن التاسع عشر إلى تغير طبيعة المنطقة المحيطة، وزيادة المناطق الخصبة الصالحة للزراعة حول النجف مما دفع عدد من العشائر إلى التوطن بها وتعرضهم مباشرة للتمدد الشيعي.

- تبنت الدولة العثمانية منذ العام ١٨٣١م سياسة توطين العشائر وذلك بغية السيطرة عليهم وتحويلهم إلى مجتمعات دافعة للضرائب، وكانت النجف وكربلاء بمثابة المراكز الرئيسة للقادمين من الصحراء.

- مع تتابع التوطين بدأت العشائر تعاني من انهيار تنظيماتها الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بالتنقل الدائم، هذا الانهيار تسبب في نوع من فقدان الهوية لم تعبأ به الدولة العثمانية، بينما تلقفه «السادة» و «المبلغون» الشيعة ونفذوا منه لتشييع القبائل.

- كان لزاماً على القبائل أن تحقق قدراً من التواصل الاجتماعي والاقتصادي مع بيئتها المحيطة وصولاً إلى مستوى الاندماج، ولم يكن هذا ليتم دون تشيعها.

- بالنسبة للمبلغين الشيعة والذين خطط المرجعيات الدينية في النجف وكربلاء وإيران أيضاً لإطلاقهم في حملات نشطة منذ القرن التاسع عشر؛ كانت العشائر هي المجتمع الأقرب إليهم للتبليغ.

- مع تأسيس الدولة السعودية الأولى، وتمدد الدعوة السلفية المنطلقة من الجزيرة العربية، شعر قادة الشيعة بالخطر، خاصة مع توسع غزو القبائل المرتبطة بالدولة إلى كربلاء والنجف، وأصبح الكيان الشيعي مهدداً، وكانت الفكرة: بناء طوق حماية عشائري محيط بالمدينتين.

- كانت القبائل العربية في ذلك الوقت تعاني من انتشار البدع وضعف الارتباط بالدين، فكانوا خامة جيدة لأفكار جديدة لا تحملهم أعباء أو التزامات، وكان الاحتفال بذكرى مقتل الحسين - رضي الله عنه - والذي بدأه البويهيون في القرن الرابع الهجري ثم تلقفه عنهم الصفويون أحد الأساليب الرئيسة في نشر التشيع، مع مجالس التعزية ومواكب اللطم والبكاء.

- كانت منزلة شيخ العشيرة لا تزال متماسكة وقوية ومؤثرة في عموم العشيرة، ولذلك كان المبلغون الشيعة يقصدون الرأس حتى إذا تشيع تبعته العشيرة كلها، «المرجعيات هناك كان لديها إمكانيات وساعدوا بعض الشيوخ وصاروا شيعة، وعندما يصبح الشيخ شيعياً تصبح القبيلة كلها شيعية»[(1) (2)].

يعطينا الشيخ محمد رشيد رضا لمحة عامة ومعبرة عن حملات التشيع التي أطلقها المرجعيات، وعاصر نهاياتها، فيقول: «قرأنا في بعض الجرائد أن الدولة العلية قد عزمت على إرسال بعض العلماء إلى سَنَاجِق البصرة والمنتفك وكَرْبَلاَ لإرشاد القبائل الرحالة هناك... ونحمَد الله تعالى أن الدولة العلية قد تنبهت لهذا الأمر - بعد خراب البصرة - قبل أن يخرج من يدها بالمرة، فقد سبقها الشيعة، وبثوا الوعاظ والمرشدين في هذه القبائل وغيرها من العُرْبَان الضاربين على ضفاف الدجلة والفرات فأدخلوا معظمهم في مذهب الشيعة. يذهب المُلا الشيعي إلى القبيلة، فيمتزج بشيخها امتزاج الماء بالراح بما يسهل عليه من أمر التكاليف الشرعية ويحمله على هواه فيها، كإباحة التمتع بالعدد الكثير من النساء الذي له الشأن الأكبر عند أولئك الشيوخ، وغير ذلك؛ حتى يكون وليجته وعيبة سره ومستشاره في أمره، فيتمكن المُلاَّ بذلك من بث مذهبه في القبيلة بأقرب وقت... ويمكن للدولة العلية أن تتدارك الأمر بعض التدارك إذا كان الذين تختارهم للإرشاد والتعليم أهل حكمة وغيرة حقيقية يهمهم الإصلاح والإرشاد... وقد استغنى جميع دعاة الشيعة في تلك القبائل مع حصولهم على

---

(١) خير الدين حسيب، مقال: مقتدى الصدر خرج عن توجهه الصحيح، ٢١/ ١١/ ٢٠٠٥م موقع التجديد http://www.arabrenewal.net

(٢) هذه الأسباب مستقاة بتصرف من عدة مصادر من بينها: شيعة العراق. ولمحات اجتماعية ج١.

غرضهم في نشر المذهب، وليبدأ دعاة الدولة العلية بمن على الفرات، فإن فيهم عدداً كبيراً لم يزل على مذهب أهل السنة، والله الموفق»[١].

دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب وشيعة العراق:

عندما برزت دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب في منتصف القرن الثامن عشر تقريباً، لم تكن غالبية العشائر العربية المتاخمة والراحلة إلى العراق قد تشيعت بعد، وفي ذلك الوقت كانت تلك العشائر منظمة في اتحادات رخوة كل اتحاد منها يعمل بوصفه وحدة سياسية وذات حكم ذاتي من نوع ما، وكان الهدف الرئيس من هذه الاتحادات هو مواجهة تهديدات التشكيلات العشائرية الأخرى، وكانت تقاتل من أجل الأرض وطرق التجارة بقيادة شيوخ كبار، وقد عززت الحملات التي كانت الحكومة العثمانية تجردها ضد العشائر؛ روح الجماعة لدى هذه الاتحادات فزادت في تميز أحدها عن الآخر، وكانت أقدم الاتحادات العشائرية في جنوب العراق ووسطه خلال الفترة العثمانية المنتفق والزبيد والدليم والعبيد والخزعل وبني لام والبو محمد وربيعة وكعب[٢].

درج بعض الباحثين على عدِّ غزوات القبائل السنية في شمال نجد للعراق سبباً رئيساً في تشيع غالبية العشائر في جنوب العراق، ومنهم إسحاق نقاش ود. علي الوردي، ومن سار في ركابهم من الكتَّاب الشيعة، وهذا الادعاء فيه مجانبة للصواب.

لم تكن المعارك القبلية والغزوات المتبادلة أمراً نادراً بل كانت هي الأصل، وعندما تأثرت القبائل العربية في شمال نجد بدعوة الشيخ عبد الوهاب، كان طبيعياً أن ينعكس هذا التأثر على معاركهم وغزواتهم، فاكتسبت طابعاً دينياً بالإضافة إلى طابعها العشائري، ولا يعني تأثر هذه القبائل بالدعوة أنها سوف تتخلص بين عشية وضحاها من الرواسب القديمة، إلا أن أعداء الدعوة استغلوا تقاليد الغزو العشائرية السائدة حينها، وجعلوها نمطاً ملازماً وقاصراً

(١) مجلة المنار، مقال: كلام عن العراق وأهله لعالم غيور على الدولة ومذهب أهل السنة، مجلد ١١، جزء ١، ص ٤٥، مارس ١٩٠٨م.
(٢) شيعة العراق، ص٤٨.

على أتباع الدعوة، وصار كأن جميع العشائر ناشدة للسلام والأمان، ولا أحد يمارس الغزو العشائري إلا هؤلاء، بينما كانت القبائل تتقاتل على المراعي والأراضي والأموال والمواشي بدون توقف، ويحكي د. علي الوردي عن معارك جرت بين قبيلة شمر - هاجرت إلى العراق أواخر القرن السابع عشر - وقبيلة الموالي استمرت عشرين سنة، حتى انتصرت شمر ودفعت الموالي إلى الشمال، ثم جاءت عشائر من عنزة لتقاتل شمر وتدفعها بدورها إلى الشمال بعد معارك يصفها الوردي بأنها «معارك هائلة لا يزال الرواة في البادية يتحدثون عنها»[(١)].

هذه القبائل الشرسة المقاتلة والمهاجرة إلى العراق، هل يمكن القول: إن القبائل الموالية لدعوة الشيخ عبد الوهاب تملك قوى هائلة لدرجة إرعابها مجتمعة؟ علماً أن كلاً من شمر وعنزة تشيعت كثير من عشائرهما لاحقاً.

كان العراق بالنسبة للقبائل المرتحلة مرتعاً خصباً، وكما يقول الوردي: «كانت القبائل البدوية على استعداد دائم لدخول العراق والسكنى فيه، وهي تفعل ذلك حالما تجد الفرصة مواتية لها كما في فترات الفوضى والحروب، أو على إثر انتشار الأوبئة الكاسحة، أو في الأوقات التي تكون فيها الحكومة ضعيفة مهملة والحضارة مضمحلة»[(٢)].

ننقل هنا نموذجاً لأحد الكتّاب الذي خصص كتاباً مستقلاً لهذه القضية بعنوان «الوهابيون والعراق.. عقيدة الشيوخ وسيوف المحاربين» ولا يتسع المقام لمناقشة كل ما ورد فيه من دعاوى، ولكن نكتفي بعينتين:

أما الأولى: فهو يقول: إن «التشيع بدأ عربياً في العراق وعلى نحو أصيل حيث كان آخذاً بالتصاعد في تلك المرحلة، فإن حراكه كان صاعقاً على الخطاب (السعو - وهابي) يومها»، ويؤكد في موطن آخر على الحقيقة نفسها عادّاً تشيع القبائل كان مزعجاً للشيخ محمد عبد الوهاب بدلاً من أن تكون دعوته سبباً له، فيقول: «والمهم هنا أن مشهد تشيع

(١) لمحات اجتماعية، ج١، ص٩٥ - ٩٦.
(٢) لمحات اجتماعية، ج١، ص١٩.

العشائر العربية النازحة في الجزيرة العربية نحو العراق والأخذ بالاطراد من جهة وهجرة علماء دين شيعة إيرانيين إلى العراق من جهة أخرى، كان مشهـداً مؤرقاً للشيخ محمد بن عبد الوهاب».

لكن الكاتب يناقض نفسه في موضع آخر فيعد دعوة الشيخ من أسباب التشيع، فيقول: إن «الضغوط (السعو - وهابية) أدت - من بين ما أدت - إلى هجرة شرائح من قبائل عربية نحو الشمال، وتحديداً نحو العراق وبعد أن استقرت هناك أخذت هذه العشائر بالتشيع»[١].

والحقيقة أن ما يعده الكاتب مجرد «شرائح» لم يكن كذلك، إذ كانت نصف القبائل العربية - على الأقل - في جنوب العراق من القبائل الرحل - التي تتنقل من شمال نجد إلى جنوب العراق - حتى النصف الأخير من القرن التاسع عشر[٢]، أضف إلى ذلك أن ظاهرة التشيع لم تكن هي ما يؤرق الشيخ عبد الوهاب، بل التشيع نفسه بوصفه انحرافاً عن المعتقد السني، وكان طبيعياً ودعوة الشيخ تتبنى محاربة البدع والخرافات وعبادة القبور أن تكون مراقد النجف وكربلاء أحد موضوعاتها.

العينة الثانية: ما ادَّعاه من أن الشخص الذي قتل الأمير عبد العزيز بن محمد في الدرعية عام ١٨٠٣م بينما كان يصلي الجماعة هو «درويش كردي من أهالي منطقة العمادية قرب مدينة الموصل اسمه (عثمان)، ومع أن القاتل هو سني المذهب الأمر الذي يفسر عدم ضلوع شيعة العراق»[٣]، ومن المعروف أن القاتل شيعي من كربلاء، وذكر الوردي أنه إما أفغاني نذر نفسه للدفاع عن الإسلام - الشيعي طبعاً - وإما كربلائي[٤]، وأكدت مصادر أخرى الاحتمال الأخير[٥]، ولا يبعد أن تكون عملية الاغتيال من تدبير مخططي حملات التشيع.

---

(١) انظر: كتاب: الوهابيون والعراق.. عقيدة الشيوخ وسيوف المحاربين، تأليف: رسول محمد رسول.
(٢) شيعة العراق، ص٤٨.
(٣) الوهابيون والعراق.
(٤) لمحات اجتماعية، ج١، ص٢٠٩.
(٥) تاريخ المملكة العربية السعودية، تأليف: عبد الصالح العثيمين، ج١، ص ١١٣.

مما سبق يمكن القول: إن السبب الأكثر تأثيراً في تشيع أكثرية العشائر العربية جنوب العراق، هو خشية علماء الشيعة في إيران والنجف وكربلاء من تمدد الدعوة السنية السلفية إلى تخوم العراق مع ما يعنيه ذلك للشيعة الذين يعتمد مذهبهم بصورة أساسية على مركزية المدينتين، ولم تكن الدعوة تخفي في فترة الدولة السعودية الأولى طموحاتها، وينقل الوردي أن والي بغداد أرسل عبد العزيز بك الشاوي إلى الأمير عبد العزيز بن محمد ليفاوضه حول معركة وقعت بين بعض أتباعه وشيعة النجف، فقال له الأمير: «أما كفى الوزير أننا تاركوه يحكم بغداد؟ والله عن قريب ترى جميع غربي الفرات لنا وشرقيه»، وفي النهاية تأثر الشاوي نفسه بالدعوة ومال إليها[1].

إذن كانت حملة التشيع سابقة لدعوة الشيخ عبد الوهاب، وتالية لها، وحتى بعد سقوط الدولة السعودية الأولى لم تتوقف حملات التشيع، بل كان وجود الدعوة سبباً لإضعافها وليس تقويتها، وهذا ما أثار النقمة عليها ودفع أعداءها للتشنيع عليها، ولذلك يقول الشيخ محمد رشيد رضا: «بث شيعة إيران مذهبهم في عرب العراق حتى كاد يكون أكثر البدو منهم يقيمون مآتم الإمام الحسين عليه السلام، ويلعنون أبا بكر وعمر عليهما من الله أفضل الرضوان، ولم يجدوا في بث دعايتهم هذه مقاومة من الدولة العثمانية الجاهلة الغبية، ولا معارضة لها بمثلها من علماء أهل السنة إلى أن ظهرت جماعة الوهابية»[2].

خلاصات:

نستعرض فيما يلي أهم النتائج المترتبة على الحداثة النسبية للمجتمع الشيعي العراقي بكتلته الحالية، مقتصرين على ما له صلة بموضوع الدراسة. .

الانتشار العرضي:

منذ ظهور التشيع وحتى الآن فإن أغلب أتباع الطائفة الشيعية كانوا من أهل السنة بالأساس، ويندر أن نجد جهوداً تاريخية لدعوة غير المسلمين بين الطائفة، وحتى الدولة

(١) لمحات اجتماعية، ج١، ص١٩٣.
(٢) مجلة المنار، فاتحة المجلد ٢٧، إبريل ١٩٢٤م، ص ١.

الصفوية رغم قوتها إلا أنها اقتصرت في أغلب معاركها على سلب الأراضي السنية، فضلاً عما بذلته من جهود قمعية لتشييع السنة في إيران، وبعد أن ظل العراق منذ أن فتحه الخليفة عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - وطيلة أربعة عشر قرناً؛ عراقاً سنياً، يأتي هؤلاء الآن ليتحدثوا عن عراق شيعي.

أغلبية تحمل فكر الأقلية:

من المعروف أن الأقلية الهامشية المنعزلة تنتج ثقافة من نوع خاص يصعب التخلص منها، حتى بعد تزايد النسبة السكانية لهذه الأقلية فإنها تظل تعيش في ظلال العهود السابقة، وعندما تنتقل قطاعات من هذه الأقلية الطرفية إلى مركز الدولة تكون محملة برؤى متطرفة وطائفية، وهذا ما حدث مع شيعة العراق، رغم مرور أكثر من مائة عام على تزايد نسبتهم السكانية إلا أنهم يعيشون في ظلال فكر لا يتجاوز النجف أو كربلاء على الأكثر.

الخيط الرفيع بين التدين والتعصب:

هل يعني تشيع رجال العشائر أنهم صاروا متدينين؟ الجواب: كلا قطعاً، بل إن تشيع العشائر لم يعني لدى كثير منهم سوى إضافة بعض الطقوس والزيارات المتعلقة بالمراقد، والارتباط بالمرجعيات الدينية في النجف في المواقف السياسية، وظلت عموم العشائر العراقية يحكمها قانون العشائر - السواني - أكثر مما تحكمها الشريعة الإسلامية[1].

إلا أنه من ناحية أخرى لا يمكن القول: إن العشائر لم يكونوا متعصبين في مواقفهم الطائفية، بل يمكن القول: إن التعصب قد يكون ستاراً لتغطية التدين الضعيف الذي يعتمد على عقيدة «شفاعة الأئمة يوم القيامة» لذلك يخطئ كثير من السنة عندما يفرقون بين الطائفية الدينية والطائفية السياسية، فيقولون: إن الأزمة في العراق سياسية وليست دينية، يقول د. النفيسي: «قبل أن نحاول تفسير التصرف أو السلوك السياسي لدى الشيعة ينبغي لنا أن

(١) سلام إبراهيم كبة، كاتب عراقي شيعي، مقال: ديناميكية الاستفزاز السني الشيعي في العراق، ٢٧/ ٨/ ٢٠٠٧م، موقع عراق الغد. ويشير د. النفيسي إلى أنه إذا وقع تناقض بين السواني والشريعة فإن القبائل تؤثر أن تأخذ بالسواني (دور الشيعة، ص٣٢).

نتفهم عقائدهم الأساسية والثانوية تفهماً عميقاً؛ لأن خلفية العقلية الشيعية لا تفرق إطلاقاً بين السياسة والدين»[١].

الخيط الرفيع بين التسامح والغفلة:

أشرنا سابقاً إلى غفلة الدولة العثمانية عن مواجهة حملات التشيع المنظمة، مما جعل هذه الغفلة سبباً رئيساً في تشيع القبائل، والأنكى من ذلك أن العثمانيين كانوا يلجؤون أحياناً إلى علماء النجف من أجل التوسط بينهم وبين شيوخ العشائر، وهو ما رفع منزلتهم ومكانتهم لدى هؤلاء الشيوخ وسهل تشيعهم[٢]، وعندما انتقل المرجع الشيعي الكبير محمد حسن الشيرازي إلى سامراء عام ١٨٧٥م بغرض تحويلها إلى مدينة شيعية، بحت أصوات علماء السنة وقادتهم في المدينة من مطالبة إسطنبول بالتدخل لإنقاذ أهل المدينة من التغلغل الشيعي، وفي النهاية لم تفعل الدولة شيئاً سوى إنشاء مدرستين[٣].

العشائر الأدنى منزلة هي الأسرع تشيعاً:

كان ملاحظاً أن تشيع القبائل مرتبطاً بتوطنها واستقرارها ولو نسبياً، ولذلك كانت القبائل التي تربي «الجاموس» هي أسرع القبائل تشيعاً، وقد سكن جزء كبير منهم في منطقة الأهوار، وكانوا يسمون «المعدان» وتنظر إليهم القبائل الراعية للإبل باحتقار على أن منزلتهم متدنية، ولم ينتشر التشيع بين مربي الإبل الرحل إلا متأخراً، لذلك بقيت القبائل المحافظة على طابعها الصحراوي حتى مطلع القرن العشرين سنية بلا استثناء تقريباً[٤].

---

(١) دور الشيعة، ص٣٢.
(٢) شيعة العراق، ص٦٠.
(٣) شيعة العراق، ص ٤٦.
(٤) شيعة العراق، ص ٥٧.

المبحث الثاني: ثقافة الدماء والموت

تمثل ثقافة الدماء والموت سمة بارزة من سمات المجتمع الشيعي العراقي، وهي ثقافة ذات مظاهر متباينة تكشف عن مستوى التعقيد الذي تعاني منه الشخصية الشيعية العراقية والذي يتبدى واقعاً في تناقض المواقف وحدّتها وسرعة التقلبات، ونستعرض أبرز مظاهر هذه الثقافة التي تبلورت معالمها مع تحول الجنوب الشيعي إلى دولة مغلقة داخل دولة العراق.

المظهر الأول: تهورهم في سفك دمائهم وقتل أنفسهم:

المصدر الأول لهذا المسلك ينبع من القصة المحورية في ثقافة التشيع، وهي حادثة مقتل الحسين - رضي الله عنه - ، إذ تمددت هذه القصة واتسعت لتشمل شخصيات متعددة وأحداثاً ومواقف كلها معبأة بالدماء والقتل.

هذه الطريقة في تناول مقتل الحسين تدفع الذهنية الشيعية إلى تعميق الشعور بالذنب ومن ثم الرغبة في تكفيره عن طريق تعريض النفس للقتل حتى ولو تم ذلك في سياق لا ينتج فائدة محددة، وقد تجلى ذلك في الحرب العراقية الإيرانية والموجات البشرية التي أطلقها الخميني من قوات الباسيج المتطوعين، كما تجلى في «الانتفاضة الشعبانية»، ومن يتأمل كيف تغطي وسائل الإعلام الشيعية مواكب عاشوراء والأربعين وغيرها في مرحلة بعد الغزو، يشعر وكأنهم يتمنون وقوع تفجيرات وعمليات قتل لإشباع نهمهم، يقول ضياء الشكرجي: «أصبحنا نقضي نصف سنتنا زيارات ومسيرات دينية ومجالس عزاء ومواكب لطم وضرب بالسلاسل وتطبير، ومشي إلى الأئمة على الأقدام، وكل ذلك تسبقه استعدادات تستغرق أسبوعاً قبل كل مناسبة، وبعدها ينشغل الناس بإقامة مجالس الفاتحة على الذين سقطوا ضحايا عملية إرهابية، أو حادث بسبب الازدحام»[1].

(١) ضياء الشكرجي، وهو من قيادات حزب الدعوة المنشقين عنه، موقع كتابات، ٢٩/٨/٢٠٠٧م.

ويسرف علماء النجف وكربلاء في تعميق الرابطة بين «سفك الدماء» وموسم «عاشوراء» بطريقة لافتة، ومن يدخل إلى موقع المرجع السيستاني في أيام عاشوراء - وربما الأربعين أيضاً - سيظهر له رسالة «فلاش» عبارة عن مشهد متداخل بين مسجد كربلاء وعبارات دينية، الإطار العلوي للرسالة يبدو كأنه سماء حمراء تمطر مطراً أحمر اللون، وتظهر عبارات متتابعة أحدها يقول: أعجبتم أن قطرت السماء دماً[١].

هذا الربط بين سفك الدماء - نتحدث عن الدماء الشيعية - ومقتل الحسين يعد من ثوابت الفكر الخميني، وقد كشف هو نفسه عن ذلك في حوار دار بينه وبين محسن الحكيم في النجف أواخر الستينيات الميلادي من القرن العشرين، وكان الخميني يحاول تحريضه على إسقاط الشاه، وكان الحكيم يعترض على مقتل المئات بسبب مظاهرات الاحتجاج، قال الحكيم: «كيف ستجاوبون الله على هذه الدماء التي أريقت؟ فأجابه الخميني: لماذا ثار الإمام الحسين واستشهد هو ومن معه؟ أليس من أجل الحفاظ على الإسلام؟ إذن علينا أن نوجه له هذا الاعتراض أيضاً»[٢].

ربما يظن بعضهم أن محسن الحكيم بموقفه هذا يمثل حالة شاذة برفضه لسفك الدماء، وهذا غير صحيح، فقد كان بين الرجلين خلافات عميقة، وفي مقام آخر أصدر محسن الحكيم فتوى تحرم الانتماء للحزب الشيوعي في توقيت مريب مواز لانقلاب عبد السلام عارف ضد عبد الكريم قاسم عام ١٩٦٣م، هذا التوقيت المريب تسبب في توسع عمليات القتل لأعضاء الحزب الشيوعي وكان أغلبهم من الشيعة العراقيين، وتتراوح تقديرات القتلى بين ٧٠٠ و٣٠ ألف قتيل، في حملات دموية قادتها المخابرات الأمريكية وقتها، وكانت فرق القتل تتنقل من بيت إلى بيت لتنفيذ عمليات الإعدام، وكان الضحايا في أحيان كثيرة

---

(١) موقع السيستاني: http://www.sistani.org/occasions/moharam2.html.

(٢) من كتاب «مذكراتي» لمحمد سمامي أحد رجال الدين المرافقين للخميني وقتها، قراءة صباح الموسوي، مفكرة الإسلام ١٣/ ٩/ ١٤٢٨هـ.

يلقون تعذيباً قبل قتلهم[١]، ولم يمنع هذا القتل أن يبعث الحكيم «ببرقية تأييد لسلطة الانقلاب البعثي، ويطلب مقابلة اثنين من زعماء الانقلاب هاني الفكيكي، ومحسن الشيخ راضي - لأنهم شيعة - قائلاً: أريد أشوف أولادنا.. قرت عينه على هالأولاد الذين أغرقوا العراق بالدماء»[٢].

هذه الجرأة الشيعية على سفك الدماء الشيعية لها تطبيقات أخرى متعددة، فمنها استغلالهم للحوادث المفتعلة في المواكب لتمرير مطالب سياسية، وهذا مسلك قديم لدى شيعة العراق، ويروى نقاش حادثة وقعت عام ١٩٢٧م حيث وقع صدام بين قوات الشرطة ومواكب التسوط بالسكاكين والسلاسل، ونتج عنها قتلى وجرحى كثيرون واتهم ضباط من الشرطة قادة الشيعة بأنهم من أشعل الشغب لدفع البريطانيين إلى الضغط على الحكومة وإعطاء الشيعة نصيباً أكبر من السلطة[٣]. ولعل ما يماثلها حالياً الاشتباكات التي وقعت بين الصدريين والمجلسيين في النجف أثناء زيارة منتصف شعبان ٢٠٠٧م، وقبلها كانت أحداث «الزركة»، مما يجعل هذه المواسم مناسبات نموذجية لتصفية الحسابات بين مختلف القوى الشيعية.

من تطبيقاتها أيضاً لجوؤهم إلى تصفية خلافاتهم السياسية والدينية بالقتل، فلم ينته الخلاف التاريخي بين الأصوليين ممثلين في المرجع موسى كاشف الغطاء والإخباريين ممثلين في زعيمهم المرزا محمد الإخباري إلا بعد أن أصدر جماعة من الفقهاء فتوى تبيح قتل الإخباري، فقتلوه قتلة مأساوية وحرقت داره في الكاظمية عام ١٨١٦م، ومن قبل كانوا قد قتلوا الشيخ حسين آل عصفور في البحرين عام ١٨٠١م لأنه إخباري أيضاً[٤].

ولا يزال العرض مستمراً، فتقريباً كل عالم أو سياسي شيعي اغتيل في العقود الأخيرة

---

(١) عراق المستقبل، ص ٢٩٧ - ٢٩٨.
(٢) رازق عبود، مقال: زعماء الشيعة يستعينون بالدعاية الصهيونية، موقع عنكاوا ٦/ ٥/ ٢٠٠٥م http://www.ankawa.com
(٣) شيعة العراق، ص ٢١٥.
(٤) دراسة: الحركة الإخبارية وحقيقة الصراع الأصولي، جودت القزويني، مرجع سابق.

نجد أطرافاً شيعية من بين من يوجه لها أصابع الاتهام، بدءاً من باقر الصدر، وليس انتهاءً بباقر الحكيم، وهذا الكاتب الشيعي - الشيوعي - نوري المرادي يقول: «من قتل باقر هو المحتلون وبتنفيذ الموساد وبعلم عبد العزيز وإشراف طاهر أصفهاني، ومباركة سيستاني. وهذه أثبتتها لجنة قضاة ومحامين عراقيين لا علاقة لها بحكومة أو مقاومة»[1]، وعندما عاد عبد المجيد الخوئي ابن المرجع الديني أبو القاسم الخوئي إلى العراق ظهر للمرة الأولى يلوح من دبابة إبرامز أمريكية ضمن القوات التي دخلت النجف، وكانت مؤسسة الخوئي التي يديرها مع إخوته من لندن تحمل إرثاً كبيراً من تهم الفساد وسرقة أموال الحوزة وأثارت صراعات بين المراجع[2].

تلقف أنصار الصدر عبد المجيد الخوئي وذبحوه طعناً بالسكين ثلاثين مرة على الأقل وسحلوا جثته وهي تنزف دماءها في شوارع النجف بلا رحمة[3].

عود إلى المظاهر الدموية للاحتفالات الحسينية، فنقول: إن التزاوج بين هذه المظاهر والمصالح المالية لمجموعة المنتفعين من استمرارها سيدفع إلى تطورها وازدهارها في الفترة القادمة «فتجار السيارات، والأقمشة، وأصحاب المطاعم، والفنادق، والمواد الغذائية، وتجار اللحوم والمواشي، وغيرهم الكثير يتمنون لو يقتل الحسين كل يوم لكي يبيعوا بضاعتهم ويستفيدوا من دماء الآخرين لتشغيل ماكينة تجارتهم. أما السياسيون المنظمون، والمشجعون لحمامات الدم هذه من وراء الكواليس فلا يضيعون فرصة - كما قلنا - لتحشيد الناس، واستخدامهم دروعاً بشرية لمصلحة سياساتهم الحزبية الضيقة»[4].

هذه المظاهر الدموية يحاول بعضهم إبراز أنها بدع وسلوكيات لا يقرها علماء الحوزة سواء في النجف أو قم، وهذا القول صادر عمن لا يعرف ولم يطلع، ونذكر مثالاً واحداً من كتاب بعنوان «فتاوى علماء الدين حول الشعائر الحسينية»، جمع فيه مؤلفه فتاوى مختلف

(١) د. نوري المرادي، مقال: احتضار مدرسة الخائن كاظم يزدي، موقع البصرة نت ٥/ ٧/ ٢٠٠٥م.
(٢) د. فاضل الربيعي، مقال: الدور السياسي لحوزة النجف، ج١، ٢٧/ ٧/ ٢٠٠٧م، الموقع الشخصي.
(٣) كتاب عراق المستقبل، تأليف: ليام أندرسن، غاريث ستانسفيلد، ص ٢٤٣.
(٤) رازق عبود، موقع عنكاوا، مقال: تجار المواكب الحسينية ودماء الشيعة المهدورة، ٧/ ٣/ ٢٠٠٧م.

العلماء حول هذه الشعائر جميعها، أبرز هذه الفتاوى ما نقله عن «آية الله العظمى» محمد حسين الغروي النائيني من كبار العلماء، وهي فتوى وافقه عليها وأيده فيها - كما نقل المؤلف أقوالهم - كل من المراجع التالية: محسن الحكيم - أبو القاسم الخوئي - الكلبايكاني - المرعشي، وهؤلاء من كبار العلماء والمراجع في قم والنجف، ويقول النائيني في فتواه المعروفة بالأسئلة البصرية كونها وردت من شيعة البصرة: «لا إشكال في جواز اللطم بالأيدي على الخدود والصدور حدّ الاحمرار والاسوداد، بل يقوي جواز الضرب بالسلاسل أيضاً على الأكتاف والظهور إلى الحد المذكور، بل وإن تأدى كل من اللطم والضرب إلى خروج دم يسير على الأقوى، وأما إخراج الدم من الناصية بالسيوف والقامات فالأقوى جواز ما كان ضرره مأموناً. وكان من مجرد إخراج الدم من الناصية بلا صدمة على عظمها ولا يتعقب عادة بخروج ما يضر خروجه من الدم، ونحو ذلك، كما يعرفه المتدربون العارفون بكيفية الضرب، ولو كان عند الضرب مأموناً ضرره بحسب العادة، ولكن اتفق خروج الدم قدر ما يضر خروجه لم يكون ذلك موجباً لحرمته ويكون كمن توضأ أو اغتسل أو صام آمناً من ضرره ثم تبين ضرره منه، لكن الأولى، بل الأحوط، أن لا يقتحمه غير العارفين المتدربين ولاسيما الشبان الذين لا يبالون بما يوردون على أنفسهم لعظم المصيبة وامتلاء قلوبهم من المحبة الحسينية، ثبّتهم الله تعالى بالقول الثابت في الحياة الدنيا وفي الآخرة»[1].

المظهر الثاني: الجرأة غير العادية على سفك دماء أهل السنة:

ولئن كان قتل الشيعة أنفسهم لم يتأصل في مذهبهم، فإن سفك دماء أهل السنة له أصل، وأي أصل.

ذكر نعمة الله الجزائري - من علماء الشيعة - في كتابه الأنوار النعمانية أن علي بن يقطين وزير الرشيد كان من خواص الشيعة، وقد جمع في محبسه جماعة من المخالفين - يعني: السنة - فأمر غلمانه فهدموا سقف المحبس عليهم فماتوا كلهم، وكانوا خمسمائة رجل

(١) كتاب: «من فتاوى العلماء حول الشعائر الحسينية» المؤلف غير مذكور، نسخة إلكترونية، موقع الإحقاقي.

تقريباً، ويبدو وكأنه ارتاب في تبعة دمائهم فأرسل إلى الإمام الكاظم، فكتب إليه الكاظم جواب سؤال: «لو كنت تقدمت إليَّ قبل قتلهم، لما كان عليك شيء من دمائهم، وحيث إنك لم تتقدم إليَّ، فكفِّر عن كل رجل قتلته منهم بتيس، والتيس خير منه»(١).

ويقول الخوئي عن المخالفين - أي: السنة - إنه «لا أخوة ولا عصمة بيننا وبين المخالفين»، ويذكر بعض العلماء حكم قتل الشيعة لأهل السنة في حال تمكنوا منهم منسوباً - لا لنفسه - بل لجمع كبير من العلماء، بمعنى أن هذا الحكم ليس حكماً شاذاً تفرد به أحدهم، يقول «آية الله» يوسف البحراني في كتابه (الشهاب الثاقب): «فبموجب ما دلت عليه هذه الأخبار، وصرح به أولئك العلماء الأبرار لو أمكن لأحد اغتيال شيء من نفوس هؤلاء وأموالهم، من غير استلزامه لضرر عليه أو على أحد إخوانه، جاز له فيما بينه وبين الله تعالى». ويقول البحراني أيضاً: «وإلى هذا القول ذهب أبو الصلاح وابن إدريس وسلار، وهو الحق الظاهر بل الصريح من الأخبار لاستفاضتها وتكاثرها بكفر المخالف ونصبه وشركه وحل ماله ودمه»، وينقل نعمة الله الجزائري رواية منسوبة إلى الحسين - رضي الله عنه -، فيقول: «روى الصدوق طاب ثراه في العلل مسنداً إلى داود بن فرقد، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: ما تقول في قتل الناصب؟ قال: حلال الدم، لكني أتقي عليك، فإن قدرت أن تقلب عليه حائطاً، أو تغرقه في ماء؛ لكي لا يشهد به عليك فافعل، فقلت: فما ترى في ماله؟ قال: خذ ما قدرت»(٢).

هذه الرؤية الدموية لأهل السنة كان لها تطبيقات مأساوية على أيدي شيعة العراق تحديداً، وأبرزها مذبحة المغول في بغداد بتدبير من الطوسي والوزير العلقمي، وفي ذلك يقول المؤرخ الشيعي محمد باقر الخوانساري معبراً عن مكانة نصير الدين الطوسي في الطائفة: «ومن جملة أمره المشهور المعروف المنقول حكاية استيزاره للسلطان المحتشم في محروسة إيران هولاكو خان من عظماء سلاطين التاتارية وأتراك المغول، ومجيئه في موكب السلطان المؤيد،

---

(١) دراسة: فكر الشيعة التكفيري، مرجع سابق.
(٢) انظر: دراسة فكر الشيعة التكفيري، مرجع سابق.

مع كمال الاستعداد إلى دار السلام بغداد لإرشاد العباد وإصلاح البلاد، وقطع دابر سلسلة البغي والفساد بإبداء دائرة ملك بني العباس، وإيقاع القتل العام من أتباع أولئك الطغام، إلى أن أسال من دمائهم الأقذار كأمثال الأنهار، فأنهار بها في ماء دجلة، ومنها إلى نار جهنم دار البوار، ومحل الأشقياء والأشرار»[١].

من تطبيقات التأصيل الديني لقتل أهل السنة في العراق، ننتقي بعض الأمثلة ذات الدلالة، ينتمي فيهما الجناة إلى أحزاب شيعية معروفة ويشغلون مناصب حكومية مرموقة.

المثال الأول: للنائب من حزب الدعوة جمال جعفر محمد وكنيته أبو «مهـدي» - وهو مقرب من رئيس الوزراء نوري المالكي - قام بتدبير عملية اختطاف نحو ١٥٠ موظفاً سنياً من إدارة تابعة لوزارة التعليم العالي، قتل عدد كبير منهم لاحقاً، وهو مطلوب أمنياً من قوات الاحتلال لتورطه في جرائم قتل وخطف طائفية[٢].

المثال الثاني: لمسؤولَيْن من جيش المهدي، وهما: وكيل وزارة الصحة السابق حكيم الزاملي، وقائد القوات المكلفة بحماية وزارة الصحة اللواء حميد الشمري، وكلاهما تعرض للمحاكمة لأنهما قاما بتشكيل ميلشيا من ١٥٠ فرداً، مهمتها مداهمة المستشفيات في بغداد وقتل المرضى من أهل السنة لتطهير المدينة منهم، وتزويد رجال الميلشيا بهويات تابعة للوزارة وسيارات إسعاف، وقاموا بقتل المئات من المرضى والأطباء والأقارب الزائرين، حتى اضطر السنة إلى تشكيل عيادات خاصة في مناطقهم لتجنب مستشفيات جيش المهدي[٣].

من التطبيقات أيضاً التفنن في التعذيب والقتل، روى لي أحد الإعلاميين العـراقيين - لا يمكن ذكر اسمه كونه يعيش في بغداد - أنه في بعض الحالات كان أحد الضحايا يظل حياً فيتظاهر بالموت ويرى ويسمع حديث أفراد الميلشيات، في إحدى المرات سمع أحدهم قائد المجموعة ينهر زميلاً له لأنه تسرع فقتل أسيراً برصاصة في رأسه فأضاع عليهم لذة تعذيبه،

---

(١) المرجع السابق.
(٢) موقع الاتحاد الوطني الكردستاني ٢/ ٣/ ٢٠٠٧م.
(٣) تقرير لصحيفة نيويورك تيمز، نشرته صحيفة القبس الكويتية.

وفي حالة أخرى بعد أن انتهى الميلشياوي الشيعي من ذبح أسير سُنِّي، وضع سلاحه جانبا ثم توضأ وصلى وهو ملطخ بالدماء!

مثال أخير: وهو ما يسمى بلواء «الذئب» أو «الذيب» باللهجة العامية، وهو لواء مشكل من ثلاثة أفواج ويترأسه ضباط شيعة، وشُكل بأمر إياد علاوي عندما كان رئيساً للوزراء، وجدير بالذكر أن أبرز ضباط التحقيق فيه هو المدعو أبو فهد - المقدم علي، وهو مقدم برنامج «الإرهاب في يد العدالة»[١]، وقد وصل تبني الشيعة لهذا اللواء أن أصبحوا يهددون به المقاومة السنية كما كتب زهير كاظم عبود يصف المقاومة بـ «المخنثين؛ وأن لواء الذئب سوف يصطادهم»[٢].

يقول أحد المعتقلين في سجون هذا اللواء: «كنا نسمي لواء الذيب معهد الذيب لتحقيق الوزن»، فمهما كان وزنك فلن تخرج بأكثر من خمسين إلى ستين كيلو غرام، وهي تمثل وزن العظام وأجهزة الجسم»[٣]، ويستخدم أفراده - وأفراد الميلشيات الأخرى - آلات خاصة للتعذيب توحي بمستوى التقمص التام لما يحمله اسم اللواء «الذئب» من دلالة، كما يتجلى ذلك في استخدام المثقاب الكهربائي وتهشيم العظام وتشويه ونهش الوجوه وسلق الضحايا وشويهم في الأفران وحشو البطون أرزاً وانتزاع الأعين... إلخ[٤].

يبدو وكأن شيعة العراق يُكَفِّرون عن خذلانهم للحسين في المعركة الصعبة بقتل أهل السنة في معركة سهلة، ولو عاد الحسين لخذلوه من جديد «لقد خذل شيعة علي ابنه وتركوه يذبح كالنعاج في واقعة الطَّف، وهم يرددون بشماتة (يا حسين: شجابك للكوفة).. مثلهم

---

(١) رائد منصف، مقال: فقدان الأمن في حكومتي الجعفري والمالكي، لواء الذيب نموذجاً، موقع مجلة العصر، ٢٠٠٦/٧/١٣م.
(٢) انظر: مقال د. نوري المرادي: احتضار مدرسة الخائن كاظم يزدي، موقع البصرة نت ٥/ ٧/ ٢٠٠٥م.
(٣) رائد منصف، مقال: فقدان الأمن في حكومتي الجعفري والمالكي، لواء الذيب نموذجاً، موقع مجلة العصر، ٢٠٠٦/٧/١٣م.
(٤) انظر: د. فاضل الربيعي، مقال: وحوشنا في العراق.. الحقيقة حول فرق الموت القدس العربي، ٢٠٠٦/٩/١١م.

مثل كل قراء المقتل الحسيني يبدؤون قراءتهم بالقول: يا ليتنا كنا معكم سيدي فنفوز فوزاً عظيماً»[١]، ولما لم يكونوا معهم، فمن فاته الحسين فليعوض ما فاته في أبناء «العامة».

هذه الحوادث تذكر بقصة تاريخية، إبّان ثورة العشرين، كان يوجد رجل شيعي من أشقياء الكاظمية اسمه «حسن كبريت»، وكان سفاكاً للدماء يتلذذ بالقتل والتعذيب، أشركه الثوار الشيعة في معاركهم فكان يقطع رؤوس الجنود ويأتي بها إلى رجال الدين الشيعة فيحاولون منعه فيأبى، وقبل موته كان يقول: إنه يأمل في أن الله سيغفر له ذنوبه بشفاعة فاطمة الزهراء - رضي الله عنها -[٢].

لا يفتر «إخوان كبريت» يعيدون أمجاد أجدادهم، وتقدر صحيفة واشنطن بوست عدد السجون السرية في العراق بنحو ١٠٠٠ سجن سري[٣]، لنا أن نتخيل ما يجري فيها لأهل السنة، وحسب تسمية بعض الكتّاب الشيعة هي «حفلات قتل»، والستار هو: القضاء على الإرهابيين أو الانتقام من البعثيين.

أيُّ عربي سني الآن إما أن يكون إرهابياً وهابياً، أو بعثياً صدامياً، يقول أحد الكتّاب الشيعة: «لو كانت أُقيمت حفلات قتل وإبادة بحق البعث، لكان وضع العراق مختلفاً كلياً الآن، لكن أن يكون رد الفعل على كل عمليات البعث من إرهاب وذبح ومفخخات، مزيداً من لغة المصالحة وفتح الأبواب للمشاركة في السلطة وإنهاء التهميش(!!)، يعني تشجيعاً لهؤلاء السافلين في التمادي»[٤]، هذا المقال منشور في موقع طائفي هو عراق الغد، وهذا الموقع تابع لما يسمى «حركة المجتمع المدني» وأعضاؤها يسمون أنفسهم عراقيين ليبراليين، ولكنهم طائفيون حتى النخاع، وتضم الحركة أشخاصاً معروفين بتعصبهم ضد السنة مثل:

---

(١) رزاق عبود، مقال: يا المهدي شجابك للزركة، موقع عنكاوا، ١٣/ ٢/ ٢٠٠٧م.
(٢) لمحات اجتماعية، ج١، ص ٣٢ - ٣٣.
(٣) د. فاضل الربيعي، مقال: وحوشنا في العراق.. الحقيقة حول فرق الموت القدس العربي، ١١/٩/٢٠٠٦م.
(٤) سهيل أحمد بهجت مقال: مَن مِن الشيعة عالة على التشيع؟ موقع عراق الغد، ١٤/٦/٢٠٠٦م.

زهير كاظم عبود، عبد الخالق حسين، فالح عبد الجبار وغيرهم، وكل أعضاء هذه الحركة «كانوا سابقاً إما عملاء صغار لحكومة الرئيس صدام ثم تحولوا، أو هم خدموا المشروع الأمريكي منذ بدئه، وهم حالياً تحت إشراف ضابط أمريكي في مكتب العراق في بغداد»[١]، ولبيان الحد الذي يتوقون الوصول إليه من دماء أهل السنة فلنتأمل في عبارات عبد الخالق حسين التي كتبها في مقال افتتاحي بالموقع، يقول: «لا يهم كم يقتل من العراقيين، فهذا هو شأن استئصال الأدران، المهم أن يحرر العراق على يد قوات التحرير الأمريكية»[٢].

المظهر الثالث: الهلع من الموت:

وهو مناقض تماماً حيث توحي معطيات المظهرين السابقين بصلابة في القتال واستهانة بالموت، لكن على العكس من ذلك فإن صفة «الهلع» نجدها سمة واضحة للمجتمع الشيعي العراقي، وإنما يرجع ذلك إلى أنه لا يوجد شيء اسمه جهاد الطلب في الفقه الشيعي، وكما مر بنا فإن السيستاني حذف كل ما يتعلق بالجهاد من رسالته العلمية، يقول النبي ﷺ: «إذا تبايعتم بالعينة وأخذتم أذناب البقر ورضيتم بالزرع وتركتم الجهاد سلط الله عليكم ذلاً لا ينزعه حتى ترجعوا إلى دينكم»[٣]، وهذا ما حدث مع الشيعة، أثَّر ترك الجهاد عبر التاريخ في نفوسهم فجعلها تركن إلى الدنيا وتصاب بالهلع عند الملمات، ولذلك كانت ثورة العشرين معتمدة بصورة شبه تامة على رجال العشائر الذين تشيعوا حديثاً ولم يصطبغوا بعد بهذا الطابع التراكمي، بخلاف ذلك فإن مشاكسات الشيعة مع السنة في العراق كانت تعتمد في القرون الثلاثة الماضية على تكتيك مقارب لـ«حرب العصابات» أو على العشائر.

تسبب هذا الهلع بمواقف صعبة للشيعة في العراق، إذ يندفعون نتيجة الشحن المتواصل إلى اتخاذ مواقف متهورة، لكن سرعان ما تفرغ طاقة الشحن ويجدون أنفسهم في مأزق، فيدركهم الهلع وينقلب حالهم تماماً، ولعل أحداث ما يسمى في الأدبيات الشيعية بـ«الانتفاضة

(١) انظر: مقال د. نوري المرادي: احتضار مدرسة الخائن كاظم يزدي، موقع البصرة نت، ٥/ ٧/ ٢٠٠٥م.
(٢) المرجع السابق.
(٣) رواه أحمد وأبو داود، وصححه الألباني، ج١، رقم ١١.

الشعبانية» تعطي تطبيقاً عملياً لهذا التحليل، فقد تجاسروا على التمرد ضد نظام صدام حسين وانطلقوا يقتلون ويدمرون ويقتحمون المؤسسات الحكومية دون أي إدراك للعواقب، وبمجرد أن تدارك النظام الأمر وحشد قواته اندفعت الجموع «الثائرة» نفسها لا تلوي على شيء في اتجاه الحدود الإيرانية، وانحشر عشرات الآلاف على الحدود السعودية حتى سمح لهم بالدخول إلى رفحاء حيث أقيم لهم معسكرات لجوء.

في العام ١٩١١م زحفت القوات الروسية إثر خلاف مع طهران فاحتلت مدينة تبريز وقتلت بعض رجال الدين الشيعة فيها، فأعلن علماء قم الجهاد وأمروا الناس بالتدريب على السلاح، وكان من بين المتحمسين للجهاد سكان بلدة كرمان في جنوب إيران، أي: أبعد منطقة عن الغزو الروسي، ومضى سكان البلدة يتدربون على الجهاد بإشراف رجال الدين وهم يعلنون عزمهم على غزو روسيا وإسقاط القيصر، في الوقت نفسه قامت عصابة صغيرة من اللصوص بالسطو على البلدة فاندفع أهلها يستنجدون بالقنصل البريطاني لتخصيص قوة تقضي على تلك العصابة، وقد اعتذر القنصل لهم ثم سألهم متعجباً: لماذا لا يستطيع المجاهدون أن يحاربوا عصابة صغيرة من اللصوص بينما هم يستعدون لمحاربة روسيا كلها. فكان جواب المسؤولين: إن المجاهدين إنما يستعدون لمحاربة روسيا لأنها بعيدة عنهم، ولكن اللصوص قريبون![(١)].

وأثناء ثورة العشرين كان شيخ عشيرة بني تميم[(٢)] حميد الحسن - شيعي - قد ألقى في الأسر زوجة ضابط بريطاني مقتول حيث أسيئت معاملتها، وبعد أسابيع حاصر الإنجليز البلدة ولما أدرك الجميع أن البلدة ساقطة لا محالة تزاحموا حول الأسيرة البريطانية كي تكتب لهم مذكرات بأنهم أحسنوا معاملتها ولم يتعرضوا لها، وكان في مقدمتهم الشيخ حميد الحسن

---

(١) لمحات اجتماعية، ج٣، ص١٣٩.

(٢) هذه العشيرة لا يزال فرعها الشيعي في قضاء المقدادية ومؤخراً يستنجدون بالتيار الصدري وميلشيات بدر لمعاونتهم على مواجهة السنة في المدينة، انظر: مقال: عشيرة بني تميم في المقدادية تستغيث في السيد الحكيم والسيد الصدر، أحمد الشمري، موقع الأرشيف العراقي.

نفسه، تقول تلك المرأة في مذكراتها: «لو كانوا كلهم قد شاركوا في إنقاذي حقاً لوجب أن يكون عددهم بضع مئات»[١].

المظهر الرابع: الدفن في العتبات:

أشرنا في فصل «دولة المراقد» إلى تقديس الشيعة لدفن الموتى في النجف وكربلاء، ونتيجة لذلك أصبحت حركة الجنائز إلى النجف بالأخص تمثل أحد موارد المدينة الرئيسة وخصوصاً الجنائز الآتية من إيران.

هذه الممارسة لم تتطور على نطاق واسع للغاية إلا بعد قيام الدولة الصفوية في إيران (١٥٠١م) وتشيع الإيرانيين. واكتسبت حركة الجنائز زخماً جديداً في القرن التاسع عشر مع تشيع نسبة كبيرة من عشائر الجنوب، وكانت المقابر المقدسة الرئيسية حسب أهميتها: وادي السلام في النجف ووادي الإيمان في كربلاء، وكانت جثث الشخصيات المرموقة أو الغنية بصفة خاصة تدفن في جدران الأضرحة نفسها[٢]، وكان الشيخ جعفر كاشف الغطاء قد أصدر فتوى أجاز فيها بنقل جثمان الميت كاملاً أو على أجزاء لدفنه في مدن العتبات[٣].

أسفرت هذه الفتاوى عن تنامي الرغبة في دفن الموتى بالنجف إلى حد الهوس، وكانت السلطات العثمانية قد منعت دفن الجثث إلا بعد انقضاء ثلاث سنوات على موتها حتى لا تنتقل الأمراض من إيران إلى العراق مع الجثث الحديثة كما كان يحدث دائماً في أغلب الأوبئة، وقد أدى ذلك إلى نشوء مهن جديدة تماماً تتعلق بمعالجة الجثث «الندية» حتى تبدو عند نقاط التفتيش وكأنها قديمة[٤]، وبسبب ذلك انتهكت حرمات الموتى وأهينت الجثث وعبث بها إلى حد لا يتصور، وعندما كان يتعذر سرعة الدفن في النجف فوراً، كان الميت يدفن في ضريح

---

(١) لمحات اجتماعية، ج ٥/ ٢، ص٥٩.
(٢) شيعة العراق، ص٣٤٣.
(٣) السابق، ص ٣٤٥.
(٤) السابق، ص٣٤٨.

بديل لأحد الأولياء أو السادة حتى يتيسر نقله لاحقاً وقد يكون ذلك بعد سنوات عدة، وفي بعض الأحيان كانت ميزانيات البلدية في المناطق الشيعية تتضمن مبالغ مخصصة لنقل الجنائز من مدن وقرى الجنوب العراقي إلى النجف[١].

وفي بعض الأحيان كان الميت يوضع في قبو بارد دون دفن حتى يتيسر النقل ولو بعد سنوات، وأحياناً كان الدفن يتم على مراحل من ضريح إلى ضريح أقرب إلى النجف، وهكذا حتى يصل الميت إلى مقبرة وادي السلام في النهاية[٢].

هذه الممارسات تظهر مدى الهوس بالدفن في المراقد، وهي وإن كانت تراجعت بسبب ظهور العربات المجهزة لنقل الموتى، ثم بسبب قطع العلاقات بين إيران والعراق، إلا أن حركة الجنائز بدأت تعود إلى نشاطها القديم بعد الغزو مع انفتاح الحدود مع إيران، وينقل مراسل صحيفة الحياة مشهداً لامرأة تحاول إقناع متعهد الدفن في وادي السلام بالنجف بتدبير موطئ لدفن ولدها، فكان رده: «من أين أوفر لك مساحة متر مربع للقبر؟ مقبرة وادي السلام ضاقت بأهلها وزحفت نحو الصحراء، وربما تصل قريباً إلى الحدود مع السعودية»[٣].

---

(١) السابق، ص ٣٤٧.
(٢) السابق، ص٣٥٣ - ٣٥٤.
(٣) مشرق عباس، تقرير: البحث عن قبر مهمة شائكة، الحياة ١٣/ ١٠/ ٢٠٠٦م.

المبحث الثالث: العوالم الافتراضية

نتيجة تضافر عدد من العوامل بتأثير الغيبة، ومفاهيم متفرعة عنها مثل التقية والانتظار؛ فإن المجتمع الشيعي في العراق بالخصوص أنشأ ما يمكن أن نسميه عالماً افتراضياً، حيث تختلط الحقائق بالمزاعم، وتتضخم الأشياء أكبر من حجمها الطبيعي، وأمور أخرى تتضاءل عن حجمها الأصلي، وتتداخل رايات وترتفع رايات، وأصبح المجتمع العراقي بيئة خصبة جداً لترويج أيِّ ادعاء وقبول أيِّ زعم، ولو انطلقت مجموعة من الباحثين لكي تكشف هذه الإضافات التي تراكمت عبر القرون لاستغرقها الأمر سنوات، فهذه الإضافات الافتراضية تمتد وتتسع لتشمل كل شيء يتعلق بالمذهب الشيعي، وقد انعكس ذلك بوضوح في حياة الناس، فباتوا يؤثرون التعامل مع الأشياء بعد تعديلها وتضخيمها وتحريفها، ومع الوقت تحولت المخترعات إلى مسلمات وتحولت المسلمات إلى عقائد وثوابت دينية.

البحث عن تفسير لهذه الظاهرة يستغرق جهداً كبيراً، ولكن ربما كان طوفان النصوص الهائل - مع ضعف المنهج النقدي - الذي تراكم بين يدي الشيعة في العراق خصوصاً؛ كان له تأثير كبير في إيجاد عوالم افتراضية لا يزالون يعيشون فيها إلى الآن، على سبيل المثال: كتاب بحار الأنوار للمجلسي، يعد من أضخم الكتب لدى الشيعة لجمعه معظم المرويات، ويعتقد بعض الباحثين الشيعة أن المجلسي أساء إلى التشيع بكتابه ولم يحسن كما يذكر الوردي «فهو قد جمع فيه كل ما عثر عليه من الأخبار والقصص والأساطير - لا فرق بين الغث والسمين - ثم وضعها في متناول كل من يريد الاغتراف منها، وجاء بعدئذٍ قرّاء (التعزية) وخطباء المنابر فصاروا يأخذون ما يروق لهم؛ وبذا ملؤوا أذهان العامة بالغلو والخرافة وجعلوهم يحلّقون في عالم للأوهام لا صلة له بعالم الواقع الذين يعيشون فيه»[1]، عالم الأوهام هذا

(١) لمحات اجتماعية، ج١، ص٧٩.

تمدد ليستوعب جميع مناحي الحياة في المجتمع الشيعي العراقي، كما سيتضح لنا من خلال المظاهر التالية:

١ - عالم المهدي:

رغم كون ولادة المهدي حدثاً لم يقع، إلا أن علماء الشيعة تمادوا في إثباته إلى درجة أنهم اختلفوا في كل شيء له علاقة بالمهدي إلى آراء متعددة، فبعضهم قال: إن المهدي دخل سرداب بيته ولم يخرج منه سنة ٢٦٥هـ، وبعضهم قال: ٢٧٥هـ، وقيل: إن ذلك وله من العمر ٧ سنوات، وقيل: ٤، وقيل: ٥، وقيل: ٩، وفي رواية ١٧عاماً، وقالوا: إنه ولد بعد وفاة أبيه بثمانية أشهر، وقال بعضهم: قبل وفاته عام ٢٥٢هـ، وقيل: سنة ٢٥٦هـ، وقيل: ٢٥٧هـ، وقال بعضهم: سنة ٢٥٨هـ، وحتى الشهر اختلفوا فيه على أكثر من أربعة أقوال، واختلفوا في اسم أمه، فقيل: سوسن، أو نرجس، أو صيقل، أو مليكة، أو خمط، أو حكيمة، أو ريحانة، وقيل: إنها جارية سوداء، وقيل: هي امرأة حرة اسمها مريم، وفي محاولة للخروج من هذا الوقف المحرج قال النوري الطبرسي من علمائهم: «أمه مليكة التي يقال لها في بعض الأحيان سوسن وفي بعضها تنادى بريحانة وكان صيقل ونرجس أيضاً من أسمائها»![1].

ومع تزايد النقد لفكرة وجود المهدي في أوساط الشيعة أنفسهم في السنوات الأخيرة أصدر مركز الأبحاث العقائدية في قم والتابع لمرجعية علي السيستاني، رسالة بعنوان «الإمام المهدي بين التواتر وحساب الاحتمال» كتبها محمد باقر الأيرواني من أساتذة حوزة قم، وقال فيها: «فليس من حقنا أن نناقش في روايات الإمام المهدي ونقول: هذه مختلفة في التفاصيل.. لأن المفروض أن كل هذه الأخبار متفقة في جانب واحد وهو الإخبار بولادة الإمام، ولئن اختلفت فهي مختلفة في تفاصيل وخصوصيات أخرى، لكن في أصل ولادة

---

(١) انظر: مقال علي الكاش: جيش المهدي، جيش الأسطورة أم أسطورة الجيش، ٢٤/ ٣/ ٢٠٠٧م موقع الأنباء العالمية http://www.alanbaaalalamia.com

الإمام فهي متفقة، فالعلم يحصل والتواتر يثبت من هذه الناحية»[١].

بخلاف هذه الكراسات الصغيرة، فإن كثيراً من علماء الشيعة كانوا يتهربون من قضية ثبوت «المهدي» ومناقشتها وفق أصول الرواية عندهم، يذكر أحمد الكاتب تجربته مع محمد الحسيني الشيرازي، فيقول: «كان الإمام الشيرازي أول رجل أقدم له دراستي عن موضوع الإمامة والمهدي، حيث طلبت منه أن يرد عليها أو يقدم ما لديه من أدلة علمية على وجود الإمام الثاني عشر، فقام بعد سنوات بنشر كراس بعنوان: الإمام المهدي، ردد فيه الروايات التاريخية الواردة حول ولادته وظهوره، والمشحونة بالخرافات والأساطير دون أن يقوم بأدنى تحقيق فيها أو تقييم للسند أو حتى ذكرالرواة والمصادر، مما ولد لدي قناعة بأنه يقوم بدفع الإحراج الاجتماعي الذي سببه كتاب مثير لأحد تلامذته، أكثر مما يقوم بالدفاع العلمي عن فكرة تعد الأساس والقاعدة لنظرية ولاية الفقيه والفكر الإمامي الإثني عشري»[٢].

٢ - الشيعة محور التاريخ:

يقول إبراهيم بيرم الصحفي اللبناني الشيعي: «المرجعية العليا للشيعة في العالم تلك المؤسسة الدينية والعلمية المستمرة بالقرب من ضريح الإمام علي منذ نحو ألف عام.. لا يمكن أي باحث في هذا التاريخ إلا أن يجعلها قطب الرحى في كل ما عاشه العراق ودول عدة وبالتحديد إيران، من أحداث وتطورات»[٣].

كاتب آخر يدعي أن القرن الرابع الهجري كان قرناً شيعياً بامتياز، فيقول معنفاً من يعد تأسيس الدولة الصفوية بداية للعهد الذهبي للشيعة: «ومن الجهل المركب لهؤلاء القوم أصبح التشيع لديهم في إيران فقط وتناسوا أن العالم العربي الذي هم فيه كان في القرن الرابع الهجري معظم حكامه وشعوبه شيعة»[٤].

---

(١) أحمد الكاتب، مقال: محاولات يائسة لمصادرة حق الأمة في التفكير والاجتهاد، الموقع الشخصي http://alkatib.co.uk/m42.htm.

(٢) كتاب: المرجعية الدينية الشيعية وآفاق التطور، محمد الشيرازي، تأليف: أحمد الكاتب.

(٣) مقال: رحلة مع المعارضة العراقية، صحيفة النهار اللبنانية ٣٠/ ٤/ ٢٠٠٣م.

(٤) حسين حسن السلهام، كاتب شيعي، مقال: الروافض وغدير خم الصفوي، شبكة راصد ٢٣/ ١٠/ ٢٠٠٧م

ومن يتأمل في كتابات مثقفي العراقيين من الشيعة يجد أنهم يستخدمون مصطلحات مطلقة مثل: «الشعب العراقي»، «العراقيين» بينما يقصدون بها الشيعة فقط.

٣ - الرؤية المقلوبة:

يمتلك شيعة العراق قدرة فائقة على رؤية الأشياء من منظور معكوس ربما يختلف عن رؤية جميع الناس، والغريب أنهم يصدقون هذه الرؤية المعكوسة ويستنكرون خلافها.

كاد إبراهيم الجعفري أن يشعل فتنة شيعية - شيعية عام ٢٠٠٦م عندما أصر على التمسك بمنصب رئيس الوزراء للمرة الثانية، وكانت أغلب القوى في العراق ترفضه، لكن مع ذلك يدعي مستشاره سليم الحسني أن الجعفري «... تحول بسرعة خاطفة إلى قوة طاغية في الساحة العراقية، وحظي بشعبية كبيرة» هذه الشعبية حسب - رؤية الحسني - لم تقتصر على الشيعة فقط، بل حتى في الأنبار، لدرجة أن السفير الأمريكي خليل زاد الذي رافق الجعفري في زيارة إلى المحافظة تعجب من شعبية الجعفري وسأله: «لماذا لم ترشح نفسك في محافظة الأنبار؟!»[١].

وأظهرت تلك الانتخابات أن قادة الشيعة يتقاتلون على السلطة بشراسة، لكن عندما يمتلكونها تظهر فجأة ملامح الزهد في الرياسة، عندما فاز الجعفري بترشيح الائتلاف الشيعي للمنصب بأغلبية مبرمجة - ٦٤ مقابل ٦٣ - قال لمنافسه عادل عبد المهدي وهو يهنئه: «الأجدر أن تعزيني إنها مسؤولية كبيرة»[٢].

في بيانه السياسي العام بدأ حزب الله العراقي بآية: ﴿**إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلا فِي الأَرْضِ وَجَعَلَ أَهْلَهَا شِيَعًا يَسْتَضْعِفُ طَائِفَةً مِّنْهُمْ يُذَبِّحُ أَبْنَاءَهُمْ وَيَسْتَحْيِي نِسَاءَهُمْ إِنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُفْسِدِينَ (٤) وَنُرِيدُ أَن نَّمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا فِي الأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ**﴾ [القصص: ٤ - ٥][٣].

---

(١) سليم الحسني، مستشار إبراهيم الجعفري السابق، ورئيس تحرير موقع الملف، مقال: أسرار تنحي الجعفري، ٤/ ٥، ٢٨/ ٤/ ٢٠٠٧م، موقع الملف.

(٢) سليم الحسني، مقال: أسرار تنحي الجعفري، مرجع سابق.

(٣) البيان على موقع الغالبون التابع للحزب. http://www.algalibon.net/bayansyase.htm

وبذلك يدخل «الشيعة» بنص القرآن في المستضعفين ومن ثم الوارثين لأرض الرافدين.

لا يخلو الصدريون رغم كل شيء من صراحة تكشف بعض المستور، ونظراً إلى أن مقتدى الصدر عرف بتصريحاته ومواقفه المتناقضة، يحاول أحد أتباعه تخفيف حدة التناقضات فيحولها إلى إستراتيجية خداع، فيقول: «هناك نوعاً ما تناقض في عدد من القضايا التي طرحها السيد مقتدى الصدر وقد صرح هو بذلك أيضاً، وعلة ذلك بحسب ما يتصور إرباك العدو وتضليله لكي يبقى يتخبط لا يعرف عن الحوزة وعن تيار الصدر أوضح الواضحات. ولولا هذا المقصود من قبل السيد مقتدى الصدر لكان هذا التناقض في تصريحاته ومقولاته وخطاباته ومشاريعه مما يؤخذ عليه من قبل بعضهم كما هو شأن المتصيدين بالماء العكر»[1].

المشكلة أنه حتى بعض المعتدلين من شيعة العراق لم يسلموا من هذه الرؤية، في حوار مع قناة العربية، قال الشيخ جواد الخالصي رداً على سؤال حول تهديدات للزرقاوي: «نحن أكدنا مراراً وتكراراً أن مشروع الاحتلال يحتاج إلى أشباح، وهذه الأشباح نشكك نحن في أصل وجودها لأنه لا دليل عندنا على هذا الوجود»، ثم يؤكد الرأي نفسه في موطن آخر، فيقول: «نحن لا يمكن أن نتفق مع افتراض شخص لا نعتقد بوجوده»[2].

٤ - ثورة العشرين:

اندلعت ثورة العشرين في عام ١٩٢٠م ضد الاحتلال البريطاني للعراق، وحسب الدعاوى الشيعية، فإن قادة الثورة وأبطالها ومحركيها هم من شيعة الجنوب وتحت زعامة المرجعية الدينية.

الحق أن ثورة العشرين كانت مرحلتين، سنية وشيعية، السنية سبقت زمنياً وكانت في الشمال، وتلتها الشيعية وكانت في الجنوب، ولم تسفر الثورتان عن نتائج إيجابية، لكن

(١) الصدر الثالث.. أهدافه، مواقفه، مشروعه، تأليف محسن النوري الموسوي، ص ١٠.
(٢) انظر: نص الحوار على موقع مدينة العلم التابع للتيار الخالصي.
.http://www.madenatoleelm.net

حصدت ثورة الشيعة التركيز الإعلامي، وبات وكأن الشيعة قادوا السنة إلى الثورة ضد المحتل بينما من عادة الشيعة الانتظار والترقب قبل الانـدفاع، ولعل ما حدث في الانتفاضة «الشعبانية» عام ١٩٩١م يؤكد ذلك، فلم ينتفض الشيعة إلا بعد أن تمرد الجيش وعناصر سنية تحديداً، ويذكر الباحث علي الشمراني في كتابه «صراع الأضداد» أن «حسين السامرائي» هو العسكري الذي أشعل شرارة التمرد ضد صدام حسين، وكان سنياً[١].

وفي حوار نادر بين محسن الحكيم والخميني في النجف، يعترف الحكيم بأن تجربة ثورة العشرين - القسم الشيعي - كانت فاشلة، فقال رداً على محاولات الخميني تحريضه لبذل جهود في إسقاط نظام الشاه جماهيرياً، قال: «نحن لدينا تجارب من ثورة العشرين العراقية ونتذكر كيف تعامل معنا الإنجليز وكيف انتهت نتيجة ثورتنا ضدهم. لذا يجب أن يتم التحرك باحتياط شديد فإن أية غفلة من الممكن أن تذل وتدمر المسلمين»[٢].

من الحقائق التي يتجاوزها شيعة العراق فيما يتعلق بثورة العشرين، أن الذي بدأ الثورة واندفع إليها في الجنوب كان شيوخ العشائر، وظل علماء النجف وكربلاء مترددين مترقبين يخشون التورط فترة من الزمن حتى تزايدت عليهم الضغوط، ويروي رجل الدين محمد الخالصي الذي كان قريباً من المرجع محمد تقي الشيرازي الموصوف بأنه زعيم ثورة العشرين، يروي أن شيخه كان متردداً في تأييد الثورة، فيقول: «وكانت ترد كتب رؤساء القبائل إلى آية الله الشيرازي فكان مواظباً على اتخاذ خطة السلم وإخماد نار الفتنة في أجوبته». وأخيراً تحت تأثير شيوخ القبائل قال الشيرازي: «وإياكم أن تجردوا سيفاً ولو رأيتموني بيد الإنكليز إلا أن يسوق الإنكليز جيشاً لمحاربتكم بسبب إصراركم على المطالبة بحقكم المغصوب، فهناك يجب الدفاع»[٣] يعني: لو لم يتعرض لهم الإنجليز فلا مجال للثورة عليهم.

---

(١) انظر: كتاب: صراع الأضداد. . المعارضة العراقية بعد حرب الخليج، تأليف د. علي محمد الشمراني، ص ٢٢٧.

(٢) من كتاب «مذكراتي» لمحمد سمامي أحد رجال الدين المرافقين للخميني وقتها، قراءة صباح الموسوي، مفكرة الإسلام ١٣/ ٩/ ١٤٢٨هـ.

(٣) لمحات اجتماعية، ج٥/ ١، ص٢٥٢.

يتجاوز الشيعة أيضاً حقيقة أن الأكراد كان لهم دور كبير في مواجهة الاحتلال البريطاني في بدايته، وفي خلال عامي ١٩١٩ - ١٩٢٠م تعرضت قرى الأكراد لقصف جوي بريطاني مكثف، وكانوا يقصفون أحياناً ثلاث قرى في اليوم الواحد، يقول أحد ضباط سلاح الجو البريطاني: «إذا لم يتعلم الأكراد منا بوصفنا قدوة أن يتصرفوا بأسلوب متحضر، وجب علينا أن نؤدبهم»، وكانت وزارة الطيران البريطانية قد طورت في هذه الآونة أسلحة مصممة خصيصاً للاستخدام ضد القرى القبلية، منها القنابل الفسفورية الحارقة، والصواريخ الحربية، والأشراك المعدنية الحادة لإعطاب المواشي، وقنابل الشظايا، والنار السائلة، والقنابل متأخرة الانفجار واستخدمت أسلحة كثيرة من هذه لأول مرة في كردستان[1].

على الرغم من ذلك يصر شيعة العراق على أن ثورة العشرين ثورتهم، وكان المرجع محمد الحسيني الشيرازي[2] يوجه رسائل إلى الجيش العراقي من إيران، يحرضهم على التمرد ضد صدام حسين، وقال في إحداها عام ١٤٠٠هـ أثناء الحرب العراقية الإيرانية: «هل تذكر أيها الجيش العراقي الأبي أن آباءك كانوا هم جنود التحرير في ثورة الإمام الشيخ محمد تقي الشيرازي لطرد الإنجليز من العراق؟»[3]. وهذه دعوى عجيبة، فإن كانت أغلبية الجيش العراقي سنية فكيف يكون آباؤه شيعة؟ وإن كانت أغلبيته شيعية فكيف يحرضهم على إدخال الإيرانيين إلى العراق اقتداء بأجدادهم الذين طردوا الإنجليز من العراق؟!

٥ - المقاومة الشيعية:

هل توجد مقاومة شيعية في العراق؟ هذه قضية خلافية بين الشيعة والسنة، بل بين الشيعة أنفسهم، فريق يؤكد وجودها وفريق ينفيها ويرفضها.

---

(١) انظر: كتاب: عراق المستقبل.. السياسة الأمريكية في إعادة تشكيل الشرق الأوسط، تأليف: جيف سيمونز، ص ١٥٦ - ١٥٧.

(٢) توفي عام ٢٠٠١م في قم بإيران، وهو غير المرجع محمد حسن الشيرازي المشهور بمفتي التنباك، والذي توفي في سامراء عام ١٣١٢هـ.

(٣) موسى محمد جعفر، دراسة بعنوان: العراق في حياة الإمام محمد الشيرازي، شبكة النبأ: http://www.annabaa.org.

أما السنة فقد أكد الدكتور إبراهيم الشمري الناطق باسم الجيش الإسلامي في العراق - أحد فصائل المقاومة - أنه لا يعرف بوجود شيء اسمه مقاومة شيعية، وقال: «كل دعوى بلا دليل فهي باطلة، أنا لدي شواهد من أعلى المراجع الشيعية على أن احتلال أمريكا للعراق يعدّ من الأعمال الجيدة والممتازة والمباركة لديهم»، وقال أيضاً: «لم تصدر إلى الآن أي فتوى من أي مرجع معتدّ به تحض الشيعة على رفع السلاح ضد القوات الأميركية بل بالعكس هم خدموا المشروع الأميركي بإصدار الفتاوى التي تعطي الجنة من ذهب للانتخابات وتحرم الجنة كل من لم يذهب إلى الانتخابات»(١).

في دراسة مفصلة أصدرها مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية ذكر الباحث البارز في الشؤون العسكرية أنتوني كوردسمان أن «التمرد يبدو وكأنه يظل إلى حد كبير تحت هيمنة عراقية وسنية، بينما كانت أغلبية كبيرة للذين قتلوا سنيين عراقيين، مثلما هي حال ما بين ٩٠ - ٩٥٪ من المحتجزين»، وذكرت أيضاً صحيفة فايننشيال تايمز البريطانية أن «التمرد يظل محلياً في أغلبه، سنياً ووطنياً»(٢).

على الجانب الشيعي أبرز الذين يؤكدون وجودها الشيخ جواد الخالصي، و «آية الله» محمود الصرخي، و «آية الله» حسين فضل الله، والذين ينفونها من الشيعة كثيرون.

يتبنى التيار الخالصي بشكل غريب مقولة «المقاومة الشيعية»، فيقول الشيخ جواد الخالصي: «تصنيف المقاومة سُنّية ولا شيعية خطأ»(٣) يعني: يُفترض أن نعدّ المقاومة شراكة بين الطائفتين، بينما كما أشرنا سابقاً يصر الشيعة على الاستئثار بأمجاد ثورة العشرين وحدهم.

وعلى الموقع الخاص بالتيار - مدينة العلم - تكثر النقولات والبيانات التي تروج وتؤكد وجود هذه المقاومة، ولا تخلو التأكيدات من غمز ولمز بأن الاحتلال يحابي السنة

(١) برنامج بلا حدود، الجزيرة نت، ١٩/ ٤/ ٢٠٠٧م.
(٢) كتاب: العراق منطق الانسحاب، تأليف: أنتوني آرنوف، ص٧٧.
(٣) برنامج بلا حدود، الجزيرة نت، ٦/ ٥/ ٢٠٠٧م.

و«يظلم» الشيعة حتى فيما يسمح بإعلانه عن عمليات المقاومة، يقول أحد محرري الموقع تحت اسم مستعار لا يخلو هو الآخر من الإيحاء - من وحي ثورة العشرين -: إن «الإعلام المضلل والموجه والذي يسيطر الاحتلال على أغلب وسائله ومصادره.. نجح.. في سنوات الاحتلال الأولى إلى حد كبير من إشاعة النظرية التي تقول: إن المقاومة للاحتلال هي في المناطق السنية فقط، وبدافع طائفي وبكاء على النظام السابق لا بدافع إسلامي وطني، ليضلل عامة الناس وخاصة من الطائفة الأخرى».

ولا يتحدث الخالصيون عن مقاومة محدودة، بل متنامية، فيقول الكاتب نفسه: «ومع مرور سنوات الاحتلال تنامت المقاومة الشعبية والوطنية وتصاعد أداؤها وتنامت إمكاناتها الإعلامية مع زيادة الوعي الشعبي المقاوم للاحتلال، مما أدى إلى كسر شيء من الطوق الإعلامي الانتقائي المفروض»[1].

اللافت أن الموقع عدَّ الانسحاب البريطاني من البصرة عملية التفاف على المقاومة الشيعية لإفشالها، فكتبوا: «سعى الاحتلال مسرعاً إلى الالتفاف على تصاعد المقاومة في المناطق الجنوبية وقبل انتشار الأخبار إلى عامة الناس، ومن ثم فشل نظريته التضليلية، وذلك من خلال تغيير إستراتيجيته في المناطق الجنوبية والإعلان عن قرب تسليم ملفها الأمني إلى الحكومة العراقية»[2]. وهذا أمر يبعث على التأمل، لماذا يكون الالتفاف على المقاومة السنية في الشمال بتكثيف العمليات العسكرية والقصف وزيادة أعداد القوات الأمريكية، بينما يكون الالتفاف عليها في الجنوب بالانسحاب؟ هذه معضلة.

يستدل مؤيدو المقاومة الشيعية على وجودها بعمليات القصف التي تتعرض لها القوات البريطانية في البصرة، وفي لقائه مع قناة الجزيرة، قال جواد الخالصي: «أنا في ليلة من الليالي كنت في البصرة فسمعت قصف فسألت أهل البصرة، قالوا: في كل ليلة نحن

(١) موقع مدينة العلم:
.http://www.madenatoleelm.net/archive/2006/military%20base.htm
(٢) موقع مدينة العلم، الخالصي:
.http://www.madenatoleelm.net/archive/2006/military%20base.htm

يحصل عندنا قصف. . . أحمد منصور: متى كان هذا؟. . جواد الخالصي: قبل أيام قبل فترة وجيزة. . ».

يلاحظ هنا أن الخالصي ذكر في مقدمة الحوار نفسه أنه خرج من البصرة قبل أشهر وليس أياماً:

«أحمد منصور: خرجت من العراق قبل أيام إلى أين وصل المشروع السياسي للاحتلال. .؟ جواد الخالصي: . . خرجت قبل أكثر من أيام لا بد تجاوزت الأشهر»[(١)]. التفاوت الواضح في الإدلاء بمعلومة بسيطة في الحوار نفسه يطرح شكوكاً حول دقة التأكيدات بوجود المقاومة.

أما الشيعة المؤيدون للمقاومة السلمية فهم كثر، ونبدأ بالشيخ محمد مهدي الخالصي، أبرز علماء التيار الخالصي، إذ يقول: «الواجب الشرعي و القاضي بوجوب الدفاع عن سيادة الوطن والحفاظ على مصالح الأمّة يقتضي الاستمرار في الثبات على مقاطعة المشروع الاستعماري للاحتلال، بما فيها الانتخابات، كل ذلك في إطار المقاومة السلبية الرشيدة التي دعونا إليها ومارستها الأمّة بجدارة ووعي»[(٢)].

وفي رسالته العلمية تجاوز المرجع علي السيستاني تماماً ذكر قضية الجهاد، وهو ما عرضه لانتقادات عديدة داخل الأوساط الشيعية نفسها، بل إنه يتجنب الرد على الاستفتاءات المتعلقة بمواجهة الاحتلال، يقول زهير الأسدي - موالٍ للتيار الصدري -: «وهذا الأمر لا يمكن أن يكون مصادفة أبداً فقد سعى إلى تثبيته في جميع كتبه الفقهية وتحديثاتها، ولم يجب عن الاستفتاءات التي وجهناها له عن مسائل ابتلاء العراقيين بالاحتلال وتبعاته ورأي

(١) برنامج بلا حدود، الجزيرة نت، ٦/ ٥/ ٢٠٠٧م.
(٢) هذا جزء من إجابة عن سؤال حول الموقف من الاحتلال والعملية السياسية، موقع مدينة العلم، ١٠/ ١٢/ ٢٠٠٥م:
http: //www. madenatoleelm. net/archive/2005/20. htm.

المرجعية مما يجري اليوم»[1]، وهذا ما دفع كاتب آخر - متعاطف مع الصدريين أيضاً - إلى أن يقول: «للحقيقة نقول: إن التراخي الحاصل في الجنوب ومنطقة الفرات الأوسط هي نتيجة فتاوى بعض رجال الدين الشيعة، والذين داهنوا الاحتلال ولا زالوا، وهؤلاء لن ينصفهم التاريخ، ولا الشعب العراقي إن شاء الله»[2]. وحسب زعم أحد قادة جيش المهدي فإن السيستاني قال رداً على اتهامه بحذف فصول الجهاد من كتبه: إن «محسن الحكيم كان قد فعل الشيء نفسه»[3].

نقل محسن النوري الموسوي مؤلف كتاب «الصدر الثالث» موقف مقتدى الصدر بوضوح من المقاومة، فقال: «من حيث المبدأ يرى السيد مقتدى الصدر أن مقاومة الاحتلال لا بد أن تكون بالطرق السلمية، وذلك بمفردات عديدة، منها: جيش المهدي أي تشكيله فحسب»[4]، يعني: مجرد التشكيل مقاومة، ولا شيء بعد ذلك.

وعندما تعرضت مدينة الصدر لقصف أمريكي في يوليو ٢٠٠٦م قال النائب عن التيار الصدري صالح العكيلي إن: «القوات الأميركية تحاول جر جيش المهدي إلى معركة عسكرية داعياً الصدريين إلى التهدئة وعدم الانجرار وراء خطط الأمريكان»[5]. وهو ما عادت فأكدته النائبة عن التيار غفران الساعدي بعد عشرة أشهر، فقالت: «التيار يرفض الانجرار إلى مواجهة مسلحة مع الجيش الأميركي»[6]. وحسم مقتدى الصدر احتمالات «الجر والانجرار» فأصدر قراراً بتجميد جيش المهدي في أغسطس ٢٠٠٧م.

على صعيد حزب الدعوة فإن مثقفي التيار يقرنون بين «العبقرية» وعدم مقاومة المحتل،

(١) من دراسة بعنوان: السيستاني في الميزان، ٢٧/ ١٢/ ٢٠٠٤م، موقع كتابات.
(٢) سمير عبيد، مقال: ما هو سر تصاعد المقاومة في غرب العراق وضعفها أو شبه انعدامها في جنوبه؟ الموقع الشخصي ٢٢/ ١١/ ٢٠٠٥م.
(٣) دراسة: مقتدى صدر العراق.. عنصر تخريب أم استقرار؟ موقع مجموعة الأزمات.
(٤) كتاب: الصدر الثالث.. أهدافه، مواقفه، مشروعه، تأليف: محسن النوري الموسوي، ص٨.
(٥) الصباح العراقية، ٨/ ٧/ ٢٠٠٦م.
(٦) موقع الاتحاد الوطني الكردستاني، ٢٠/ ٤/ ٢٠٠٧م.

فيقول أحدهم: «الحزبان الكرديان وبالتعاون مع (التوافق = البعث) اتفقا على إزاحة (الجعفري) لسبب رئيسي، هو: عبقريته وذكاؤه في رفضه الوقوع في فخ (الاعتراف بالمقاومة المزعومة) وإصراره أن (المقاومة المشروعة) كانت هي تلك التي (تقاوم صدام) وحزبه الحاكم ولا أزال أذكر كلمته الرائعة: كل شعب يتعرض للدكتاتورية يقاوم»[١]، وتصف صحيفة البينة - التابعة لحزب الله العراقي - المقاومين السنة بأنهم: «المتمردون السنة»[٢].

إذن ما حقيقة العمليات المحدودة التي تنفذ ضد الاحتلال سواء في البصرة أو غيرها؟

يقول الدكتور إبراهيم الشمري: «هناك بعض المليشيات تقوم ببعض العمليات ضد أهداف أمريكية - أو بريطانية - محددة، وهذه العمليات تأتي كما قلت لك انعكاساً لنبض المشروع النووي الإيراني عندما يتفاعل المشروع النووي الإيراني تتحرك هذه الورقة من أجل استخدامها بالضغط على الأمريكان لكي يتفاوضوا على المشروع النووي الإيراني، أي: ليست لها أهداف عراقية»[٣]، يؤكد هذا الطرح رصد وسائل الإعلام لحالة فرح غامرة عبَّر عنها أهالي منطقة البراضعية - البصرة - حيث تقع القصور الرئاسية ابتهاجاً برحيل القوات البريطانية منها؛ لأن ذلك سيجعلهم بمنأى عن القصف اليومي بصواريخ الكاتيوشا وقذائف الهاون التي تطلقها الميلشيات، وكان أغلبها يسقط على الدور والأزقة مما أودى بحياة الكثير من الضحايا بينهم نساء وأطفال[٤]، بعبارة أخرى فإن السكان الشيعة لا يعيشون حالة مقاومة مع الاحتلال، ومن ثم لا يتفاعلون معها على النحو الذي كان يحدث في المناطق السنية.

هذه الحالة الافتراضية لوجود «مقاومة شيعية» تذكِّر بحادثة وقعت أثناء ثورة العشرين، يرويها أحد ناشطيها من الشيعة، وهو قاطع العوادي الذي كان يكثر من التنقل بين المحاربين في جبهات القتال، فقد انتقد العوادي رؤساء العشائر القائمين بالحرب في بعض الجبهات،

---

(١) سهيل أحمد بهجت، موقع عراق الغد، مقال: الولايات المتحدة والمالكي والمؤامرة الأخيرة، ١٩/٦/٢٠٠٦م.
(2) http: //www.al - bayyna.com/modules.php?name=Newsfile=articlesid=15473.
(٣) برنامج بلا حدود، مرجع سابق.
(٤) الشرق الأوسط ٤/٩/٢٠٠٧م.

وقال: إن كل أعمالهم هي الهوسات والدبكات واجتماعات «البصيرة»، أي: الاجتماعات التي يعقدها الرؤساء للمذاكرة، يعلق د. علي الوردي على ذلك بالقول: «يبدو أن العشائر قد أنهكتها المعارك السابقة.. فركنت إلى الراحة، ولكنها بقيت تتظاهر على القتال عن طريق الهوسات والدبكات»[(١)].

٦ - أوهام دينية:

عالم المهدي حالة افتراضية دينية مبكرة استغرق فيها الشيعة، ومن الحالات الدينية المشابهة: بناء عالم التقليد والاجتهاد على رواية مشكوك في صحتها تسمى «مقبولة حنظلة»، يقول الباحث الشيعي طالب الشطري: «بُني التقليد على أضعف رواية سنداً ومتناً؛ ولو أن ما نتج عن مقبولة ابن حنظلة من مرجعيات وتقليد صُبَّ في قالب ووضع فوق عمود تلك المقبولة لانكسر وإن كان سقفاً لانهار وإن كان جبلاً لصار دكاً»[(٢)]. والإشكال في قضية التقليد أن البناء الديني الذي أقيم عليها كان ضخماً ومتشعباً بحيث إن الطعن فيه صار تجاوزاً للخطوط الحمراء، فقد ارتبطت به مصالح عليا، كل ذلك استناداً إلى رواية واحدة «وعلى هذه الرواية يبنى دين كامل اسمه التقليد، والتقليد ولد مراجع والمراجع صار لهم بيوتات تحولت إلى إمبراطوريات مالية تتجر بالبول والغائط في صحراء النجف القاحلة فتجمع الملايين وترسلها إلى الخارج»[(٣)].

ورغبة في مخالفة أهل السنة أنشأ علماء النجف عالماً دينياً موازياً، يقول الشطري: «لقد أبدلنا المسجد بالحسينية وصلاة الجماعة بدعاء الندبة وصلاة الجمعة بالمجلس الحسيني واخترعنا لأنفسنا مسيحاً دجالاً هو الحسين الدجال ذلك أن الحسين بن علي بن أبي طالب ليس هو الذي نجتمع لنبكي عليه وسط هذا الخراب الهائل»[(٤)].

---

(١) لمحات اجتماعية، ج٥/ ١، ص ٢٩٥.
(٢) طالب الشطري، مقال: علماء المسلمين هل هم علماء؟ وما هو علمهم؟ موقع كتابات، ٣٠/ ٨/ ٢٠٠٧م.
(٣) طالب الشطري، مقال: علماء المسلمين هل هم علماء، وما هو علمهم؟، مرجع سابق.
(٤) المصدر السابق.

وبعيداً عن المرجعيات والمثقفين الشيعة، فإن عامتهم لا يملكون إلا الاستغراق في الأوهام الدينية، ولأحد العراقيين الشيعة تعبير بليغ، حيث يصف زيارته إلى كربلاء واحتفاء الناس به عقب عودته، وتحوله إلى «حجي» محترم بين الناس، يقول: «وبجرأة دعوت نفسي حجي. . . والله، حتى أنا نفسي كنت أحياناً أصدق بأني أديت فريضة الحج (إلى مكة)»[١].

٧ - ظاهرة تغيير الأسماء:

يقول محمد باقر الأيرواني - الأستاذ بحوزة قم - في رسالة «الإمام المهدي بين التواتر وحساب الاحتمال»: «إن ولادة المهدي رافقها تعتيم إعلامي قوي نتيجة الظروف الحرجة المحيطة بالإمام في تلك الفترة، وحسب قوله فإن الأئمة لم يجيزوا التصريح باسمه، حتى إن عمه لم يعرف بوجوده أصلاً، ويقول: إن بعض الأدعية تبالغ في كتمان اسم المهدي، مثل الدعاء الذي يقول: اللهم كن لوليك الحجة فلان بن فلان، ، أو المروية التي تقول: (إنكم لا ترون شخصه ولا يحل لكم ذكر اسمه)، وأخرى تقول: (محرم عليكم أن تسألوا عن الاسم، فإن الأمر عند السلطان أن أبا محمد مضى ولم يخلف ولداً وقسم ميراثه)»[٢].

وهكذا تأثر الأتباع بإمامهم، فصار تغيير الأسماء وتمويهها سنة يقتفيها الشيعة، وكان الاسم الحقيقي لمحسن رضائي - القائد السابق للحرس الثوري الإيراني - «سبزفار» رضائي، إلا أن الخميني بعد نجاح الثورة التقى به وأثنى على دوره، وقال له: «من الآن فصاعداً، أصبحت محسن. . محسن، فاعل الخير»[٣].

وقد استغل العراقيون الشيعة معارضتهم لنظام البعث فانطلقوا يدبجون الأسماء والكنى والألقاب، ولعل من النماذج البارزة: جواد المالكي تحول إلى نوري المالكي، إبراهيم الأشيقر تحول إلى إبراهيم الجعفري، بيان جبر يغير اسمه تقريباً كل وزارة، ومن أسمائه: بيان جبر،

(١) شيعة العراق، ص٣٢٣.
(٢) من مقال أحمد الكاتب: مصادرة حق الأمة في التفكير والاجتهاد، مرجع سابق.
(٣) كتاب: العد العكسي للأزمة. . المواجهة النووية المقبلة مع إيران، تأليف: كينيث تيمرمان، ص٧٠.

بيان جبر صولاغ، بيان باقر الزبيدي.

وعندما أصدر الأكاديمي الشيعي كنعان مكية كتابه المشهور «جمهورية الخوف» عام ١٩٨٦م أصدره باسم «سمير خليل» ولم يكشف اسمه الحقيقي إلا بعد أن اطمئن على صدام حسين بعد حرب الخليج الثانية.

ومن النماذج الطريفة أن د. صاحب جواد الحكيم - من العائلة المعروفة - أصدر في لندن صحيفة باسم «الرافدين» وكان يُكتب عليها أن المدير المسؤول هو: صاحب محمد مهدي، وهو اسم مركب من اسمه، واسمي رفيقيه الآخرين في إصدار الصحيفة: محمد بحر العلوم، ومهدي الحكيم[١].

٨ - السادة والعبيد:

يتميز المجتمع العراقي مقارنة بالمجتمعات الشيعية الأخرى بظاهرة «السادة» ليس في مجرد وجودهم ولكن في كثرتهم العددية بصورة لافتة، وقد بدأت الظاهرة تقريباً منذ تنفيذ مخطط نشر التشيع بين العشائر وبدء مرحلة التوطين، حيث كان شيوخ العشائر على قدر من السذاجة الدينية التي سمحت للسادة أن يحتلوا مكانة مرموقة.

والملاحظ أن هؤلاء كانوا يتكاثرون بين القبائل المتوطنة أكثر من القبائل الرحل، ويفسر إسحاق نقاش هذا التصرف بقوله: «لعل السبب في غيابهم بين الرحل هو حقيقة أن الحياة في الصحراء تستدعي البساطة والصرامة بدلاً من الطقوس الدينية المسرفة وعبادات الأئمة»[٢]، إذن كانت القبائل المتوطنة التي تربي الجاموس وتزرع الأرز وتصطاد الأسماك هي الأوفر حظاً بطبقة السادة، وهؤلاء كانوا يسكنون غالباً في مناطق الأهوار، ولاحقاً أصبحوا من أدنى الطبقات الاجتماعية في جنوب العراق، وهم من يطلق عليهم المعدان، أو المعيديين، وكان

---

(١) انظر: الموقع الشخصي لصاحب الحكيم:
.http://www.alhakim.co.uk/66/scann160.JPG

(٢) شيعة العراق، ص ٦٤.

يصعب أن توجد قرية ليس فيها عائلة واحدة على الأقل تدعي النسب إلى آل البيت[1].

في بعض القرى والعشائر كان السادة يحتلون مكانة مرموقة بحيث إن شيخ العشيرة لم يكن يمضي أمراً دون استشارتهم أو أخذ رأيهم، وكانوا يُمنحون أموالاً وأراضي بوصفهم من مستحقي الخمس، وادَّعى بعضهم امتلاك قوى خارقة لعلاج الأمراض وإنزال المصائب ومنح البركة، ومارسوا مختلف الطقوس السحرية الأخرى بغرض تكسب الأموال، وكانت دية «السيد» القتيل ضعف دية الشخص العادي[2] ولذلك انتشر بين العراقيين مَثَلٌ يقول: «إذا ضاع أصلك البس عمامة».

مع تنامي الظاهرة طرح بعضهم تساؤلات حول مصداقية الانتساب، إذ كان بعض هؤلاء من مبعوثي النجف لتشييع القبائل، وبعضهم كانوا منجِّمين متجولين زائرين من سورية أو الجزيرة أو إيران، وتبعاً لمستوى التدقيق في صحة النسب كان بعض السادة يغيرون من محلات سكناهم حتى لا يتمكن شيوخ القبائل من كشف الحقائق[3].

وهناك حادثة طريفة وقعت بين مرجع الشيعة الأعلى في زمانه بالنجف جعفر كاشف الغطاء وكان أصولياً، وبين المرزا محمد الإخباري، فقد تردى مستوى العلاقة بينهما كما يقول الوردي إلى حد التنابز بالألقاب وتبادل الشتيمة المقذعة، فكتب المرجع كاشف الغطاء كتاباً عنوانه «الحق المبين في تصويب المجتهدين وتخطئة الإخباريين» فرد عليه المرزا محمد بكتاب عنوانه «الصيحة بالحق على من ألحد وتزندق»، وكتب الشيخ جعفر كتاباً آخراً عنوانه «كاشف الغطاء عن معائب المرزا محمد الإخباري عدو العلماء».

وكان جواب المرزا محمد أنه اتهم الشيخ بأنه ينتمي في نسبه إلى بني أمية - وتلك فظيعة في نظر الشيعة كما لا يخفى - فكتب الشيخ يقول: «جنابكم أقرب إلى هذا النسب»[4].

---

(١) السابق، ص ٦٤.
(٢) السابق، ص ٦٧ - ٦٨.
(٣) السابق، ص٦٥.
(٤) لمحات اجتماعية، ج٣، ص ٨٨.

تراجعت مكانة السادة في المجتمع العراقي تدريجياً، وربما يكون ذلك لتفطن العشائر وتمرسها، بالإضافة إلى تزايد سيطرة الدولة المركزية، إلا أنه مع سقوط نظام البعث وسيطرة الشيعة على الحكم، فإن الأجواء مهيأة لعودة السادة من جديد.

ومع ارتفاع حدة التنافس بين القوى الشيعية المختلفة على السلطة تعرضت الأنساب للتجريح، فالصدريون يطعنون في نسب بعض المراجع، وآل الحكيم يطعنون في نسب الصدريين، وهؤلاء يشككون في نسب أولئك. في حوار مع راسم المرواني المستشار الثقافي لمكتب الشهيد الصدر، سئل: «ألا يكفي أن المراجع من ذرية رسول الله، التي قال الله عنها: إنها (ذرية بعضها من بعض)؟ فأجاب المرواني: هذه مسألة تتعلق بصحة الأنساب، ومعرفة الصريح من اللصيق، وكما أن (سماحته) - يقصد: محمد سعيد الحكيم - يقول: إن مقتدى لا أصل له ولا فصل، فنحن نطالبه أن يثبت نسبه، وهذا سبق صحفي... فسأله المحاور: ألا ترى أننا مأمورون بمودة ذوي القربى؟ فأجاب المرواني: أولاً: هذا إذا كانوا فعلاً من ذوي القربى وليسوا من اللصقاء والأدعياء، وثانياً: أليس مقتدى من أهل البيت؟ فما لكم لا ترقبون فيه إلاً ولا ذمة؟ وثالثاً: أيكن أن أسمي (حسين باول) أو (حسين لندن) من أهل البيت؟ ما لكم كيف تحكمون؟»[١].

٩ - ما حدث لم يحدث:

هناك خلل في منهج التثبت والنقل لدى كثير من الشيعة العراقيين، هذا الخلل يمثل ظاهرة منتشرة ومتحكمة، ولعل الأمثلة على هذه الصفة تحديداً سترد في هذه الدراسة بكثرة، ونذكر مثالين فقط:

عندما اندلعت الاضطرابات في النجف بين التيار الصدري وأتباع المجلس الأعلى عام ٢٠٠٧م وتساقط عدد كبير من القتلى، قال محافظ النجف أسعد أبو كلل: إن ما حدث

---

(١) راسم المرواني في حوار مع زهير الأسدي - كاتب شيعي من التيار الصدري - إبريل ٢٠٠٥م، موقع الثقلين، http://althaqlain.org/vb/showthread.php?t=1675 موقع المهدون http://www.15mum.net/almerwani/rasim-m20.htm.

لم يكن «صراعاً بمعنى الصراع بين الشيعة فيما بينهم، وإنما مواجهة بين الدولة والخارجين على القانون من غير العراقيين القادمين من الخارج، ممن يعيثون في كل العراق فساداً بحجّة مواجهة الاحتلال». وهو طبعاً يشير إلى المقاتلين العرب، مع أن الأمر لا علاقة له أبداً بهؤلاء، ويضيف أبو كلل: «الشيعة لا يضمرون كرهاً لأحد ولا يريدون شرّاً بأحد، وليس لديهم برنامج عمل سياسي يتعارض مع وحدة العراق»[1] فمن يصدق؟..

المثال الآخر: ما كتبه الباحث الشيعي المعروف سمير عبيد عن ثورة العشرين، فهو في إحدى المقالات يقول: «وللأمانة التاريخية إن من قام بثورة العشرين الخالدة في العراق هم رجال وشيوخ القبائل العربية العراقية وليس رجال الدين، بل تلكأ رجال الدين في بادئ الأمر»[2]. ثم يقول في مقال آخر بعد فترة: «والحق يقال إن من قرّر وخطط لثورة العشرين هم رجال الدين والفكر من الشيعة بمنظور وطني وليس طائفي»![3].

١٠ - التقديس والتنكيس:

يؤكد كثير من المرجعيات العراقية - أو المقيمة في العراق - على نفي القداسة والمكانة السامقة عن صحابة رسول الله ﷺ، ومنهم محمد سعيد الحكيم، الذي يقول: «من يقرأ تاريخ الصحابة، وما شجر بينهم، وصدر عنهم، يعلم علم اليقين أنه لا أساس لهالة التقديس الجماعي التي يحاول أن يحيطهم بها بعض الناس»[4] وبعض الناس مقصود بهم السنة.

لكن الحكيم نفسه لا يفتأ في كتاباته يجزل الثناء - الذي حرّمه على الصحابة - لجده محسن الحكيم، فيقول: «سيدنا الجد قدس سره»، وفي عموم كتابات علماء الشيعة نجد

(١) مجلة المشاهد السياسي، عدد ٦١٧، ١٨/ ١/ ٢٠٠٨م.
(٢) مقال: من خطوات محو عروبة العراق.. إلغاء فقرة العشائر من مسودة الدستور..، الموقع الشخصي.
(٣) مقال: هذه الحقيقة: أمريكا تعتمد على الأكراد والشيعة تكتيكياً.. وستعود للحليف السني المخضرم، ٢٧/ ٨/ ٢٠٠٦م، الموقع الشخصي.
(٤) كتاب في رحاب العقيدة، حوار مع محمد سعيد الحكيم، نسخة إلكترونية من موقعه على الإنترنت: http://www.alhakeem.com/arabic/aqedeh/01/index.htm.

عبارات مثل: دام ظله، دامت ظلالهم، قدس سره، قدس الله روحه، ويصف بعض كتّاب التيار الصدري مرجعهم محمد صادق الصدر بالقول: الولي المقدس صلوات الله وسلامه عليه، أو: الشهيد القائد المقدس الصدر الثاني ليث الأمة الأبيض، أو: مقتدى الصدر أعز الله المسلمين بوجوده ودام ظله الوارف الشريف الطاهر، وهذا كثير في كتاباتهم ومواقعهم على الإنترنت، ويصف آخرون النجف بأنها: «عاصمة الكون»، ويقول آخرون: «مدينة الصدر المنورة».

من لوازم التقديس أيضاً سرعة تكوين الخرافات والمبالغات حول الشخصيات والمواقف، وتصديقها في النهاية، يروي الوردي قصة معبرة في ذلك فيقول: إنه في بداية الاحتلال الإنجليزي للعراق تشاجر شاب في النجف مع تاجر، وتطاول الشاب على فاطمة - رضي الله عنها - فرفع أمره إلى المرجع، الذي طلب من الإنجليز محاكمة الشاب، فسحب في الميدان وجلد بشدة عقاباً على تطاوله، ولكن الشيعة المجتمعين لم يكادوا يشاهدون الجلد حتى نسوا ما فعله الشاب، وصاروا يستنكرون وحشية الإنجليز الذين حاولوا التقرب إليهم بجلد الشاب الذي أهان مقدساتهم[1].

١١ - عالم الـ (بين بين):

المواقف المترددة والمتحيرة هي سمة متجذرة في المجتمع الشيعي العراقي، حتى بين زعمائهم ومراجعهم وقادتهم، إنهم يعيشون في عالم الـ (بين بين)، يخافون من التورط في أي أمر، ويترددون قبل اقتحام أي موقف، وقد سبق الإشارة إلى تردد علماء النجف في أمر العشائر بالقتال في ثورة العشرين.

من المظاهر المماثلة تردد بعض العلماء في مواقفهم وتصريحاتهم، على النمط التالي: تصريح جريء يعقبه محاولات للتملص وإعادة التفسير، وبوصفه نموذجاً على هذه الحالة فقد تراجع الشيخ جواد الخالصي عن تصريحاته الجريئة ضد الميلشيات وحكومة المالكي،

(١) لمحات اجتماعية، ج ٥/ ٢، ص ٢٦٦.

وذلك في لقائه مع بقناة الجزيرة «أحمد منصور: في تصريحات لك نشرت في صحيفة القدس العربي في ثلاثين نوفمبر الماضي ٢٠٠٦م حملت حكومة المالكي والميليشيات الشيعية مسؤولية قتل أهل السُّنّة في العراق؛ ما هي طبيعة المسؤولية التي تتحملها حكومة المالكي؟ . . جواد الخالصي: لا أذكر هذه التصريحات بشكل دقيق يعني . . أحمد منصور: هل تعد حكومة المالكي تتحمل مسؤولية ما يتم من جرائم؟ . . . جواد الخالصي: بالنسبة للجانب الطائفي لا أعتقد أن هنالك ممارسة طائفية من قبل الحكومة ولكن أعدّها مسؤولة . . . أحمد منصور: بعد كل اللي بتعمله ده ما فيش ممارسة طائفية؟

جواد الخالصي: لا، اسمح لي في القتل يعني أنت تسألني: هل إن الوزير وزير الداخلية الموجود الآن في الحكومة هو يأمر أناس لقتل السُّنّة بشكل مباشر . . . »[١].

وقد انتقد بعض الشيعة المرجع السيستاني في كثرة تردداته في اختياراته الفقهية، يقول زهير الأسدي: إن السيستاني ترك في رسالته العلمية نحو ١١٣ مسألة علمية بدون أن يحسمها تاركاً المتعلم في حيرة من أمره، ويقول الأسدي: «فإننا نتوقع أن نجد ما يفوق ذلك العدد من أحكام غير يقينية في المسائل السياسية التي يتعاطى معها السيستاني الذي لا يؤمن بولاية الفقيه ولا يعد من مسؤوليته التعاطي في الشؤون السياسية»[٢].

١٢ - أوهام السياسة والسيادة:

منذ تسلمت الأحزاب الشيعية جزءاً من المسؤوليات السياسية سيطر على قادتهم شعور زائف بأنهم فعلاً يتحكمون بإدارة الدولة وأن العراق صار دولة مستقلة، ولأن الواقع يكذب ذلك وهم أول من يعرف، فقد ارتضوا من الغنيمة بالسراب، فأنشؤوا عالماً متخيلاً ينعمون فيه بالسيادة على العراق، وعندما طلب السفير الأمريكي من حكومة المالكي جدولاً زمنياً لإنجاز المعايير المطلوبة أمريكياً، ثارت ثائرة بعض النواب، ووقفت النائبة ندى سوداني من حزب المالكي تقول في برلمان المنطقة الخضراء الذي لا يدخله النواب العراقيون - أصحاب

(١) برنامج بلا حدود، مرجع سابق.
(٢) من دراسة بعنوان: السيستاني في الميزان، زهير الأسدي، مرجع سابق.

السيادة - إلا بال (كارنيه) إن: «مطلب خليل زاده حول تحديد جدول زمني يعد تدخلاً في سيادة الحكومة العراقية، والمالكي يرفض أي شخص خارجي يقدم جدولاً زمنياً لأداء الحكومة العراقية»[1].

كان إبراهيم الجعفري رئيس الوزراء السابق متميزاً في عالمه الافتراضي الذي أنشأه مع مستشاريه الذين صوَّروه على أنه رجل الساعة، ورجل الشعب، وفرض الوقت، وسعى هؤلاء إلى تصوير العلاقة بين الجعفري وزلماي خليل زاده وكأن السفير يتسول الجعفري ويفرض نفسه على بيته، يحكي سليم الحسني قبساً من ذلك، فيقول: «حاول السفير الأمريكي أن يمضي فترة أطول - في بيت الجعفري - لقد كان واضحاً أنه قد أدرك بأن الجعفري يخطو بقوة نحو ولاية ثانية، وأنه سيكون رئيساً للوزراء لمدة أربع سنوات، فأراد أن يتعرف منه على بعض ملامح المستقبل الذي يخطط له، لكن الجعفري أخبر خليل زاده بأنه على موعد في الفضائية العراقية»[2].

وللصدريين نصيب كبير من الأوهام، يفترض مقتدى الصدر أن أمريكا «كانت تخطط لاحتلال العراق قبل هذا الوقت.. إلا أنها ما أقدمت على ذلك بسبب وجود المانع والعقبات.. ومن أبرز هذه العقبات: وجود المرجعية الناطقة المجاهدة المتمثلة بوالده السيد الشهيد محمد الصدر (قدس سره).. كانت الإدارة الأميركية خائفة من السيد محمد الصدر ومن جماهيره»، أيضاً فإن مقتدى يعتقد أنه من أهم أسباب الغزو الأمريكي للعراق أنها تريد احتلال عاصمة الإمام المهدي أي الكوفة[3].

١٣ - الإعلام بما لم يقع!:

مع التكاثر العنقودي لوسائل الإعلام الشيعية المنطلقة داخل العراق وخارجه، فإنه يلزم تكوين رؤية واضحة عن أسلوب الإعلام «الجعفري» ولأننا فقط نتحدث عن سمات المجتمع

(١) الملف برس، ٢٢/ ١١/ ٢٠٠٧م.
(٢) سليم الحسني مستشار الجعفري، مقال: أسرار تنحي الجعفري ٣/ ٥ ٢٧/ ٤/ ٢٠٠٧م، وهو مشرف على موقع الملف.
(٣) الصدر الثالث، ص ١٠، ١٤.

العراقي الشيعي، نكتفي بذكر مثالين أحدهما تاريخي والآخر واقعي.

نبدأ بالمثال الواقعي، فمن البرامج التي كانت تبثها قناة العراقية المملوكة اسماً للدولة وواقعاً للشيعة، برنامج اسمه «الإرهاب في يد العدالة» وكان يذاع ست مرات في الأسبوع، ومادته الرئيسة هي اعترافات مواطنين سُنَّة - تبدو عليهم آثار التعذيب واضحة - بارتكاب كل ما يمكن تخيله من موبقات، وإرهاب وتفجيرات[1]، وكانت فرق الموت والميلشيات التابعة لبعض رجال الدين الشيعة مثل جلال الدين الصغير من الموردين الرئيسيين لهذا البرنامج حسب بعض التقارير، وهذه القناة - العراقية - ظلت تدار في سنواتها الأولى من قبل شركة أمريكية - هاريس كورب - بتمويل أمريكي، وكانت الكاميرات ترسل إلى حيث فرق مغاوير الشرطة لتسجيل عمليات التحقيق والاعترافات.

المثال التاريخي، وهو يوضح قدرة العراقيين الشيعة المتدهورة على تحقيق المصداقية في وسائل الإعلام، عندما اندلعت أحداث ثورة العشرين، بدأ رجل دين اسمه باقر الشبيبي - وهو من حاشية شيخ الشريعة الأصفهاني المرجع الأعلى وقتها - يصدر منشورات تطبع في مطبعة خاصة بالنجف، وكان الشبيبي - رجل الدين - يكتب فيها أخباراً لا أساس لها من الصحة على الإطلاق، مثلاً جاء في إحداها: «هجمات جيش الدفاع العربي في الحلة لم تزل متتابعة بشدة فائقة جداً - لم يكن هناك جيش عربي أصلاً!! - وأكدت لنا مصادر أخرى أن الميجر بولي حاكم لواء الحلة قد انتحر بعد أن امتلأ يأساً - لم ينتحر!! - وحوكم قائد الحركات العسكرية في بغداد فانتحر أيضاً - لم يحدث ولم يحاكم!! -، ألمانيا حشدت مليون جندي في وادي رهر، الأستانة أعلنت الحرب على الإنجليز، وبلغاريا أعلنت الحرب على اليونان، قوات مصطفى أتاتورك دخلت الموصل لمساعدة العراقيين».. إلخ، وكان من نتيجة هذه الأخبار أن انتشرت الإشاعات عن ضخامة الغنائم التي حصدها الثوار في الجنوب، وعن ألوف الأسرى البريطانيين، بينما لم يحدث أي شيء من ذلك على الإطلاق![2] ولعل هذا

---

(١) إيه. كيه. جويتا، محرر في مركز إندي ميديا نيويورك، وهذه المقالة: دع الميلشيا تتفتح، نشرت في مجلة زي عدد مايو ٢٠٠٥م، المقالة بالعربية على الرابط التالي لموقع كفاية المصري:
http://www.kefaya.org/05znet/050530akgupta.htm

(٢) لمحات اجتماعية، ج٥/١، ص ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٧٢.

المثال يعطينا تصوراً واضحاً عن المستوى المتدنِّي للمصداقية التي يمكن تحصيلها من متابعة وسيلة إعلام عراقية شيعية.

١٤ - إشكالية الأرقام:

يقول المقدم تود كيسلنغ من سلطات الاحتلال: «إن وجودنا يتناقص، واعتمادنا يتصاعد على المعلومات التي نستقيها من العراقيين، لكي نبقى مدركين لما يجري موقعياً. . إن العقدة الأساسية في المشكلة هي أن العراقيين ليست لديهم ثقافة متينة في دقة الإبلاغ عن الشيء»[١] طبعاً معلوم من هم الأكثر تعاوناً مع سلطات الاحتلال من خلال الحكومة ومؤسسات الدولة، وحسب نسب المحاصصة الطائفية الرسمية.

يعاني المجتمع الشيعي العراقي من افتقار للدقة خاصة في إعطاء الأرقام، فمثلاً: يقول عبد العال الياسري عضو مجلس محافظة كربلاء: إن عدد اللاجئين النازحين إلى كربلاء وحدها حوالي ٥٥٠ ألف نسمة[٢] أي: أنه تقريباً خمس عدد النازحين داخل العراق كله تجمعوا في كربلاء، وطبعاً كلهم من الشيعة.

يذكر الباحث العراقي د. طه الدليمي أن الشيعة يدعون أن نسبتهم في محافظة الأنبار السنية الخالصة ٢٥٪، وأن عدد سكان مدينة الصدر - صدام، الثورة - ٣ ملايين[٣]، أي: أن أكثر من ١٠٪ من إجمالي العراقيين يعيشون في تلك المدينة.

---

(١) العراق نيوز، ١/ ١٢/ ٢٠٠٧م.
(٢) الزمان، ١١/ ١٢/ ٢٠٠٧م.
(٣) طه الدليمي، بحث بعنوان: «الحقيقة».

المبحث الرابع: المظلومية

تنبع أهمية تناول «المظلومية» الشيعية من كونها المرتكز الأول لمطالبة أحزاب وقوى شيعية بتطبيق الفيدرالية في العراق، ومن ثم تأسيس كيان شيعي مستقل في الجنوب، فهل حقاً تعرَّض الشيعة لظلم ممنهج طيلة عيشهم بوصفهم أقلية في جنوب العراق؟

إن الكتابات والتحليلات التي يتناول من خلالها الشيعة أو المختصون الغربيون، أو المتعاطفون عموماً مع الشيعة؛ قضية المظلومية؛ ليبدو فيها إجحاف شديد، على الأقل في حق المنهج العلمي، فالادعاء بأن الشيعة تعرضوا للقهر طيلة فترات الحكم السني منذ الدولة الأموية هو ادعاء كاذب، إذ كان الشيعة منذ ظهورهم حركة غضبية تمردية، لم تعترف بأي دولة سنية ولا حاكم سني، ولا توجد دولة أو نظام حكم حتى في وقتنا المعاصر يقبل بأن يكون جزءاً من دولته لا يعترف به، سواء كان صغيراً أو كبيراً.

ثم إن تلك التحليلات المروجة لمظلومية الشيعة تنتقد الدول القديمة بمعايير الدول الحديثة، فيطرحون معايير للحقوق وتبادل السلطات لم تكن متداولة بهذه الصورة من قبل، حتى في العالم الغربي نفسه الذي ابتدعها، وكانت الدول الإسلامية في هذه العصور هي أفضل دول العالم من حيث العدالة والمساواة لو اتبعنا منهج المقارنة مع بقية دول العالم، فهل كانت الدولة البيزنطية أكثر عدالة من الدولة العثمانية، أم كان حكم الفاتيكان الديني القهري لأوروبا الغربية يقدم نموذجاً راقياً في تبادل السلطات؟

إن حكام الدول الإسلامية كانوا يقبلون من الشيعة توقفهم عن التمرد وإثارة الفتن ويقنعون بذلك، حتى مع علمهم بأن الشيعة لا يعترفون بحكمهم، وحتى وهم يرون علماء النجف وكربلاء يقيمون دولة داخل الدولة، بل كان بعض الحكام يبالغون في التودد للشيعة للدرجة التي ألحقت الضرر بأهل السنة وبالتوازن بين الطوائف في العراق، كما سبق الإشارة

إليه في مبحث حداثة التكوين.

لو تكلمنا عن شيعة العراق تحديداً نقول بوضوح: إن أهل السنة لو قضوا قروناً عديدة يمارسون أساليب الانتقام والتشفي من الشيعة لما استردوا دَيْنَهم من أمثال الطوسي والعلقمي، فكيف وهم لم يفعلوا؟ ثم يُتهمون بأنهم طائفيون. إن الأحزاب الشيعية لم تتحمل وجود شخص مثل الدكتور حارث الضاري في العراق فتآمروا لإخراجه من بلده، رغم أنه لا يتبنى خطابا طائفياً، فقط لأنه يرفض الاحتلال والهيمنة الشيعية على الحكم، فأي الفريقين أحق بادِّعاء المظلومية؟

أحجية المظلومية:

إن المظلومية الشيعية ليست انعكاساً أو توصيفاً لحالة سياسية واجتماعية تعرض لها المجتمع الشيعي، بل هي منهجية مقصودة وحالة متقمصة، بغضِّ النظر عن توفر شروطها في المكان والزمان، بمعنى أن المظلومية الشيعية هي أمر مفروغ منه سواء تعرضوا لظلم أو لعدل، والدليل على ذلك موجود في كتبهم.

ينقل ابن بابويه القمي المعروف بالصدوق - وهو من كبار علماء الشيعة - حديثاً عن علي بن أبي طالب - رضي الله تعالى عنه -، يقول فيه: «ما زلت مظلوماً منذ ولدتني أمي، حتى إن عقيلاً كان يصيبه الرمد فيقول: لا تذروني حتى تذروا علياً، فيذروني وما بي رمد».

ويروي أيضاً عن رسول الله ﷺ أنه قال لعلي: «يا علي! أنت المظلوم بعدي، من ظلمك فقد ظلمني، ومن أنصفك فقد أنصفني»[1].

هكذا لا يسوغ للشيعة إلا أن يوقنوا بمظلوميتهم بوصفهم أتباع علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - وإنكار هذه المظلومية إنكار لكلام نبي وإمام وكلاهما معصومان لدى الشيعة، من هنا كان لزاماً عليهم ترديد أنشودة الظلم في جميع الأحوال وإلا كذبوا المعصومين.

---

(١) انظر: كتاب الاعتقادات، تأليف: محمد بن بابويه القمي، ص ١٠٤ - ١٠٥، نسخة إلكترونية، موقع الإحقاقي، وهذه الأحاديث غير معترف بها عند أهل السنة.

تالياً، غرق الشيعة وأغرقوا السنة معهم في منظومة من الفعل ورد الفعل، مَن الظالم ومَن المظلوم؟ مَن المعتدي ومَن المعتدى عليه؟ بدايةً.. التصنيف الشيعي للسنة بوصفهم حكاماً: هم ظالمون؛ لأنهم اغتصبوا حق الأئمة في الحكم، وبوصفهم شعوباً: هم ظالمون أيضاً؛ لأنهم أيدوا حكامهم في ظلمهم، وبذلك فإن أي اعتداء أو تمرد أو شغب يقوم به الشيعة ليس ظلماً لأنه ليس ابتداء، بل هو من قبيل دفع الظلم، وعندما يسعى السنة لرد أذى الشيعة فهم يظلمونهم مرة ثانية، وهكذا..

ولذلك من الناحية النظرية لا توجد حالة حسب المفهوم الشيعي يمكن أن يصبح فيها السنة مظلومين والشيعة ظالمين لهم، وهذه حقيقة يجب استحضارها واستيعابها جيداً عند التعامل مع الشيعة في أي مكان وزمان..

وتكشف الوثائق البريطانية التي نشرها أحد رموز المجلس الأعلى العراقي تحت عنوان «شيعة العراق بين الطائفية والشبهات» أن الحديث عن هذه المظلومية تصاعد في زمن الأخوين عارف (عبد السلام وعبد الرحمن عارف رئيسا الجمهورية من ١٩٦٣م حتى ١٩٦٨م ويفصل بينهما انقلاب) بتنسيق بين شاه إيران والمرجع الأعلى محسن الحكيم لمواجهة المد القومي العربي، ولإحباط مشروع الوحدة العراقية المصرية التي كانت تخيف الشاه [١].

أولاً: المظلومية في زمن العثمانيين:

تزامنت الدولة الصفوية مع الدولة العثمانية، وأصبحت الأوضاع في العراق رهناً إلى حد كبير بطبيعة العلاقة المتوترة غالباً بينهما، ويمكن باستعراض أهم الفوارق بين الدولتين في التعامل مع الطائفة الأخرى أن نحدد ما إذا كانت للشيعة مظلومية في العهد العثماني أم لا؟

١ - عندما غزا الشاه إسماعيل بغداد عام ١٥٠٨م قام بذبح السنة على نطاق واسع ودمر

---

(١) د. موسى الحسيني، مقال: كشف بألاعيب حزب الدعوة، موقع القوة الثالثة، موقع البيت العراقي، ١٧/١٢/٢٠٠٧م.

مساجدهم ومقابرهم[١] ومع ذلك يقول المؤرخ الشيعي المعروف محمد جواد مغنية: «وحين دخل بغداد، وذلك في ٢٥ جمادى الثانية سنة ٩١٤هـ، فرح الناس بقدومه، والتجؤوا إلى عدله، وكانوا ينتظرونه بفارغ الصبر، وأخذوا يقدّمون القرابين والذبائح إكراماً له»[٢] لا شك أنه يقصد شيعة بغداد.

٢ - في أعقاب الفتح العثماني للعراق لم يتعرض أحد بسوء للنجف أو كربلاء، وأمر السلطان سليمان الأول في عام ١٥٣٣م بشق قناة الحسينية - لم يسمها السليمانية مثلاً احتراماً للشيعة - لنقل الماء إلى كربلاء، وقد وُصفت القناة بأنها إنجاز هندسي عظيم[٣] ولكن عندما تولى الشاه إسماعيل الحكم في إيران عمد إلى فرض التشيع بالقوة وأمر بسبِّ الخلفاء ولم يتردد في ذبح المخالفين حتى قيل: إنه قتل ألف ألف نفس من السنة[٤].

٣ - أصبحت عادة حكام إيران كلما دخلوا بغداد أن يذبحوا السنة وينبشوا قبر أبي حنيفة، وقد ذكر العالم الشيعي نعمة الله الجزائري في كتابه الأنوار النعمانية أن الشاه عباس الصفوي لما فتح بغداد أمر بأن يجعل قبر أبي حنيفة كنيفاً. وقد أوقف وقفاً شرعياً بَغْلتين وأمر بربطهما على رأس السوق حتى إن كل من يريد الغائط يركبهما ويمضي إلى قبر أبي حنيفة لقضاء الحاجة. وقد طلب خادم قبره يوماً فقال له: ما تخدم في هذا القبر وأبو حنيفة الآن في أسفل الجحيم؟ فقال: إن في هذا القبر كلباً أسود دفنه جدك الشاه إسماعيل لما فتح بغداد قبلك فأخرج عظام أبي حنيفة وجعل موضعها كلباً أسود فأنا أخدم ذلك الكلب»[٥].

٤ - لم يتعرض العثمانيون للشيعة على نطاق واسع إلا بعد مذابح الشاه إسماعيل في

(١) كتاب: الدولة العثمانية.. عوامل النهوض وأسباب السقوط، تأليف: د.علي محمد الصلابي ص٢٢١.
(٢) لمحات اجتماعية، ج١، ص٤٦.
(٣) شيعة العراق، ص٤٣.
(٤) لمحات اجتماعية، ج١، ص٤٥.
(٥) دراسة بعنوان: مفهوم الناصب عند الشيعة، موقع موسوعة الرشيد ٥/٩/٢٠٠٧م: http://alrashead.net.

بغداد، واقتصر الأمر على تتبع أنصار الصفويين في الأناضول ومناطق أخرى ومحاكمتهم وإعدام عدد كبير منهم[١]، بخلاف ذلك بقي شيعة العراق ينالهم ما ينال غيرهم من ظلم أو عدل العثمانيين دون تمييز، وأقرت الدولة بقاءهم منعزلين في النجف وكربلاء دون أن تتدخل في حياتهم الدينية، وكان علماء النجف لا يعترفون بالدولة أصلاً ولا يجيزون العمل في أجهزتها، وبين فترة وأخرى كانت يد العناية العثمانية تطال قنوات المياه المحيطة بالنجف وكربلاء لإصلاحها، هذا كله رغم التوافق المذهبي والارتباط الطائفي والعاطفي بين شيعة العراق وشيعة إيران العدو الأول للعثمانيين.

٥ - أكبر مظلومية تعرض لها الإسلام بسبب الشيعة هي وقف الفتوحات الإسلامية في أوروبا حتى تتفرغ الدولة العثمانية لمواجهة الصفويين، ولذلك احتفى الأوروبيون كثيراً بهم، حتى إن حاكم البرتغال أرسل إلى الشاه إسماعيل يقول له: «إذا أردت أن تنقض على بلاد العرب أو تهاجم مكة فستجدني بجانبك في البحر الأحمر أمام جدة، أو في عدن، أو في البحرين، أو القطيف أو البصرة... وسأنفذ له كل ما يريد»[٢].

ثانياً: المظلومية والاحتلال البريطاني:

يردد شيعة العراق دائماً أن الاحتلال البريطاني ظلمهم وسلب منهم حق الحكم ومنحه للسنة متجاوزاً أغلبيتهم العددية، وهذه المظلومية غير صحيحة وتصطدم مع حقائق عدة، هذه بعض منها:

١ - انقسم الشيعة بعد الاحتلال البريطاني إلى فريقين، الأول: كان يؤيد استمرار الاحتلال وكان منهم تجار ووجهاء وشيوخ عشائر، والفريق الثاني: كان يريد إقامة دولة عربية من الموصل شمالاً إلى الخليج العربي جنوباً تحت حكم أمير عربي، أي: أحد أبناء الشريف حسين، وكان من هؤلاء المرجع الأعلى شيخ الشريعة الأصفهاني، وعلماء آخرين من النجف[٣].

(١) الدولة العثمانية، ص٢٢١.
(٢) الدولة العثمانية، ص ٢٢٤.
(٣) شيعة العراق، ص١١٦.

٢ - كتب المرجع محمد تقي الشيرازي - أصبح مرجعاً أعلى لاحقاً - والذي يوصف بأنه زعيم ثورة العشرين؛ مذكرة إلى سلطات الاحتلال البريطاني جاء فيها: «اجتمعنا نحن أهالي كربلاء... وبعد مداولة الآراء.. تقرر رأينا على أن نستظل بظل راية عربية إسلامية فانتخبنا أحد أنجال سيدنا الشريف حسين ليكون أميراً علينا مقيداً بمجلس منتخب من أهالي العراق»[١]. وكتب ابن الشيرازي رسالة إلى الأمير علي ابن الشريف الحسين وولي عهده، قال فيها: «يا سمو ولي العهد إن القطر العراقي كسائر الأقطار العربية التي بايعت جلالة الملك أبيكم، وأزيدكم أنه أكثر تحمساً في سبيل الاستقلال التام.. لأنه مسكون بشعب عربي بحت ليس فيه دخيل يخشى شره وها هو اليوم ينتظر بفروغ الصبر أن يسمع صدى دفاعكم عنه»[٢].

٣ - كان الشيعة الراغبون في ممارسة العمل السياسي يشعرون بقيود فتاوى علماء النجف الذين منعوا المشاركة في الانتخابات وتقلد المناصب في الدولة في السنوات الأولى للاحتلال، ولأن المراجع كانوا يعدون أي حكومة سنية غير مشروعة، ومن ثم رفض هؤلاء قبول المناصب المعروضة عليهم حتى لا يقاطَعوا من طائفتهم، ونتج عن ذلك أن السنة حكموا بمفردهم[٣]، ليس رغبة منهم ولكن بسبب عقلية الانعزال الشيعية المتوارثة في التعامل مع السنة.

٤ - عندما تغيرت الفتاوى عام ١٩٢٧م بدأ الشيعة يشاركون في الحكم، وفي العشرينيات من القرن العشرين الميلادي كان منصب وزير التعليم مثلاً، يكاد يكون شيعياً، وبمجرد مشاركتهم انطلقت دعاوى المظلومية والحرمان ورفعت المذكرات إلى جميع الجهات للشكوى بما فيها عصبة الأمم، وطالبت بعض الآراء بتقسيم العراق وإقامة منطقة شيعية في الجنوب[٤].

---

(١) شيعة العراق، ص ١١٧.
(٢) لمحات اجتماعية، ٥/ ١، ص٢١٦.
(٣) شيعة العراق، ص٢٠٥ - ٢٠٧.
(٤) شيعة العراق، ٢٠٨ - ٢١٧ - ٢١٨.

٥ - ما قيل عن عدم تحمس البريطانيين لإعطاء الشيعة مكاسب سياسية أوسع[١] كان بسبب امتدادهم الإيراني، حيث لم تعترف إيران بالنظام الملكي وكانت ترفض إقامة جيش عراقي وطني ليظل العراق ضعيفاً أمام سيطرتها، وكان عشرات الآلاف من الفرس يعيشون في جنوب العراق[٢]، كما أن البريطانيين حاولوا إرضاء الشيعة في بداية الاحتلال ولكن الشيعة كانوا يأملون أن يكون التراجع العثماني منطلقاً لتحقيق استقلالية تامة في مناطقهم الجنوبية، ولذلك لم تكن لهم مطالب واضحة قبل ثورة العشرين حتى يستجيب لها البريطانيون، أيضاً فإن الطائفة نتيجة انعزالها الطويل لم تكن لديها كوادر صالحة لإدارة دولة حديثة، فكيف يخطر للبريطانيين تسليم الحكم إليهم؟ وكانت عادة الاستعمار في هذه الفترة تكوين نخب حاكمة موالية له من أبناء البلد، وكان أغلب المتعلمين الشيعة من خريجي المدارس الدينية ولم يتعلموا أي علوم أخرى، واحتاج الأمر إلى فتاوى ومراجعات لإنشاء مدارس «جعفرية» تعلم مختلف المعارف بالإضافة إلى العلوم الدينية[٣].

٦ - من الحقائق التاريخية التي يحاول الشيعة طمسها أن الحاكم البريطاني بيرسي كوكس كان قد زار المرجع الشيعي الأعلى كاظم اليزدي قبل أن يزور عبد الرحمن النقيب المرشح البريطاني السني لرئاسة الوزراء، لمفاتحته في تسلم الشيعة للمنصب، إلا أن اليزدي رفض الفكرة، يقول د. موسى الحسيني: «أي: أن كوكس لم يكن محكوماً فعلاً بكره الشيعة أو العداء لهم، وكل الدلائل الأخرى تؤكد أن الشيعة ابتعدوا باختيارهم ولم يبعدوا بمؤامرة، وإذا كان هناك ثمة مؤامرة فمصدرها رجال الدين والعلماء الشيعة أنفسهم، وليس هناك من طرف آخر غيرهم»[٤]، وينقل الحسيني واقعة أخرى، فبعد أن تُوِّج فيصل ملكاً على العراق، كان النقيب لا يزال في منصبه، وكان الملك يميل إلى تشكيل وزارة تخضع لقيادته أكثر من خضوعها للإنكليز، كما هي حال عبد الرحمن النقيب، فطلب من الشيخ عبد الواحد سكر

(١) بفرض صحته، طالع الفقرة التالية.
(٢) شيعة العراق، ص ١٨٠.
(٣) انظر: لمحات اجتماعية، ج٣، ص٢٩٤ - ٢٩٥.
(٤) د. موسى الحسيني، وهو أكاديمي عراقي شيعي، مقال: الشيعة والحكم في الدولة العراقية الحديثة، موقع دار بابل للدراسات.

- شيعي من قيادات ثورة العشرين - الذهاب إلى النجف لحث المراجع والعلماء الشيعة على تولي تشكيل الوزارة الجديدة للتخلص من نفوذ النقيب الخاضع بدوره لنفوذ الإنكليز «إلا أن العلماء واجهوا دعوة الملك وعبد الواحد سكر بالاستهجان والرفض، إلى الحد الذي أحرج الحاج سكر، فلم يعد الحاج إلى الملك بل بعث له رسالة مجاملة يبلغه فيها رفض أو اعتذار العلماء عن المشاركة في الحكم»[١].

٧ - هناك حقيقة هامة يجهلها كثيرون، متعلقة بتجنيس الإيرانيين في العراق، فبينما تبذل طهران حالياً كل جهودها لتحويل مئات الألوف من الإيرانيين إلى الجنسية العراقية، فإنه عندما فرض قانون الجنسية العراقي للمرة الأولى عام ١٩٢٤م كانت حكومة العراق تقدم إغراءات للفرس ليتجنسوا ويكون لهم حق التصويت في الانتخابات، بينما كانت حكومة إيران تبذل جهوداً عظيمة لمنع ذلك، ونفذت عدة حملات دعائية وتوعية لصرف رعاياها عن القبول بالجنسية العراقية[٢] ورغم ذلك تجنس عدد كبير منهم، وبعضهم يجاهر أحفاده الآن بكونه عراقياً عربياً أصيلاً.

٨ - بذلك يتبين لنا المغالطة التي يحاول شيعة العراق تمريرها عندما يقولون: إن الدستور العراقي «حَرَم في حينه قسماً كبيراً من الشيعة من تقلد منصب رئيس الدولة بحصر أن يكون أصله ومنشأه من أسرة عراقية تحمل الجنسية العثمانية عام ١٩٠٠م، وقدست الجنسية العثمانية لأسباب طائفية محضة»[٣] فلم يكن هذا الشرط إلا لتجنب أن يكون رئيس العراق فارسياً إيرانياً، وهل يسمى اشتراط أن يكون رئيس الدولة عراقي الأصل مسلكاً طائفياً؟ إن هؤلاء الشيعة المحرومين كما يقول الكاتب إما أنهم إيرانيون، وإما أنهم تخلوا عن الجنسية العثمانية حتى لا يخدموا في الجيش، فهم أصلاً متهربون من التجنيد، وكان هذا ديدن غالبية علماء وطلاب الحوزة في النجف وكربلاء، وهو ما يجعل ادعاء المظلومية من سيطرة السنة على المؤسسة العسكرية غريباً، فكيف يتسنى أن يتهربوا من التجنيد ويسيطروا على الجيش في الوقت نفسه؟!

(١) المرجع السابق.
(٢) شيعة العراق، ص ١٨١ - ١٨٢.
(٣) سلام إبراهيم عطوف كبة، مقال: ديناميكية الاستفزاز السني الشيعي في العراق، مرجع سابق.

٩ - قبل مجيء الاحتلال البريطاني لم يكن شيعة العراق في وضع يسمح لهم بتجاوز الدولة العثمانية بصورة تامة، ولما جاء الاحتلال بوعوده البراقة بالتحرير والحرية، كانت استجابة شيعة العراق لهم سريعة وساذجة في الوقت نفسه، وتكشف محاورة دارت بين قائد بريطاني وأحد قادة ثورة العشرين الشيعة وهو علوان الياسري؛ عن ترقب شيعة العراق لأي قوة خارجية تقدم لهم وعوداً بالخروج عن النظام «نحن عشنا قبل مئات السنين في وضع بعيد جداً عن الاستقلال، ولكنكم جئتم إلينا أخيراً فأعطيتمونا وعوداً بالاستقلال، فأنتم عرضتم علينا فكرة الاستقلال في وقت نحن لم نطلبه منكم ولم نكن نحلم به، حتى جئتم فوضعتم الفكرة في رؤوسنا، والآن في كل مرة نطالبكم بالاستقلال تسجوننا»[1]. . . هـذا النـمط - استدراج شيعة العراق بوعود الاستعمار البراقة - تكرر أكثر من مرة لاحقاً، فقد ثار شيعة الجنوب ضد صدام بعد حرب الخليج الثانية عندما دعاهم جورج بوش الأب إلى الثورة، واعتقدوا أن الأمريكان سيدعمونهم فخذلوهم.

ثالثاً: المظلومية في العهد الملكي وما بعده:

مع تزايد نسبة المتعلمين في أوساط الشيعة بدأت نسبة مشاركتهم في الحكم تزداد تدريجياً، وفي ١٦ مجلساً تشريعياً في المرحلة الملكية في العراق (١٩٢١ - ١٩٥٨م) كان الشيعة يحتلون نسبة تتراوح من ٢٨,٤٪ إلى ٤٣,٧٪، وفي أغلب المجالس كانت النسبة أكثر من ٣٣٪، ومجلس واحد فقط كانت النسبة فيه ٢٨,٤٪، وفي المجلس الأخير عام ١٩٥٨م كانت النسبة ٣٧,٥٪، وكانت نسبة التمثيل الشيعي تزداد بصورة عامة حتى سقوط الملكية عام ١٩٥٨م، وبلغت نسبة الوزراء الشيعة في الفترة نفسها ٢٧,٧٪[2].

بلغ مجموع المناصب الوزارية في العهد الملكي ٦٤٥ منصباً وزارياً، تبوَّأ الشيعة منها ١٨٢ منصباً، يتراوح عددها من ٢١ منصباً إبان العشرينيات من القرن العشرين الميلادي إلى ٧٦

(١) لمحات اجتماعية، ج ٥/ ١، ص ٢٥٩.
(٢) انظر كتاب: الطائفية والسياسة في العالم العربي، نموذج الشيعة في العراق، مرجع سابق ص ١٨٣.

منصباً إبان الخمسينيات من القرن نفسه، وازداد تمثيل الشيعة في الحكومة في الفترتين نفسهما من ١٨,٥٪ إلى ٣٦٪، ورغم ادعاء الشيعة أنهم كانوا محرمين من المناصب الحساسة[١]؛ فإن هذه النسب تبين تزايد المشاركة الشيعية باضطراد، وكان عدد الأعضاء الشيعة في حزب نوري السعيد في بعض الفترات ٢٣ من إجمالي ٤٦ في الإدارة العليا للحزب[٢].

في وزارة توفيق السويدي عام ١٩٥٠م على سبيل المثال؛ كان هناك خمسة وزراء شيعة من إجمالي ١٢ وزيراً، وكان صالح جبر الشيعي وزيراً للداخلية، وكان جبر قد عُين رئيساً للوزراء عام ١٩٤٧م، وخلفه في منصبه محمد الصدر[٣] الذي كانت نشأته في الحوزة العلمية، وقبل عام ١٩٤٧م لم يتقلد شيعي واحد رئاسة الوزراء، ولكن من عام ١٩٤٧م إلى عام ١٩٥٨م تقلد أربعة من الشيعة المنصب الهام[٤].

في عهد عبد السلام عارف كان طالب مشتاق الشيعي رئيساً للوزراء، وقدم عارف طائرته الخاصة للمراجع الدينية في النجف وعلى رأسهم محسن الحكيم للتوجه لأداء مراسم الحج، وبعض التقديرات تشير إلى أن نسبة المتطوعين الشيعة في الجيش والشرطة ربما تصل إلى ٨٠٪ في عهده[٥].

وكان رئيس مجلس الخدمة - وهو المسؤول عن التوظيف في بقية مؤسسات الدولة - شيعياً، كما تم في عهد الأخوين عارف ولأول مرة تجاوز قاعدة وزيرين شيعيين في كل وزارة، ليصل عدد الوزراء الشيعة في عهد طاهر يحيى إلى تسعة وزراء، وبنسبة تتجاوز ٤٧٪ من مجموع الوزارة. ورغم دعوة محمد الصدر إبان توليه رئاسة الوزارة شيوخ العشائر الشيعية لإرسال أبنائهم إلى الكلية العسكرية؛ إلا أنه لم يستجب له إلا أربعة من الشيوخ، ولم يستمر بالخدمة

(١) شيعة العراق، ص ٢٢٩.
(٢) العراق، ج١، ص٣٨٨.
(٣) شيعة العراق، ص ٢٣١ - ٢٣٢.
(٤) العراق، ج١، ص٦٨.
(٥) علي الكاش، مقال: الدور التخريبي الإيراني في العراق، ج٤، تاريخ وصناعة الأحزاب والميلشيات، موقع الأنباء العالمية http://www.alanbaaalalamia.com.

إلا اثنان من المتطوعين، وصلا إلى أعلى الرتب التي يسمح بها الجيش في حينها - حميد الحصونة ومحمد حسين الحبيب - وهرب الآخران بحجة أنهم ابنا مشايخ يستنكفان أن يأخذا التحية ويقولا «سيدي» لمن هو أعلى رتبة منهم، من أبناء العامة[١].

كان عبد الكريم قاسم رئيساً محبباً إلى الشيعة وهم يصفون عهده بأنه الأقل طائفية، وكانت أمه شيعية ووالده سنياً، فماذا فعلوا به؟ كان هاني الفكيكي السياسي الشيعي من مؤسسي حزب البعث، وعضواً في مجلس قيادة الثورة عام ١٩٦٣م وضمن التشكيلة التي أصدرت حكم الإعدام على قاسم[٢]، وتسببت فتوى الحكيم بخصوص الانتماء للحزب الشيوعي - التي سبق الإشارة إليها - بتوقيتها في مذبحة لأنصار قاسم.

كان الحرص على كسب ود الشيعة ظاهراً في هذه الفترة رغم مطالبهم المتكررة بمزيد من السلطة، وفي الأربعينيات من القرن العشرين الميلادي بدأت الدوائر السنية ذات الدخل الأعلى تقبل بزواج بناتها من الشيعة، بل إن الوصي على العرش الأمير عبد الإله تزوج من فتاة شيعية من أسرة معروفة[٣].

في فترة حكم عبد الكريم قاسم تم اعتقال عالم الدين الشيعي المعروف مهدي الخالصي، فتوجه الشيخ أمجد الزهاوي العالم السني والملقب بأبي حنيفة الصغير، لمقابلة الرئيس قاسم، وقال له: علماء الأمة يجب أن يكرموا لا أن يسجنوا لأن واجبهم كلمة الحق، وكلّمه كلاماً قوياً كله نصح وإرشاد، تأثر عبد الكريم قاسم كثيراً بما قاله الشيخ أمجد فرفع التليفون إلى مدير الأمن العام في بغداد وقال له بالحرف الواحد: «عبد الجليل: أطلق سراح الشيخ مهدي الخالصي وأوصله إلى بيته الآن»[٤]، الآن تآمرت قيادات الشيعة لإخراج الشيخ حارث الضاري من بيته وبلده، ووصفوه بأنه شيخ الإرهاب والتكفير!

(١) د. موسى الحسيني، مقال: كشف بألاعيب حزب الدعوة، موقع القوة الثالثة، موقع البيت العراقي، ١٧/١٢/٢٠٠٧م، والمقصود بأبناء العامة: السنة.
(٢) الخريطة السياسية، ص٣٦٨.
(٣) العراق، ج١، ص ٦٨ - ٧٠.
(٤) الخريطة السياسية، ص ٩٥.

نعم؛ لا يمكن القول: إنه لم توجد سلوكيات طائفية، فهذا أمر متوقع في بلد متعدد الطوائف والأعراق، ولكن لم يقتصر الأمر على السنة فقط، فعندما كان الشيعة يسيطرون على منصب كانوا يحابون أبناء طائفتهم، لكن في العموم ظلت توجهات الأنظمة في هذه الفترة علمانية غير متأثرة بالانتماء الديني، ولعرض المسألة بصورة أخرى؛ يمكن طرح تساؤل حول استعداد الشيعة - حالياً - لتولي شخصية سنية منصب رئاسة الوزراء أو وزير الداخلية؛ مثلاً. .

على الجانب الاجتماعي؛ تعرض أبناء الجنوب من الفلاحين والعشائريين إلى مظلومية كبيرة، ولكنها لم تكن من السنة، بل من شيوخ العشائر إخوانهم في الطائفة، فقد أدت سياسة تمليك الأراضي لشيوخ العشائر إلى تدهور أحوال المزارعين وسوء معاملتهم إلى حد يقرب من الاستعباد، ومن ثم سعوا إلى الهجرة نحو بغداد التي اكتظت بالفلاحين الشيعة[1] القادمين من الجنوب يعانون مظلومية شيوخ عشائرهم، وكانوا ينتمون إلى الطبقات الدنيا وأدت هجرتهم إلى تغيير وجه بغداد إلى الآن.

يصف أحد الفلاحين الشيعة من عشيرة البو محمد مظلوميته من عشيرته الشيعية، فيقول:

و (ا) ريد أشرد لبغداد من هالعشيرة

لا تجبر المكسور، لا ع(نـ)دها غيرة

و (ا)ريد أشرد لبغداد من هالفلاحة

لا تشبع الجوعان، لا بيها راحة[2]

على العكس من ذلك تميزت العلاقة بين شيوخ العشائر وأتباعهم في المناطق السنية

(١) الطائفية والسياسة، ص ١٩٨.
(٢) العراق، ج١، ص١٧١.

بمستوى أقل من الاستغلال، بل كان هؤلاء يتلقون المساعدة من شيوخهم حتى بعد هجرتهم إلى بغداد، بينما انقطعت الصلات تماماً بين شيوخ العشائر الشيعة النواب في البرلمان وبين أتباعهم[١]، وفي العموم كان «السياسيون الشيعة في بغداد ينظرون إلى منتسبي طائفتهم خاصة سكان الصرائف بازدراء»[٢] إذن القاعدة: أن الشيعي يظلم الشيعي، ويتحملها السني.

وننقل شهادة كاتب شيعي يشهد بهشاشة دعوة المظلومية: «ثم إننا عشنا في العراق، وننحدر من أسر شيعية، ولم نر أو نلمس الاضطهاد المذهبي، أو الطائفي. فمنذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة وحتى اليوم كان هناك الكثير من رؤساء الوزارات والوزراء الشيعة، وكذلك كبار ضباط الجيش، وموظفي الدولة. كما أن المرجعيات الشيعية هي التي دعت إلى مقاطعة السلطات، بعد تأسيس الدولة العراقية الحديثة رغم قيادتها لثورة العشرين، وليس العكس. وقد حرمت هي نفسها العراق من ملك شيعي عندما رشح الشيخ خزعل (شيخ المحمرة) نفسه ملكاً للعراق بعد ثورة العشرين، ولكن ارتباط المرجعيات بالعرش الشاهنشاهي جعلهم يفضلون منفياً من نجد على شيعي عربي قتله الشاه والإنكليز بسكوت المرجعيات - يقصد: الشيخ خزعل - »[٣].

رابعاً: المظلومية في زمن البعث:

لم يسبق في أي عصر ولا في أي دولة أن تمتّع شيعة العراق بمكاسب سياسية مثل التي قدمها لهم حزب البعث العراقي الصدامي منذ العام ١٩٦٩م وحتى عام ٢٠٠٣م. لولا ذلك الجيل الثوري الذي أشرنا إليه في فصل سابق وتأسيس جمهورية ولاية الفقيه؛ لكان شيعة العراق يلهجون صباح مساء بنعمة البعث عليهم.

لم يتعامل نظام صدام مع الشيعة في أي وقت من منطلق طائفي، وحتى عندما كان يواجه تمرداتهم الثورية كان يرسل إليهم إخوانهم من الشيعة في قوات الأمن والمخابرات

(١) انظر: الطائفية والسياسة، ص ٢٠٢ - ٢٠٣.
(٢) المرجع السابق.
(٣) رازق عبود، مقال: زعماء الشيعة يستعينون بالدعاية الصهيونية، مرجع سابق.

والجيش. إن الأحزاب الشيعية الثورية التي نَظَّر لها باقر الصدر واحتضنها الخميني في إيران هي التي اخترعت قصة المظلومية والاضطهاد الشيعي في العراق؛ خدمة للمصالح الإيرانية وإكمالاً لمسيرة اقتطاع الجنوب من أجل إقامة دولة شيعية خالصة.

في بيانه التأسيسي الصادر من إيران، قال المجلس الأعلى للثورة الإسلامية[١]:

«٤ - التأكيد على قضية الحرية والمطالبة بالاعتراف بحقوق المظلومين في العراق:

إن هناك قاعدة شعبية كبيرة وفي مقدمتها أتباع أهل البيت وأبناء الشعب الكردي في العراق وبعض الأقليات العرقية والدينية تعرضت للاضطهاد في العراق وحرمت من أبسط حقوقها»[٢]، إذن الاضطهاد لم يقع على السنة لأنهم المضطهدون، وتشير عبارة «وحرمت من أبسط حقوقها» إلى تجاوز كمٍّ هائل من الحقائق الثابتة، وهذا ما سنحاول عرضه في النقاط التالية:

١ - الفترة الأولى من حكم البعث حتى عام ١٩٨٠:

عندما تأسس حزب البعث عام ١٩٥٢م كان عدد كبير من مؤسسيه شيعة؛ من بينهم فؤاد الركابي الذي ضم إليه عدداً كبيراً من أقربائه وأصدقائه[٣]، وكان قادة حزب البعث قبل سقوط الملكية عام ١٩٥٨م تسعة أشخاص، خمسة من بينهم شيعة، وأربعة من السنة، ومن بين الشيعة: سعدون حمادي، ولاقى الحزب في تلك الفترة انتشاراً كبيراً في أوساط المدن الشيعية[٤].

وكانت قيادة البعثيين يوم انقلاب ١٩٦٣م تتشكل من ثمانية أعضاء بينهم خمسة من الشيعة، منهم: طالب الشبيبي، حازم جواد، محسن الشيخ راضي، هاني الفكيكي، حميد

(١) اكتشف المجلس بعد ٤ سنوات من الغزو أنه لم يعد هناك حاجة إلى الثورة، فألغى الكلمة التي أضافها في عهد صدام وحذفها في عهد الأمريكان.
(٢) الخريطة السياسية، ص١٦٧.
(٣) شيعة العراق، ص ٢٤١.
(٤) الطائفية السياسية، ص ٢١٣ - ٢١٤.

خلخال[١]، وحظي هؤلاء «بدعم منقطع النظير من محسن الحكيم المرجع الشيعي الأعلى وقتها، وكان عضو الارتباط بين حزب البعث والحكيم هو حسين الصافي»[٢]، وكان طالب الشبيبي أول وزير خارجية لحكومة بعثية عام ١٩٦٣م، ثم أصبح سفيراً للجامعة العربية لدى بريطانيا عام ١٩٦٧م[٣].

وعندما وقع انقلاب ٣٠ يوليو ١٩٦٨م كان نصف قياداته الأساسية من الشيعة، أما صدام حسين «فلم يكن طائفياً مذهبياً، بل كان (مناطقياً) بالتعبير الأصح، حيث استبعد أهل بغداد وسامراء وهم من السنة من الدائرة الضيقة المحيطة به»[٤] وقرب أهل تكريت.

عندما بدأ الجيل الشيعي الثوري في الاحتكاك بالسلطة مطلع السبعينيات من القرن العشرين الميلادي بدأت عمليات القمع البعثية للمنتمين إلى حزب الدعوة قيادات وكوادر، ولم تتصاعد الأحداث إلا تدريجياً مع تزايد حدة أداء الحزب «لم يفصل أحدنا من المدرسة، أو العمل لانتمائه الشيعي بل قد يكون شيوعياً، أو بعد ذلك من حزب الدعوة أو غيرها. أي لأسباب سياسية بحتة»[٥]، وكانت تصرفات باقر الصدر استفزازية في كثير من الأحيان، ومثال ذلك: عندما سقط نظام الشاه واستلم الخميني حكم إيران، أراد الصدر أن يقود موكباً إلى طهران لتهنئته نيابة عن شيعة العراق، رغم التوتر بين البلدين، فرُفِض طلبه[٦].

حتى عمليات القمع هذه لم تكن ذات صبغة طائفية، فحملة عام ١٩٧٢م ضد كوادر الدعوة قادها مدير الأمن العام ناظم كزار وهو شيعي[٧]، وكان المسؤول الأول عن التحقيقات

(١) رازق عبود، مقال: زعماء الشيعة يستعينون بالدعاية الصهيونية، موقع عنكاوا.
(٢) د. نوري المرادي، مقال: هل الشيعة مضطهدون حقاً؟ ٦/ ٣/ ٢٠٠٦م، شبكة البصرة.
(٣) صراع الأضداد، ص ٢٧٩.
(٤) د. نوري المرادي، مقال: هل الشيعة مضطهدون حقاً؟ ٦/ ٣/ ٢٠٠٦م، شبكة البصرة.
(٥) رازق عبود، مقال: زعماء الشيعة يستعينون بالدعاية الصهيونية، موقع عنكاوا.
(٦) صراع الأضداد، ص٩٢.
(٧) خطط كزار للانقلاب على حسن البكر وصدام وقام بخداع وزير الداخلية والدفاع واحتجزهما خارج بغداد وخطط لإطلاق النار على البكر وصدام عند رجوعهما من زيارة خارجية بالطائرة، ولكن الانقلاب أخفق وأعدم كزار لاحقاً، انظر: صراع الأضداد، ص ٨٧ - ٨٨.

الجنائية للمنتمين إلى حزب الدعوة في داخل العراق في الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين الميلادي؛ شيعياً، وهو عقيد الأمن علي الخاقاني من سكان النجف، كما تولى رئاسة محكمة الثورة التي اختصت بالنظر في قضايا التآمر شيعيان هما هادي علي وتوت، ومسلم الجبوري[١].

ويعترف بهذه الحقيقة ناشط بارز في التيار الصدري، هو راسم المرواني، إذ يقول: «الذين كانوا يقومون بالتعذيب وقتل الأبرياء في الجنوب وفي أمن المحافظات الجنوبية - وحتى في أمن صدام - فقد كانوا - أيضاً - من أزلام السلطة المقبورة، أعتقد أنك فهمت قصدي، فالتبعية والعمالة لصدام لم تكن حصراً على فئة أو طائفة أو قومية معينة»[٢] يقصد أنهم كانوا من الشيعة.

كانت هذه الحوادث تدفع صدام أكثر إلى محاولة استرضاء الجمهور الشيعي وليس قمعه طائفياً، فقام بجولات واسعة على المدن والقرى الشيعية، وراح يوزع الهدايا النقدية ويمنح الموافقات على توسيع المرافق العامة والخدمات الاجتماعية[٣]، وكانت أكثر البعثات الدراسية - التي تعلم فيها حسين الشهرستاني وعادل عبد المهدي - من مناطق الوسط والجنوب[٤].

ومع حالة التوتر مع إيران قرر صدام إبعاد الآف من ذوي الأصول الإيرانية خارج العراق، وكانوا يسيطرون على غالبية القطاع الاقتصادي الخاص[٥]، وكان الإبعاد مرتبطاً بكونهم أعداء محتملين بسبب ولائهم لإيران، وليس بسبب انتمائهم الشيعي.

٢ - حرب العراق وإيران:

لم يكن صدام هو الظالم لشيعة العراق أثناء حربه مع إيران، بل كان الحزبيون والثوريون

(١) بحث: المظلومية عند الشيعة، مرجع سابق.
(٢) حوار أجراه معه زهير الأسدي، منشور على موقع الثقلين والممهدون، مرجع سابق.
(٣) صراع الأضداد، ص٨٩.
(٤) د. نوري المرادي، مقال: هل الشيعة مضطهدون حقاً؟ ٦/ ٣/ ٢٠٠٦م، شبكة البصرة.
(٥) صراع الأضداد، ص٩٢.

من هؤلاء هم الظالمون إلى درجة الخيانة العظمى للبلد الذي يدعون انتماءهم إليه، فقد مارس هؤلاء أثناء الحرب عمليات التجسس والتخريب والتفجير بشتى أنواعها سواء ضد أهداف عسكرية أو مدنية.

في البداية كان حزب الدعوة بالتنسيق مع المرجع محسن الحكيم قد أرسل بعض عناصره بصورة سرية إلى لبنان للتدريب في معسكرات فتح الفلسطينية، تحت ستار المشاركة في عمليات فدائية، وكان كشف بعض هؤلاء سببا في عمليات قمع لكوادر حزب الدعوة، وبدأ تغلغل عناصر الحزب في صفوف الجيش بشكل سري ومتقن تحت إشراف باقر الصدر وشكل الحزب خطوطاً مائلة داخل القوات العراقية[١].

بدءاً من نهاية العام ١٩٧٩م أنشأت إيران لحزب الدعوة معسكرات تدريب عسكرية، منها معسكر «الشهيد الصدر» في الأحواز، وقد ظل هذا المعسكر أكبر تجمع للعراقيين الشيعة في إيران حتى العام ١٩٨٣م وتمكن من تدريب ٧٠٠٠ مقاتل على حرب العراق - بلدهم الأم - وتنفيذ عمليات سرية داخله، وقد جُهز المعسكر بالوحدات الهندسية والطبية والدفاع الجوي والدروع والقوات الخاصة[٢].

اكتشفت السلطات في بغداد الحجم الهائل لتغلغل شيعة الدعوة داخل الجيش، وبعد إجراء محاكمات لبعضهم، كشف رئيس محكمة الثورة مسلم هادي الجبوري - شيعي - قائمة الأعمال التي قاموا بها وهو ما شكل صدمة للرأي العام، فقد شملت المعلومات التجسسية عدد الطائرات وأنواعها وأجهزة الرادار وأسماء الضباط ومعلومات عن المدفعية، كما كان أخطر عمل تجسسي يتمثل في قيامهم بنقل المخطط الأصلي للهجوم العراقي الكبير على الأراضي الإيرانية، كما صور بعض الشيعة في وزارة الدفاع «الماكيت» نفسه الذي كانت قيادات الوزارة تنفذ عليه الخطط الرئيسة، بالإضافة إلى مخططات الهجوم الجوي، وبيان

(١) الخريطة السياسية، ص ١٤٤ - ١٤٥.
(٢) السابق، ص١٤٦.

بالتشكيلات العسكرية، وغير ذلك من المعلومات الخطيرة، نقلت كلها إلى إيران[١].

ومنذ بدء الحرب شارك عراقيون شيعة مع الجيش الإيراني، وقامت عناصر الدعوة بتنفيذ عمليات اغتيال للضباط وتفجير المعسكرات العراقية ومخازن الذخيرة، وقصف الطيارون المدربون العاصمة بغداد بدقة فائقة، وكانت أحراش الدجيل - التي حُوكم وأُعدم بسببها صدام حسين - مركزاً تجسسياً خطيراً لمراقبة الطائرات العراقية[٢].

هذه المعلومات ليست سرية، بل يسردها المصدر الذي ننقل منه في سياق الإنجازات البطولية، ولذلك يبدو مستغرباً أن يعترض شيعة العراق على تصريح الرئيس المصري بأن ولاءهم الأول لإيران، فهل كان صدام حسين محقاً بالفعل عندما رَحَّل الآلاف من هؤلاء إلى إيران؟ كان ذلك إجراء قلَّل من حجم الخسائر العراقية.

٣ - الشيعة والبعث:

الجدول التالي[٣] يتضمن قائمة بأسماء بعض الشيعة الذين تولوا مناصب حساسة في الدولة أثناء حكم نظام البعث من ١٩٦٨ - ٢٠٠٣م، وهذه الأسماء والمناصب مجرد عينة تكشف عدم طائفية النظام بالنسبة لجميع مناصب الدولة عدا الرئاسة، أو المناصب التي يشغلها أعضاء أسرة صدام حسين.

---

(١) السابق، ص ١٤٨ - ١٤٩.
(٢) السابق، ص ١٤٩ - ١٥٠.
(٣) المعلومات في الجدول مستقاة من مقال: هل الشيعة مضطهدون؟ د. نوري المرادي. ومقال: أكاذيب مظلومية الشيعة، محمد البغدادي، دورية العراق، موقع النهى. والكاتبان من شيعة العراق، ويمكن مراجعتهما لمزيد من المعلومات والإحصاءات.

م	الاسم	المنصب	م	الاسم	المنصب
١	فريق أول ركن سعدي طعمة الجبوري	أول وزير دفاع شيعي	١٥	عزيز الحاج - عبد الأمير الأنباري	مندوب العراق في اليونسكو
٢	فريق ركن عبد الواحد آل رباط	أول رئيس أركان للجيش شيعي	١٦	عبد الرزاق الهاشمي	رئيس منظمة الطاقة الذرية
٣	سعدون حمادي	وزير خارجية عراقي مدة طويلة	١٧	د. نزار القصير	نائب رئيس هيئة التصنيع العسكرية
٤	محمد سعيد الصحاف	وزير خارجية في التسعينيات	١٨	اللواء حامد الورد - اللواء صبيح عمران	قائد صنف المدفعية
٥	سعدون حمادي	أطول مدة لوزير نفط عراقي	١٩	سعدون المالكي - جياد الإمارة	أمين سر وزارة الدفاع
٦	سعدون حمادي	أطول فترة لرئيس المجلس الوطني	٢٠	عبد الجبار اللامي	مدير إدارة التوجيه السياسي بوزارة الدفاع
٧	سعدون حمادي - محمد حمزة الزبيدي	رئيس وزراء	٢١	سعدي طعمة الجبوري	قائد الفيلق الثالث
٨	سعدون حمادي - قاسم أحمد تقي - عصام جلبي(ابن عم أحمد الجلبي)	وزراء شيعة استحوذوا على منصب وزير النفط	٢٢	محسن راضي سليمان	مستشار صدام للشؤون الحزبية
٩	عبد الحسن زلزلة- طارق التكمجي	منصب محافظ البنك المركزي	٢٣	عبد الجبار محسن	مستشار صدام الإعلامي
١٠	ناظم كزار - علي باوة (شيعي فيلي)	مدير الأمن العام - معاون المدير	٢٤	سامي مهدي	آخر رئيس تحرير للصحيفة الناطقة باسم البعث: الثورة

١١	عبد الأمير الأنباري - فاضل الجلبي (ابن عم أحمد الجلبي) - رمزي سليمان	مستشار وزارة النفط - وكيل وزارة النفط - رئيس هيئة تسويق النفط	٢٥	طالب الشبيبي - محمد صادق المشاط - سعيد الموسوي - عبد الأمير الأنباري - عبد الكريم الشيخلي (شيعي فيلي)	مندوب دائم للعراق في الأمم المتحدة
١٢	جعفر قاسم حمودي - عدنان حسين الحمداني - نعيم حداد - محمد حمزة الزبيدي - حسن علي العامري - عزيز صالح النومان - مزبان خضر هادي	أعضاء في القيادة القطرية لحزب البعث	٢٦	صباح سلمان	سكرتير الرئيس للشؤون الصحفية
١٣	أحمد مرتضى	وزير المواصلات	٢٧	الفريق الركن علي الشلال	قائد قوات الحدود
١٤	د. نديم الجابري، القيادي الشيعي البارز ونائب البرلمان والأمين العام السابق لحزب الفضيلة الشيعي	كان يعتبر منظراً لحزب البعث، وعمل أستاذاً للعلوم السياسية وكتب مقالات تمتدح صدام حسين			

بالإضافة إلى ما سبق؛ فإن نِسَب الشيعة في جميع مرافق الدولة ومؤسساتها كانت طبيعية لا شبهة فيها للطائفية، ولعل أكثر ما يعبر عن هذه الحقيقة أن بعض الإحصاءات تذكر أن نسبة الشيعة في حزب البعث تتراوح من ٦٠ - ٦٥٪، وهو ما يدفع «إلى التساؤل القائل: كيف تكون كل تلك الأجهزة سنية وفي الوقت نفسه يغلب على عناصرها الطابع الشيعي؟ . . أو بكلمات أخرى: هل بنى صدام حسين نظاماً سني بعناصر شيعية؟!»[١].

ولم تكن الدولة العراقية قبل حكم البعث وخلاله تعتمد المذهب، فالوثائق الرسمية كافة والإحصائيات السكانية كافة ومنها استمارة الإحصاء السكاني لعام ١٩٨٧، واستمارات التعيينات في دوائر الدولة وشهادة الميلاد والدراسة والتخرج والوظيفة والتقاعد وشهادة الوفاة؛ كل هذه الوثائق ليس فيها خانة للمذهب! وكذلك القبول في الكليات العسكرية والمدنية والمعاهد والمؤسسات الأمنية، والزمالات الدراسية وغيرها بعيدة عن المذاهب[٢]، فكيف يكون هناك طائفية إذا لم يكن هناك تصنيف طائفي وثائقي؟

حتى في مدن العتبات لم تكن هناك معاملة طائفية، وكان بعض الشيعة «يتندرون على أن السني عزت الدوري بنى كربلاء وحدثها هي والنجف، بينما السيد ابن رسول الله قائد العوادي أشاع بالمدينتين الإرهاب والعبث، ويتذكر العامة الآن ما هي حال مدينة النجف وكربلاء وكل مدن الجنوب أيام صدام بينما يعجز الباكون من اضطهاد صدام عن رفع المزابل عنها»[٣].

في عام ١٩٩١م قمع صدام حسين التمرد الشيعي ليس لأنهم شيعة ولكن لأنهم تمردوا، وأظهر دليل على ذلك أن المعتقلين بعد التمرد «من ساهم في تعذيبهم، وقتلهم، وتشريدهم، وأفشى عليهم، وهدم بيوتهم، وأحرق قُراهم، وحفر قبورهم الجماعية كان أغلبيتهم من

(١) انظر: تحليل الصراع السني - الشيعي في أجندة الاحتلال الأمريكي، موقع الجمل: http://www.aljaml.com/node/21753.

(٢) علي الكاش، مقال: الدور التخريبي الإيراني في العراق، ج٤، تاريخ وصناعة الأحزاب والميلشيات، موقع الأنباء العالمية.

(٣) د. نوري المرادي، مقال: هل الشيعة مضطهدون حقاً؟ ٦/٣/٢٠٠٦م، شبكة البصرة.

البعثيين، والخونة الشيعة. والمقابر الجماعية ضمت أيضاً أكراداً، وعرباً سنة، ونصارى، وشيوعيين، وأسرى كويتيين. المدير الذي فصلني من المدرسة كان شيعياً، والشرطي الذي اعتقلني، والذي عذبني في دوائر الأمن كان شيعياً»[١].

ومن الطريف أن قائمة المطلوبين الـ٥٥ التي وزعها الاحتلال الأمريكي وسط الصخب الشيعي عن المظلومية كان تصنيفهم الطائفي كالتالي/ ٣٥ شيعياً - ١٩ سنياً - ١ نصراني[٢].

لكن هذه الحقائق تغافلت عنها لجنة اجتثاث البعث ومالكها أحمد الجلبي، فهو يمارس سياسة انتقائية تفرق بين البعثي السني والبعثي الشيعي، ولا يمنع قانون المساءلة والعدالة الذي أقره البرلمان أن أربع سنوات مرت تعرض فيها عشرات الألوف من السنة للظلم بمختلف أنواعه تحت مسمى «اجتثاث البعث»، وهذا ما يشهد به الصديق المقرب للجلبي كنعان مكية: «أحمد جعلها أساساً منظمة عقابية. فقد عاقب البعثيين وكانوا يميلون إلى أن يكونوا سنة. ولكن ماذا عن البعثيين الشيعة؟ اتجه إلى تجاهل حقيقة أن الخضوع في العراق هو خضوع الجميع. وكان ذلك دليلاً على أن أحمد لن يدقق في أخطاء الشخص إذا كان ذلك الشخص شيعياً»[٣].

وبذلك تحولت المظلومية المزعومة للبعثيين الشيعة، إلى مظلومية محتومة للبعثيين السنة، بحيث يصح عدّ اللجنة معنية باجتثاث السنة بغضِّ النظر عن كونهم بعثيين أو لا، ولعل مثال الفريق صابر الدوري، الذي كان محافظاً لكربلاء يقدم دلالة واضحة، فالرجل كان معروفاً بنزاهته وقام بجهود إعمار بارزة في المحافظة وأهلها يتذكرون ذلك[٤]، وكان متسامحاً إلى حد الإخلال بانتمائه السني، فكان يحرص على زيارة الضريح وإظهار الخشوع، لكن لم يمنع

---

(١) رزاق عبود، ٦/ ٥/ ٢٠٠٥م، مقال: زعماء الشيعة يستعينون بالدعاية الصهيونية، موقع عنكاوا.
(٢) فهمي هويدي، مقال: هل يكون عام ٢٠٠٦م هو عام الحسم في العراق؟ الشرق الأوسط، ١٥/٣/٢٠٠٦م.
(٣) ديكستر فيلكينس، خدمة نيويورك تيمز، الشرق الأوسط، ٩/ ١٠/ ٢٠٠٧م.
(٤) طلال بركات، مقال: محاكمات العصر ومسلسل الانتقام في العراق الجديد، موقع كتابات، ٢٢/٨/٢٠٠٧م.

تاريخه من إصدار حكم السجن المؤبد عليه ضمن سياسة الانتقام ضد كل من رفع سلاحاً في مواجهة إيران.

٤ - المراجع والبعث:

لم يتعرض نظام البعث لعلماء الحوزة والمرجعيات إلا في إطار التمرد ضد النظام، ما خلا ذلك كانت العلاقة طبيعية، حتى إن الصراع الداخلي بين المرجعيات أنفسهم كان يطغى على متابعة البعث لأنشطة الحوزة الجماهيرية ذات البعد الأمني، وكان النظام يتدخل أحياناً لإحداث التوازن بين المراجع المتصارعين بما يتفق مع مصالحه، وكان هؤلاء يتجاوبون مع النظام بلا حرج.

وعندما أخرجت السلطات محمد صادق الصدر من إقامته الجبرية مطلع التسعينيات من القرن العشرين الميلادي ليواجه محاولات المرجعية تحريك الشارع الشيعي بعد «الانتفاضة الشعبانية» لم يتوان الصدر، وابتكر تصنيف «الحوزة الناطقة» في مواجهة «الحوزة الصامتة» التي كان يمثلها الخوئي ثم السيستاني من بعده، وكانت مطالبة الصدر بالمرجعية العليا للشيعة مؤيدة من الدولة العراقية[1].

بعدما اغتيل صادق الصدر حامت الشبهات حول نظام صدام، ولكن تشير إفادات قوية من رجال دين شيعة أن جهات إيرانية كانت وراء عملية الاغتيال، وحسب هذه الإفادات استقبل مقتدى الصدر بعد مصرع والده أحد مدراء الأجهزة الأمنية في الفرات الأوسط، وكان يحمل مبلغاً كبيراً من المال من القيادة العراقية، فقال مقتدى وهو يتسلم المبلغ: «أبلغ سلامي للقيادة واشكر لهم موقفهم وأنا على ما كان عليه والدي معكم ولكن وين يروحون مني أولاد الحكيم»[2].

---

(١) انظر دراسة: د. فاضل الربيعي، الدور السياسي لحوزة النجف، ج٢، الموقع الشخصي: http://www.fadhilalrubaiee.com.

(٢) المصدر السابق.

بعيداً عن الصراعات المرجعية كانت علاقات كثير من علماء النجف بالنظام قوية، حتى إنه أسوة «بالمدراء العامين والوزراء وكبار المسؤولين في الدولة العراقية تم تزويد سدنة الروضات الحيدرية والحسينية والعباسية والكاظمية وكبار رجال الدين في كربلاء والنجف وبغداد والبصرة ومنهم السيستاني ومحمد صادق الصدر بسيارات معفاة قطع غيارها من الجمارك»[(١)]، ويؤيد هذه الحقيقة كاتب آخر: «كان قسم كبير من مراجع الشيعة يستلمون مرسيدس كل بداية عام أسوة بقادة الفيالق والفرق العسكريين، وهذه حقيقة ناهيك عن تسهيلات السفر لهم ولأبنائهم وذويهم والذي كان حلم العراقيين الآخرين، وتسهيلات التمليك وغيرها من أمور كثيرة»[(٢)].

٥ - المقابر الجماعية:

يزعم شيعة العراق أن نظام صدام خلَّف لهم أعداداً هائلة من المقابر الجماعية تجاوزت ٢٤٠ مقبرة موزعة في جميع العراق على أكثر من ١٠٠ موقع، ونصفها يقع في محافظات السماوة وكربلاء والديوانية[(٣)]، وفي عام ٢٠٠٥م شكلت الحكومة العراقية لجنة رسمية اسمها «اللجنة العليا للمقابر الجماعية» وجاء في وثيقة التأسيس أن قتلى الشيعة في عام ١٩٩١م فقط تجاوز ٣٥٠ ألف قتيل، وأن ٨٠٪ من المقابر الجماعية يوجد في الجنوب والوسط، وأن صدام حسين كان يرحل الأكراد قسراً من الشمال ليقتلهم في الجنوب[(٤)].

والافتراض المزعوم هو أن غالبية المقابر تحوي رفات ضحايا النظام من شيعة العراق، وحتى يتوافق عدد المقابر مع عدد القتلى، يدعي بعضهم أن صدام قتل حوالي أربعة ملايين وأربعمائة ألف شخص، أغلبهم من الشيعة[(٥)]. لا شك أن صدام بهذه الأعداد كان لديه فيلق

(١) د. نوري المرادي، مقال: هل الشيعة مضطهدون حقاً؟ ٦/ ٣/ ٢٠٠٦م، شبكة البصرة.
(٢) سمير عبيد، مقال: شيء عن المصالحة العراقية ووزيرها، الموقع الشخصي، ٤/ ٧/ ٢٠٠٦م.
(٣) سلام إبراهيم كبة، مقال: العسكر والمليشياتية والإرهاب والتنمية البشرية في العراق(٥)، موقع عراق الغد، ١١/ ١٠/ ٢٠٠٧م.
(٤) عبد الله العراقي، مقال: من في المقابر الجماعية؟ دورية العراق، موقع النهى ٢٤/ ١١/ ١٤٢٧هـ.
(٥) انظر: كتاب «لكي لا يقوم طاغوت جديد»، تأليف: هادي المدرسي، عالم شيعي عراقي، نسخة إلكترونية، موقع العراق للجميع.

متخصص للدفن ولو في مقابر جماعية.

من الثابت أن أعداداً من الشيعة قُتلت بينما كانت قوات صدام تحاول استعادة السيطرة على الجنوب، ولكن أولاً: كان ذلك تمرداً يحق للدولة مواجهته وفق الأعراف السياسية المعاصرة، وثانياً: كانت سلطات البعث تتعامل بقسوة مع كل العراقيين، خاصة عند صدور تهديدات للنظام، ثالثاً: كانت قسوة النظام في مواجهة التمرد لا تعود إلى طبيعته فقط، ولكن جاءت رداً على قسوة شيعة الجنوب أنفسهم في ذبح الموالين للنظام والمسؤولين في المؤسسات الحكومية ومقرات أجهزة الأمن، وفي النهاية اختلطت جثث الضحايا ونسب جميع القتلى إلى الشيعة «المظلومين».

أول حقيقة يتم تجاوزها بالنسبة لهذه المقابر هو العدد الكبير من جثث قتلى حرس الثورة الإيراني والباسيج أثناء الحرب العراقية الإيرانية، ثم جثث الحرس الثوري الذين قتلوا وهم يدعمون «الانتفاضة الشعبانية»، وكانت الجثث عقب إخماد التمرد ملقاة على جانبي الطريق الدولي بغداد - البصرة، وكانت ملامحهم وسحناتهم معروفة، وقد قامت وحدات الجيش العراقي بحفر مقابر جماعية لدفنهم[1].

هذا العدد الهائل من الجثث الإيرانية أوجد تجارة خاصة للبحث عن الرفات، وخاصة أثناء فترة الحصار - التسعينيات وما بعدها - فكان كثير من العراقيين ينبش القبور ويستخرج رفاتها ويبيعونها إلى الإيرانيين على أنها رفات جنودهم القتلى، وكانت الجثة تباع بـ ٢٠٠ دولار للواحدة، ولذلك نبشت مساحات كبيرة على الحدود بين الدولتين حيث أطاحت حقول الألغام بعشرات الآلاف الذين لا يزال أكثرهم تحت التراب[2].

كانت القوات الإيرانية تقوم بقتل أعداد كبيرة من الأسرى العراقيين أثناء احتلالها

(١) علي الكاش، مقال: الدور التخريبي الإيراني في العراق، ج٣، انتفاضة شعبانية أم صفحة خيانة وغدر؟ ١٢/٣/٢٠٠٧م موقع الأنباء العالمية.
(٢) الحياة، ٢٤/١١/٢٠٠٧م.

لأراضي عراقية ثم تقوم بدفنهم في مقابر جماعية، وأثناء حرب «عاصفة الصحراء» ظلت الطائرات الأمريكية تقصف الوحدات العراقية المنسحبة بمعدلات فائقة، ونتج عن ذلك مقتل عدد كبير من الجنود قدَّرتهم بعض المصادر بـ ٢٥٠ ألف جندي[١] أين ذهبت جثث هؤلاء؟

يؤكد هذا التحليل أن جزءاً كبيراً من القتلى الذين نبشت مقابرهم - حسب شهود عيان - كانوا يرتدون الملابس العسكرية، وليست المدنية وهذا ما لاحظه الناس عبر وسائل الأعلام أيضاً[٢] فهل كان جنود صدام يوزعون ملابس عسكرية على الشيعة قبل قتلهم؟!

إن التأمل في الحروب التي خاضها العراق ربما يقدِّم استنتاجاً بأن عدد المقابر المكتشفة حالياً لا يكفي عدد قتلى هذه الحروب، فأين قتلى الشيعة إذن؟

في الوقت نفسه تقريباً تقدمت عناصر من الحرس الثوري وفيلق بدر من الحدود الإيرانية وشاركت في قتل الجنود العراقيين، وأثناء فترة «الانتفاضة» تكونت مجموعات ميلشياوية كانت مهمتها قتل كل من هو منتم للدولة وللنظام حتى وإن كان شيعياً، وجرت محاكمات هزلية في المراقد المقدسة والحسينيات والجوامع وأعدم عدد كبير من منتسبي الأجهزة الأمنية، وعندما أُخمد التمرد ظلت بعض المجموعات منتشرة بعيداً عن أعين الدولة في الأهوار الجنوبية، وتحولت إلى عصابات للقتل والسطو، وكان من أبرزها مجموعة كريم ماهود رئيس حزب الله العراقي[٣].

وحتى تتم عملية الخداع بشكل علمي أرسلت الحكومة العراقية ٣٣ مختصاً عراقياً للتدريب في مقاطعة دورسيت جنوب غرب لندن على مقبرة وهمية وتحت إشراف مؤسسة إينفورس الخيرية للطب الشرعي، حتى يكتسبوا القدرة على اكتشاف المزيد من المقابر الجماعية التي ربما يعود تاريخها إلى حروب كسرى ونبوخذ نصر!

---

(١) عبد الله العراقي، مقال: من في المقابر الجماعية؟ دورية العراق، موقع النهى ٢٤/ ١١/ ١٤٢٧هـ.
(٢) علي الكاش، مقال: الدور التخريبي الإيراني في العراق، ج٣، انتفاضة شعبانية أم صفحة خيانة وغدر؟ ١٢/ ٣/ ٢٠٠٧م.
(٣) المرجع السابق.

وأصبح السيناريو كالتالي: تنطلق مجموعات «الخبراء» الكاشفين عن المقابر للبحث في مناطق مختلفة من العراق ومعهم معدات متطورة، وعندما يتم اكتشاف إحدى المقابر تحضر على الفور مجموعات أخرى تنتمي إلى الأحزاب العراقية، مثل: مجموعة الجلبي أو حزب الدعوة أو المجلس، فيتم جمع أكبر عدد ممكن من العراقيين البسطاء من أماكن تجمع العمال والفلاحين، ثم يتم الاتفاق معهم على القيام بما يلزم من النواح والندب مقابل «المعلوم»، مع تعليق بعض الشارات على الجثث لبيان أنهم من الشيعة، ويتم الاتفاق مع محطات تلفزيونية لتصوير المشهد الدرامي، هذا السيناريو متكرر، ويشهد عليه كثيرون[1].

خامساً: المظلومية والاحتلال الأمريكي:

بعد الغزو الأمريكي للعراق وتسلُّم الشيعة حكم العراق للمرة الأولى في التاريخ، كان يُعتقد أن عصر المظلومية انتهى، ولكن كيف يتخلى شيعة العراق عن أنشودة الخلاص؟ لا تزال المظلومية مستمرة، ولا تزال الذهنية الشيعية قادرة على ابتكارها واستخراجها حتى من منابع السطوة والسيطرة.

يقول عمار الحكيم نادباً: «أتباع أهل البيت يُقتلون على الهوية منذ أربع سنوات بدءاً من استشهادية السيد باقر الحكيم وتلك الكوكبة من المصلين في مرقد الإمام علي في ٢٠٠٣م إلى يومنا الحاضر»[2]... لا مفرَّ إذن.

ويشارك جواد الخالصي الرمز المعتدل في عزف الأنشودة نفسها، فيقول في حوار مع قناة العربية: «المذيع: لماذا يعني على الشيعة بالذات، تقول أولاً على أي عراقي ثم تقول وعلى الشيعة بالذات أليست هذه تفرقة أيضاً؟.. جواد الخالصي: لأن المؤامرة على الشيعة هي الأكبر، أرادوا أن يعرضوا الشيعة على العالم وكأنهم يرحبون بالاحتلال، وكأنهم أدوات الاحتلال، وكأنهم مادة الاحتلال... والشيعة في تاريخهم كانوا هم مادة الثورة منذ ثورة

(١) انظر تقرير: واقعتان حقيقيتان تبينان حقيقة ما يسمى بالمقابر الجماعية، ٢٠٠٦/٧/٩م، شبكة البصرة.
(٢) برنامج العراق اليوم، موقع قناة العالم على الإنترنت، ٢٢/ ٢/ ٢٠٠٧م.

العشرين وما بعدها وما قبلها. . . ماذا يعني تفجير الحلة والصويرة والناصرية والكاظمية أخيراً، وما تعني هذه المآسي إلا أن تدفع هؤلاء الناس الفقراء، ليلتصقوا بالاحتلال حسب الخطة الموضوعة، من أجل أن يطلبوا منه الحماية»[١]. ولم يخبرنا الشيخ جواد على من كان الشيعة يثورون قبل ثورة العشرين؟ هل كان ثمَّ إلا خلافة إسلامية سنية؟

(١) موقع مدينة العلم:
.http://www.madenatoleelm.net/archive/no%20date/14.htm



الباب الثاني: الأجندة الأمريكية

الفصل الأول: الأهداف الأمريكية.

الفصل الثاني: الأمريكيون وتقسيم العراق.

الفصل الثالث: إستراتيجية الاحتلال الأمريكي في العراق.

الفصل الأول: الأهداف الأمريكية

الطموحات الأمريكية في المنطقة:

ظلت المنطقة العربية موضوعاً للتقسيم منذ قرون عديدة، ويمثل العداء الصليبي للدولة العثمانية أحد أهم الأسباب التي دفعت الدول الأوروبية إلى تبني عدد هائل من محاولات تقسيم دولة الخلافة، وقد حصر دبلوماسي روماني يدعى «جوارا» نحو ٩٢ خطة لتقسيم الدولة العثمانية وضعها باباوات مشهورون مثل: البابا ليون العاشر وكليمنت الثامن وخطط أخرى وضعها ملوك وأباطرة مثل: نابليون الأول وغيرهم كثير، وظهر منذ ذلك الحين نظام «توازن القوى» بوصفه أساساً للسياسة الأوروبية، كما ظهر مصطلح «المسألة الشرقية»[١] لاحقاً، كان العراق من الدول العربية التي تم اقتطاعها من البدن الإسلامي.

بعد عقود على سقوط الخلافة، عاود الحنين إليها قادة الغرب، فباتوا يفكرون في العودة بالمنطقة إلى ما كانت عليه في العهد العثماني، أو بتعبير برنارد لويس «سلة السلطعونات» أي: مجموعة كيانات إثنية طائفية في حالة صراع دائم[٢]، ويلقي مفكرون أمريكيون وإسرائيليون باللوم على الدول الاستعمارية الأوروبية كفرنسا وإنجلترا لأنها شكلت دولاً كبيرة غير متجانسة عرقياً أو طائفياً، بمعنى آخر: فإن ما عدَّه القوميون العرب أقطاراً مجزأة، صغيرة، يعده المحافظون الجدد بمثابة أقطار لم تجزأ بما فيه الكفاية[٣].

وبما أن الولايات المتحدة هي الوريث للإمبراطوريات البائدة فمن اللازم أن تبادر إلى تغيير الأمر الواقع البريطاني ليصبح أمراً واقعاً مختلفاً يخدم المصالح الجديدة لأمريكا في طبعتها

---

(١) الخريطة السياسية، ص٢٠.

(٢) د.عماد مؤيد، مقال: رؤية مستقبل العراق تحت قبة الكونجرس، صحيفة الصباح العراقية، ٧/١٠/٢٠٠٧م.

(٣) رشيد الخيون، مقال: المشروع الأمريكي الإسرائيلي، تقسيم المنطقة إلى طوائف وأعراق، الشرق الأوسط ١١/١١/٢٠٠٦م.

الإمبراطورية المستجدة[١]. وقدمت مجلة القوات المسلحة الأمريكية على موقعها الإخباري الإلكتروني في يوليو ٢٠٠٦م خريطة للشرق الأوسط الجديد مرفقة بتقرير كتبه (رالف بيترز) وهو كولونيل سابق في الجيش الأمريكي خدم في شعبة الاستخبارات العسكرية أيضاً، وله كتاب بعنوان: Never Quit the Fight «حتى لا يهدأ القتال» الذي يعد هذا التقرير جزءاً منه. يتحدث (رالف بيترز) عن عملية تغيير الشرق الأوسط من الناحية الجغرافية تنشأ عبرها دول جديدة وتنقسم دول أخرى، ويعرض التقرير خرائط لمنطقة الشرق الأوسط بشكلها الحالي وخرائط للشكل الذي يتم العمل على تحقيقه، مع تسمية الحدود الجديدة بأنها «حدود الدم». ويشير التقرير إلى أن الدول المستهدفة بالتقسيم والاستقطاع هي: إيران، تركيا، العراق، السعودية، باكستان، سورية، الإمارات، ودول أخرى ستوسع لأغراض سياسية بحتة هي: اليمن والأردن وأفغانستان، ويعتمد التقرير على عدد من الحجج، منها: أن قوس الحدود الأكثر تشابكاً وفوضوية في العالم يكمن في إفريقيا والشرق الأوسط، وأن هذه الحدود تعمل على إثارة الحروب والموت في هذه المنطقة من العالم ولذلك يجب تغييرها وإعادة رسمها لإعطاء الأقليات المذهبية والقومية والإثنية حقوقها المسلوبة. وقال بيترز: إن الحدود المرسومة للدول ليست ثابتة على الإطلاق، والعديد من الحدود من الكونغو إلى القوقاز مروراً بكوسوفا تتغير الآن، ولذلك لا يجب التجاوب مع الحجة القائلة: إن هذه الحدود لهذه الدول لا يجب تغييرها، كما أشار إلى أن حدود الشرق الأوسط تسبب خللاً وظيفياً داخل الدول نفسها، وبين الدول مع بعضها.

ويرى التقرير أن هذا التغيير في الحدود المرسومة حالياً وتعديلها لإيجاد شرق أوسط جديد لا يمكن أن يتم بسهولة وسرعة؛ لأن إعادة تصحيح الحدود الدولية تتطلب توافقاً لإرادات الشعوب التي قد تكون مستحيلة في الوقت الراهن، ولضيق الوقت فإنه لا بد من سفك الدماء للوصول إلى هذه الغاية[٢].

---

(١) محمود عوض، كاتب مصري، الحياة، ٧/ ١٠/ ٢٠٠٧م، مقال: ملابسات قرار الكونغرس تقسيم العراق.

(٢) انظر: مقال: مجلة القوات المسلحة الأمريكية ترسم سيناريو الشرق الأوسط الجديد، بهاء حبيب، ٧/ ٨/ ٢٠٠٦م، شبكة البصرة.

صدرت «وثيقة القرن الجديد» - أي: الواحد والعشرين - لتعبر عن رؤية المحافظين الجدد للإمبراطورية الأمريكية الجديدة. ومعظم الموقعين والمساهمين في صياغة نص وثيقة (القرن الأمريكي الجديد The New American Century) أمثال: ولفووفيتز وبيرل وغيرهم كانوا من اليهود أو من الصهاينة المسيحيين Christian Zionists المنشغلين بتأمين الأمن القومي للكيان الصهيوني[1]، لذلك احتلت «إسرائيل» ركناً مكيناً في الطموحات الأمريكية في المنطقة العربية، وهذا يعني أن المشروع الأمريكي للمنطقة العربية يجب أن يتضمن «مزيجاً» مناسباً من الفوضى والاستقرار، أو من الصراع والديمقراطية، بما يقضي على أية مخاطر مستقبلية تهدد الكيان، ويُبقي في الوقت نفسه على المنطقة بوصفها مصدراً للخيرات وسوقاً استهلاكية كبيرة، وهذا ما جعل المشروع الأمريكي الإسرائيلي المشترك في المنطقة يتضمن عنصرين رئيسين؛ أولهما: وجود أيديولوجيا سياسية طائفية في المنطقة مستندة إلى قوى تنخرط في تنفيذها، وتقوم بحمايتها.

وثانيهما: قبول التعايش مع الوجود الصهيوني في المنطقة بوصفه متمماً للجغرافيا الطائفية والعرقية[2].

العنصر الأول: تمثل في إطلاق ما يصفه البروفيسور الأمريكي من أصل إيراني والي نصر - أو فالي نصر لو شئنا الدقة اللغوية - بـ«النهوض الشيعي»، وهي الأيديولوجية الطائفية الأكثر ملاءمة لهذه المرحلة من المشروع الأمريكي الصهيوني، وهذا ما جعل التحالف المشترك بين الشيعة والولايات المتحدة يحتل مكانة بارزة في المشروع.

العنصر الثاني: يبدو واضحاً في فعاليات مثل: مؤتمر أنابوليس، والجهود المحمومة لتقريب المسافات بين الكيان الصهيوني والدول العربية الرئيسة في المنطقة، حتى لو كان ذلك بتقديم «رشى» سياسية تتمثل بالسماح لبعض هذه الدول بممارسة نفوذ أكبر على مسار

---

(١) د. عبد الله النفيسي، مقال: الحسبة الإستراتيجية في العراق، موقع المختصر ٢٦/ ١١/ ١٤٢٧هـ.
(٢) حسن خليل غريب، كاتب من لبنان، موقع مجلة المحرر، مقال: هل إيران شريك في تمرير سايكس بيكو جديدة؟

الأحداث في فلسطين، والخيط الأساسي في هذا النسيج الغريب هو مواجهة الخطر الإيراني القادم، احتواء أو استيعاباً أو استنجاداً. .

على صعيد التقسيم؛ فإن التفاوت بين الأطروحات الغربية ما بين التفتيت القاسي إلى ما يشبه الكانتونات، أو «الدكاكين» الطائفية، وما بين الاكتفاء بتغيير الأنظمة وإعادة رسم حدود بعض الدول، هذا التفاوت يحدث ارتباكاً لدى المتلقي العربي، ومثال الأول: ما وصفه أستاذ العلوم السياسية في جامعة سان فرانسيسكو الدكتور ستيفن زونيس أن الهدف البعيد للمحافظين الجدد في المنطقة العربية هو تحويل الشرق الأوسط إلى دول مصغّرة عرقياً أو طائفياً والتي تتضمّن ليس الأكراد فقط، بل دول لكل من المسيحيين المارونيين، والشيعة العرب والدروز، وآخرين[1].

ومثال الثاني: الدراسة التي قدمها مركز راند في أغسطس من عام ٢٠٠٢م إلى البنتاجون، بعنوان: «كيف يمكن أن تكون الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط» ودعا البحث إلى ضرورة تغيير بعض الأنظمة الحاكمة في المنطقة، وإعادة النظر في الخارطة الجيوسياسية في الشرق الأوسط بما يتيح تفكيك الدول المركزية في المنطقة، وقال البحث: إنه لابد من هجمة استباقية على العراق كونه هدفاً تكتيكياً، ثم الانتقال بعد ذلك إلى الهدف الاستراتيجي وهو السعودية، ثم إلى الهدف الأسمى سورية، ثم بعد ذلك إلى مصر وهي الجائزة الكبرى، حسب التعبيرات التي وردت في الدراسة[2].

ما يجعل بعض المحللين والمثقفين يتعامل باعتناء قليل مع قضية إعادة الترسيم والتشكيل؛ هو استغراقهم في واقعية مفرطة تعيق رسم الأبعاد الكاملة للتحركات والتغيرات الجيوسياسية في المنطقة، ونحن هنا أمام فريقين متناقضين؛ الأول: هو فريق «المنذرين» الذي ينقب عن أقسى و «أقصى» صور التقسيم والتفتيت لاستخدامها في التهديد والوعيد والتحذير، والفريق

(١) موقع وكالة الأخبار العراقية واع، ٢٥/ ١١/ ٢٠٠٦م http://www.infowars.net.

(٢) عمار تقي، مقال: تفتيت بلدان الوطن العربي، مشروع قديم، الرأي العام:
http://www.alraimedia.com/Templates/frNewsPaperArticleDetail.aspx?npaId=7248.

الثاني: هو من يتعامل مع الواقع انغماساً فيه، وهؤلاء يضيفون معاملاً بسيطاً «للتآمر» على المعلن من السياسة الأمريكية، ولكن هذا المعامل التآمري لا يقدم توصيفاً حقيقياً.

يمكن تلخيص المشروع الأمريكي لإدارة بوش في عناصر ثلاثة، خروجاً من الحيرة وإزالة للارتباك:

العنصر الأول: صناعة مزيج من الديمقراطية والفيدرالية الإثنية أو الطائفية، ثم تعميم هذا المزيج على بعض الدول في العالم الإسلامي، هذا المزيج يحوي من الديمقراطية ما يجعل المنطقة بمنأى عن صراع أهلي خارج عن السيطرة – بمعنى أنه يقبل الصراعات تحت السيطرة – ويحوي من الفيدرالية بقدر ما يجعل الدولة عاجزة عن قرار سياسي إقليمي – وربما محلي – جامع ومحوري، هذه التركيبة المزدوجة متماسكة فقط بواسطة «الغراء» الأمريكي، وهو نوع من الغراء السياسي قابل للذوبان في ظروف خاصة تخبئها واشنطن، أي أن خطر التفتيت والتشظي لابد أن يظل رافعاً هامته فوق الرؤوس التي تلهج ألسنتها بالتأكيد على أهمية التواجد الأمريكي في المنطقة وإلا سينهار كل شيء.

العنصر الثاني: ترسيخ الهوية الشرق أوسطية في المنطقة، وطمس أي هوية عربية أو إسلامية، ولا بأس في هذا الصدد من إرسال الدكتور «عمرو موسى» في رحلات مكوكية – جنائزية – إلى لبنان، لا لشيء إلا لإثبات أنه يعجز عن فعل أي شيء، وأيضاً ليقول: إنه «عائد عن قريب».

بعد شهر من احتلال بغداد، تحديداً في ٩مايو ٢٠٠٣م، أعلن بوش عن سوق حرة أمريكية شرق أوسطية، وفي عام ٢٠٠٤م أعلن عن الشرق الأوسط الكبير، هذه الهوية – أو الهاوية – الشرق أوسطية هي فقط التي تسمح بـ «حشر» الكيان الصهيوني في إطار المنطقة، كما تتيح – للعجب – حشر إيران أيضاً في معادلة إقليمية قد تقوم فيها بدور «الشرطي» أخيراً، لكن بعد أن تلعب دور «الفرهود» أولاً في العراق وما حولها.

العنصر الثالث: هو إنهاء الصراع العربي الإسرائيلي، وليس إنهاء الأزمة الفلسطينية، أي: أنه يجب تحضير نموذج وهمي للحل على شاكلة «المسيح الدجال» يُرِي العرب الأمور بطريقة معكوسة، فتصبح «المذلة» «دولة»، مع الاكتفاء بمكانين مقدسين هما مكة والمدينة، بدلاً من قدس واحد، كما قال الحاخام الأكبر في إسرائيل[1].

بعبارات جامعة يمكن تلخيص المشروع الأمريكي في المنطقة كما يلي:

واشنطن تريد ـ ديمقراطيات سياسية ـ ليس إلى درجة الاستقلالية التامة.

واشنطن تريد ـ صراعات إثنية وطائفية ـ ليس إلى حد الحروب الأهلية المفتوحة.

واشنطن تريد ـ فيدراليات جامعة ـ ليس إلى مستوى التوحد الداخلي.

واشنطن تريد ـ إنهاء الصراع العربي الإسرائيلي ـ ليس إلى حد التسوية الشاملة.

أركان هذا المشروع الأربعة يتم تنفيذها وفق آلية تركيز تبادلية، تختلف تبعاً للظروف وإمكانات الفعل لدى واشنطن، فربما يطبق أحد الأركان في بلد، بينما يُفَعَّل الثاني في بلد آخر، ويتم التحضير للثالث في بلد ثالث، وهكذا، وعندما يجتمع ركنان في حق بلد ما، مثل: التقسيم المبرمج مثلاً، مع التسوية مع الكيان الصهيوني؛ تكون قابلية النظام للتسوية عنصراً مهماً في تبكير أو تأخير عملية التقسيم، وإلا فإن «دحرجة» النظام تصبح أولوية[2].

يبقى في الطموح الأمريكي عاملان مهمان، هما: النفط، والدين..

أما النفط، فهو المحرك الرئيس للأحداث، حيث يختبئ السائل الأسود أو «السجل الأسود»[3] خلف كل المؤامرات والمخططات والمشاريع الاستعمارية في المنطقة.

(١) تصريح منقول في برنامج: الجزيرة هذا الصباح ١٢/ ٢/ ١٤٢٩هـ.
(٢) انظر في هذا الموضوع: المقال المهم للكاتب: صبحي غندور، مدير مركز الحوار العربي في واشنطن، عنوان المقال: حال ظاهره غموض وباطنه عجز، ميدل إيست أون لاين ٢٣/ ١١/ ٢٠٠٧م.
(٣) كما يسميه مؤلفا الكتاب الهام: السجل الأسود للنفط، توماس زايفيرت، وكلاوس فيرنر.

عندما تسلم جورج دبليو بوش الرئاسة عام ٢٠٠١م كلف نائبه بإعداد تقرير عن سياسة الطاقة كان التقرير جاهزاً في شهر أيار ٢٠٠١م وقد أشار إلى «أزمة طاقة محققة» كما كان يحتوي كذلك على تحذير: «بعد عشرين سنة سوف تستورد أمريكا ثلثي احتياجاتها النفطية وستكون النتيجة اعتماداً كبيراً على قوة أجنبية قد لا تلقي بالاً دائماً للمصالح الأمريكية»[١]، وتفيد تقديرات الخبراء أنه في عام ٢٠٠٥م نكون قد استخرجنا نصف كمية النفط المكتشفة وسيكون لذلك نتائج بعيدة المدى[٢]، أهم هذه النتائج أنه في النصف الأول كان النفط رخيصاً ومتوفراً بكميات كافية بيد أنه الآن يغدو أقل؛ فالإنتاج العالمي سينخفض سنوياً بمقدار ٥, ٢٪ مما يعني انفجار الأسعار؛ إن الذروة النفطية إذن هي نقطة تحول مذهلة في تاريخ البشرية[٣].

لفهم درجة الخطورة، ومعرفة كيف يمكن أن يحرك النفط أمريكا لصياغة المنطقة، يجب استيعاب مفهوم «الذروة النفطية» والذي ابتكره جيولوجي من تكساس يدعى ماريون كينج هوبرت، وكان يجري دراسات منذ بداية الخمسينيات من القرن العشرين الميلادي بطرائق فيزيائية وإحصائية بهدف حساب احتياطيات النفط والغاز، وقدَّر هوبرت مجموع الاحتياطيات الأمريكية بين ١٥٠ و ٢٠٠ مليار برميل وتوصل إلى نتيجة مفادها أن أعلى إنتاج - الذروة - سيكون بين سنتي ١٩٦٦ و١٩٧٢م، واتضح بالفعل عام ١٩٧٢م مدى دقة كلامه، فقد وصلت الولايات المتحدة الأمريكية سنة ١٩٧٠م إلى أعلى إنتاج لها.

أجرى هوبرت سنة ١٩٦٩م سلسلة أخرى من الاختبارات وفي هذه المرة حسب مباشرة الاحتياطيات النفطية في العالم بأسره وكانت نتائجه أن الاحتياطيات العالمية تدور حول ٢١٠٠ مليار برميل وأن الإنتاج العالمي للنفط سوف يبلغ ذروته عام ٢٠٠٠م. أما كينيث س ديفيز وهو أحد تلاميذ هوبرت فقد قدر الاحتياطيات العالمية من النفط بناء على حسابات جديدة بـ ٢٠١٣ مليار برميل كما أن سنة ٢٠٠٥م ستكون هي النقطة الزمنية ذروة الإنتاج

---

(١) السجل الأسود للنفط، ص ١٣٣.
(٢) السابق، ص ٣٣٦.
(٣) السابق، ص ٣٣٨.

النفطي[١].

أجرى خبير آخر هو كولين كامبل تعديلاً بسيطاً، حيث أضاف إنتاج الغاز الطبيعي، فاكتشف أن نقطة التحول ستكون في عام ٢٠١٢م، وهي تقديرات يؤكدها خبراء الذروة النفطية فقد تم حتى الآن في جميع أرجاء العالم استخراج كمية من النفط تقدر بحوالي ٩٥٠ مليار برميل ومع حوالي ٢٠٠٠ مليار برميل من الاحتياطيات وإنتاج عالمي يبلغ حوالي ٣٠ ملياراً سنوياً - الاتجاه في صعود: إذ يبلغ الإنتاج اليومي حوالي ٨٠ مليون برميل - واكتشافات نفطية جديدة تتراوح بين ٨ و ١٢ مليار برميل تقريباً - الاتجاه في نزول: ففي سنوات الستينيات من القرن العشرين الميلادي كان يكتشف حوالي ٤٠ مليار برميل نفط - وهذا يعني أن الاحتياطيات المتوفرة ستنقص سنوياً بنسبة ٢,٢٪، أما الأكثر إقلاقاً فهو أنه توجد في جميع أرجاء العالم حوالي ٤٥٠٠٠ مصدر نفطي وتحتوي المصادر الأربعمائة الأضخم على ٧٥٪ من النفط الذي تم اكتشافه حتى الآن، وحوالي ٨٠٪ من الإنتاج النفطي من حقول نفطية اكتشفت قبل عام ١٩٧٣م وقد تخطى كثير منها ذروة إنتاجه بالفعل[٢]، وفي الستين سنة الأولى من الحفر عن النفط حتى سنة ١٩٢٠م كان يستخرج في المتوسط ٧٨٠ برميل نفط من كل متر من الحفر، أما اليوم فيستخرج فقط ٣٠ برميلاً من كل متر حفر[٣]. انظر الجدول[٤].

الدولة المنتجة	عام الذروة النفطية	ما تم استهلاكه (٪)
الولايات المتحدة	١٩٧٠	٧٩,٣
كندا	٢٠٠٦	٤٨,١
المكسيك	٢٠٠٥	٤٦,٧
إيران	١٩٧٦	٤٤,٦

(١) السابق، ٣٤٠ - ٣٤١.
(٢) السابق، ص ٣٤١ - ٣٤٢.
(٣) السابق، ص ٣٤٤.
(٤) المصدر: كتاب السجل الأسود للنفط، ص ٣٤٧ - ٣٤٨.

العراق	٢٠٣٦	٢٤,٨
الكويت	٢٠٣٥	٣٠,٩
قطر	٢٠٠٨	٣٥,٨
السعودية	٢٠١٩	٢٩,١
الإمارات	٢٠٢٦	٢١,٢
الشرق الأوسط	٢٠٢٠	٣٠,٥

إذن نحن أمام منطقة تضم الدولة صاحبة أكبر احتياطي نفطي في العالم، والدولة التالية لها، وإذا كان الاحتياطي العالمي المتبقي كما ذكرنا، فإن الدولتين فقط ربما تصل قيمة احتياطياتهما المتوقعة إلى أكثر من ٤٠٠ مليار برميل، بخلاف الدول الأخرى في المنطقة والاكتشافات المحتملة، وذكرت دراسة مشتركة بين شركة بي بي وإدارة معلومات الطاقة الأمريكية، أن إنتاج النفط العالمي بلغ في عام ١٩٩٧م ٧٧ مليون برميل يومياً، وسيصل إلى ٩٥ مليون برميل عام ٢٠١٠م، وإلى ١٠٤ ملايين برميل عام ٢٠١٥م، وإلى ١١٢ مليون برميل عام ٢٠٢٠م[١]، فمن سيكون لديه قدرة عالية لتلبية هذه الاحتياجات المتزايدة؟

يتوقع الخبراء أن منظمة أوبك سوف يكون لها تأثير كبير على السياسة العالمية بدءاً من العام ٢٠١٥م، وسيكون هذا بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية خاصة تصوراً كابوسياً، ويعظم من الكابوس أن غالبية دول أوبك غير متحمسة للكشف عن احتياطيات جديدة، وهذا ما يثير شركات النفط العالمية التي تريد الولوج إلى المناطق الغنية بالنفط، وفي عام ٢٠٠٤م تم لقاء ذو دلالة بين وزراء نفط دول الأوبك مع خبراء نفطيين ورؤساء أكبر ائتلافات نفطية غربية مثل: إكسون، شل، بي بي، توتال؛ في فيينا بهدف تبادل الآراء، وفي اللقاء اتضحت نوايا شركات النفط الغربية «إننا نريد مدخلاً إلى مصادركم»، وقد دق ثيري ديسماريست مدير توتال الطبول عندما قال في محاضرة له: إن وضعاً حرجاً منتظراً في الإمدادات إذا لم

(١) قصة سقوط بغداد، ص ٦٧.

يفلحوا في ضم «احتياطيات جديدة في الشرق الأوسط وروسيا وآسيا الوسطى» إلا أن وزراء أوبك قابلوا إغراءات الشركة النفطية العملاقة بفتور[١].

ربما تتكشف جوانب الحقيقة أكثر إذا علمنا أن النرويج مثلاً تمتلك نصف الاحتياطي الأوروبي من النفط، ومع ذلك تبلغ نسبتها من الاحتياطي العالمي ١٪ فقط[٢]. على الجانب الآخر فإن النفط العراقي الوفير رخيص أيضاً، إذ تبلغ تكلفة استخراج البرميل دولار واحد، وهي الأقل عالمياً، حيث تصل إلى أربعة دولارات في بحر الشمال، وفي بحر قزوين تتجاوز ذلك[٣].

أما في أمريكا فلم تنشأ منذ عام ١٩٧٦م أية مصافٍ جديدة، وترسو ناقلات النفط في الخلجان كما أن مزيداً من الناقلات القديمة تخرج من الخدمة؛ لأنه ببساطة لم يعد هناك نفط جديد يستحق زيادة تكاليف الاستثمار، وفي تصرف يوحي بـ «اللهفة» الأمريكية للتعرف على أي احتياطيات جديدة؛ اشترت السي آي إيه أرشيف إحدى الشركات النفطية الاستشارية بمبلغ ٣٥ ألف دولار[٤]، أي: أن ما يتعلق بالاحتياطيات النفطية أصبح معلومات استخباراتية.

الحقيقة المرة أن النفط كان الباعث الرئيس لكل محاولات إعادة تشكيل المنطقة منذ سايكس بيكو عام ١٩١٦م، وحتى اتفاقية سان ريمو عام ١٩٢٠م، والتي تقاسمت بموجبها كل من بريطانيا وفرنسا نفط بلاد ما بين النهرين، مما أثار عليهما الولايات المتحدة حتى إنها قدمت دعماً للثوار الشيعة أثناء ثورة العشرين عن طريق القنصل الأمريكي في بغداد، وقد رد وزير الخارجية البريطاني وقتها على الاحتجاج الأمريكي بالقول: إن بريطانيا تسيطر على

---

(١) السجل الأسود للنفط، ص ٣٤٧.
(٢) السابق، ص ٢٧٥.
(٣) كتاب: قصة سقوط بغداد، تأليف: أحمد منصور، ص ٦٧.
(٤) السجل الأسود، ص ٣٤٢.

٥ , ٤٪ فقط من احتياطي النفط العالمي، بينما تسيطر أمريكا على ٨٠٪[١].

في بعض الأحيان كان أساطين النفط يتولون بأنفسهم رسم الخطوط العريضة لمناطق النفوذ على الخرائط، وأشهر هؤلاء كان الأرميني كالوستا جولبنكيان، الذي اقتطع من السلطان العثماني نسبة ٥٪ على كل النفط المستخرج من المنطقة، وقد رسم الرجل أثناء المفاوضات على تقسيم نفط المنطقة خطاً أحمر يحيط بالبلاد المستهدفة كافة، من جنوب تركيا إلى جنوب الجزيرة العربية، ومن الأحواز والمنطقة الشرقية في السعودية إلى فلسطين، وعرف ذلك لاحقاً بـ «اتفاقية الخط الأحمر» لضمان إبقاء نفط العرب تحت السيطرة[٢].

وحتى الاتفاقات الموقعة بين الشركات الأجنبية وكل من العراق وإيران لاحقاً؛ كان أغلب الدخل يذهب إلى تحالف الشركات الغربية، وقد سيطر على شركة النفط العراقية وقتها تحالف مكون من: شركة البترول البريطانية الفارسية - التي تحولت لاحقاً إلى بريتش بتروليم - وشل الهولندية، ومجموعة أمريكية - تحولت إلى موبيل لاحقاً - والشركة الفرنسية، وقد عرف ذلك وقتها بأنه «أهم عملية نهب واقتسام للغنائم في تاريخ الصناعة البترولية»[٣]، وعندما نجحت أمريكا في إسقاط وزارة مصدق الوطنية في إيران عام ١٩٥٣م، استحوذت على النسبة الأكبر من النفط الإيراني، وهو ما وصفه أحد المراقبين بأن «الفوائد التي تعود على الدول الغربية جراء الإجراءات النفطية الجديدة كانت بمثابة الحصول على ترخيص طباعة المال»[٤].

يقترن بالنفط تجارة السلاح، لذلك لم تبالغ مجلة دير شبيغل عندما أظهرت على غلاف عدد لها رسماً يمثل تقاطعاً بين بندقية رشاشة ومحبس أنابيب، بوصفه رمزاً للولايات المتحدة

---

(١) عراق المستقبل، جيف سيمونز، ص ٣١٨.
(٢) السابق، ص٣١٨ - ٣١٩.
(٣) عراق المستقبل، جيف سيمونز، ص ٣١٨.
(٤) كتاب: التربية الخاطئة للغرب، كيف يشوه الإعلام الغربي صورة الإسلام، تأليف: جو كينثلو، شيرلي شتاينبيرغ، ص ١١٢.

الأمريكية[١]. فوجود النفط يعني توفر الأموال اللازمة لشراء السلاح، وتوفر الأجواء المناسبة لصناعة الحروب أيضاً، ومبيعات الأسلحة ذات بعد سياسي رفيع مثل تجارة النفط تماماً.

أولاً: تعد مبيعات الأسلحة مكوناً هاماً في تشكيل الأحلاف السياسية ورعايتها خصوصاً بين النخب العسكرية.

وثانياً: يوجد اهتمام لدى الولايات المتحدة بشكل خاص في أن تكون أنظمة الأسلحة المستخدمة لدى الحلفاء قابلة للدمج في آلة البنتاجون العسكرية في حالة حدوث أي تدخل.

وثالثاً: إن مبيعات الأسلحة تنعش الاقتصاد في الدول المستهلكة للنفط.

إن الجميع يكسبون إذن؛ شركات الأسلحة والساسة في الدول المصنعة للأسلحة، الذين يشددون باستمرار على الأعداد الكبيرة من فرص العمل التي تؤمِّنها صناعة الأسلحة في أثناء حساب أصوات المستخدمين وأصوات عائلاتهم الانتخابية وكذلك المستشارين والوسطاء[٢].

وكانت الحرب العراقية الإيرانية مصدر إنعاش لأمريكا ودول غربية أخرى، حتى إنه من النكت الساخرة التي كان يتبادلها الدبلوماسيون الأمريكيون: «الشيء الوحيد السيئ في الحرب الإيرانية - العراقية أنها سوف تنتهي في يوم من الأيام»[٣].

هذه هي الديمقراطية التي تسعى أمريكا إلى تطبيقها في المنطقة العربية، إنها في المفهوم الأمريكي ليست أكثر من مرادف لـ «رأسمالية التجارة الحرة»، فالمال يشتري القوة السياسية في الولايات المتحدة، وبما في ذلك السلطة، بشنِّ حروب تستفيد منها الشركات على فترات منتظمة «لا نستطيع أن نترك معامل السلاح تتوقف عن العمل لأن المخازن امتلأت»[٤].

---

(١) السجل الأسود، ص ١٢٦.
(٢) السجل الأسود، ص ٢٠٥.
(٣) السابق، ص ٩٥.
(٤) عراق المستقبل، جيف سيمونز، ص ١٤٣.

أما الدِّين، فهو يحتل مكانة بارزة في المشروع الأمريكي للمنطقة، لكن كيفية اندماج الدين في مشروع سياسي وفق المفهوم والثقافة الأمريكية عملية معقدة بعض الشيء، ويلجأ كثيرون عادة إلى أبسط وسائل التحليل، وهي إسقاط المصطلحات والمفاهيم الأجنبية - المتشابهة لفظاً - على الواقع المحلي رغبةً في تفسيرها وهذا خطأ كبير.

في عبارة مختصرة؛ فإن الدين في السياسة الأمريكية يحتل مكانة مزدوجة تجعله محركاً للأحداث دون قيادتها، وأحياناً كثيرة ما يختبئ وراءه السياسيون ليحركوا به الأحداث، كما يقول شتراوس - من الآباء المؤسسين للمحافظين الجدد -: «على الحكام ألا يربطوا أنفسهم به ولكن أن يستخدموه»، ويقدر عدد المنتمين لهذا التيار في إدارة بوش بنحو ٦٠ شخصاً، أغلبهم غير متدين بالمعنى الحرفي، ولكنهم يتبنون مفهوم شتراوس عن الدين أنه «كالغراء الذي يبقي المجتمع متماسكاً»[(١)]. من المبادئ التي يتبناها هذا التيار أنه لكي يبقى المجتمع متحداً يجب أن يكون مهدداً من الخارج، وهنا يختلط الدين بالسياسة إلى درجة كبيرة، فالتهديد الرئيس حالياً يأتي من الإسلام، وتحديداً من المنطقة العربية، وهذا يتلاءم مع نزعة التدين، وقد نجح المحافظون الجدد في تطبيق هذا المفهوم للتحضير لحربهم ضد العراق. في أحد استطلاعات الرأي بعد الحادي عشر من سبتمبر مباشرة ذكر ما نسبته ٣٪ فقط أن صدام حسين يمكن أن يكون الشخص الذي يقف وراء الهجمة، وحتى شهر يناير ٢٠٠٣م تغيرت صورة الرأي العام بشكل دراماتيكي ففي استطلاع واسع للرأي أجرته دار نايت ريدر للنشر كانت نسبة ٤٤٪ من الأمريكيين مقتنعين أن غالبية مرتكبي أحداث ١١/ ٩ أو بعضهم كانوا عراقيين[(٢)].

نجحت إستراتيجية شتراوس في لصق «غراء» الدين بصدام حسين حتى صار قتاله واجباً دينياً لدى كثيرين، ستيفن إيغن فانك - أول أمريكي رافض للخدمة العسكرية لأن الحرب على

---

(١) د. محمد العبيدي، مقال: استخدام اليمين المتطرف الأمريكي للدين في السيطرة على شيعة العراق العرب، ١٥/ ٢/ ٢٠٠٥م، صحيفة الحقائق.
(٢) السجل الأسود، ١١٦ - ١١٧.

حد قوله: «غير أخلاقية بسبب الخداع الذي مارسه زعماؤنا» - يقول: إنهم كانوا يرسلون الجنود إلى الخليج ويقولون لهم عبارات مثل: «اقتل رأساً بخرقة من أجلي، كم أحسدك». وقال كاهن عسكري لفانك وهو كاثوليكي: «قال لنا المسيح أن نحمل سيفاً»[١]، جرد جورج بوش سيفه إذن، وقاتل صدام حسين بالإنجيل.

من سمات التدين الإنجيلي للسياسة الأمريكية أن الرؤساء يتحركون بناء على إلهامات إلهية للقيام بالمهام المقدسة، فعندما قرر الرئيس الأمريكي الأسبق ويليام ماكينلي غزو الفلبين نهاية القرن التاسع عشر، قال: «الحقيقة هي أنني لم أكن أريد الفلبينيين، وعندما قدموا إلينا كهبة من الآلهة لم أكن أعرف ما الذي أفعله بهم.. كنت أذرع أرض البيت الأبيض كل ليلة حتى منتصف الليل.. ركعت على ركبتي ودعوت الله القدير أن ينير دربي ويهديني سواء السبيل.. وذات ليلة اهتديت إليها.. لم يتبق لدينا سوى أن نأخذهم جميعاً ونرفع معنوياتهم ونحضرهم وننصرهم»[٢]. وذكرت صحيفة هآرتس الإسرائيلية أن أحد القادة الفلسطينيين أخبر مراسلها أن الرئيس بوش قال له ذات مرة: «طلب مني الله أن أضرب القاعدة فضربتها، ثم أمرني بضرب صدام حسين وقد ضربته، وأنا الآن مصمم على حل مشكلة الشرق الأوسط»[٣].

من جهة أخرى فإن التحالف الأمريكي الشيعي في المنطقة يعطي بعداً آخر لتمازج الدين بالسياسة، وقد مثل نموذج بريمر - سيستاني تطبيقاً عملياً لهذا التمازج، يقول بريمر في مذكراته: «شجع القادة الشيعة بمن فيهم آية الله العظمى السيستاني أتباعهم على التعاون مع التحالف منذ التحرير ولا يمكننا المخاطرة بفقدان تعاونهم»[٤]. وعبَّر له السيستاني عن رغبته

---

(١) عراق المستقبل، جيف سيمونز، ص ٢٨.

(٢) عرض لكتاب: الجبروت والجبار، تأملات في السلطة والدين والشؤون الدولية، تأليف: مادلين أولبرايت، عرض: محمد برو، موقع الأوان http://www.alawan.com .

(٣) العراق منطق الانسحاب، ص ١٢٧.

(٤) كتاب: عام قضيته في العراق، تأليف: بول بريمر، ص٧٥.

في لقائه إلا أنه أرسل إليه يقول: إن تَجَنُّب الاتصال العام مع التحالف يتيح له أن يكون ذا فائدة أكبر في «مساعينا المشتركة» وأنه قد يفقد بعض مصداقيته في أوساط «المؤمنين»(١) إذا تعاون علنياً مع مسؤولي التحالف، وأخبره بريمر أنه مدرك «تماماً معاناة الشيعة مشيراً إلى أن رحلتي الأولى خارج بغداد كانت إلى المقابر الجماعية في الحلة، وأشرت إلى أن الائتلاف يضخ الكثير من المال في مشاريع إعادة الإعمار في قلب المنطقة الشيعية، وبين يوليو وسبتمبر فقط تبادلت أكثر من عشر رسائل مع آية الله، وعبَّر السيستاني بشكل متكرر عن امتنانه الشخصي لكل ما فعله التحالف من أجل الشيعة والعراق»(٢).

لا يقتصر «دمج» الدين بالسياسة على الطريقة الأمريكية على الجمهوريين فقط أو على المحافظين الجدد، فالرئيس السابق بيل كلينتون يقول إن: «أي محاولة للنأي بالدين عن الحياة العامة، ما هي إلا محاولة فاشلة»(٣).

لماذا قررت إدارة بوش غزو العراق؛

ما الذي يجعل أمريكا تسارع إلى غزو العراق واحتلاله بتكلفة تجاوزت ٥٠٠ مليار دولار، هذا المبلغ الهائل المتزايد(٤) يعادل المعونة التي تمارس بواسطتها واشنطن ضغوطاً هائلة على مصر والأردن لمدة قرنين ونصف القرن تقريباً، كما يعادل المعونة التي تقدمها أمريكا لإسرائيل لمدة لا تقل عن مائة عام، وهو يعادل قيمة المعونات التي قدمتها أمريكا لمصر طيلة ٣٢ عاماً - حوالي ٣٤ مليار دولار - ١٥ مرة تقريباً، مع العلم أن واشنطن لم تدفع هذا المبلغ

---

(١) عادة ما يستخدم علماء الشيعة هذا المصطلح لتخصيص الحديث عن الشيعة الذين يؤمنون بالإمامة والولاية.
(٢) السابق، ص ٣١٤.
(٣) عرض لكتاب: الجبروت والجبار، تأملات في السلطة والدين والشؤون الدولية، تأليف: مادلين أولبرايت.
(٤) ذكر تقرير وضعه أعضاء ديمقراطيون في اللجنة المشتركة للشؤون الاقتصادية في الكونجرس أن الكلفة الحقيقية لحربي العراق وأفغانستان بالنسبة لدافع الضريبة الأمريكية بلغت تريليون و ٥٠٠ مليار دولار، وهو ضعف الكلفة المقدرة في السابق، وذلك يتضمن التكاليف غير المعلنة للحرب، ومن هذه التكاليف أسعار النفط المرتفعة، وأعباء الإنفاق على علاج الجنود الأمريكيين المصابين في هاتين الحربين. انظر: بي بي سي ١٣/ ١١/ ٢٠٠٧م.

في حرب العراق إلا على مدى خمس سنوات فقط، أي: مائة مليار دولار سنوياً، وهو مبلغ - أي: مائة مليار - يعادل ميزانية المساعدات الخارجية الأمريكية لجميع الدول الحليفة في عام ٢٠٠٦م حوالي خمس مرات، بما فيها المساعدات لإسرائيل ومصر والأردن وإندونيسيا وباكستان[١] مع العلم أن ميزانية الدعم المقدم للدول النامية لتشجيعها على التحول الديمقراطي بلغت ١,٧٨ مليار دولار عام ٢٠٠٦م[٢] ولو أرادت أمريكا تحويل العراق من دون تغيير نظام صدام حسين، ليس إلى نظام ديمقراطي بل إلى ولاية أمريكية ربما، لفعلت بهذا المبلغ - أي: ٥٠٠ مليار دولار -[٣].

ومن الطريف أن واشنطن حددت مبلغ ٤١٠,١ مليون دولار لبرامج الحد من انتشار الأسلحة النووية ومكافحة الإرهاب وإزالة الألغام الأرضية وبرامج أخرى متصلة بها في جميع أنحاء العالم، بينما تكلفت أكثر من ٥٠٠ مليار دولار لتدمير برنامج صدام للأسلحة النووية الذي تبين أنه لم يكن موجوداً أصلاً.

هل يعقل بعد ذلك الادعاء بأن أمريكا جاءت إلى العراق بهذه الميزانية لكي تسقط صدام ثم تقول «حياكم» وتمضي في سبيلها؟! هذا ما يريدنا القيادات والرموز والمفكرون الشيعة أن نعتقده، يقول أحد المنظرين البارزين للمعارضة العراقية الأكاديمي كنعان مكية بأسى: «لم أكن أريد أن أرى الولايات المتحدة وهي تدير كل صغيرة من الشؤون العراقية لأنني كنت أخشى من أن تسير الأمور في الاتجاه الخاطئ»[٤]. كان هؤلاء يفضلون أن تجلس القوات الأمريكية على مرمى حجر في قواعدها - لحمايتهم - وتترك ممارسة الشؤون السياسية للجلبي ومكية وعلاوي والحكيم والجعفري.. إلخ.

بعد أن دخل الضباط والجنود البريطانيون بغداد في آذار مارس عام ١٩١٧م أصدر

(١) تقرير واشنطن، ٥/ ١١/ ٢٠٠٥م.
(٢) السابق.
(٣) غني عن البيان أن الشعب العراقي المسلم السني لن يقبل ذلك ولو بأضعاف هذا المبلغ، إنما نحن نتحدث عن النظام البعثي.
(٤) مقال ديكستر فيلكينس، خدمة نيويورك تيمز، الشرق الأوسط، ٩/ ١٠/ ٢٠٠٧م.

الجنرال ستانلي مود - الذي كان في ذلك الوقت قائد أركان القوات البريطانية في العراق - تصريحاً يقول: إن الجيش البريطاني قد جاء ليس بوصفه قوة احتلال أو عدواً بل قوة تحرير، تكررت الكلمات نفسها بعد ست وثمانين سنة من قبل الحاكمين الجديدين للعراق؛ جاي جارنر وبول بريمر[١].

بعيداً عن رغبة إدارة بوش في «تحرير العراق»[٢] هناك أسباب كثيرة للغزو، يمكن تقسيمها وفق القوى ذات الشأن في الولايات المتحدة وإدارة بوش، فبداية: هناك المصالح العامة للدولة وطموحاتها العالمية، وثانياً: هناك المصالح المرتبطة بالقوى الاقتصادية الكبرى المتمثلة في الشركات متعددة الجنسيات والمجمع الصناعي العسكري، وثالثاً: هناك المصالح الخاصة للشخصيات الفاعلة في الإدارة. . .

جميع هؤلاء كانت لهم مصالح أوجبت غزو العراق، ونستعرض باختصار مصالح كل فئة على حدة:

١ - المصالح العامة للدولة أو إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي:

قبل انتخاب جورج بوش رئيساً للولايات المتحدة قام ديك تشيني ودونالد رامسفيلد وپول ولفويتز بكتابة مذكرة تحت عنوان «إعادة بناء القدرات الدفاعية للولايات المتحدة» في أيلول ٢٠٠٠م، ونبهت المذكرة إلى أنه بالرغم من الخلافات مع نظام صدام حسين والذي يستدعي وجوداً أمريكياً في منطقة الخليج العربي إلا أن أهمية وأسباب الوجود الأمريكي في المنطقة تفوق سبب وجود صدام حسين في السلطة[٣].

---

(١) العراق منطق الانسحاب، ص ٦٤.

(٢) هذا هو اسم القانون الذي أصدره الرئيس الأمريكي الديمقراطي بيل كلينتون عام ١٩٩٨م، وأقر فيه تقديم مساعدات للمعارضة العراقية تشمل الدعم المالي والعسكري من أجل إسقاط نظام صدام حسين، إلا أن الجهود كافة فشلت لاحقاً، لكن لم يمنع ذلك من كون القانون أحد الأسس التي انطلقت منها إدارة بوش لغزو العراق.

(٣) سلام إبراهيم عطوف كبة، مقال: المؤسسة العسكرية في العراق الجديد، موقع عراق الغد، ٢/ ٧/ ٢٠٠٧م.

في سبتمبر عام ٢٠٠٢م ذكرت وثيقة حكومة بوش «إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة» أن أمريكا لن تسمح بظهور أي منافس محتمل، في سعيها إلى الإبقاء على الفجوة الكبيرة بينها وبين الدول الأخرى، يقول وزير النفط السعودي الأسبق زكي يماني: «لقد أصبح الآن ثاني أكبر احتياطي نفطي في العالم محتلاً وسوف يحجب عن الحاجة العالمية المتنامية خارج العالم الأمريكي وبخاصة الصين وقد بات ذلك ضرورياً لواشنطن؛ لأن السعودية لن تبقى طويلاً الشريك الموثوق للولايات المتحدة الأمريكية»[١]. احتلال العراق يعني جعل بحر قزوين في متناول الولايات المتحدة وبضمنه نفط إيران، بحيث يمكن أن تبسط نفوذها من دارفور إلى غرب إفريقيا، ومن تيمور الشرقية إلى الخليج العربي، وتتمكن من الهيمنة على احتياجات الصين النفطية، ومن ضمن تلك الخطة تدخل حماية أمن إسرائيل، الذي هو هدف أساسي في الإستراتيجية الأمريكية منذ ٦٠ عاماً تقريباً[٢].

بغزو العراق كانت حكومة بوش تأمل أيضاً في جعل العراق نظاماً عميلاً لأمريكا وموالياً للغرب مكبلاً باتفاقات دفاعية وأمنية، وبقواعد يمكن استخدامها لتخويف الدول المجاورة واحتوائها، لا سيما سورية وإيران،[٣] هذه القواعد يجب أن تظل قائمة لعقود قادمة، حتى تضمن استخراج النفط والتحكم في تصديره.

يمكن إضافة مصالح أخرى إلى السياسة الأمريكية في غزو العراق، منها: ترسيخ استحقاق الولايات المتحدة بمبدأ شن الحرب الاستباقية متى ما عدَّته لازماً ضد أي دولة، دون أن يكون هناك أي التزام بالعودة إلى الأمم المتحدة، وأيضاً تندرج عملية غزو العراق ضمن الإطار العام للحرب ضد الإرهاب، ونسبت (نيويورك تايمز) إلى أحد صقور إدارة بوش - لم تذكر اسمه - القول: «بوضع جيشنا في العراق فإننا نستطيع أن نضرب مثالاً للدول الأخرى: إذا تعاونتم مع الإرهابيين أو هددتمونا بأي طريقة، أو حتى إذا نظرتم إلينا شزراً، فإن هذا يمكن أن يحدث لكم»[٤].

(١) السجل الأسود، ص ١٣٥.
(٢) د. عبد الحسين شعبان، مقال: النزيف العراقي المستمر، ٨/ ٤/ ٢٠٠٧م، موقع التجديد العربي.
(٣) العراق منطق الانسحاب، ص ٨٧ - ١٠٧.
(٤) العراق، منطق الانسحاب، ص ٢٨ - ٢٩.

٢ - مصالح القوى الاقتصادية:

كان الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون يضع في مقر حملته الانتخابية لافتة تحمل شعاراً يقول: «إنه الاقتصاد يا غبي»، يقول جيف سيمونز: «يجب تبني كل فرضية بأن العراق تعاد هيكلته كقاعدة للسيطرة على نفط الشرق الأوسط من أجل زيادة أرباح الشركات الأمريكية»[١].

ضمن عملية إعادة الهيكلة للنظام العراقي ليتوافق مع مصالح الشركات الأمريكية، تمت إعادة تشكيل المؤسسات السياسية والاقتصادية في عراق ما بعد الحرب - الذي يحكمه الشيعة اسماً ودستوراً - بما يتفق مع مطالب هيئات مثل منظمة التجارة العالمية وفرعها منظمة الاتفاقية العامة للتجارة والخدمات، ومن الأهداف الرئيسية لمنظمة الاتفاقية العامة للتجارة؛ ضمان حرية وصول رأس المال الخاص من دون عوائق إلى الخدمات العامة في كل أرجاء العالم، مما يعني أنه ستصبح استثمارات القطاع العام في حالات كثيرة غير قانونية، وستدار الخدمات العامة بهدف الربح للقطاع الخاص وليس لتأمين احتياجات الناس في المجتمع، وستكون نتائج مثل هذه الإجراءات في عراق ما بعد الحرب - الذي ستعاد هيكلته وفق مصالح رأس المال الأمريكي - تسليم جميع المؤسسات التي تمولها الدولة إلى شركات صديقة للولايات المتحدة، ولن تعود - من ثم - للشعب العراقي الحصة الأعظم في عائدات نفطه، وسوف يزداد بنسبة كبيرة الاختراق العالمي من الشركات الأمريكية، ولن تخدم نتائج كهذه الديمقراطية العراقية على الإطلاق أو حقوق الإنسان والرفاه الاجتماعي للشعب العراقي[٢].

من القرارات المبكرة التي أصدرها الكونجرس قرار تم التصويت عليه في ٣ إبريل ٢٠٠٣م - أي: قبل الغزو بأيام قليلة - يحظر أن تذهب أي أموال على الإطلاق من العقود في العراق إلى شركات تنتمي إلى الدول التي عارضت الحرب في مجلس الأمن الدولي، وهي: فرنسا وألمانيا وروسيا وسورية[٣]، تحول ذلك إلى واقع بعد الغزو، فقد تم منح أكثر من ١٥٠ شركة

---

(١) عراق المستقبل، ص ٩٨.
(٢) عراق المستقبل، جيف سيمونز، ص ٩٧.
(٣) عراق المستقبل، جيف سيمونز، ص ٢٥.

أمريكية عقوداً تبلغ قيمتها أكثر من ٥٠ مليار دولار، أي: أكثر من ضعفي الناتج المحلي العراقي، واستحوذت هاليبرتون وحدها على ١١ مليار دولار، وجميع هذه الشركات مسؤولة أمام الحكومة الأمريكية وليس العراقية[١].

في واقع الأمر فإن المصالح الاقتصادية للشركات لا تلعب دوراً كبيراً في نهب ثروات العراق فقط، بل في رسم النظام السياسي وشكله المستقبلي أيضاً، وهذا يوضح إلى مدى بعيد لماذا تحالفت واشنطن مع شيعة العراق، إن شهوة هؤلاء الفائقة إلى تحقيق استقلال ذاتي في الجنوب - سواء في ظل حكومة مركزية أو تقسيم فعلي - كانت بمثابة الوقود الذي أشعل الأحداث في الوجهة التي تريدها إدارة بوش، ومن المعروف أن أفضل فترات التعاقدات والترتيبات الاقتصادية تكون في مرحلة ما قبل النصر، ومن ضمن هذه الترتيبات إقرار قانون النفط الجديد الذي هو بمثابة عقد تمليك النفط العراقي إلى الشركات الأمريكية، وكان الثمن هو النص على الفيدرالية في الدستور العراقي الذي وضع اليهودي نوح فيلدمان أسسه.

عندما دخل الجيش الأمريكي إلى بغداد ركز عدداً من دبابات إم ١ أبرامز أمام المبنى الإسمنتي المكون من ١٠ طوابق لوزارة النفط العراقية الذي يبعد بضعة كيلومترات عن مركز بغداد، وقد تجنب سلاح الجو الأمريكي بقدر المستطاع إسقاط قنابل على هذا المبنى مثلما فعل بوزارة التخطيط وعلى عكس المستشفيات والمتاحف والمكتبة الوطنية، فقد تمت حراسته بالجنود من أعمال السلب والنهب فالبناية تحتوي على الكنز الأكبر للأمة: خرائط التنقيب على حقول النفط وبيانات حقول الأنابيب والعقود، كان مقرراً أن شركات نفط أمريكية كبرى مثل هاليبرتون والشركات التابعة لها مثل شركة كي بي آر (كيلوج وبراون وروت) وشركة ديشتل وغيرها ستحصل على العقود والعراق يدفع[٢].

أثار إصرار وزير الدفاع الأمريكي السابق دونالد رامسفيلد على تنفيذ عملية غزو العراق بعدد قليل نسبياً من القوات البرية دهشة كثيرين وحنقهم أيضاً، خاصة بين الجنرالات

(١) العراق، منطق الانسحاب، ص ٣٥.
(٢) السجل الأسود للنفط، ص١٣١.

الأمريكيين الذين كان بعضهم يطالب بتجهيز جيش عداده ٤٠٠ ألف جندي، لكن إصرار رامسفيلد كشف سره لاحقاً، في عام ١٩٩١م عهد تشيني إلى الشركة الحربية براون وروت - وهي شركة تابعة للشركة الأم هاليبرتون الأثيرة لدى تشيني - بإجراء دراسة بمبلغ ٩ ملايين دولار لمعرفة كيف يمكن للجيوش الخاصة في المستقبل أن تستبدل جيش الولايات المتحدة الأمريكية(١). كان ذلك مشروعاً استشرافياً من قبل ديك تشيني، وقد تمكن من وضعه قيد التنفيذ عندما تسلم منصب نائب الرئيس، فتم تخفيض عدد الجنود الرسميين إلى أقصى حد ممكن، وكانت نتيجة ذلك أنه يعمل حالياً في العراق وحده أكثر من ٦٠٠٠٠ مجند في ٦٠ شركة مختلفة وتتوق هذه الشركات لأن تحظى برضا البنتاجون بوصفها شركاء محترمين(٢).

ماذا يعني ذلك في العراق؟ لكي تظل هذه الشركات تعمل في إطار «الشراكة المحترمة» مع البنتاجون لابد من توفير البيئة الملائمة لها في العراق، وهذا يعني الدوران في حلقة مفرغة، فبينما تعمل سلطات الاحتلال على تدعيم النظام السياسي سعياً للاستقرار في العراق، فإن مصلحة «الشركاء المحترمين» للبنتاجون ألا يحدث استقرار، «وفي الحقيقة عندما تأتي هاليبرتون إلى دولة ما، فإنه أمر مؤكد أن تحدث المتاعب بعد وصولها، وإحدى أبشع قصص هرولة شركة هاليبرتون في العالم تجيء من نيجيريا»(٣)، لم يكن لأي من هذه الأهداف علاقة بالديمقراطية مطلقاً، بل إن ديك تشيني نفسه يقول: «إن الله لم يضع النفط والغاز في دول الأنظمة الديمقراطية الصديقة للولايات المتحدة»(٤)، إذن يجب أن تظل هذه الدول بعيدة عن أي ديمقراطية حقيقية، وهنا تظهر خبرة نائب الرئيس الذي اعترف بوش في مناظرة تلفزيونية أمام منافسه آل جور بأن تشيني يمتلك خبرة عريقة في بناء الدول، فقال: «إن نائب الرئيس وأنا نختلف حول استخدام الجنود، فهو يؤمن ببناء الدول، لكنني سأكون حريصاً جداً إزاء استخدام جنودنا بوصفهم بناة دول»(٥).

(١) السجل الأسود للنفط، ص٢١٤.
(٢) السجل الأسود للنفط، ص ٢٠٧.
(٣) كتاب: ديك تشيني، رئيس أمريكا الفعلي، تأليف: جون نيكولز، ص ١٣٤.
(٤) السابق، ص١٣٤.
(٥) السابق، ص ١٧٤.

لقد وضع تشيني حلاً لهذه المشكلة، من خلال تبنِّيه خصخصة أكبر جزء ممكن من العمل العسكري الأمريكي[١]، وكان العراق هو مكان التجربة الأولى، إن التعاون بين شركات النفط وشركات المجندين الدولية ينتشر في جميع أرجاء الكرة الأرضية، وبعد غزو العراق واجه هذا الفرع من الشركات ازدهاراً لم يشهده من قبل، وفي حرب الخليج عام ١٩٩١م كان عدد مستخدمي إحدى الشركات العسكرية الخاصة ١٠٠ مجند، أما اليوم فإن نسبتهم في العراق هي ١, ١٠٪ والاتجاه في صعود متواصل، وحتى نشاط الاستخبارات تمت خصخصة قدر كبير منه في العراق، لذلك يقول باول لومباردي رئيس الشركة الحربية الخاصة داين كورب: «يستطيع الجيش (الأمريكي) أن يحارب بدوننا ولكن بصعوبة، وكوننا مدمجين في كل العمليات تقريباً فإن استثناءنا من الأمر غير ممكن تقريباً»[٢].

إن استحواذ العراق على تشيني كان يعود إلى عملية العقرب - على الأقل - وهي خطة وضعها مكتبه في البنتاجون، واتصفت بعبارة: لا تخبروا باول أو أي شخص آخر، وهدفها اجتياح العراق والقضاء على صدام حسين كجزء من حرب الخليج الأولى عام ١٩٩١م[٣]، ويذكر مراسل صحيفة الوطن أن خبيراً رفيعاً بشؤون الشرق الأوسط بوزارة الداخلية الفرنسية أكد في محاضرة له عقدت في المعهد الدبلوماسي بوزارة الخارجية البلغارية أنه «كان قبل الإطاحة بصدام حسين ينتظر في مكتب نائب الرئيس الأمريكي تشيني دوره للاجتماع به، حينما خرج مودعاً وفداً من سياسيي العراق الشيعة المعممين قائلاً لهم إنهم: أمل الولايات المتحدة في إقامة الديمقراطية في العراق»[٤].

كان ذلك وعد «تشيني» بإقامة دولة مستقلة للشيعة في العراق، ويذكر الصحفي

(١) بدأت هذه النزعة لدى تشيني مبكراً، فعندما كان وزيراً للدفاع من سنة ١٩٨٩ - ١٩٩٣م قام في أول سنة بتقليص ميزانية الدفاع وخفض عدد الجنود من ٢, ٢ مليون جندي إلى ٦, ١ مليون جندي، انظر: السجل الأسود، ص ٢١٣.
(٢) السجل الأسود، ص ٢١٧ - ٢١٨.
(٣) ديك تشيني، رئيس أمريكا الفعلي، ص ١٧٩.
(٤) محمد خلف، جريدة بابل، مقال: ماذا تريد إيران من العراق؟ ٧/ ٤/ ٢٠٠٧م.

الأمريكي المخضرم سيمور هيرش أن مسؤولين أمريكيين كباراً عدّوا قيام حكومة شيعية في العراق قد يؤمن التوازن الموالي لأمريكا مع المتطرفين من السنة[١].

٣ - المصالح الخاصة للشخصيات الفاعلة في الإدارة الأمريكية:

يمارس جورج بوش الأب والابن نوعاً من التظارف أحياناً عندما يقفان سوياً أمام وسائل الإعلام، فيتبادلان المزاح: «أترك لك الكلام يا رقم ٤١، أستغفر الله، الكلام لك يا رقم ٤٣»[٢]. والمقصود طبعاً هو رقم الترتيب في قائمة رؤساء أمريكا.

جرت العادة في الولايات المتحدة أن كثيراً من الرؤساء - والمسؤولين الكبار - يدخلون في مجالس إدارات شركات صناعة الأسلحة بحيث يكون لهم نفوذ على حكوماتهم المنتجة للأسلحة، وهو ما يكافؤون عليه بسخاء، وكان أحد المستفيدين الأرفع مكانة الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش، فهو شغل منذ عام ١٩٩٠م - بعد رحلة في قطاع النفط انتهت بإخفاق - منصب عضوية مجلس إدارة شركة فرعية لمجموعة كارلايل الاستثمارية التي تمتلك حوالي ٢٠ شركة فرعية[٣] «كان القصد تقديم معروف لـ (دادي) أي: جورج بوش الأب، أو الاستثمار في مستقبل رجل الأعمال الخائب عاثر الحظ في حالة أصبح له مستقبل مهني في السياسة»[٤] [٥].

تحققت التوقعات، وحقق بوش الابن نصراً سياسياً وتسلم البيت الأبيض، كان ذلك فتحاً لمجموعة كارلايل، والتي تضم في عضويتها أشخاصاً مثل: جورج بوش الأب، فرانك

---

(١) السابق.
(٢) كتاب حرب آل بوش، تأليف: إريك لوران، ص٧.
(٣) هي مجموعة أمريكية مهمة، غير أن طبيعة أعمالها خارج الولايات المتحدة تبقى طي الكتمان، ومن غير الممكن أبداً الحصول على معلومات حول المبالغ التي يحصل عليها رؤساء هذه الشركة، أو المشاريع الخاصة التي يديرونها، انظر: الدور الإسرائيلي في الحرب الأمريكية على العراق، ص٤٥.
(٤) السجل الأسود، ص ٢٠٧.
(٥) عقد الاجتماع السنوي لمستثمري مجموعة كارلايل في فندق رتز - كارلتون في واشنطن العاصمة في ١١/ ٩/ ٢٠٠١م، وهو موعد مريب، وحضر الاجتماع بوش الأب، وبيكر، وفرانك كارلوسي، ومؤسسة المجموعة ديفيد روبنشتاين، انظر: السجل الأسود، ص ٢١٢.

كارلوتشي وزير الدفاع الأمريكي الأسبق، جون ميجر رئيس الوزراء البريطاني الأسبق، جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكي الأسبق[1]، وسفراء ومسؤولين سابقين من وكالة المخابرات الأمريكية[2].

توصف وزارة الدفاع الأمريكية أحياناً بأنها «شركة البنتاجون» بسبب العلاقات الضخمة والمصالح المشتركة بين مسؤوليها والشركات الأمريكية الكبرى، مثل كارلايل، التي تعد تاسع قوة مالية لتصنيع العتاد العسكري في الولايات المتحدة، وهي تنتج دبابات وصواريخ وأجنحة طائرات وتجهيزات أخرى[3]، وهو ما جعل لاري كليمان رئيس مؤسسة حقوقية غير حكومية يعد وجود جورج بوش في إدارة الشركة يمثل «نزاعاً صريحاً على المنافع، فأي حكومة أو مستثمر أجنبي يسعى إلى نيل الحظوة لدى إدارة بوش سوف يدخل في صفقات مع كارلايل»[4].

لا يمكن أبداً تخيل أن الحرب في العراق - مقروناً بها العملية السياسية والأوضاع المتوترة - هي تطورات غير محسوبة؛ لأن هذا الجيش من الشركات والمسؤولين يحتاج إلى بيئة ساخنة مشتعلة على الدوام لتمرير مصالحه المعقدة، ولعل شخصية ديك تشيني تعطي مثالاً واضحاً، فهو قاد بصفته وزيراً للدفاع الحرب الأولى ضد العراق، ثم ساعد العراق بصفته رئيساً تنفيذياً لهاليبرتون في إعادة بناء الصناعة النفطية العراقية رغم الحظر المفروض عليه أمريكياً، ثم بصفته نائباً لرئيس أمريكا جرد حرباً ثانية ضد العراق[5]، وهو الآن يوزع العقود على هاليبرتون وشركاتها الفرعية، وعندما يترك منصبه الرسمي في يناير عام ٢٠٠٩م، سيعود غالباً إلى إدارة الشركة.

---

(١) ترأس بيكر مجموعة دراسة العراق التي شكلها جورج بوش، وهو ما يشير إلى مستوى النزاهة المتوقعة في إصدار التوصيات والقرارات.
(٢) كتاب: الدور الإسرائيلي في الحرب الأمريكية على العراق، تأليف: مجموعة، ص٤٥ - ٤٦.
(٣) حرب آل بوش، ص٧٢ - ٧٣.
(٤) السابق، ص٧٤.
(٥) السجل الأسود، ص ٢١٥.

مثال آخر: هو شركة ديليغنس للخدمات الأمنية، أنشأها ويليام وينستر رئيس أسبق للسي آي إيه، ويديرها موظفون من الوكالة أيضاً، والرجل الذي يدير فرعها في العراق حالياً هو ويكل برونز الذي شغل منصب رئيس محطة السي آي إيه في بغداد سابقاً، أسست هذه الشركة شركة أخرى «ديليغنس الشرق أوسطية» وباعت ٤٠٪ من أسهمها لمستثمر خليجي مرموق[١].

وجاي جارنر، أول حاكم أمريكي للعراق، كان مشرفاً من قبل على عملية «بروفايد كومفورت» عام ١٩٩١م لتأمين الحماية للأكراد، وعمل رئيساً لشركة كولمان التي تنتج الأنظمة الصاروخية، وهي وثيقة الصلة بالبنتاجون وإسرائيل أيضاً، ويعده المراقبون رجل تشيني ورامسفيلد، وكانت مهمته الرئيسة توزيع العقود الجديدة على الشركات الأمريكية، لإعادة إعمار البنى التي دمرها الجيش الأمريكي لحسابهم[٢].

هذه المصالح المعقدة لكل من: الولايات المتحدة، والشركات متعددة الجنسيات، والمسؤولين الكبار؛ تتفق على شيء واحد جوهري لتمرير مصالحها، وهو: يجب أن يظل العراق مهترئاً مهلهلاً مليئاً بالثقوب حتى يسهل تمرير هذه المصالح، وأخطر ما يواجه هذا اللوبي هو دعوة العرب السنة إلى عراق موحد، وأفضل ما يدعمه هو دعوة شيعة العراق إلى عراق «مُفدرل» أو «مقسم».

---

(١) الدور الإسرائيلي، ص ٤٦.
(٢) انظر: عراق المستقبل، جيف سيمونز، ص ١٠٢ - ١٠٣ - ١٠٦.

الفصل الثاني: الأمريكيون وتقسيم العراق

في السنوات الأولى للاحتلال البريطاني للعراق تولى الضابط آرنولد ويلسون منصب الحاكم العسكري العام بالوكالة مكان السير بيرسي كوكس عام ١٩١٨م، حمل ويلسون رؤية استعمارية تقوم على رقي «الرجل الأبيض» وتحمس لمبدأ ميلتون الذي يرفع شعار «رسالة الرجل الأبيض» في تمدين الشعوب، وكان ينظر إلى العرب على أنهم شعب متخلف يتقن الشعر ولا يعرف العمل، وتبنى رؤية سياسية للعراق أنه لا يمكنه حكم نفسه بنفسه، وعلى بريطانيا أن تتسلم المهمة مع نقل السلطة للمحليين بتدرج بطيء جداً، وعدَّ تسليم العراقيين مهمة الحكم مباشرة يعني الفوضى المطلقة[1].

كان ويلسون يرفض تماماً تقسيم العراق وفق مقترح الضابط البريطاني المعروف لورنس، الذي تقدم للحكومة البريطانية يقترح تقسيم المنطقة إلى ثلاث دول: سورية برئاسة الأمير فيصل، العراق الشمالي برئاسة الأمير بندر، العراق الجنوبي برئاسة الأمير عبد الله، وأرسل ويلسون إلى حكومته يقول: إن شيوخ ووجهاء الديوانية والرميثة والناصرية وقلعة سكر والحي والكوت - شيعة - كلهم قد أبدوا رغبتهم في الحكم البريطاني المباشر لا يريدون غيره[2].

هذه الرؤية يشاركه فيها سياسيون أمريكيون حالياً، وهذا يعني أنه لا يشترط أن تترادف بالضرورة نزعة الاستعمار مع نزعة التقسيم، بل يمكن أن ترى الدولة المحتلة أن التقسيم ليس في مصلحتها مطلقاً أو مؤقتاً.

بعد إجبار العراق على الانسحاب من الكويت، وإخماد «الانتفاضة الشعبانية» طلب الرئيس بوش من بريطانيا وفرنسا في آب/ أغسطس ١٩٩٢م تأييده في القيام بإجراء جوي

(١) لمحات اجتماعية، ٥/ ١، ص ٦١.
(٢) لمحات اجتماعية، ٥/ ١، ص ٦٢.

لحماية الشيعة في جنوب العراق، فأعلنت منطقة «حظر جوي» على الطائرات العراقية جنوب خط العرض ٣٢ تغطي المساحة الممتدة إلى النجف، بما في ذلك الأهوار[١] وفرض حظر مماثل على الشمال الكردي، فكان ذلك أول بادرة ضمنية للتوجه نحو تقسيم العراق طائفياً وعرقياً على أساس جغرافي.

من يطالب بتقسيم العراق في أمريكا؟

طرح جراهام فولر من مؤسسة راند الأمريكية في مطلع التسعينيات من القرن العشرين الميلادي بعد انتهاء «عاصفة الصحراء» تساؤلاً غامضاً: هل سيبقى العراق موحداً عام ٢٠٠٢؟ وكان تساؤله قد احتوى على حزمة من علامات الاستفهام بما فيها السيناريوهات والتكهنات لمستقبل العراق وما له علاقة بتوجهات الولايات المتحدة[٢].

منذ الاحتلال الأمريكي للعراق في إبريل عام ٢٠٠٣م ظهرت موجات من الآراء المطالبة بتقسيم العراق صراحة إلى عدة دول، وتبنى هذا الرأي كثير من السياسيين والباحثين الأمريكيين، وفي عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٤م كانت صحيفة «وول ستريت جورنال» الأمريكية هي المنبر الذي تتلاحق فيه دعوة «المحافظين الجدد» إلى تقسيم العراق[٣]، ونعرض فيما يلي أبرز الذين طالبوا بتقسيم العراق:

جوزيف بايدن - ليسلي جيلب:

الأول هو النائب الأمريكي عن الحزب الديمقراطي، ورئيس لجنة العلاقات الخارجية، وكان مرشح محتمل لانتخابات الرئاسة الأمريكية إلا أن حظوظه كانت قليلة.

الثاني كان مساعد وزير دولة في عهد كارتر، ١٩٧٧ - ١٩٧٩م، ثم عمل في مكتب

---

(١) شيعة العراق، ص ٥١٢.
(٢) د. عبد الحسين شعبان، مقال: هل سيصبح تقسيم العراق «أحسن» الحلول السيئة؟ موقع التجديد العربي ١٧ / ٨ / ٢٠٠٧م.
(٣) محمود عوض، مقال: ملابسات قرار الكونجرس تقسيم العراق، صحيفة الحياة، ٧/ ١٠/ ٢٠٠٧م.

الشؤون السياسية والعسكرية، عمل في صحيفة نيويورك تيمز، ١٩٨١ - ١٩٩٣م وفي عام ١٩٩٣م أصبح رئيساً لمجلس العلاقات الخارجية الأمريكية. وفي عام ٢٠٠٥م أصبح رئيساً فخرياً لهذا المجلس، وهو من عائلة يهودية، ويدير مركز دراسات استراتيجي، في عهد الرئيس كارتر اقترح جيلب آنذاك تصحيح ما وصفه بـ«الخلل التاريخي» الذي وضعه البريطانيون في العراق الموحد، مقترحاً استبداله بتكوين ثلاث دول! الأكراد في الشمال، السنة في الوسط، والشيعة في الجنوب[1].

طرح بايدن مشروعاً مشتركاً لتقسيم العراق بالاشتراك مع ليسلي جيلب، وكتب بايدن مقالاً في صحيفة (واشنطن بوست) يعرض فيه أهم بنود مشروعه، فقال: «... والخطة التي طرحناها وتتألف من خمس نقاط تعرض خياراً أفضل:

أولاً: تدعو الخطة إلى المحافظة على العراق موحداً بتطبيق اللامركزية ومنح الأكراد والشيعة والسنة أقاليمهم على أن تترك المصالح المشتركة مثل أمن الحدود وتوزيع عوائد النفط للحكومة المركزية.

ثانياً: يلتزم السنة بالاتفاق على أساس ضمان حصتهم في عوائد النفط وتمنح كل مجموعة حوافز خاصة لرفع إنتاج النفط الأمر الذي يجعل من النفط رابطاً يجمع أقاليم العراق معاً.

ثالثاً: تضع الخطة برنامجاً ضخماً لتوفير وظائف في الوقت الذي تزيد فيه من مساعدات إعادة الإعمار خاصة من دول الخليج على أن تربط ذلك بحماية مصالح الأقلية.

رابعاً: توجه دعوة لعقد مؤتمر دولي لتوقيع معاهدة إقليمية لعدم وقوع اعتداءات وتشكيل مجموعة اتصال لفرض الالتزامات الإقليمية.

خامساً: تبدأ عمليات مرحلة لإعادة انتشار القوات الأمريكية خلال العام الجاري على

(١) انظر: د. عبد الإله الراوي، مقال: تفتيت العراق والوطن العربي.. مطلب صهيوني صليبي صفوي، شبكة البصرة، ٢٧/ ١١/ ٢٠٠٧م.

أن يتم انسحاب معظم هذه القوات بنهاية ٢٠٠٧ بينما تظل قوة محدودة لمتابعة التزام الجيران وللتصدي لأي تجمعات إرهابية»[١].

كما يدعو بايدن إلى جعل بغداد عاصمة للجميع تحت إشراف دولي.

بعد أكثر من عام أثمرت تحركات بايدن عن تصويت الكونجرس «٣٠/ ٩/ ٢٠٠٧م» على مشروع قرار غير ملزم يقضي بتقسيم العراق إلى ثلاثة كيانات، وكانت نسبة التصويت ٧٥٪ موافقة، ٢٣٪ رفض.

في الحقيقة كان ليسلي جيلب هو أول من كتب متنبئاً - للمرة الثانية - بأن الحل النهائي للمسألة العراقية سيكون تقسيم العراق إلى ثلاثة كيانات؛ شيعية وسنية وكردية. وقتها بدت تلك الدعوة صادمة ومفاجئة حيث الموقف الرسمي الأمريكي كان يتحدث فقط عن تحويل العراق، بوصفه دولة مركزية موحدة، إلى منارة للديمقراطية تقتدي بها دول المنطقة[٢]. ورغم أن القرار يدعو صراحة إلى تقسيم العراق، إلا أن بايدن ينفي ذلك، ويؤكد أن قرار الكونجرس يسعى إلى نقل السلطات إلى حكومات المناطق مع وجود حكومة مركزية محدودة، مسؤولة عن حماية الحدود العراقية وتوزيع الثروة النفطية. وقال: «إدارة بوش تُتابع سياسة معيبة على نحو مُميت في محاولتها لإقامة حكومة مركزية قوية في العراق. والغرض من هذا التعديل هو إنهاء إراقة الدّماء والمعاناة من خلال تعزيز تقاسم السلطة»[٣].

إدوارد جوزيف - مايكل أوهانلون:

الأول: باحث زائر في معهد بروكينجز، وله خبرة كبيرة في مجال إدارة الصراعات حيث عمل مدة عقد كامل مع قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة بمنطقة البلقان[٤].

(١) مقال: تقسيم العراق من أجل وحدته، ٢٦/ ٨/ ٢٠٠٦م، خدمة لوس أنجلوس تيمز وواشنطن بوست خاص بالوطن العمانية.
(٢) محمود عوض، مقال: ملابسات قرار الكونجرس تقسيم العراق، الحياة ٧/ ١٠/ ٢٠٠٧م.
(٣) موقع سويس إنفو ٢/ ١٠/ ٢٠٠٧م.
(٤) د. عماد مؤيد، مقال: رؤية مستقبل العراق تحت قبة الكونجرس، صحيفة الصباح العراقية، ٧/ ١٠/ ٢٠٠٧م.

والثاني: باحث متخصص في شؤون الأمن القومي الأمريكي في المعهد نفسه. أعدا دراسة هامة عن العراق بعنوان «حالة التقسيم السهل» في يونيو ٢٠٠٧م[١]، تعد المحاصصة الجغرافية وتقسيم الأرض هي أفضل الخيارات المتاحة للخروج من الأزمة العراقية، وتجاوزت الدراسة مجرد ترشيح التقسيم، إلى تقديم سيناريوهات عملية لتنفيذه على الأرض، فتضمنت محاور تتحدث عن رسم الحدود باستخدام الحواجز الطبيعية كالأنهار والجبال، وأشارت إلى تحديد مهمة جديدة للاحتلال هي تأمين الحدود بعد التقسيم، وتحدثت الدراسة عما أسمته توزيعاً عادلاً للثروة النفطية حسب عدد سكان كل إقليم، وأعطت للعرب السنة نسبة ٢٠٪ فقط، ودعت إلى إصدار هويات خاصة بكل إقليم حسب نظام جديد، وقدمت جدولاً زمنياً مدعماً بالتكاليف من أجل تنفيذ عملية التقسيم، حيث قدرت تكلفة هذه العملية مبلغ مليار دولار، وتحتاج إلى نحو ٣٠٠ ألف جندي تساعدهم قوات التحالف، التي ستركّز على حراسة الحدود بين الأقاليم الثلاثة ونقاط التفتيش، إلى جانب تأمين « المنطقة الخضراء»، وذلك خلال فترة انتقالية تتراوح بين ١٢ - ١٨ شهراً .

وحاولت الدراسة التعامل مع ما وصفته بالصعوبات التي ستواجه التقسيم وحددت أبرزها في: صعوبة تحقيق الفصل الجغرافي بسبب الزواج المختلط بين السنة والشيعة، الرفض القبلي من بعض عشائر العراق، ورفض دول الجوار[٢].

ويختلف مشروع الباحثين الأمريكيين عن مشروع بايدن - جليب في وضع مدينة بغداد، حيث يطالبان بتقسيمها أيضاً، كما أكدا على أهمية تخلي الولايات المتحدة - ظاهرياً بالطبع - عن إدارة عملية التقسيم لتجنب تهم الانحياز، مع ترك هذه المهمة إلى جهتين رئيسيتين: الأمم المتحدة والجامعة العربية، وكانت واشنطن قد حصلت مؤخراً على قرار من مجلس

(١) وهي منشورة على موقع المعهد على الإنترنت وتقع في ٤٥ صفحة:
http: //www.brookings.edu/papers/2007/06iraq—joseph.aspx.

(٢) علي طالقاني، مقال: تقسيم العراق في الفكر الأمريكي، شبكة النبأ، ٣/ ١٠/ ٢٠٠٧م.

الأمن برقم ١٧٧٠ يقضي بتوسيع دور الأمم المتحدة في العراق[١].

لكن مشروعي بايدن - إدوارد يقرّان بأنه إن لم يتم التخطيط بشكل جيد لعملية التقسيم فإنه سيؤدي إلى عدم الاستقرار، بل يهدد بانتشار الفوضى، خصوصاً وأن هناك فارقاً بين تجربة البوسنة والوضع العراقي، حيث إن جيران الأولى وهما صربيا وكرواتيا كان هدفهما تقسيم البوسنة، في حين أن جيران العراق لا يريدون ذلك[٢].

يقدم أوهانلون تفصيلاً أكثر فيقول: إن المهمة في العراق تقف على حافة الإخفاق، من ثم لا بد من اللجوء إلى ما أسماه «الخطة ب» للتخلص من الضغط ومحاولة منع انتشار الحرب إلى أقطار أخرى. ولكن بدلاً من القبول بالكارثة بالكامل والحرب الأهلية في الحال واحتمالات الإبادة الجماعية؛ يجب أن نحاول تطوير إستراتيجية للتوصل إلى مستويات الحد الأدنى من الاستقرار، حتى لو تطلب الأمر التضحية بأهدافنا النبيلة في العراق.

يدعو أوهانلون إلى إجراء عملية تبادل واسعة النطاق للمساكن بوصفها أحد الحلول، فيقول: «مع الخطة ب فإن السياسة وليست الحالة العارضة تستطيع معها الأسرة الدولية والحكومة العراقية المساعدة في منح المساكن والعمل للذي يريده وبالطبع الحماية اللازمة. أما مساكنهم التي تركوها فتؤول ملكيتها إلى الحكومة، لكي تمنح للأفراد من العرق الآخر الذين يريدونها في إطار برنامج واسع النطاق للتبادل». ملاحظاً في الوقت نفسه ما أسماه بـ «ظهور الحاجة إلى أموال لبناء مساكن جديدة في بعض المناطق».

حسب الباحث في بروكينجز فإنه لا يمكن العمل بهذه الخطة «إلا إذا توافقت عليها الحكومة العراقية بكامل مكوناتها بدون تردد، وإن غالبية العراقيين في الواقع لا يزالون يقولون إنهم يريدون بلداً موحداً، ولكن إذا تطورت الحرب الأهلية نحو الأسوأ، فإن ذلك الخيار لن يبقى قائماً، وفي هذه الحالة فإن المترددين السنة يمكن أن يقتنعوا بالمشروع الاتحادي، إذا أصبح من

(١) ميدل إيست أون لاين، ٢٢/٨/٢٠٠٧م. مجلة الوطن العربي، ٢٥/٨/٢٠٠٧م.
(٢) عبد الحسين شعبان، مقال: هل سيصبح تقسيم العراق «أحسن» الحلول السيئة؟ موقع التجديد العربي، ١٧/٨/٢٠٠٧م.

الواضح أن الحكومة الكونفدرالية العراقية بتشكيلها هذا ستضمن توزيع عوائد النفط بشكل متساو لكل فرد، وليس جغرافياً، وإعادة البعثيين السابقين صعوداً إلى درجات حزبية معينة وفق تقييم فوري والسماح لهم بالعودة إلى أعمالهم بما فيها تبوؤ المناصب العليا».

اللافت في مقترحات أوهانلون أنه لا يدرجها ضمن مشاريع تقسيم العراق، بل إنه يهاجم التقسيميين: «هذا المشروع يشرك العديد من العناصر مع تلك التي تفضل تقسيم العراق، ولكن التقسيميين لا يوضحون كيفية الوصول إلى حلهم المفضل هذا بدون تطهير عرقي عنيف وهائل».

ولا يعد أوهانلون تطبيق الديمقراطية متعددة الأعراق أمراً ملحاً في هذه المرحلة، «وبالرغم من أننا سنؤيد بشكل عام وندعم ديمقراطية متعددة الأعراق، فهي ليست من أهدافنا المهمة ولاسيما في عراق اليوم، التي لن يكون بعيداً الوصول إليها، وبالنسبة للناس الذين يحاولون تدبر أمورهم في ظل المخاطر اليومية؛ فإن البقاء أحياء هي أولى الأولويات بالمقارنة مع العيش في أحياء منقسمة».

هذا التصور الكونفدرالي - كما يسميه - يمكن بواسطته «أو بواسطة طرق المرور الآمن أو مقايضة السكن أو برامج إيجاد فرص العمل أو تقاسم العوائد النفطية، إيجاد سبل صحيحة للتقدم إلى الأمام، في الوقت الذي نتجنب التقسيم الرسمي والاحتفاظ بالأمل بأن العراق سيستعيد في يوم من الأيام تماسكه ووحدته، وتبدو خبرة البوسنة ما زالت بناءة، فقد أعلنا الانتصار في الخروج من هناك عام ١٩٩٥م، حتى بالرغم من انقسام المجتمع المجزأ السابق إلى ثلاث جمهوريات عرقية متجانسة من خلال عمليات عنف عسيرة»[١].

يلاحظ في هذا التصور أنه ينطلق من نظرة واقعية وينتهي إلى نظرة حالمة، حيث يأمل أن العراق سيستعيد وحدته يوماً وبناء على قناعات الذين اختاروا التقسيم أصلاً، والغريب

---

(١) موقع الملف، تقرير: دعوة أمريكية إلى فرز عرقي وطائفي طوعي في العراق، موقع البديل العراقي، ١٣/١١/٢٠٠٧م.

أنه يقترح تنفيذ سياسة الفصل والتهجير حتى ولو لم يخترها الأهالي «وإذا استطعنا تشجيع الترحيل وإعادة التسكين على أساس عرقي في المستقبل لكي تحصل بشكل إرادي وسلمي، وبالأحرى ليس عن طريق القتل والاغتصاب والإكراه، فما زلنا نستطيع إنقاذ البلد بشكل غير متكامل، ولكن بنجاح حقيقي، وهو ما سيترك معظم العراقيين أخيراً بصورة أفضل من البقاء تحت حكم صدام حسين»[١].

غاريث ستانسفيلد - ليام أندرسن:

الأول: عضو في برنامج الشرق الأوسط في المعهد الملكي للشؤون الدولية، وقدم النصح لعدة حكومات فيما يتعلق بالشؤون العراقية والكردية.

والثاني: أستاذ مساعد في العلوم السياسية جامعة رايت.

قدم الباحثان مشروعهما في دراسة نشرت في كتاب ولقيت رواجاً كبيراً عام ٢٠٠٥م، وهي مطولة ومفيدة، وإن كان يعيبها أحياناً ثغرات في البناء المعلوماتي عن شيعة العراق كما هي حال أغلب الباحثين الغربيين، وبغض النظر طبعاً عن النتيجة التي ينتهي إليها الباحثان.

أهم ما ورد في الدراسة فصلها الأخير الذي يقدم خيارات الحل المطروحة أمام الولايات المتحدة، ويلخصاها في ثلاثة:

- احتلال قصير الأجل مع تسليم السلطة إلى حكومة ديمقراطية.
- احتلال طويل الأجل من أجل ترسيخ نظام ديمقراطي.
- احتلال متوسط مع تنصيب ما أسمياه «النظام الدمية».

ومع هذه الخيارات الثلاثة إلا أنهما يعدان أن هناك خياراً رابعاً يفرض نفسه بقوة على الواقع العراقي، وهو: خيار التقسيم إلى ثلاثة كيانات.

---

(١) السابق.

يقول الباحثان: «سيكون من الصعب أن نرى كيف يمكن أن تعد هذه الحدود شرعية من قبل أي واحد في المنطقة، سيكون حلاً هشاً، السر ليس في فرض هذا الأمر - التقسيم - بوصفه حلاً، إنما في توفير الفرصة للشعب العراقي نفسه كي يحسم المسألة، مشكلة مشروع البنتاجون لتقسيم العراق إلى أجزاء ثلاثة شمال وسط وجنوب؛ هي كيفية البدء بهذه العملية، يفرز المشروع ثلاث وحدات مستقلة بذاتها تحت رعاية دولة لا تتمتع بحرية الحركة، بينما يجب أن تكون هذه الوحدات محكومة من خلال بنى موجودة على الأرض»[1].

ويتبنى أندرسن - ستانسفيلد نهجاً متدرجاً لتحقيق التقسيم، فأولاً «يجب أن تحول إدارة عراق ما بعد الحرب السلطة عن الوسط بقدر الإمكان، ويمكن أن يحكم العراق على أساس ثلاثة أجزاء بسهولة أكثر، واستبداد وظلم أقل مما لو كان وحدة واحدة، ومع تطور الوضع كل وحدة تحدد خياراتها بشان أولوية إعادة البناء والتنظيم، وتبدأ بتكوين علاقاتها الاقتصادية الخاصة مع الدول المجاورة»[2]. وهما يفضلان اختزال الدستور حتى لا يكون معوقاً في هذه المرحلة «لا يحتاج حكم العراق إلى أن يحاط على الفور وكأنه شيء مقدس بمجموعة من المبادئ الدستورية التي لا تمس، ويمكن أن تنظم الحكومة إقليمياً حكومة مرنة وحساسة تجاه البنى الاجتماعية على الأرض، ويمكن أن يؤسس شكل ما لحكومة مركزية ضعيفة عاجزة، كي تكون مظلة للجميع.. وتعطى إلى جماعة المبعدين العراقيين كي يديروها»[3].

وكما في دراسة أوهانلون يصل الباحثان هنا أيضاً إلى الجزء «الحالم»، والذي يلمحان فيه إلى وجود احتمال بأن يختار العراقيون دولة موحدة بعد أن تمرسوا على التقسيم عدة سنوات «لكن تقسيم العراق إلى ثلاث وحدات ليس هو الهدف الأخير، إنه الوسيلة المؤقتة لمواصلة إعادة البناء التي تمكن كل وحدة أن تتطور وتنمو في اتجاه أفضل طبيعي، وتمكن سكان كل وحدة من تحديد الطريقة التي يتم بها هذا التنظيم، بعد فترة زمنية معينة، ربما سنتان أو ثلاث سنوات، سوف يأتي وقت يحدد فيه العراقيون لأنفسهم مستقبلاً سياسياً للعراق،

(١) عراق المستقبل، أندرسن - ستانسفيلد، ص ٣٩١.
(٢) السابق، ص ٣٩٢.
(٣) السابق، ص ٣٩٢ - ٣٩٣.

لا تتعلق المسألة الأولى على جدول الأعمال بنوع النظام السياسي الذي يجب أن يوضع في المكان الصحيح، وإنما تتعلق بقرارات أكثر أهمية: هل يريد العراقيون أن يبقوا بعضهم مع بعضهم الآخر بوصفهم دولة؟ إذا كان الأمر كذلك، فما الشيء الذي أعدوا أنفسهم للتوصل إلى تسوية بشأنه كي يحققوا هذا البقاء؟ يشير هذا إلى الحاجة إلى استفتاء شعبي يسبقه حوار صريح وصادق بين العراقيين أنفسهم حول ما إذا كان هناك أي مستقبل لدولة العراق، يجري الاستفتاء الشعبي في كل من الوحدات الثلاث، وإذا صوتت الأكثرية في أي وحدة على الانسحاب من العراق يجب أن يكون قرارها مقبولاً»[١].

يبتعد الباحثان عن الواقعية مرة أخرى عندما يحددان الخيارات التي يمكن أن يسفر عنها الاستفتاء الشعبي «هناك ثلاث نتائج محتملة لمثل هذه العملية، أولاً: تبقى الوحدات الثلاث مع بعضها بوصفها دولة متلاحمة مترابطة، ثانياً: ينسحب الأكراد بينما تظل الوحدات التي يسكنها العرب مع بعضها، ثالثاً: هناك تقسيم ذو اتجاهات ثلاثة ينجم عنه دولة كردية شمالية ودولة سنية شيعية في الوسط، ودولة شيعية في الجنوب، بناء على تاريخ ماض تكون النتيجة الأولى ممكنة، لكن الأكراد سيحتاجون إلى الكثير من الإقناع في أن مصلحتهم تقتضي أن يبقوا جزءاً من الدولة العراقية، قد تكون النتيجة الثالثة هي الأقل احتمالاً، أكثر النتائج احتمالاً هي ثاني هذه النتائج حيث تتعايش دولة العراق العربية، أو ربما منطقة ما بين النهرين، مع دولة كردية مستقلة»[٢].

هذا التخريج «الثنائي» يناقض ما ذكره الباحثان في ثنايا كتابهما عن الخلاف السني الشيعي والذي لن يستوعب، أولاً: دولة سنية شيعية في الوسط، ثانياً: دولة عربية واحدة، حيث إن أصل الصراع بين السنة والشيعة وليس بين العرب والأكراد.

المهم أن أندرسن - ستانسفيلد يختمان دراستهما بأن الولايات المتحدة إذا ظلت ملتزمة بتحويل العراق إلى الديمقراطية في الوقت الذي تحفظ له وحدة أراضيه بوصفه دولة؛ فإن

(١) السابق، ص ٣٩٣.
(٢) السابق، ص ٣٩٤.

الإصرار على هذين الالتزامين «يعني أنها تسير في طريق ينتهي بكارثة، لقد آن الأوان للتفكير بخيارات بديلة. . . لم يبق هناك خيارات جيدة، فقط الخيارات الأقل سوءاً»[١].

جون يو:

أستاذ القانون في جامعة كاليفورنيا - بيركلي، والباحث في معهد أمريكان إنتربرايز، وكان نائباً مساعداً لوزير العدل في إدارة بوش، كتب في صحيفة (لوس انجيلوس تامز) تحت عنوان «ما الهدف من توحيد العراق؟»، متسائلاً عن الفائدة التي ستعود على العالم من الحفاظ على العراق موحداً، في المقابل مضى يعدد فوائد تقسيم العراق، وذكر منها: التقليل من الخلاف بين السنة والشيعة والكرد على سلطات حكوماتهم، التعجيل ببناء مؤسسات الدولة، إفساح المجال أمام كل فئة للتوصل إلى إجماع حيال قضايا الدين والقانون، تقويض قضية «المتمردين» والحد من قدرتهم على شن الهجمات، ومن ثم الإسهام في تعجيل انسحاب القوات الأمريكية من العراق[٢].

ويقول جون يو الذي يعد من المحافظين الجدد: «يبذل الأمريكيون المال والدماء من أجل المحافظة على بلد لم يعد يعني شيئاً بوصفه دولة موحدة، ومن أجل الإبقاء على الوحدة بين مختلف فئات الشعب العراقي التي ترغب بالانفصال عن بعضها بعضاً». وكسابقيه يعد جون يو تطور بناء الدولة قريناً بتقسيمها! فيقول: «إن السماح للأكراد والشيعة والسنة من العيش في دول مستقلة يمكن أن يسرع بناء مؤسسات الدولة، ومن شأن ذلك أن يسمح لكل مجموعة بأن تتوصل إلى حل المسائل الدينية والقانونية ومن ثم تركيز قوتها على حماية حدود صغيرة يسهل التحكم بها وتقويض قدرة المتمردين على تنفيذ هجماتهم. وهكذا تستطيع قوات التحالف الانسحاب». ثم يربط جون يو بين الديمقراطية وبين التقسيم «في كل الحروب التي خاضتها الولايات المتحدة حاولت الإبقاء على وحدة البلاد كما هي الحال في أفغانستان

---

(١) السابق، ص ٤٠٤.
(٢) علي طالقاني، مقال: تقسيم العراق في الفكر الأمريكي، شبكة النبأ، ٣/ ١٠/ ٢٠٠٧م.

وهايتي والصومال، وفي كل البلدان التي انقسمت رأينا تنامياً للديمقراطية والتنمية. حتى الاتحاد الأوروبي الذي يبدو موحداً يسعى إلى تفكيك الدول الأم إلى مناطق أصغر منها تتعاون فيما بينها بوصفها مجموعات تجارية داخل الحدود القديمة»[١].

هذا الأكاديمي كان من متبنِّي فكرة بذر الشقاق بين فصائل المقاومة العراقية من خلال إنشاء فصائل مقاومة وهمية تقوم بأعمال إجرامية بحق العراقيين[٢].

آلان توبول:

نشر أستاذ القانون آلان توبول مقالاً في توقيت مقال يو نفسه، عن تقسيم العراق، وتوبول عمل استشارياً لعدد من الإدارات الأمريكية على مدى عقود، وهو منظر بارز لليمين الأمريكي، ونشر مقاله في موقع Military.com الخاص بالجيش الأمريكي داعياً إدارة بوش إلى تقسيم العراق[٣].

ويقول توبول في مقاله: إنه بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥م كانت هناك ٧٤ دولة مستقلة فقط، في حين أن عدد الدول المستقلة الآن هو ١٩٣ دولة، ومن ثم يمكن زيادة العدد إلى ١٩٦، ويبدو أن الكاتب غفل عن شطب العراق الموحد قبل أن يضيف الدول الجديدة، إذ يفترض أن يصبح العدد ١٩٥، وليس ١٩٦!

صندوق السلام الأمريكي:

مَوَّلت بولين بيكر رئيسة صندوق السلام دراسة أشرف عليها مجموعة من الخبراء في واشنطن طبقاً لمعلومات تفصيلية كانت تصلهم شهرياً من العراق منذ بدء الغزو عام ٢٠٠٣م،

---

(١) انظر: د. عبد الإله الراوي، مقال: تفتيت العراق والوطن العربي، مطلب صهيوني صليبي صفوي، شبكة البصرة، ٢٧/ ١١/ ٢٠٠٧م.
(٢) محمد العبيدي، مقال: تقسيم العراق.. هدف أمريكي صهيوني مسبق التحضير، موقع كفاية ١/ ٩/ ٢٠٠٥م.
(٣) محمد العبيدي، مقال: تقسيم العراق.. هدف أمريكي صهيوني مسبق التحضير، موقع كفاية ١/ ٩/ ٢٠٠٥م.

وقد ذكرت صحيفة (واشنطن بوست) أن مجلس الخبراء أعد الدراسة بعنوان: المخرج. . . اتحاد الدول العراقية، وقالوا: إن الحديث عن ديمقراطية متعددة الإثنيات هي الآن عملية شبه وهمية، وتقول الدراسة: إن العراق بات قريباً من الانهيار وأن الحملة العسكرية الحالية بإدارة الجنرال ديفيد بيتريوس كانت ستحقق مآربها لو كانت قد بدأت بعد الغزو مباشرة، مستغلة ظروف الفراغ الأمني، وعدم ظهور الميليشيات المحلية بهذا الحجم. ولكن الآن، فإن العجز السياسي للحكومة العراقية وعدم قدرتها على التوسط لإنجاح المصالحة الوطنية قد قسّم البلد بشكل لم تعد معالجته ممكنة.

وتخلص الدراسة إلى النتيجة نفسها، وهي أن تقسيم السلطة السياسية العراقية إلى ثلاث سلطات للشيعة والأكراد والسنة مع بقاء التشارك في الثروة الاقتصادية، قد يكون الطريقة الوحيدة لسحب القوات الأمريكية من العراق في المستقبل، وتؤيد ممولة التقرير هذه النتائج، وتقول: «إنّ هذا المشروع ربما يكون الفرصة الأخيرة الممكنة لإنهاء الحرب الجارية في العراق، وتحقيق محدودية التجزؤ الذي يمكن أنْ تتعرّض له الدولة العراقية وكذلك تقليل فترة الاحتلال الأمريكي للعراق، وتركه لعمل بناء بعد رحيل قواته»[1]. وتؤكد الدراسة أن خيار مواصلة المسار الذي يصر عليه الرئيس الأمريكي بوش وخيار الانسحاب الذي يدعو إليه الديمقراطيون في الكونغرس؛ خياران غير عمليين، ومن أجل عدم تضييع الجهود بمقاومة تيار التفكك والانهيار، دعت الدراسة إلى البحث عن مخرج آخر[2].

هنري كيسنجر:

المنظر اليميني البارز ووزير الخارجية الأسبق في عهد الرئيس ريتشارد نيكسون، يؤيد تقسيم العراق ويعده المخرج الأكثر ملاءمة للمصالح الأمريكية، فقال في حديث لشبكة C.N.N الأمريكية: «إنه لا مصلحة لأمريكا في إبقاء العراق موحداً، ومن الأفضل

(١) انظر: د. عبد الإله الراوي، مقال: تفتيت العراق والوطن العربي. . مطلب صهيوني صليبي صفوي، شبكة البصرة، ٢٧/ ١١/ ٢٠٠٧م.
(٢) الوطن الكويتية، ١٩/ ٨/ ٢٠٠٧م.

أن نترك كل مجموعة إثنية متنافسة تشكل حكومتها الخاصة»، وفي مارس ٢٠٠٦م صرح كيسنجر أن المصير الذي ينتظر العراق سيكون مشابهاً لمصير يوغوسلافيا السابقة[١].

وكان كيسنجر صاحب اقتراح نقل النفط من العراق إلى إسرائيل، ففي عام ١٩٧٥م وقع كيسنجر مذكرة تفاهم مع إسرائيل تضمن الولايات المتحدة الأمريكية بموجبها لإسرائيل احتياطياً من النفط ومصدراً للطاقة في وقت الأزمات، ويتم تجديد المذكرة في هدوء كل خمسة أعوام، مع تشريع خاص مرفق بها تتعهد الولايات المتحدة الأمريكية بموجبه توفير احتياطي إستراتيجي من النفط لإسرائيل[٢]، ولا شك أن التقسيم مع وجود دولة شيعية سيفتح آفاقاً للتعاون مع إسرائيل بالإضافة إلى التحالف القديم بين الكيان وأكراد العراق.

سُئل وزير الخارجية الأمريكي الأسبق هنري كيسنجر عن نظرته إلى العراق، فقال: «العراق طائر بثلاثة أجنحة، أحدها يمنعه من الطيران». وهذا القول يعبر بدقة عن حقيقة الأوضاع العراقية، وحسب معطيات الأحداث فإن الآراء قد أجمعت بين الإدارة الأمريكية وإيران والأكراد والشيعة على أن العرب السنة هم الجناح المعوق للعملية السياسية العراقية.

ريتشارد كوهين:

صحفي أمريكي بارز، كتب مقالاً في (الواشنطن بوست) بعنوان «حتميات القدر العراقي»، وقال: إن تأسيس دولاً مثل: الهند وباكستان تطلَّب استئصال أكثر من ١٢ مليون شخص من أوطانهم، وحتى بنجلاديش انفصلت لاحقاً عن باكستان، بمعنى أن الدول تذهب وتجيء، ومن ثم «آن الأوان لكي يذهب العراق»[٣] هكذا تستقيم الأوضاع في العراق حسبما يرى كوهين، ألا يكون هناك عراق أصلاً.

يقول كوهين: إن خطة التقسيم يتم الترويج لها منذ أربع سنوات، الحقائق الميدانية تشير إلى تنفيذ الخطة من تلقاء نفسها وبشكل ذاتي، إذ باتت الطوائف العراقية المختلفة تتقوقع

(١) علي طالقاني، مقال: تقسيم العراق في الفكر الأمريكي، شبكة النبأ، ٣/ ١٠/ ٢٠٠٧م.
(٢) الحقيقة الدولية، عمان، ١٠/ ٩/ ٢٠٠٧م.
(٣) القبس، ٣٠/ ٩/ ٢٠٠٧م.

وتنعزل عن بعضها بعضاً لحماية أنفسها، مع سعي كل منها لإيجاد ما يشبه مناطق الحكم الذاتي الخاصة بها[(١)].

بيتر جالبريث:

كاتب أمريكي معروف، ألف كتاباً بعنوان «نهاية العراق» وهو يتبنى فكرة التقسيم أيضاً من بوابة «الحتمية»، كتب مقالاً بعنوان «العراق.. التقسيم بدلاً من الحرب الأهلية»، بدا فيه منزعجاً من كثرة الحديث عن إرادة التقسيم من عدمها، وقال: «يجب أن نكف عن الجدل حول ما إذا كنا نريد تقسيماً أو فيدرالية في العراق، وأن نبدأ بدلاً من ذلك في التفكير في الكيفية التي يمكننا بها تخفيف الآثار التي ستترتب على التفكك الحتمي لذلك البلد».

ويعدد جالبريث عدداً من الإشكالات الإجرائية التي يراها ضرورية في طريق التقسيم «ستكون هناك حاجة في هذا السياق بالطبع إلى عقد استفتاءات كما يستلزم الدستور العراقي، من أجل تعيين الحدود النهائية للمناطق الثلاث، وسيستلزم الأمر أيضاً التوصل إلى صفقة بشأن تقاسم أموال النفط ترضي الشيعة والأكراد وتضمن للسُّنة في الوقت نفسه تدفقاً ثابتاً من العائدات، إلى أن يتم تطوير موارد النفط غير المستغلة حتى الآن والواقعة في مناطقهم. كما سيستلزم الأمر كذلك التوصل إلى صيغة لتقسيم بغداد، وعلى المستوى الإقليمي فسيتحتم إقناع جيران العراق بالقبول بجغرافيا سياسية جديدة»، ثم يقدم جالبريث مفاجأة غير متوقعة، وهي أنه يعد تقسيم العراق سبباً للحد من نفوذ إيران على الجنوب! «والأنباء الطيبة في هذا الصدد، هي أن التقسيم سيكون له أثر سياسي يحد من النفوذ الإيراني سواء في جنوب العراق أو في بغداد»! ولا أدري من أين جاء بهذا التحليل، ولكنه يمضي في السياق نفسه ليتحدث عن تركيا (طيبة) لا تحب المشاكل «أما تركيا؛ فعلى الرغم من التطورات الأخيرة على الحدود مع إقليم كردستان، فإنها تبنت حتى الآن موقفاً برجماتياً نحو ظهور كيان كردي مستقل، وهو ما يتبين جزئياً من خلال دعمها للشركات التركية التي تمثل استثماراتها ٨٠٪

---

(١) السابق.

من الاستثمارات الخارجية في الإقليم»[١].

يصل جالبريث في نهاية مقاله إلى المصير المحتوم - أمريكياً - «دعونا إذن نواجه حقيقة المسألة وجهاً لوجه، وهي أن التقسيم أفضل من حرب أهلية بين الشيعة والسنة، وأن هناك خيارات محدودة متاحة في الواقع تغني عن خيار التقسيم، وأن العراق لا يمكن إعادة تجميعه مرة ثانية أبداً في صورة دولة موحدة، وأننا كلما عجلنا بمواجهة هذه الحقيقة كلما كان ذلك أفضل»[٢].

توماس فريدمان:

كاتب يهودي معروف، قال في عموده بصحيفة (نيويورك تايمز) سبتمبر ٢٠٠٧م: إن «صدام هو الوحيد الذي كان بوسعه أن يبقي البلد موحداً.. هل أسقطتموه؟ إذن لتقطّعوا أوصال بلاد الرافدين»[٣].

برنارد لويس:

هو مستشرق متعصب ضد الإسلام والمسلمين، يعمل - أو كان - أستاذاً في جامعة برنستون مارس، ويعده كثيرون بمثابة المرجعية الكبرى بالنسبة لجورج بوش والمحافظين الجدد، ويقول الصحافي الفرنسي ريشار لابيغيير في كتابه «التراجع الكبير... بغداد - بيروت»: إن تأثيره - لويس - كان كبيراً على كل الإدارات الأمريكية المتعاقبة منذ عهد رونالد ريغان وحتى اليوم فيما يخص قضايا الشرق الأوسط، ويقول أيضاً: إن لويس هو المسؤول عن شيوع مصطلح الشرق الأوسط وتعميمه لكي يحل محل مصطلح العالم العربي، لكي يدمج إسرائيل في المنطقة، ثم وسعه لكي يشمل أمماً أخرى غير عربية كالفرس والأتراك، بل

(١) مقال: العراق.. التقسيم بدلاً من الحرب الأهلية، موقع المركز الدولي لدراسات أمريكا والغرب.
(٢) مقال العراق.. التقسيم بدلاً من الحرب الأهلية، موقع المركز الدولي لدراسات أمريكا والغرب.
(٣) رضا الطاهر، مقال: شهوة تقطيع الأوصال، موقع الناس، طريق الشعب، ٤/ ٩/ ٢٠٠٧م.

وحتى الأفغان. وهكذا ضاعت الطاسة وذاب العرب في خصوصية أخرى[١].

نشر برنارد لويس مقالاً في صحيفة (واشنطن بوست) بتاريخ ١٥/ ٥/ ٢٠٠٢م، قال فيه: «العراق دولة مصطنعة وليس حقيقية.. احتلاله سيكون فرصة لتصحيح هذا الخطأ الذي ارتكبه البريطانيون.. أي: تفكيكه إلى عدة دويلات بحسب الطبيعة السكانية وحسب الانتماءات الدينية والعرقية»[٢].

نواب في الكونجرس:

أولهم طبعاً: جوزيف بايدن، ومعه النائب الجمهوري سام براون باك عن ولاية كانساس، والذي طالب مع التقسيم أن تبقى «بغداد عاصمة فيدرالية لأن الولايات المتحدة لن تنجح أبداً في رأب الصدع بين الشيعة والسنة»، وأكد في حديث لمحطة سي إن إن أن هذا الأمر «يحتاج إلى وجود عسكري لمدة أطول»[٣].

من مؤيدي التقسيم أيضاً باربرا بوكسر عن ولاية كاليفورنيا، وجون ورنر عن ولاية فرجينيا، والنائبة الجمهورية كيلي بايلي هوتجيبسون، والأخيرة تقول في موقعها على الإنترنت: إن تقسيم العراق «سينجح في وقف العنف مثلما نجح تقسيم يوغسلافيا في وقف العنف فيها»[٤]. يضاف إلى هؤلاء بقية النواب الـ٧٥ الذين صوتوا بالموافقة على مشروع بايدن ومنهم ٢٦ نائباً من الحزب الجمهوري، ومنهم المرشحَيْن الديمقراطيَين: باراك أوباما، وهيلاري كلينتون.

بيكر - هاملتون:

تشكلت مجموعة دراسة العراق من خمسة جمهوريين وخمسة ديمقراطيين، للبحث

---

(١) رشيد الخيون، مقال: المشروع الأمريكي الإسرائيلي.. تقسيم المنطقة إلى طوائف وأعراق، الشرق الأوسط ١١/ ١١/ ٢٠٠٦م.

(٢) محمد صادق الهاشمي، مقال: حقيقة تقسيم العراق على غرار السيناريو اليوغوسلافي، موقع أحرار العراق، ١/ ١٠/ ٢٠٠٧م.

(٣) الملف، ٢٤/ ٤/ ٢٠٠٧م، موقع الاتحاد الوطني الكوردستاني.

(٤) إبراهيم علوش، مقال: خطة تقسيم العراق غير ملزمة ولكنها قادمة، الجزيرة نت ٤/ ١٠/ ٢٠٠٧م.

عن مخرج أمريكي من الأزمة العراقية، وقدمت تقريرها في ٦/ ١٢/ ٢٠٠٦م، متضمناً ٧٩ توصية في أساسها رفض تقسيم العراق، وحذرت المجموعة من أن التقسيم يمكن أن يتسبب في هجرة جماعية للسكان وانهيار قوات الأمن العراقية الهشة وعمليات تطهير عرقي على أيدي الميليشيات، وتحفظت المجموعة في توصياتها على مشروع بايدن أو مشاريع التقسيم عموماً، وكان ذلك لاعتبارات مثل: صعوبة الفصل الجغرافي أو الطائفي وخصوصاً نسبة الزواج المختلط الكبيرة جداً، إضافة إلى مواقف الدول الإقليمية وخصوصاً السعودية والأردن، ويمكن إضافة سورية وتركيا.

مع ذلك كانت المفاجأة التي قدمتها مجموعة «بيكر - هاملتون» إقرارها أن تقسيم العراق ليس الحل الأمثل أو أفضل الخيارات لإنهاء الصراعات الطائفية والإثنية، إلا أن الظرف الملموس واندلاع الاقتتال الداخلي يجعلانها أفضل الخيارات المتاحة[١]، وذكرت صحيفة (صانداي تايمز): إن فريق بيكر أبدى اهتماماً بفكرة تقسيم العراق إلى ثلاثة أقاليم بوصفه خياراً وحيداً للهروب أو مواصلة المهمة التي تواجه الإدارة الأمريكية وسط تصاعد عمليات القتل الطائفي وتصاعد أعداد القتلى الأمريكيين، وتقول الصحيفة: إن أعضاء الفريق لا يقدمون توصية بتقسيم العراق، ولكنهم يعتقدون أنه الحل الوحيد، الذي يقسم البلاد إلى ثلاث مناطق، تتمتع بصلاحيات واسعة على حساب الحكومة المركزية التي لن يبقى في يديها إلا مسائل لها علاقة بالسياسة الخارجية وحماية الحدود، وتوزيع عوائد الثروة النفطية[٢].

أنتوني زيني:

قائد القيادة المركزية الأمريكية السابق، وله تاريخ عسكري حافل، يعمل كبيراً للمستشارين في مركز الدراسات الدولية والإستراتيجية، وهو يعارض تقسيم العراق،

(١) د. عبد الحسين شعبان، مقال: هل سيصبح تقسيم العراق «أحسن» الحلول السيئة؟ موقع التجديد العربي، ١٧/ ٨/ ٢٠٠٧م.
(٢) انظر: د. عبد الإله الراوي، مقال: تفتيت العراق والوطن العربي.. مطلب صهيوني صليبي صفوي، شبكة البصرة، ٢٧/ ١١/ ٢٠٠٧م.

وكتب دراسة بعنوان: «مستقبل العراق.. الواقع والمتطلبات»، أقر فيها بأن العراق دولة «مصنعة تم تركيب أقاليمها» أوائل القرن العشرين ولن ينفع الآن وجود دولة سنية وشيعية وكردية مقسمة، باعتبار أن الدولة السنية ستكون محصورة وتفتقر بشدة للموارد الطبيعية اللازمة لدعمها، والدولة الشيعية ستحث المواطنين الشيعية في دول الخليج الأخرى على الانفصال، والدولة الكردية ستكون محاصرة بتركيا التي ستتخذ رد فعل قوي حين يتفوه الكرد فيها بأي كلمة عن الاستقلال، وهذا يعني أن تقسيم العراق سيعني إشعال التوترات حتى نصل إلى المرحلة التي تفقد فيها المنطقة بأكملها الاستقرار[١].

هل يوجد خلاف أمريكي داخلي حول (الأهداف - التقسيم)؟

الأهداف:

هناك إفراط في تحديد الثوابت الأمريكية للإدارات المختلفة، حيث يوجد قدر كبير من الفروقات بين هذه الإدارات، وهي تمتد لتشمل الآليات والتكتيك والأهداف القريبة والأولويات والتوقيتات، وهذه الفروقات لها تأثير كبير على الأحداث، فقد يكون هناك توافق إستراتيجي في الأهداف بين إدارتين، ولكن الاختلاف بينهما في المتغيرات السابقة يمكن أن يحدث فارقاً كبيراً على الأرض.

لقد قضى عدد كبير من مفكري ومثقفي الأمة - خاصة الإسلاميين - وقتاً طويلاً في التأكيد على العداء الأمريكي، وقد انبنى خطابهم للأمة على هذا المكون بصفة أساسية، لكن لا تزال هناك ضبابية فيما يتعلق بمرحلة: وماذا بعد العداء؟ نجد كتابات وتحليلات كثيرة تسير وفق هذا النهج: تجميعات ومعلومات وتحليلات توصيفية حول إثبات أن أمريكا وإسرائيل تتعاونان ضد العرب والمسلمين على نمط «تفرق شملهم إلا علينا»، مع جمع للمخططات القديمة والجديدة، وكل من هو أمريكي أو إسرائيلي تلفظ يوماً بنية خبيثة تجاه المنطقة تتحول أقواله وأفكاره وتتضخم لتصبح منهجاً توافق عليه العدو الأمريكي والإسرائيلي. وأصبحت

(١) علي طالقاني، مقال: تقسيم العراق في الفكر الأمريكي، شبكة النبأ، ٣/ ١٠/ ٢٠٠٧م.

الذهنية العربية تعاني مما يمكن تسميته «عقدة هيرتزل» الذي تكلم عن الدولة الصهيونية قبل خمسين أو ستين عاماً فوقع ما تكلم به، وبذلك فكل مخطط يدبر للأمة يتحول إلى خطر قادم، هذه الرؤية تجعلنا نعطي كل مخطط لدى الأعداء القدر نفسه من الأهمية الإستراتيجية، إن الاطلاع الانتقائي على مضامين الخطاب الأمريكي المتعلق بالأمة دون تحليل أوزانها النسبية يضر بالوعي العام، ولا ينبغي أن يتحول مثقفو الأمة وكتّابها كافة إلى نموذج «منذر القوم».. وكفى... على الأقل يجب أن نوازن بين نموذجين: منذر القوم، مرشد القوم.. إن الله - سبحانه وتعالى - يقول: ﴿تَحْسَبُهُمْ جَمِيعًا وَقُلُوبُهُمْ شَتَّى﴾ [الحشر: ١٤] فجعلنا - نحن - قلوبهم واحدة، واعتبرنا أن أصل العداء طالما توفر لديهم تجاهنا، فلا بد من توافقهم على مظاهر العداء وأساليبه أيضاً... هذا الكلام لا يقصد منه تقليل الخطر، أو تهميش دراسته، بل أن نستخدم ألواناً متعددة لتقدير أهمية الخطر ووزنه الحقيقي واحتمالاته الفعلية... ومن ثم كيفية مواجهته.

أحدثت إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش تطويراً في فلسفة المعلومات الاستخباراتية، فبدلاً من البحث عن المعلومات أولاً ثم بناء السياسات انطلاقاً منها، كانت الإدارة تحدد السياسة أولاً، ثم تجمع المعلومات المتوافقة معها، وكان ديك تشيني يكثر من زيارة مقر السي آي إيه في لانجلي، وكان يكثر من الأسئلة حول العراق، ويقول للموظفين: «لماذا لا تدعم استخباراتكم ما نعرف أنه موجود هناك؟»[1]، ومن الطريف أن وزير الدفاع الأسبق دونالد رامسفيلد عندما كان يشغل منصب رئيس طاقم البيت الأبيض في عهد الرئيس الأسبق جيرالد فورد، أصدر ما أصبح يعرف بـ «قوانين رامسفيلد» التي تحث على تحسين آلية تدفق المعلومات إلى الرئيس ومنه، لكن الآن يوجه إلى رامسفيلد عن جدارة تهمة «المنع المتعمد لوصول المعلومات إلى رئيسه» تحت حجة أنه لا يريد أن يشغل وقت الرئيس[2].

ولا يزال هناك أكوام من الوثائق والتقارير حول الدروس المستفادة من حرب الخليج

(١) ديك تشيني، رئيس أمريكا الفعلي، ص ١٨٣.
(٢) الدور الإسرائيلي، ص ٧١.

الأولى عام ١٩٩١م على حالها ولم تفتح حتى الآن، وأضيفت إليها حمولات كثير من الشاحنات التي تحتوي على تقارير ووثائق جديدة للحرب الأخيرة على العراق، وبعد مرور سنتين من انتهاء أول دورة لتعليم اللغة العربية التي تشرف عليها وكالة المخابرات الأمريكية، سوف تبدأ الوكالة في الاستفادة من هذه المعلومات[١]، ربما بعد أن تكون الحفلة قد انتهت.

هذه النوايا المبيتة والتوجهات المسبقة، أشعلت صراعاً داخل إدارة بوش حول كل ما يتعلق بعراق ما بعد الحرب، بدأ ذلك بآلية وطبيعة التعاون بين الإدارة والمعارضة العراقية - وهي شيعية بالأساس - يقول رند رحيم فرانك المدير التنفيذي لمؤسسة العراق - المعنية بالديمقراطية وحقوق الإنسان -: «إن النزاعات بين دوائر الحكومة الأمريكية ضار جداً بالعراق، وأفضل طريقة لجمع شمل جماعات المعارضة العراقية هي إنهاء الخلافات داخل الحكومة الأمريكية، ينبغي أن تكون هناك سياسة واحدة إزاء العراق وليس خمس أو ست سياسات[٢]، وذكرت صحيفة (واشنطن بوست) وقتها أن إدارة بوش منقسمة على نفسها حول اختيار مجموعات المعارضة التي ستحصل على دعم أمريكي[٣].

حدثت في ذلك الوقت أيضاً توترات بين البنتاغون الذي يتلقى معلومات استخباراتية من المؤتمر الوطني، ووكالة الاستخبارات المركزية التي لا تزود عادة بمعلومات المؤتمر الوطني من داخل العراق، وبدا أن صراعاً داخلياً في واشنطن أخذ يبعث برسائل مربكة إلى مجموعات المعارضة العراقية، وقال صحافيون في تعليقاتهم: إن «ازدواجية التفكير المشوش» لواشنطن لا تساعد محاولات العراقيين إسقاط نظام صدام[٤].

اشتعل الخلاف أيضاً حول تعيين جارنر بعد الغزو، وازدادت حدة الخلافات حول من سيعاونه، فرشحت الخارجية أشخاصاً اعترض عليهم البنتاجون، واقترح رامسفيلد اسم

(١) الدور الإسرائيلي، ص ٥٢.
(٢) عراق المستقبل جيف سيمونز، ص١٠٥.
(٣) السابق، ص ١١٧.
(٤) عراق المستقبل جيف سيمونز، ص١١٨.

جيمس وولسي المدير السابق للسي آي إيه، كما ساند البنتاجون دوراً فعالاً لأحمد الجلبي بعد الغزو، وهو ما اعترضت عليه الخارجية التي كانت لا تثق في الجلبي، وتكافح لمنع وزارة الدفاع من تعيين الجلبي زعيماً مؤقتاً للعراق[١]، وذكرت نشرة «بتروإستراتيجي» في فبراير ٢٠٠٣م أن هناك صراعاً داخل الإدارة الأمريكية بين البنتاجون والخارجية حول من يسيطر على النفط العراقي بعد الحرب، حيث يرى البنتاجون ضرورة سيطرته على القطاع النفطي، بينما تريد الخارجية إدارته من خلال الشركة الوطنية العراقية[٢]. وبلغت الأزمة الداخلية حد الذهاب إلى الغزو دون تصور واضح وشامل لمرحلة ما بعد الحرب، كتب المفكر نيل آرتشرسون يقول: «إنه أمر لا يصدق، أصبحت الدبابات الأمريكية في منتصف الطريق إلى بغداد وليس هناك اتفاق بعد على كيفية إدارة نظام الاحتلال العسكري ناهيك عن برنامج لإعادة إعمار الدولة العراقية»[٣]، يؤكد بول بريمر هذه الفرضية، إذ يحكي في كتابه أنه قرأ بعد فترة من وصوله إلى بغداد دراسة لوزارة الخارجية بشأن مستقبل العراق، تزعم بأنها قدمت خطة كاملة لأنشطة ما بعد النزاع في البلد، وقد شارك كروكر[٤] مشاركة فعالة في الدراسة، لذا سألته إذا كانت تقدم خطة عملية للعراق ما بعد الحرب. فأجابني: إنها لا تقدم خطة إطلاقاً، وإنها تهدف إلى إشراك العراقيين الأمريكيين في التفكير بمستقبل بلدهم بعد الإطاحة بصدام»، وأشار كروكر: «لم تكن تهدف البتة إلى تشكيل خطة لما بعد الحرب»، يعلق بريمر بعد ذلك بالقول: «وعندما أتيحت لي الفرصة لقراءة الدراسة المكونة من خمسة مجلدات، وافقته الرأي»[٥].

مع مرور الوقت تبين المأزق الذي تواجهه أمريكا في العراق والمتمثل في تباطؤ تنفيذ

(١) عراق المستقبل جيف سيمونز، ص ١٠٤ - ١٠٥ - ١٢٩.
(٢) قصة سقوط بغداد، ص ٦٧.
(٣) عراق المستقبل، جيف سيمونز، ص١٤٤.
(٤) السفير الأمريكي الحالي في بغداد رايان ك. كروكر، كان يعمل في ذلك الحين نائب مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأدنى، وبعد الغزو شارك في فريق الحكم الإداري ضمن مكتب إعادة الإعمار بقيادة الجنرال جاي جارنر، وقد عمل أواخر السبعينيات في سفارة واشنطن في بغداد، كما عمل سفيراً في سورية والكويت ولبنان، وهو يتحدث العربية بطلاقة، انظر: عام قضيته في العراق، ص ٣٧.
(٥) عام قضيته في العراق، ص ٣٨.

مخططاتها، وبدأ صقور الإدارة يتساقطون واحداً تلو الآخر: دونالد رامسفيلد، بول وولفويتز، كارل روف، دوجلاس فايث، ريتشارد بيرل، جون بولتون، سكوتر ليبي. والذي بقي صامداً حتى الآن هو ديك تشيني، الذي يدير السياسة الخارجية وتحديداً أزمة العراق بصورة شبه مطلقة.

من جهة أخرى؛ بدأ عدد كبير من المنشقين عن الإدارة في مهاجمتها، مثل: بول أونيل وزير المالية، وريتشارد كلارك المسؤول البارز في البيت الأبيض، وجورج تينيت مدير المخابرات، وحتى سكوت ماكليلان الناطق الرسمي باسم البيت الأبيض، وكل من هؤلاء ألف كتاباً يفضح فيه خفايا العملية السياسية في العراق، ونشرت مجلة «فانيتي فاير» مقالاً أصبح عنوانه الساخر (Neo Culpa) دلالة على «نهاية مرحلة»، وتضمن المقال سلسلة من التصريحات لسبعة من رموز المحافظين الجدد الأكثر بروزاً في مجال الكتابة والتحليل، والذين شغلوا مواقع استشارية في الإدارة الحالية: ريتشارد بيرل، دايفيد فروم، كينيث أديلمان، إيليوت كوهين، مايكل ليدين، فرانك قافناي، مايكل روبن، وهي تصريحات تقوم بنقل أعباء فشل المشروع الأمريكي في العراق على أكتاف وزارة الدفاع وحتى على عاتق الرئيس نفسه، وكتب كينيث أدلمان مقالاً لاذعاً في (واشنطن بوست) نوفمبر ٢٠٠٦م وصف فيه مجمل «فريق الأمن القومي» وخاصة بول بريمر وجورج تينيت بأنهم «عاجزون» وقال: «من البديهي أن الرئيس يتحمل المسؤولية في النهاية»[1].

الأمر الجدير بالملاحظة هنا أن الحديث عن فشل أمريكي في العراق يتمحور أساساً حول المستوى الأول من المصالح التي أشرنا إليها سابقاً، والمتعلق بالسياسة الأمريكية مباشرة، أما المستويان الآخران المتعلقان بمصالح الشركات والأشخاص فقد تحقق فيهما إنجازات عظيمة، وفي كثير من الأحيان يكون تحقق المصالح في هذين الجانبين هو المعيار الأكثر حفاوة في واشنطن.

(١) انظر: مقال الطاهر الأسود، كاتب تونسي: الإدارة النيومحافِظة والمسألة الإيرانية، ميدل إيست أون لاين، ١٧/ ٢/ ٢٠٠٧م.

هذا التخبط داخل الإدارة الأمريكي لا يعني بالضرورة أنه لصالح العراق أو العرب السنة تحديداً، فالارتباك الحادث يعني أن استمرار حالة الفوضى والتشرذم في العراق هو الحل الأمثل حتى إخطار آخر، ولعل انتقال حالة الارتباك من المعسكر الجمهوري إلى المعسكر الديمقراطي يشعر باحتمالات تفاقم الأوضاع العراقية بصورة أكثر دراماتيكية.

التقسيم:

أبدت إدارة بوش رفضاً غير مقنع لقرار الكونجرس غير الملزم بتقسيم العراق، وجاء الرفض في سياق ارتباط التقسيم بصراع طائفي، فقال جورج بوش في مقابلة مع (فوكس نيوز): «إن تقسيم العراق إلى ثلاث مناطق تتمتع بالحكم الذاتي أمر سيخلق ليس فقط وضعاً من شأنه أن يجعل السنة والدول السنية والمتطرفين السنة يتناحرون مع المتطرفين الشيعة، بل إن الأكراد سيخلقون مشاكل مع تركيا وسورية»[1]، وقال مارك كيميت نائب مساعد وزير الدفاع الأمريكي لشؤون الشرق الأوسط: «هناك أصوات داخل واشنطن ترى أن هذا خيار يجب التفكير فيه، مثل السناتور جوزف بايدن والأكاديمي جاريث ستانسفيلد، وعند النظرة الأولى هناك نقاط إيجابية لهذا، ولكن عند النظر بدقة إلى هذا الخيار نرى المشاكل الكثيرة التي يثيرها.. كما علينا الأخذ في الحسبان أن العراقيين لا يريدون تقسيم بلادهم.. هذا خيار غير مطروح»[2]. لكن هذا النفي كما فسره كيميت يوحي بإمكانية القبول في طياته، إذ يعترف بوجود إيجابيات، كما يفترض أن العراقيين لا يريدون التقسيم، وقد جعل الدستور العراقي لسكان كل محافظة الحق في تحديد موقفهم من الفيدرالية التي يريدونها، وهو الدستور الذي وضع تحت إشراف أمريكي، وصوَّت عليه العراقيون بالموافقة.

في المقابل يمكن تلمس علامات كثيرة تكشف نوايا إدارة بوش لتقسيم العراق، منها ما جاء في الوصية الأخيرة لوزير الدفاع الأمريكي رامسفيلد الذي كان من مؤيدي تقسيم

---

(١) علي طالقاني، مقال: تقسيم العراق في الفكر الأمريكي، ٣/ ١٠/ ٢٠٠٧م، شبكة النبأ.
(٢) الشرق الأوسط، ٢٠/ ٥/ ٢٠٠٧م.

العراق، فقد رفع مذكرة سرية إلى الرئيس الأمريكي يوم ٦/ ١١/ ٢٠٠٦م، أي: قبل يومين من استقالته طالباً التسريع بخطة الفدرالية، والتحرك باتجاه إنشاء ثلاث دول منفصلة: كردية وشيعية وسنية، بوصف ذلك أحد الخيارات المطروحة للخروج الأمريكي من العراق بأقل الخسائر[١].

وبعد أن أعرضت الإدارة عن مشروع بايدن في بداية طرحه عادت لتناقشه من جديد، وكشفت (نيويورك تايمز) عن إشارات إيجابية تلقاها بايدن من الحكومة وعدَّها استجابات جيدة[٢]، وصرح في وضوح أن «الولايات المتحدة ستجد نفسها عاجلاً أم آجلاً تتوسط لتنفيذ فكرة التقسيم»[٣].

على الأرض لا يمكن اعتبار أن سلطات الاحتلال حريصة على وحدة العراق بأي حال، فمنذ بداية الغزو تأسست معالم الدولة الجديدة طائفياً، ولم تحاول السلطات رعاية أي مبادرات مشتركة سنية شيعية، في مقابل دعمها لأي مبادرات ذات نَفَس طائفي، كما دعمت التمثيل الطائفي في مؤسسات الدولة كافة، ومنذ عام ٢٠٠٤م إلى عام ٢٠٠٧م أشرفت السفارة الأمريكية في العراق على تنظيم ٢٤ رحلة شملت كبار السياسيين من ممثلي الطوائف العراقية إلى بلدان تطبق النظام الفيدرالي شملت حلقات دراسية ومحاضرات وجولات تعريفية في جنوب إفريقيا وسويسرا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة وغيرها[٤].

إن مصطلح «الفيدرالية» الفضفاض وتطبيقاته المتعددة والمتباينة، أعطت مجالاً لمؤيدي التقسيم سواء على الجانب الأمريكي أو الشيعي لكي يتواروا خلفها، فيتحدث أحدهم عن التقسيم ما شاء له أن يتحدث، ثم في النهاية يقول: نحن نرفض التقسيم ونؤيد الفيدرالية،

---

(١) د.عبد الإله الراوي، مقال: تفتيت العراق والوطن العربي.. مطلب صهيوني صليبي صفوي، سابق.
(٢) د. عبد الحسين شعبان، مقال: هل سيصبح تقسيم العراق «أحسن» الحلول السيئة؟ موقع التجديد العربي، ١٧/ ٨/ ٢٠٠٧م.
(٣) علي طالقاني، مقال: تقسيم العراق في الفكر الأمريكي، سابق.
(٤) مشرق عباس، مقال: الحكيم يسعى إلى فيدرالية الأمر الواقع، الحياة ٣٠/ ١٠/ ٢٠٠٧م.

وحتى بايدن نفسه صاحب مشروع التقسيم الواضح إلى ثلاث دول، يقول: «القرار لا يسعى إلى تقسيم العراق، بل إلى نقل السلطات إلى حكومات المناطق مع وجود حكومة مركزية محدودة، مسؤولة عن حماية الحدود العراقية وتوزيع الثروة النفطية»[١]، وكما قال السفير الأمريكي في بغداد رايان كروكر في شهادته أمام الكونجرس سبتمبر الماضي، إنه يؤيد حكماً ذاتياً للمناطق العراقية، ولكنه اعترض على أي فكرة للتقسيم[٢].

إذن ما هي حقيقة موقف إدارة بوش من التقسيم؟ في ٢٢ يوليو ٢٠٠٧م نشرت صحيفة (الديار) اللبنانية تقريراً عن محاضرة ألقاها السفير الأمريكي السابق في لبنان ريتشارد باركر، قال فيها: إن «الرئيس جورج بوش سيعمل خلال الفترة المتبقية من ولايته الرئاسية على وضع أسس ثابتة لمشاريع خرائط طرق لمنطقة الشرق الأوسط تنطلق من تطلعات القسم الأكبر من ممثلي الأقليات الدينية والمذهبية والعرقية التي تتمحور كلها حول ضرورة منح الحكم الذاتي لهذه الأقليات عبر إقامة أنظمة حكم ديمقراطية فدرالية بديلة للأوطان والحكومات القائمة الآن». وفيما يتعلق بالعراق تحديداً قال باركر إن: «العراق الفيدرالي سوف يتم ضمه أو ربما ضم بعضه، إلى صيغة كونفدرالية، تحت عنوان الاتحاد الهاشمي، تتألف من الأردن أيضاً، والسلطة الفلسطينية»[٣].

الأجندات المساعدة:

الأجندة الأهم المساندة لأجندة المحافظين الجدد في العراق هي الأجندة اليهودية، فأطماعهم في العراق قديمة، واليهود يحفرون تاريخهم في أذهانهم، ولا يزال شعور الرغبة في الانتقام من ملك بابل نبوخذ نصر (٦٣٠ - ٥٦٢ قبل الميلاد) مسيطراً عليهم، وكان هذا الملك قد كسر شوكتهم في فلسطين وجلبهم أسرى إلى العراق فيما يعرف لديهم بـ «السبي البابلي»، ونشرت (جريدة المستقلة) في ٣٠ أكتوبر ٢٠٠٣م أن عدداً من الشاحنات الكبيرة

(١) سويس إنفو، ٢/ ١٠/ ٢٠٠٧م.
(٢) د. عبد الإله الراوي، مقال: تفتيت العراق والوطن العربي.. مطلب صهيوني صليبي صفوي، سابق.
(٣) إبراهيم علوش، مقال: خطة تقسيم العراق غير ملزمة ولكنها قادمة، الجزيرة نت، ٤/ ١٠/ ٢٠٠٧م.

شوهدت تحمل آثاراً ونقوشاً بابلية من مدينة بابل الأثرية - ٦٠ كم جنوب بغداد - تعود إلى الملك البابلي نبوخذ نصر[1] ولم يتمالك أحد السياسيين الإسرائيليين نفسه من فرط الحماسة لغزو العراق، فقال: «هل يتسنى لنا الانتقام من نبوخذ نصر ومن العراقيين ونثأر من أحفاد الذين سبوا أجدادنا إلى بابل؟»[2].

وقبل نهاية الأسبوع الأول للحرب استطاع الأمريكان الاستيلاء على جسر الكفل الاستراتيجي واحتلوا مدينة الكفل التي يعتقد أن قبر النبي ذي الكفل فيها، ويقال: إنه من أنبياء بني إسرائيل خلال الأسر البابلي، وقد نسبت إحدى الصحف الغربية حينها إلى قائد الفرقة الأمريكية «١٠١» المحمولة جواً قوله: لقد وصلنا إلى حدود إسرائيل الشرقية[3]، وذكر أحمد شياع البراك عضو مجلس الحكم الانتقالي - شيعي - في فبراير ٢٠٠٤م أن المسؤول الأمريكي في محافظة بابل -التي تقع مدينة الكفل في نطاقها - كان يهودياً، وقال لمسؤولي المحافظة: أرجو أن تهتموا بمنطقة الكفل، وأنتم تعرفون ارتباط الإخوة اليهود بهذه المنطقة، وأتمنى إعادة الأراضي إلى اليهود الذين رحلوا[4]. الأمر المثير هنا اعتزام حكومة نوري المالكي إقامة مطار دولي لمدينة النجف، والمطار يقع قريباً جداً من مدينة الكفل، ولذلك أكد بعض المراقبين أن المطار بالأساس مخصص لاستقبال الزوار من الشيعة واليهود من أنحاء العالم كافة إلى المدينتين.

مارست حكومة الكيان الصهيوني - آرئيل شارون وقتها - ضغوطاً كبيرة على إدارة بوش تشجيعاً على غزو العراق، حتى إن عضو الكونجرس البارز توم لانتوس قال لأحد المسؤولين الإسرائيليين: «لا تقلقوا، فلن تجابهوا أي مشاكل مع صدام، سنضع في مكانه ديكتاتوراً موالياً للغرب يكون جيداً لنا ولكم»[5]. وانطلقت الصحافة الإسرائيلية مهاجمة

(١) انظر: مقال سمير عبيد، شبكة البصرة، ٢١/ ١١/ ٢٠٠٣م.
(٢) كتاب: الدور الإسرائيلي في الحرب الأمريكية على العراق، تأليف: مجموعة، ص ١١.
(٣) عرض كتاب: قبل أن يغادرنا التاريخ، للفريق الركن رعد الحمداني، عرض: هارون محمد، ح ٥، ١٠/ ٣/ ٢٠٠٧م، موقع سمير عبيد.
(٤) كتاب: محاضر مجلس الحكم الانتقالي، إعداد: أحمد الدفاعي، ص ٧٩.
(٥) عراق المستقبل، جيف سيموتز، ص ٩٨.

بضراوة الدول الأوروبية المعترضة على غزو، فوصفت (معاريف) أوروبا بأنها «عاهرة»، وقالت عن الرئيس الفرنسي جاك شيراك: إنه «فأر صغير كثير الضجيج»[١]. وبلغت نسبة التأييد للحرب ضد العراق لدى الرأي العام اليهودي ٨٦٪[٢].

كان الربط بين المصالح الأمريكية والمصالح الإسرائيلية في إسقاط نظام صدام واضحاً للغاية في الصحافة الإسرائيلية، على سبيل المثال: كتب المحلل العسكري الإسرائيلي رؤوبن فدهتسور: «أن العملية الحربية ضد العراق ستبعد تهديداً استراتيجياً خطيراً عن إسرائيل»، وقال المحلل الاستراتيجي المعروف زئيف شيف: إن «المصلحة الإسرائيلية في بغداد تكمن في إسقاط نظام حكم صدام حسين وتقليص المخاطر الكامنة في آلة الحرب العراقية». على مستوى مسؤولي الحكومة أعلن شمعون بيريز وزير الخارجية آنذاك أن «تأجيل ضرب العراق خطأ خطير ليس بالنسبة لإسرائيل فحسب»، أما شارون فقال في اجتماع مغلق لحكومته: «إن هجوماً أمريكياً ناجحاً ضد العراق يمكن إن يؤدي إلى وجود فرصة جديدة أمام المسيرة السياسية في المنطقة»، وصرح الناطق باسم الحكومة الإسرائيلية عاموس جلعاد: «إن نظام صدام حسين يشكل تهديداً لإسرائيل، وزواله يسهل مهمة هيمنة أمريكا على المنطقة»[٣].

هذا التطابق المصلحي لم تكن إدارة بوش متحمسة لإبرازه إلى العلن بهذه الصورة، حرصاً على تماسك التحالف الدولي الهش الذي كانت تكوِّنه لغزو العراق، وقد تحدثت (نيويورك تايمز) في نهاية ٢٠٠٢م عن وجود وثيقة لا تخلو من دلالة، ويقول نصها: «إذا كان هدفكم تغيير النظام - في العراق - فعليكم أن تنتبهوا أكثر لما تتلفظون به تحاشياً للعواقب المحتملة، حتى لا يعتقد الأمريكيون أن حرب العراق شنت لحماية إسرائيل وليس أمريكا، اتركوا السياسيين الأمريكيين يدافعون عن الحرب في الكونغرس وفي وسائل الإعلام، واتركوا المجموعة الدولية تتشاجر في منظمة الأمم المتحدة، فصمتكم سيصرف أنظار العالم

---

(١) كتاب: الدور الإسرائيلي في الحرب الأمريكية على العراق، تأليف: مجموعة، ص ١٠.
(٢) السابق، ص ٤٣.
(٣) نواف الزرو، مقال الكيان الصهيوني أقنع أمريكا بتدمير العراق، الحقيقة الدولية، ١٠/ ١٠/ ٢٠٠٧م.

إلى العراق وليس إلى إسرائيل»[١].

وفي نوفمبر ٢٠٠٢م بدأت في واشنطن جلسات الحوار الإستراتيجي بين الولايات المتحدة وإسرائيل بهدف دراسة أبعاد ومخططات الحرب القادمة، والتغييرات الإقليمية التي ستجري بعد الحرب، وترأس الوفد الإسرائيلي إفرايم هاليفي مستشار الأمن القومي، والوزير دان ميرور، بينما ترأس الوفد الأمريكي ريتشارد أرميتاج نائب وزير الخارجية، وستيف هادلي نائب مستشارة الأمن القومي، وبول وولفويتز نائب وزير الدفاع[٢].

إن تاريخ الأطماع الإسرائيلية في العراق يمتد إلى مطلع القرن العشرين الميلادي، عندما حاول رأسماليون يهود إقناع حزب تركيا الفتاة - المسيطر على الدولة العثمانية آنذاك - بإدخال مجموعات من المستوطنين اليهود إلى العراق وأنحاء أخرى من الأراضي العثمانية، وجاء في مشروع عمم بشكل خاص في العام ١٩١٠م بين أعضاء مختارين من الأتراك الشباب قادة «تركيا الفتاة»، وكان من وضع فرع برلين لـ «التنظيم اليهودي العام للاستيطان»؛ ما يلي: «إننا نرغب في عدم اقتصار الهجرة والاستيطان خصوصاً على جزء واحد فقط من الأراضي العثمانية، بل بتوزيع المهاجرين اليهود على أجزاء مختلفة، والأجزاء التركية التي تبدو لنا أكثر ملاءمة لمشروعنا هذه هي: شط العرب والأناضول وسورية وفلسطين. . ومع أن العراق كبير بما يكفي لاستيعاب عشرة أضعاف ما في العالم من يهود فإن برنامجنا يتضمن استيطان اليهود في قبرص ومصر. . وإذا فتحت تركيا أبوابها للهجرة اليهودية فإن أبناء ديننا الذين يشغلون مراكز عالية ومن دون الوقوف ضد الواجبات التي عليها لبلدانهم نفسها؛ سيستخدمون كل نفوذهم من أجل التقدم السياسي والاقتصادي للحكومة العثمانية الدستورية»[٣].

كان الأكثر كشفاً للنوايا - كما ينقل بطاطو - هو كتاب الإرفاق السري الذي أرسله السفير البريطاني في إستانبول إلى وزارة الخارجية في لندن، وجاء فيها: «بتاريخ ٢٩ كانون

(١) كتاب: عالم جورج بوش السري، تأليف: إريك لوران، نسخة إلكترونية، موقع العراق للجميع.
(٢) قصة سقوط بغداد، ص ٤٥.
(٣) العراق، حنا بطاطو، ص ٣٢٤.

الأول (ديسمبر) ١٩٠٩م، كان لي شرف رفع مقتطفات من تركيا الفتاة حول استيطان اليهود لبلاد ما بين النهرين، والتلميح إلى عرض الرأسماليين اليهود لتزويد تركيا بالأموال اللازمة لموازنة العجز الجاري في ميزانيتها بوصف ذلك بدلاً للهجرة اليهودية غير المقيدة. . . وكذلك فقد عبر إسرائيل زانغويل أيضاً في عدد نيسان (أبريل) من دورية فورتنايتلي ريفيو عن أمله بأن يصبح تحقيق مشاريع إقامة دولة يهودية مستقلة ذاتياً في بلاد ما بين النهرين أمراً ممكناً في ظل الوزارة العظمى لحقي باشا، الذي تتكون سكرتاريته الخاصة وأصدقاؤه الرسميون والخاصون من اليهود»[١].

نشر صحفي هندي يدعى «كارينجا» عام ١٩٥٧م كتاباً بعنوان «خنجر إسرائيل»، ونقل في كتابه مضمون وثيقة أطلعه عليها الرئيس المصري عبد الناصر الذي نسبها إلى هيئة الأركان الإسرائيلية، وتدعو الوثيقة إلى تفكيك المنطقة إلى دويلات، وتتحدث تلك الوثيقة عن إنشاء دولة درزية في منطقة الصحراء وجبل تدمر، ودولة شيعية في جبل عامل ونواحيه في لبنان، ودولة مارونية في جبل لبنان، ودولة علوية في اللاذقية حتى حدود تركيا، ودولة كردية في شمال العراق، وتضيف الوثيقة «تبقى المناطق العربية التالية: دمشق، جنوبي العراق، مصر، وسط العربية السعودية وجنوبها، ومن المرغوب فيه إنشاء ممرات غير عربية تشق طريقها عبر هذه المناطق العربية»[٢]، ولعل أخطر ما في هذه الوثيقة إشارتها إلى ممر غير عربي في جنوب العراق في تلميح بالنفوذ الإيراني في تلك المنطقة، واحتمالات التعاون الأمريكي الإسرائيلي الإيراني لإنشاء هذا الممر الإستراتيجي.

في عام ١٩٨٢م كشف النقاب عن مشروع شارون - إيتان الداعي لتقسيم العراق إلى ثلاث دول على أساس طائفي وعرقي لضمان أمن إسرائيل، وجندت الموساد مجموعة من الكتّاب، غالبيتهم من يهود العراق، للترويج للفكرة[٣].

---

(١) السابق، ص ٣٢٥ - ٣٢٦.
(٢) إبراهيم علوش، مقال: خطة تقسيم العراق غير ملزمة ولكنها قادمة، الجزيرة نت، ٤/ ١٠/ ٢٠٠٧م.
(٣) د. موسى الحسيني، مقال: كشف بألاعيب حزب الدعوة، موقع القوة الثالثة، ١٧/ ١٢/ ٢٠٠٧م.

في العام نفسه أيضاً نشرت مجلة يهودية اسمها «كيفونيم Kivonim» - أي: اتجاهات - التي تصدرها «المنظمة الصهيونية العالمية» في القدس - العدد ١٤ فبراير، شباط ١٩٨٢م - تقريراً مكتوباً بالعبرية، وقام بترجمته المحامي المصري د. عصمت سيف الدولة لاستخدامه وثيقة في القضية المعروفة باسم «تنظيم ثورة مصر» عام ١٩٨٨م، التقرير بعنوان «إستراتيجية إسرائيلية للثمانينيات» وهو يتضمن حسب ما توحي به لهجته السياسية الحد الأقصى من الطموح الإسرائيلي للمنطقة، لذلك يبدو غريباً نوعاً ما أن يصدر في عام ١٩٨٢م ويسمى «إستراتيجية للثمانينيات» أي: يفترض كاتب التقرير أن يتحقق ما فيها في غضون ثمانية أعوام، لكن بغض النظر عن مصداقية التقرير، وسواء صدرت أفكاره عن ذهن كاتبها - اسمه عوديد ينون - [1]، أم عن نخبة يهودية مؤثرة، فإن مضمونها يقدم إيحاءات حول التوجه الإسرائيلي بصفة عامة.

تبدأ الوثيقة بالقول: إن «العالم العربي الإسلامي هو بمثابة برج من الورق أقامه الأجانب - فرنسا وبريطانيا - من دون أن تضع في الحسبان رغبات وتطلعات سكان هذا العالم.. إن هذه الصورة قائمة وعاصفة جداً وتشكل بالنسبة إلى إسرائيل تحديات ومشكلات وأخطاراً، ولكنها تشكل أيضاً فرصاً عظيمة، لقد قسم هذا العالم إلى ١٩ دولة[2] كلها تتكون من خليط من الأقليات والطوائف المختلفة.. كل دولة عربية إسلامية معرضة اليوم لخطر التفتت العرقي والاجتماعي في الداخل إلى حد الحرب الداخلية».

يشرع الكاتب في عرض تصوره لأفضل ما يمكن أن ينتهي إليه التقسيم، فيقول: «فكرة إنشاء دولة قبطية مسيحية في مصر العليا إلى جانب عدد من الدويلات الضعيفة التي تتمتع بالسيادة الإقليمية في مصر بعكس السلطة والسيادة المركزية الموجودة اليوم هي وسيلتنا

---

(١) باحث إسرائيلي، كان يعمل مستشاراً لمناحيم بيجين رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق، وكتب هذه الدراسة في الأساس لتقديمها إلى وزارتي الخارجية والدفاع الإسرائيليتين عام ١٩٨٠م، ثم نشرتها المجلة لاحقاً.

(٢) يبدو العدد غير دقيقاً عند احتساب عدد الدول العربية أو الإسلامية.

لإحداث هذا التطور التاريخي . . تفتيت لبنان إلى خمس مقاطعات إقليمية يجب أن يكون سابقة لكل العالم العربي . . وأما السودان أكثر دول العالم العربي الإسلامي تفككاً فإنه يتكون من أربع مجموعات سكانية كل منها غريبة عن الأخرى . . في سورية . . فسوف تظهر على الشاطئ دولة علوية ، وفي منطقة حلب دويلة سنية ، وفي منطقة دمشق دويلة سنية أخرى معادية لتلك التي في الشمال ، وأما الدروز فسوف يشكلون دويلة في الجولان التي نسيطر عليها ، وكذلك في حوران وشمال الأردن» .

ثم ينتقل الكاتب للحديث عن العراق ، فيقول : «إن تفتيت العراق هو أهم بكثير من تفتيت سورية ، وذلك لأن العراق أقوى من سورية ، إن في قوة العراق خطورة على إسرائيل في المدى القريب أكبر من الخطورة النابعة من قوة أي دولة أخرى[1] ، وسوف يصبح بالإمكان تقسيم العراق إلى مقاطعات إقليمية طائفية . . وبذلك يمكن إقامة ثلاث دويلات - أو أكثر - حول المدن العراقية ؛ دولة في البصرة ، ودولة في بغداد ، ودولة في الموصل ، بينما تنفصل المناطق الشيعية في الجنوب عن الشمال السني الكردي في معظمه»[2] ، هذا تقريباً أهم ما ورد في المقال ، وبغض النظر عن صعوبة تحقيقه ، إذ تطلبت عملية إعادة رسم الحدود في العالم العربي في عهد الاستعمار احتلال أغلب الدول العربية بصورة كاملة لعقود ، لكن المقال يراهن على استبدال «طاقة الاحتلال المباشر» بطاقة أخرى مماثلة في قوتها التدميرية ، وهي «طاقة الحرب الأهلية» ، فهل تفتت «الحروب الأهلية» العالم العربي أكثر مما فعل الاستعمار؟

المؤسف أن جميع الإشارات الواردة في هذا السياق تدعم هذه الفرضية .

في العام نفسه كذلك طرح المحلل العسكري الإسرائيلي زئيف شيف فكرة تقسيم العراق في صحيفة (هآرتس) في ٢/ ٦/ ١٩٨٢م ، قبل أيام من الاحتلال الصهيوني للبنان[3] .

---

(١) هذا القول فيه مجازفة ، إذ تعد إسرائيل دوماً الخطر العسكري الذي تمثله مصر هو الأقوى نظراً إلى تاريخ الحروب بينهما ، وباعتبار الحدود والكثافة السكانية .

(٢) انظر : محتويات المقال كاملة في موقع شبكة المعلومات السورية القومية الاجتماعية ١٢/ ١١/ ٢٠٠٧ http : / /www . ssnp . info ، وهي موجودة في عدد كبير من المواقع العربية .

(٣) إبراهيم علوش ، مقال : خطة تقسيم العراق غير ملزمة ولكنها قادمة ، الجزيرة نت ، ٤/ ١٠/ ٢٠٠٧م .

في مطلع التسعينيات من القرن العشرين الميلادي بعد توقيع اتفاق أوسلو أصدر شيمون بيريز - يشغل حالياً منصب رئيس الكيان الصهيوني - كتاباً بعنوان «الشرق الأوسط الجديد» تقوم فكرته الأساسية على تكوين منطقة كبرى في الشرق الأوسط تصبح فيها إسرائيل دولة عظمى، وكانت الوسيلة لذلك هي تقسيم المنطقة إلى دويلات صغيرة من خلال إثارة القلاقل والصراعات الأهلية، في ظل السيطرة الأمريكية[١].

كما كانت إستراتيجية تقسيم العراق حجر زاوية في ورقة بنيامين نتنياهو عام ١٩٩٦م، والتي قدمها إلى إدارة بيل كلينتون قبل إصدار قانون تحرير العراق عام ١٩٩٨م، وتضمنت في معظمها إعادة صياغة لأفكار عوديد ينون وزئيف شيف[٢]، وفي ٧ مايو عام ٢٠٠٢م ذهب شارون إلى بوش الابن حاملاً مشروعاً بعنوان اتحاد دول الشرق الأوسط، يقضي بتفكيك الجامعة العربية وتكوين كيان جديد يضم تركيا وإسرائيل وتمتلك فيها أمريكا صفة مراقب[٣].

بعد غزو العراق كشفت صحيفة (يديعوت أحرونوت) عن خطة لتقسيم العراق إلى أربع ولايات مقسمة على أسس جغرافية وعرقية وطائفية، لكن الخطير هنا أنها ذكرت أن التقسيم تم بمشاركة قادة أحزاب عراقية وأعضاء من مجلس الحكم المنحل - وقتها -، وقالت الصحيفة: إن اجتماعاً ضم ممثلين عن الإدارة الأمريكية للعراق ومدير التخطيط في السفارة الأمريكية في بغداد وعدداً من الخبراء الأمريكان، عُرِض فيه على الطرف العراقي تقسيم العراق إلى أربع ولايات وأقاليم لها برلمانها المحلي الخاص وموازنتها المستقلة وإدارة شؤونها الداخلية، فيما ترتبط جميعاً بالإدارة المركزية في قضايا الدفاع والأمن والخارجية والنفط والإعلام، وذكرت أيضاً أن الإدارة الأمريكية استقرت على هذا التقسيم بشكل يؤدي إلى حدوث التنمية الاجتماعية والاقتصادية ويعزز العوامل الإقليمية ويفصل المجتمع العراقي

(١) عمار تقي، مقال: تفتيت بلدان الوطن العربي مشروع قديم، مرجع سابق.
(٢) دجلة وحيد، مقال: تاريخ الإرهاب والابتزاز الأمريكي العالمي واحتلال العراق، شبكة الرافدين، ١٨/١٠/٢٠٠٧م.
(٣) إبراهيم علوش، الاتجاه المعاكس، الجزيرة نت، ٨/٨/٢٠٠٦م.

إلى موازييك متعدد، ونبهت (يديعوت أحرونوت) إلى أن فكرة تقسيم العراق إلى أربع ولايات كانت من ضمن المقترحات التي تقدم بها وفد إسرائيلي للإدارة الأمريكية من أجل تعزيز الاستقرار في العراق من جانب، ومن جانب آخر لإضعافه من ناحية التحرك الخارجي مستقبلاً[١].

هناك وجهة نظر أخرى تعد تقسيم العراق ليس بالضرورة في مصلحة إسرائيل في الظروف الحالية، كتب الباحث التركي سرهات إركمان من مركز أوراسيا للدراسات الإستراتيجية، يقول: «لا ضرر مباشر على إسرائيل من تقسيم العراق، وحسابات الضرر والخسارة تتعلق بكيفية الاستفادة من الوضع الذي سينجم في العراق.. العلاقات بين إسرائيل والأكراد في وضع جيد، وإسرائيل لا تعارض وجود دولة كردية، ولكنها تعتقد أن قيامها مستحيل، وأهم أسباب ذلك هي عدم قبول الولايات المتحدة الأمريكية ودول المنطقة بهذه الدولة، إضافة إلى هذا فإن إسرائيل مقتنعة بأن تأسيس هذه الدولة سيفاقم مشاكل المنطقة المتفاقمة أصلاً»[٢].

قد تدفع العاطفة إلى الافتراض دوماً أن العدو يفضل قتل الضحية، لكن بعيداً عن العاطفة، ربما يكون إبقاؤها حية مستضعفة أفضل من موتها بالنسبة لعدوها، وإذا كان الاستعمار يستهدف أساساً «حلب البقرة» فقد لا يكون من الصواب ذبحها قبل أن يجف لبنها - نعني الدول بشكلها الحالي - ، وهنا نستدعي ما ذكرناه سابقاً عن اختلاف «واجب الوقت» بالنسبة لكل دولة، فقد يكون التقسيم في حق بعضها مطلباً آنياً، بينما تكون الحماية والرعاية في حق بعضها الآخر هدفاً مرحلياً، وبذلك ندرك حجم الغفلة التي تعاني منها بعض الدول العربية حينما تكتفي بـ «التطمينات» المعتادة حول أن ما يحدث في العراق لن ينتقل بالضرورة إلى دول أخرى.

ما نريد قوله: إن مطلب التقسيم قد يكون هدفاً نهائياً باتفاق، ولكنه هدف مرحلي باختلاف، يقول إركمان: «أفضل السيناريوهات بالنسبة إلى إسرائيل هو سيناريو العراق

(١) الحقيقة الدولية، عمان، ١٠/ ٩/ ٢٠٠٧م.
(٢) الدور الإسرائيلي، ص ١٧٢.

الضعيف الذي تسيطر عليه الولايات المتحدة الأمريكية»[1].

ربما يكون العامل الأكثر أهمية هنا هو التوقيت، فنحن لا نعرف تحديداً كم يفصل بين الهدف النهائي والمرحلي في المخطط الأمريكي الإسرائيلي، لذلك يكون من الأصوب استصحاب الأهداف النهائية القاضية بالتقسيم طالما أن المراحل - من وجهة منطقية - تقود في النهاية إلى الخطر الأعظم، وطالما أن العقل السياسي الأمريكي الإسرائيلي مسكون بالتقسيم إلى هذه الدرجة التي أشرنا إليها، شريطة إدراك الفوارق بين المرحلي والنهائي في التخطيط الإستراتيجي الأمريكي الإسرائيلي.

(١) السابق، ص ١٧٢.

الفصل الثالث: إستراتيجية الاحتلال الأمريكي في العراق

تتزايد القناعات في الأوساط الأمريكية بأن مشروع العراق - كما خطط له مسبقاً - قد أخفق، وهذا لا يعني أن المنطقة العربية قد كسبت أو أنها لم تخسر، فالخسارة لحقت بالطرفين، والخسارة العربية أعظم وأخطر.

لكن تمييز القناعة الأمريكية مهم هنا لأن إدارة الإخفاق تختلف تماماً عن إدارة النجاح، وما يحدث حالياً من قبل سلطات الاحتلال في العراق هو الأولى وليس الثانية، أمريكا تريد أن تتخلص من خسائرها وتحافظ على ما تحقق من مصالح ومكاسب. القناعة التي يجب أن تتكون في المقابل على الجانب العربي هي أنه لا مجال لعودة الأمور إلى ما كانت عليه قبل الغزو، كما أن تأخير الخطر الأعظم - تقسيم الدول العربية - لا يمنع من اقتراب العدو من تحقيقه وإن تأخر خطوة أو خطوتين.

ليس من السهل تفكيك إستراتيجية احتلال في العصر الحديث، وقد تفيد المقاربة التاريخية في هذا المجال، ولا شك أن الاحتلال البريطاني للعراق منذ العام ١٩١٦م يقدم رؤية واضحة لإنجازات وعثرات الاحتلال الأمريكي، لقد استفاد الأمريكيون من خبرات الاحتلال البريطاني، ما يجعل من هذه التجربة البريطانية ليس فقط مقاربة تاريخية، بل استشرافاً لمستقبل الاحتلال الأمريكي أيضاً.

ونستعرض من خلال هذا الجدول ملامح التوافق بين الاحتلالين:

م	الاحتلال البريطاني	الاحتلال الأمريكي
١	رفع شعار تحرير العراق، وخاطب ستانلي مود العراقيين قائلاً: إننا جئناكم محررين لا فاتحين.	عام ١٩٩٨م صدر قانون تحرير العراق، ثم كان الغزو نفسه تحت شعار التحرير.
٢	عارض الاحتلال لسنوات محاولات الملك فيصل تأسيس جيش عراقي مستقل عن طريق التجنيد الإجباري، وتوافق الشيعة مع الاحتلال في ذلك.	قام بريمر بحـــل الجيش العراقي مباشرة بصورة تامة، ولقي ذلك تأييداً واسعاً من الشيعة.
٣	كلفت الحكومة السير بيرسي كوكس تشكيل حكومة وطنية عراقية ومجلس شورى وعقد مؤتمر وطني لجمع أطياف العراق.	كلفت الإدارة بول بريمر بتشكيل مجلس للحكم من الأطياف العراقية، ثم شكلت حكومة مؤقتة ثم برلماناً منتخباً.
٤	تعاون الاحتلال مع الشيعة وأبدى احترامه للمراجع وبخاصة كاظم اليزدي وشيخ الشريعة، وأرسل أحد قيادات ثورة العشرين هبة الدين الشهرستاني خطاباً إلى كوكس يلتزم فيها بالطاعة، وألقى بأسباب الثورة والأزمة على عاتق الحاكم السابق ويلسون.	دخل معظم قيادات الشيعة مع الدبابات الأمريكية، وتعاون المراجع مع الاحتلال وبخاصة السيستاني والتزم قادتهم عدم المقاومة، وبعد رحيل بريمر بدأ الشيعة يلقون باللوم في الأزمات الحادثة على سياساته الخاطئة.
٥	تم التركيز على شيوخ العشائر الذين كان نفوذهم قد انحسر، وسعى الاحتلال إلى تنشئة طبقة حاكمة محلية تكون العشائر عمادها، ولممارسة مهام أمنية، وبعد عام ١٩٤١م تعامل الاحتلال مع العشائر على أنها بديل للجيش.	سعى الاحتلال إلى التركيز على شيوخ العشائر - خاصة من السنة - وابتدع فكرة مجالس الصحوة المشكلة من العشائر لتقوم بمهام أمنية، وتزايد نفوذ الشيوخ ذوي الصلة بالاحتلال، وانتشرت المجالس في أغلب المناطق في موازاة للجيش والشرطة، كما تواصل الاحتلال مع عشائر الجنوب لحشدها ضد النفوذ الإيراني.

٦	لجأ الاحتلال إلى تزوير الاستفتاءات والانتخابات، خاصة أول استفتاء بعد ثورة العشرين حول شكل النظام السياسي.	جميع الانتخابات التي تمت حتى الآن تشوبها شبهة التزوير وخاصة انتخابات يناير ٢٠٠٥م والتي قال عنها ضابط أمريكي: إنها زورت بنسبة ٥٠٠٪ خاصة في الموصل من قبل الأمريكيين تحديداً.
٧	الاحتفاظ بقواعد عسكرية، مع وجود مستشار في كل وزارة.	تمت إقامة عدد من القواعد في الشمال والجنوب والوسط، ويوجد مستشارون أمريكيون في الوزارات، وقال الجلبي منتقداً سياسة الاحتلال: «تصورهم هو وجود ضباط عسكريين أمريكيين يزدحمون ثلاثة ثلاثة داخل كل وزارة، وذلك لن ينجح».
٨	كان هناك ١٠ آلاف سجين، وكان التعذيب شائعاً.	يوجد عشرات الآلاف من السجناء، وعمليات التعذيب تسير بطريقة ممنهجة.
٩	الصحافة خاضعة للرقابة.	أثناء الحرب طبقت الإدارة نظام «الموافقة على النصوص» وخضعت جميع المواد المتعلقة بها للرقابة في الولايات المتحدة، كما تعرض الصحفيون المستقلون في العراق للقتل لعدم خضوعهم للرقابة.
١٠	أبعد الاحتلال الأفندية والضباط الشرفيين - نسبة إلى ارتباطهم بجيش الشريف حسين - فتحولوا إلى المعارضة والتمرد، ومارسوا الدعاية المضادة على المقاهي وأماكن التجمع، فلجأ البريطانيون إلى محاولة استيعابهم وتوظيفهم في الحكومة.	أبعد الاحتلال العسكريين والبعثيين، وقد شاركت أعداد منهم في المقاومة، وشكلوا مصدر إزعاج، ويحاول الاحتلال حالياً استيعابهم من خلال قانون العدالة والمساءلة الجديد، وإعادة بعضهم إلى وظائفهم القديمة في الجيش والحكومة.
١١	عام ١٩٢٠م حذر رئيس الوزراء البريطاني ديفيد لويد جورج من أن انسحاب الجيش البريطاني من العراق سوف ينتج عنه حرب أهلية.	يؤكد المسؤولون الأمريكيون أن انسحابهم المفاجئ سينتج عنه حرب أهلية.

١٢	استقر الاحتلال المباشر الشامل عام ١٩١٩م، بدأ الانتداب عام ١٩٢١م، وأقر من خلال معاهدة ١٩٢٢م، ثم اعتمد عام ١٩٢٤م لمدة أربع سنوات.	تم الاحتلال بصورة رسمية بقرار من الأمم المتحدة، وأعيدت السيادة ظاهرياً في يونيو ٢٠٠٤م مع بقاء الاحتلال! ويتم تجديد طلب بقاء قوات التحالف بصورة سنوية، وعدّ التيار الصدري الاتفاقية الأمنية طويلة المدى تمهد لفترة انتداب أمريكي على العراق???.
١٣	توسع الاحتلال بصورة تدريجية في ضم شيوخ العشائر إلى مجلس النواب.	؟؟؟؟
١٤	تم إنهاء الانتداب وبدأ الاستقلال الظاهري عام ١٩٣٢م من خلال معاهدة ١٩٣٠م، ومدتها ٢٥ عاماً تسمح لبريطانيا بالتدخل في السياسة الخارجية، والاحتفاظ بالقواعد، واستخدام المنشآت المحلية زمن الحرب.	؟؟؟؟
١٥	انتهت المعاهدة عام ١٩٥٥م، فتم تشكيل تحالف دولي باسم «حلف بغداد» ضم تركيا وباكستان وإيران والعراق.	؟؟؟؟
١٦	قامت ثورة ١٩٥٨م وانتهى عهد الاحتلال ودخل العراق في مرحلة النظم القمعية.	؟؟؟؟

يتبين من خلال دراسة الجدول السابق عدة نتائج :

١ - هناك توافق عجيب بين الاحتلالين خاصة في مجال إعادة تشكيل النظام السياسي .

٢ - التعامل مع العشائر متشابه في الحالتين .

٣ - الاحترام المتبادل بين قادة الاحتلال ومراجع الشيعة في النجف .

٤ - يماثل الانتداب البريطاني محاولة إدارة بوش توقيع اتفاقية أمنية بعيدة المدى مع العراق بوصفها غطاء للانتداب وإعادة انتشار القوات.

٥ - هناك فروقات بين الاحتلالين تتمثل بصورة أساسية في المدة الزمنية، فما حدث سابقاً في عقد يحدث الآن ربما في عام واحد، فارق آخر هو أن الاحتلال البريطاني لم يكن مصحوباً بطبقة سياسية جاهزة لتسلم الحكم، كما حدث مع نظيره الأمريكي، ومنها أيضاً استمرار المقاومة السنية لفترة طويلة نسبياً.

٦ - تبقى على الأقل أربعة إجراءات لم يتخذها الاحتلال الأمريكي، وهي تندرج في خانة التوقعات المستقبلية، وهي: تسكين العشائر في مجلس النواب وخاصة العرب السنة، في مزاحمة واضحة للحزب الإسلامي، وفترة إعادة الانتشار وبدء الانتداب الفعلي بعد توقيع الاتفاقيات اللازمة مثل النفط والأمن وخلافه، وانتهاء فترة الانتداب وتشكيل تحالف إقليمي يستوعب دولاً أخرى، وقيام ثورة أو انقلاب عسكري يسلم الحكم إلى نظم ديكتاتورية، ولتبدأ دورة جديدة.

٧ - هذه الإجراءات الأربعة المتبقية من تجربة البريطانيين لا يشترط أن تتم في تتابع زمني متباعد، بل قد تحدث متزامنة قياساً إلى تغير الظروف، فمثلاً قد يقترن بدء الانتداب مع إعادة انتشار القوات مع تشكيل حلف بغداد جديد، خاصة وأن هناك بوادر محاولات لاستيعاب إيران في معادلة إقليمية ترتكن محورياً على الخليج العربي، وقد يتشكل الحلف الجديد مع بقاء الانتداب، كما لا يشترط أن يتأخر الانقلاب الديكتاتوري حتى انتهاء معاهدة الانتداب.

٨ - المجال مفتوح أمام الاحتلال الأمريكي لابتكار إجراءات جديدة، ولكن تبقى الأربعة السابقة أكثر حظاً من غيرها.

هل كانت أمريكا تخطط لاحتلال طويل الأجل؟

من الأسئلة المهمة التي تحدد إستراتيجية الاحتلال في العراق معرفة مدة الاحتلال التي كان مخططو البنتاجون يحددون خطواتهم بناء عليها، وتلقي التصريحات المتضاربة لمسؤولي الإدارة الأمريكية ضباباً حول المدة الحقيقية، يرجع السبب في ذلك إلى أن خبراء إستراتيجيين أمريكيين كانوا يعربون عن قلقهم من احتلال طويل الأمد، وكانت أقصى مدة مقبولة بالنسبة إليهم تماثل بقاء ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية أربع سنوات تحت السيطرة الغربية، أو بقاء اليابان مدة ست سنوات[١].

إلا أن مهمة تلك القوات بعد الغزو كانت واضحة لـمُنَظري السياسة الأمريكية بغض النظر عن الوقت الذي ستستغرقه، ويذكر جون تشبمان مدير المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية في أكتوبر ٢٠٠٣م أنه: «سيكون من الضروري بالتأكيد أن تبقى الولايات المتحدة والآخرون في العراق لحضانة الحكومة الجديدة الضعيفة... وسيتعين على الولايات المتحدة وأي من حليفاتها بعد أي حرب على العراق أن تساهم ليس في بناء الأمة فحسب، بل في بناء الإقليم في الشرق الأوسط أيضاً»[٢].

إذن المهمة مقبولة، ولكن يجب إنجازها في أسرع وقت، ولم تبدُ على السطح ملامح واضحة لنوايا بقاء طويل الأجل، حتى إن (نيويورك تايمز) توقعت أن حكومة بوش تخطط للبقاء ١٨ شهراً على الأقل[٣]، وقدمت صورة وردية لما يجب أن تفعله سلطات الاحتلال حتى تسلم البلد إلى أهله وترحل، لم يكن ذلك صحيحاً أبداً، نعم لقد تفاجأت الإدارة الأمريكية بالمقاومة وصعوبة تسيير الأمور في العراق، ولكن هذا لا يعني أنها لم تكن تخطط للبقاء طويلاً. إن أزمة إدارة بوش ليس في كونها مضطرة للبقاء، بل لأن لديها أجندة خاصة ومهمات تعطل إنجازها.

(١) عراق المستقبل، جيف سيمونز، ص ٩٢.
(٢) عراق المستقبل، السابق، ص ٩٣.
(٣) السابق، ص ٩٣.

إن أحد التحليلات المهمة يقول: إن تحديد هذا العدد من القوات الأمريكية وقوات التحالف -١٧٠ ألف جندي - لعملية غزو دولة - بحجم العراق - وإسقاط نظامها، يحمل في طياته شبهة واضحة، وقد أشار إلى ذلك بول بريمر في مذكراته[١]، منوهاً بدراسة أعدتها مؤسسة راند حول العلاقة بين مستويات القوات - عددياً - والاستقرار، استناداً إلى تجربة سبعة احتلالات سابقة نفذتها قوات أمريكية، في ألمانيا واليابان والصومال والبلقان وأفغانستان ودول أخرى، وخلصت الدراسة إلى بناء معيار عددي لتحديد عدد القوات اللازمة لاحتلال دولة ما، وهو: ٢٠ جندياً لكل ألف مقيم في البلد المستهدف، وحسب بريمر فإن تطبيق هذا المعيار على سكان العراق البالغ وقتها ٢٥ مليون نسمة، يعني قوات لا يقل عددها عن ٥٠٠ ألف جندي، «كان التحليل مذهلاً» كما ذكر بريمر، لذلك أعد تقريراً ملخصاً عن الدراسة وأرسلها إلى رامسفيلد مع ملاحظة مرفقة «أعتقد أن عليك النظر في هذا»، يقول بريمر: «لم أتلقَّ أي رد بخصوص التقرير».

يُرجع بريمر نقص عدد القوات إلى رغبة رامسفيلد في تطوير العمل العسكري اعتماداً على قوات خفيفة ورشيقة وقوات خاصة، وأسلحة متطورة، لكن بريمر مع ذلك يطرح تساؤلاً مهماً: هل يدعم الوضع على الأرض في العراق الخلاصة بأننا نحتاج إلى ثلث القوات المحتلة التي تقترحها دراسة راند؟[٢]

إن المنطق العسكري يقول: إن من يخطط لحرب سريعة وخاطفة وسيطرة ساحقة عليه أن يرفع عدد القوات إلى الحد الأعلى، أو على الأقل إلى المعيار المذكور في دراسة راند، وفي المقابل فإن من يخطط لبقاء طويل الأجل - يتضمن مسوغات بقاء ذاتية - يحتاج إلى تخفيض عدد القوات حتى لا تتحقق السيطرة المطلوبة بسرعة كبيرة.

يقوي هذا الاحتمال ما أشار إليه بريمر من أن غارنر الذي ترأس مكتب إعادة الإعمار منذ يناير عام ٢٠٠٣م في البنتاجون قبل أن ينتقل إلى العراق؛ ربما فوجئ بالنصر السريع

(١) عام قضيته في العراق، ص ١٧ - ١٨.
(٢) السابق، ص ١٨.

الذي حققته القوات الأمريكية، يقول: «وعندما بدأت الحرب في ١٩ آذار/ مارس وسقط نظام صدام حسين بعد ثلاثة أسابيع فحسب؛ وجد غانر ومكتب إعادة الإعمار أنفسهم يتامى، فُرضت عليهم مسؤوليات لم يتوقعوها البتة، وبدون موارد كافية بشرية ومالية على السواء»[(١)].

من الدلائل المهمة أيضاً في هذا السياق: قبل الغزو أنشأ العميد هير ماكماستر الضابط المخضرم نموذجاً لقرية عراقية في قاعدة عسكرية أمريكية في ولاية كلورادو، ضمت ثلاثمائة مواطن عراقي يتحدثون العربية ويعارضون نظام صدام، تطوعوا لمساعدة القوات الأمريكية على التعامل مع العراقيين وتفهم العادات والتقاليد والثقافة والسلوكيات. . إلخ[(٢)]، فهل يمكن بذل كل هذا المجهود لفهم شعب لن يضطر الأمريكيون إلى التعامل معه لأكثر من عام أو عامين؟

ثم في ديسمبر عام ٢٠٠٣م ألقى جون ألترمان مدير برنامج الشرق الأوسط بمركز الدراسات الإستراتيجية والدولية في واشنطن؛ محاضرة في ندوة عقدها المركز الأمريكي بالإسكندرية، وقال فيها: «لا يوجد خلاف بين الكونغرس الأمريكي وصناع السياسة الأمريكية تجاه الحرب على العراق، إن الخلاف ينحصر حول المدة التي سيستمر فيها استعمار العراق، إذ دعا صانعو السياسة الأمريكية إلى أن تكون ٣٠ عاماً، وهو ما اعترض عليه الكونغرس»[(٣)].

لاحقاً تلقى الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر ردود فعل غاضبة، عندما صرح في فبراير ٢٠٠٧م بأنه «هناك من يتطلع إلى بقاء القوات الأمريكية في العراق لعشر سنوات أو عشرين أو ثلاثين سنة مستقبلاً، إن السبب الذي ذهبنا من أجله إلى العراق هو إقامة قاعدة عسكرية دائمة في الشرق الأوسط»[(٤)].

---

(١) عام قضيته في العراق، ص ٣٨.
(٢) الدور الإسرائيلي في الحرب الأمريكية على العراق، تأليف: مجموعة، ص١٠٤.
(٣) سمير عبيد، مقال: الرئيس بوش يُجدّد المساومة عندما طلب البقاء في العراق لـ ٣٠ عاماً، ١/ ٦/ ٢٠٠٧م، موقع http://www.ssnp.info
(٤) د. عبد الحسين شعبان، مقال: النزيف العراقي المستمر، ٨/ ٤/ ٢٠٠٧م، موقع التجديد العربية.

اضطرت الإدارة مؤخراً أن تعترف بأنها يمكن أن تبقى لسنوات طويلة، ولكن الذي يهمنا أنها كانت تخطط لذلك مسبقاً ولم تضطر إليه؛ لأن هذه النية المسبقة هي التي ساهمت بالدرجة الأولى في تحول العراق إلى ما هو عليه حالياً، كما أنها - نية البقاء المسبقة - دعمت حلم الشيعة في إقامة دولتهم المستقلة في الجنوب، إذ لو كان الجيش الأمريكي قد انسحب مبكراً لما سمح العرب السنة بإقامة هذه الدولة ولتعطل الحلم، كان العون الأكبر الذي قدمه الأمريكيون للشيعة في هذا الصدد حفاظاً على مكتسبات الأغلبية المزعومة؛ يتمثل في: تدمير الجيش العراقي، وقمع العرب السنة.

إستراتيجية الاحتلال طويل الأمد[1]:

تمهيد	وسائل الاحتلال	مسوغات البقاء - التقسيم
تدمير الإنسان العراقي	ترسيخ الفصل الطائفي والعرقي	
التحالف مع الشيعة - التنسيق مع إيران	(الترويج للأسوأ) حرب أهلية مبرمجة	الدمقرطة
حل الجيش	خلخلة التوازن داخل الطوائف الرئيسة	إعادة الإعمار
تدمير مؤسسات الدولة السابقة	الحكومة	منع الحرب الأهلية
تدمير البنى التحتية والفوقية	الميليشيات	إزالة الفوضى - تحقيق الاستقرار
ترسيخ الحكم الذاتي الكردي	نشر الفوضى	النفوذ الإيراني
بناء طائفي للدولة الجديدة		الحؤول دون سيطرة القاعدة.
وضع ركائز الاقتصاد المفتوح		
تصفية معارضي الاحتلال		

(١) الجدول التالي يستعرض أهم مكونات الإستراتيجية الأمريكية في العراق.

كيف تعمل الإستراتيجية؟

قبل الغزو استغرقت أركان الإدارة الأمريكية في عملية تحضير واسعة النطاق تشمل اتصالات متعمقة مع المعارضة العراقية ومناقشة الأوضاع بعد سقوط نظام صدام، كما شملت تجهيز مسوغات شن حرب واسعة النطاق لإسقاط النظام: الإرهاب، الدمار الشامل، الاضطهاد. . . إلخ، مع وضع آلية متدرجة لسحب عملية الغزو بعيداً عن الأمم المتحدة. وعندما سقط النظام تم تفعيل المرحلة الثانية وهي تجهيز مبكر لمسوغات البقاء من منطلق أن مسوغات إسقاط النظام لن تغطي إلا فترة احتلال قصيرة نسبياً، وهكذا تم تدمير الدولة بصورة تامة - ولأسباب اقتصادية أيضاً كما سبق بيانه - تمهيداً لإعادة إعمارها، وبُدئ في عملية سياسية بطيئة نسبياً وتمت صياغة معادلة توازن طائفية للدولة الجديدة، كل ذلك كان يترافق مع انتشار ممنهج لفوضى شاملة.

بعد أن اقترب عمر الاحتلال من ثلاثة أعوام تم تجهيز مسوغات جديدة للبقاء تتمثل في تزايد احتمالات التقسيم ومخاطر الحرب الأهلية الشاملة، وبعد مرور أكثر من ثلاثة أعوام، بدأ الترويج أكثر للتغلغل الإيراني في العراق - على خلفية خطرها النووي - مضافاً إلى مسوغات البقاء وبناء على طلب حثيث من الدول العربية. ما سنلاحظه عند استعراض مكونات هذه الإستراتيجية أن شيعة العراق توافقوا إلى حد كبير مع الاحتلال في تنفيذ غالبيتها، بل كانوا الأداة الرئيسة في بعض المكونات مثل الحرب الأهلية، والميليشيات وتدمير الدولة وحل الجيش. . إلخ، والتوافق في أسلوب المعالجة يوحي بوجود توافق أو تقارب في الأهداف.

وهكذا بعد اقتراب إدارة الرئيس بوش من ثمانية أعوام هي حدها الأقصى، نجحت في إسقاط القوة العربية الأكبر في الشرق العربي، كما تمكنت من السيطرة على ثاني أكبر احتياطي نفطي - مع توقعات بتحوله إلى الأول - ، وأشعلت فتيل النهوض الشيعي في المنطقة العربية التي تضم أكبر احتياطي نفطي، وتمكنت الإدارة أيضاً من ضخ ما يزيد عن ٥٠٠ مليار دولار إلى الشركات الأمريكية، وبالنسبة لإيران أصبح لها جناحان ترفرف بهما فوق المنطقة، أحدهما في الغرب الأفغاني، والثاني في الجنوب العراقي. وسوف نستعرض

أبرز مكونات محاور الإستراتيجية الأمريكية.

أولاً: التمهيد:

قبل حرب عاصفة الصحراء عام ١٩٩١م وجه وزير الخارجية الأمريكي وقتها جيمس بيكر وعيداً قاسياً إلى النظام العراقي، قال: «سوف نعيدكم إلى العصر ما قبل الصناعي»[١] نفذ بيكر وعيده، وعاد العراق إلى ما قبل الثورة الصناعية، كان ذلك هو التمهيد الأول لغزو العراق بعد ١٢ عاماً. إن سقوط نظام البعث العراقي ليس سقوطاً لحزب أو نظام، وإنما هو سقوط دولة، وتأسيس دولة أخرى جديدة تماماً، دولة على «الكود» الأمريكي الجديد في بناء الدول، وكما في عالم البناء؛ فإن الدولة الجديدة يجب أن تقوم على أنقاض القديمة، فكانت عملية الهدم هي الوصف الأدق لما أطلقنا عليه مرحلة «التمهيد» في الإستراتيجية الأمريكية، وكان العامل المساعد الأول في هدم «الدولة العراقية» هو مهارة الأمريكان في استغلال «هاجس» الحكم لدى شيعة العراق.. نعم تَسَلَّم الشيعة الحكم، ولكن بأي ثمن؟ وأي سلطة؟

حل الجيش:

قبل اكتساح المغول للعراق وإزالة الخلافة العباسية، كان الوزير ابن العلقمي -الشيعي- كما ذكر ابن كثير؛ يجتهد في صرف الجيوش، وإسقاط اسمهم من الديوان، وكانت العساكر في آخر أيام المستنصر قريباً من مائة ألف مقاتل، فلم يزل يجتهد في تقليلهم إلى أن لم يبق سوى عشرة آلاف، ثم كاتب التتار، وأطمعهم في أخذ البلاد، وسهل عليهم ذلك، وحكى لهم حقيقة الحال، وكشف لهم ضعف الرجال، وذلك كله طمعاً منه أن يزيل السُّنة بالكلية[٢]. وقبل أكثر من ثمانين عاماً بذل الملك فيصل جهداً كبيراً من أجل تأسيس جيش نظامي عراقي تعتمد عليه الدولة، عارضت جهتان هذه الخطوة بشراسة: الاحتلال البريطاني، والشيعة[٣]. منذ ذلك الحين؛ مر الجيش العراقي بمراحل مختلفة تفاوت فيها تأثيره على الحياة السياسية

(١) عراق المستقبل، جيف سيمونز، ص ٣٣.
(٢) كتاب: الفكر التكفيري عند الشيعة، حقيقة أم افتراء، تأليف: عبد الملك بن عبد الرحمن الشافعي.
(٣) شيعة العراق، ص ٢١٤.

العراقية، لكن بعد دخول العراق عهد الانقلابات العسكرية مع ثورة عبد الكريم قاسم عام ١٩٥٨م احتل الجيش مكانة مرموقة في بنية الدولة، وصار عرفاً أن ينتمي الرئيس وطبقته الحاكمة إلى الجيش، وما بين عامي ١٩٥٠ و١٩٨٠م نمت المؤسسة العسكرية ١٤مرة، في الوقت الذي تضاعف عدد السكان ٣ مرات، والجهاز الإداري للدولة ١٠ مرات[١].

عاصر الجيش العراقي أهم مراحل تطوره في عهد صدام حسين، فقد بلغت النسبة بين العاملين في الجيش والسكان ٣٣ فرداً لكل ١٠٠٠ نسمة وأحياناً ٦٠ فرداً لكل ١٠٠٠نسمة، وهي من المعدلات الأعلى عالمياً، إذ يبلغ المتوسط العالمي ٧ لكل ١٠٠٠ نسمة زمن السلم، وبلغ الإنفاق العسكري العراقي عام ١٩٩٤م ما يعادل ٦ ,١٤٪ من الناتج الإجمالي الوطني، وهو الأعلى على المستوى العربي، ويبلغ هذا المعدل ٢ ,٣٪ عالمياً و ٦ ,٣٪ في البلدان النامية، كما ضم الجيش بين صفوفه نخبة من الذين تلقوا تعليماً عسكرياً راقياً[٢]. وقد ذكر بريمر في كتابه أن تعداد الجيش الإجمالي بلغ ٧١٥ ألف جندي، وزعم أن بينهم ٤٠٠ ألف مجند شيعي[٣]، ويبدو أن هذا الرقم في حالة التعبئة الكاملة، إذ يبلغ تعداده في الأوقات العادية ٣٥٠ - ٤٠٠ ألف عسكري.

كان الجيش العراقي مستهدفاً من قبل الإدارة الأمريكية في وقت مبكر، بسبب خبراته المتراكمة من حربه مع إيران، وسعى النظام لاكتساب قدرات قتالية متطورة، من بينها التقنيات النووية، لذلك رتبت إسرائيل مع واشنطن قصف المفاعل النووي العراقي عام ١٩٨٢م. ومنذ عاصفة الصحراء كانت القوات الأمريكية تصطاد الجنود الهاربين من الخدمة والذين لجأ بعضهم إلى دول مجاورة للعراق، وتنتقي عدداً من بينهم عن طريق لجان مختصة، ثم ترحلهم إلى أماكن خاصة للتدريب، وهناك رواية لأحد هؤلاء يقول فيها: «نُقلت في العام ١٩٩٢م إلى أمريكا، وتحديداً إلى جزيرة كانت أغلب منشآتها عسكرية، أنا وعدد آخر من

(١) سلام إبراهيم عطوف كبة، مقال: المؤسسة العسكرية في العراق الجديد، موقع عراق الغد، ٢/ ٧/ ٢٠٠٧م.
(٢) السابق.
(٣) عام قضيته في العراق، ص ٣٩.

العراقيين، كان من بينهم محافظ النجف السابق عدنان الذرفي، حيث كنا نتلقى تدريبات عسكرية ودورات مكثفة للتعلم على اللغة الإنجليزية بالإضافة إلى دورات في تنفيذ مهام الاغتيال»، ومن المهام التي كلفت بها هذه المجموعات التسلل عبر الحدود إلى العراق أثناء الغزو وهم يرتدون ملابس الجيش العراقي بهدف نشر الإشاعات لتسريع انهيار الجيش، وتنفيذ بعض العمليات التخريبية[١].

في نهاية مارس عام ٢٠٠٣م عند بدء الغزو كان الجيش العراقي يمتلك: و٢٠٠٠ دبابة، و٢٠٠ - ٣٠٠ طائرة اعتراضية وهجومية، و١٠٠٠ عربة مصفحة مدرعة، و٢٠٠٠ ناقلة جنود، و٨٠٠ دبابة خفيفة للمشاة، و٢٠٠ مدفع ذاتي الإطلاق، و١٥٠٠ مدفع آخر متطور، و١٠٠ طائرة هليكوبتر، و٦٠٠٠ مدفع مضاد للطائرات، و١٠٠٠ صاروخ أرض- جو، وصواريخ سكود قصيرة المدى[٢]، عندما توقف القتال بعد ثلاثة أسابيع لم يكن أحد يعرف أين ذهبت أغلب هذه الأسلحة التي ركمها العراق طيلة عقود كاملة، بما في ذلك الأسلحة الخفيفة والذخائر، وأجهزة الاتصالات ووسائل النقل وتجهيزات الشؤون الإدارية. لم تبذل القوات الأمريكية المحتلة أية جهود لتأمين الثكنات العسكرية، وهذا أمر يثير الدهشة كون إدارة الاحتلال ما فتئت تتحدث عن دعم الاستقرار، فكيف يتم ذلك في بلد تحول شعبه المتفرق إثنياً وطائفياً إلى شعب مسلح بكل ما في الكلمة من معنى؟ وهكذا تمت سرقة آلاف الأطنان من الذخيرة، وسرق مركز الأبحاث النووية في التويثة والذي كان يحتوي على ١٠٠ طن من اليورانيوم، إضافة إلى منشآت التصنيع العسكري، حيث قامت شاحنات بنقل محتويات هذه المراكز العسكرية الإستراتيجية إلى جهات مجهول - إيران غالباً - واقتصرت حماية الجيش الأمريكي على وزارة النفط وبعض مباني وزارة الداخلية[٣]، وبتعبير بريمر نفسه « فقد ذاب الجيش العراقي».

بعد ذوبان جيش صدام دُمرت الثكنات والقواعد، ولم تجرد من كل الأسلحة

(١) وكالة قدس برس، ٩/ ٥/ ٢٠٠٧م، موقع هيئة علماء المسلمين.
(٢) سلام إبراهيم عطوف كبة، مقال: المؤسسة العسكرية في العراق الجديد، سابق.
(٣) سلام إبراهيم عطوف كبة، مقال: العسكر والميليشياتية والإرهاب في عراق التنمية البشرية المستدامة، موقع مجلة الحوار المفتوح، ٢٤/ ١٢/ ٢٠٠٧م.

والمعدات التي يمكن استخدامها فحسب، وإنما أيضاً من الأسلاك والمواسير بل وحتى الحجارة»[١]. «يهمس بعضهم - وإن برعب وخوف من الاغتيال على يد مجهول - . . : إن سلاح الجيش العراقي قد سُرق ونقل إلى المليشيات، التي وصفها بول بريمر بالميليشيات الشرعية، منها ما خُزن ليستعمل بالتهديد لخوض حروبٍ داخلية من أجل نفط كركوك، وبعضها الآخر بيع بالوزن، أي حديد خردة، وقد اشتُري بأموال العراق وبملايين الدولارات، بل بمئات الملايين كل عام»[٢].

في مذكراته يحاول بريمر المراوغة في قضية حل الجيش، فهو يعد أن الجيش تفكك منذ ترك الجنود ثكناتهم ووحداتهم وعادوا إلى بيوتهم، ويدعي أن قرار حل الجيش في ٢٣ مايو ٢٠٠٣م تحت اسم «قرار حل الكيانات» مجرد إجراء شكلي رسمي؛ لأن الجيش كان قد حل نفسه بالفعل[٣]. بينما لا يفوته أن يذكر ثناءات قادة الشيعة والأكراد عليه من أجل هذا القرار - الشكلي - تحديداً، حتى إن الطالباني قال له: إن قرار حل الجيش «كان أفضل قرار اتخذه الائتلاف طوال مدة الأربعة عشر شهراً في العراق»[٤]، وقال له البارزاني: «أهنئك على حظر جيش صدام رسمياً، إن ما قمت به رائع وهو يثبت بأن الائتلاف جاد بشأن إنشاء عراق جديد وموحد. . قلت: أنت تعلم أن بعض الأشخاص كانوا يشجعوننا على إعادة تشكيل نسخة صغيرة من جيش صدام. . فقال البارزاني: كان يمكن أن تكون تلك غلطة كبيرة، كنا نحن الأكراد انفصلنا عن العراق»[٥]. بذلك يكون أساس الدولة العراقية القديمة قد انهار، وأصبح الشعب العراقي مسلحاً تسليحاً كاملاً، واستراحت إيران وإسرائيل من أقوى جيش في المنطقة.

---

(١) عام قضيته في العراق، ص ٧٥.
(٢) كتاب: أسئلة لها استحقاقاتها في الغد القريب، تأليف: محمد حسن الخالصي يناير ٢٠٠٥م، نسخة إلكترونية، موقع العراق للجميع.
(٣) عام قضيته في العراق، ص ٧٧.
(٤) عام قضيته في العراق، ص ٧٩.
(٥) السابق، ص ٨١.

ترسيخ الحكم الذاتي الكردي:

يتمتع الأكراد بالحكم الذاتي منذ عام ١٩٩١م، فما الذي يمكن أن يحصلوا عليه بعد سقوط نظام البعث؟ لم يتخل الأكراد أبداً عن حلمهم بإقامة دولة كردية في شمال العراق، أو دولة تجمع كل الأكراد، فقط هم يتدرجون وينتظرون الوقت المناسب والذي لم يحن بعد، والثابت الوحيد بالنسبة للأكراد هو أنهم لا يجب أبداً أن يغضبوا «الأخ الكبير» أي: الولايات المتحدة، حتى وإن تأخر حلم الدولة.

إن استعداد الأحزاب الكردية للسير حذاء الحليف الغربي - الأمريكي - غير محدود، وهو أمر تاريخي، فعندما فر مصطفى البارزاني -والد مسعود البارزاني - من السليمانية في شهر تموز/ يوليو ١٩٣٤م إثر ثورته ضد الإنجليز، أعاد حساباته، وأرسل إلى السفير البريطاني السير كناهان كورنواليس وعداً لافتاً بإطاعته «مهما تكن أوامرك»[١]، وعندما أمر الرئيس الأسبق ريتشارد نيكسون عام ١٩٧٣م الـ سي آي إيه أن تدفع للبارزاني الأب ١٦ مليون دولار على ثلاث سنوات دعماً له ضد صدام، صرح البارزاني لصحيفة (واشنطن بوست) في صيف عام ١٩٧٣م أنه مستعد فور إعادة آبار النفط في كركوك إلى «أصحابها الشرعيين» أن يسلم الثروة النفطية إلى الأمريكيين، وقال: «نحن مستعدون لفعل ما يتوافق والسياسة الأمريكية في هذه المنطقة إذا حمتنا أمريكا من الذئاب، وإذا كان الدعم قوياً بما يكفي فبستطاعتنا السيطرة على حقول كركوك وإعطاؤها لشركة أمريكية لتشغلها»[٢].

لكن وزن الأكراد في السياسة الأمريكية يتفاوت من وقت إلى آخر، وفي عالم السياسة لا يمكن المساومة على شيء تم تقديمه مسبقاً على طبق من فضة، حسب رؤية هنري كيسنجر، بمعنى أن الأكراد ورقة محروقة يمكن الحصول على فوائدها بدون مساومة؛ لأنه ليس لديهم خيارات أخرى، وهم لا يحاولون البحث عنها أساساً حتى لو وجدت، وعندما سُئل موظف أمريكي في أواسط تسعينيات القرن الميلادي الماضي عن مأساة الأكراد أجاب قائلاً: «لدينا

(١) عراق المستقبل، جيف سيمونز، ص ١٦١.
(٢) السابق، ص ١٦٤.

سمكـات أكـبر لنقليهـا، والأكـراد ليسـوا سمكة كبيرة جداً»[1]. فإقامة القواعد العسكرية - مثلاً - مطلب تُقدم من أجله الدول تنازلات للدولة التي يراد إقامة القواعد بها، ولكن الأكراد على العكس كانوا يلحّون على ذلك، وطالب جلال الطالباني واشنطن أن تقيم قاعدتين في شمال العراق، وبالفعل بدأ العمل فيهما، واحدة قرب أربيل والثانية قرب السليمانية[2]. يلخص جيف سيمونز وضع الأكراد المرتبك بعبارات موجزة «تميز المأزق الكردي في عالم ما بعد صدام بالوضوح: ضمان فترة من الحكم الذاتي في دولة فيدرالية؟ أم الضغط من أجل كردستان مستقلة تماماً؟ وتبين أن معظم الناطقين باسم الأكراد المتخوفين من خسارة الحكم الذاتي الحالي؛ مستعدون للقبول باستمرار الوضع كما هو، ربما مع توسيع مساحة المنطقة والحصول على ضمانات بعدم حدوث غزوات تركية جديدة لشمال العراق».

التحالف مع الشيعة:

لا يوجد حرج لدى الشيعة في التعاون مع الكافرين أعداء الأمة سعياً لنصرة المذهب، وهذه حقيقة ثابتة في الكتب والتاريخ القريب والبعيد، والواقع المعاصر، وقد عدَّ الخميني تكرار ما فعله علي بن يقطين ونصير الدين الطوسي أمراً مطلوباً حفاظاً على المذهب وحتى لا يتشتت الشيعية كما يزعم «ولولا التولي لخيف تشتت الشيعة، وذهاب حزبهم مع قلة عددهم وضعفهم وقوة أعدائهم، وشدة اهتمامهم لعنهم الله بهضمهم وهلاكهم»[3].

وكان التحالف الشيعي البريطاني في منتصف القرن التاسع عشر من أسباب نشر التشيع بين العشائر جنوب العراق، فقد عُقد اتفاق بين بريطانيا وأسرة القاجاريين الشيعية الحاكمة في إيران ينص على ضرورة وضع خطة محكمة لنشر التشيع بين العشائر، وتتعهد الحكومة الإنكليزية بتسهيل مهمة الوافدين الإيرانيين، ويتعهد الجانب الإيراني بالمقابل بإرسال رجال دين وأموال كافية لتنفيذ المهمة، وغرض الخطة هو: زعزعة قبضة والي بغداد على جنوب

(١) عراق المستقبل، جيق سيمونز، ص ١٥٣.
(٢) الزمان، ١٦/ ١٠/ ٢٠٠٦م.
(٣) كتاب: الفكر التكفيري عند الشيعة، حقيقة أم افتراء، تأليف: عبد الملك بن عبد الرحمن الشافعي.

العراق والخليج وتسهيل وتأمين طريق شركة الهند البريطانية من خلال السيطرة على الطريق البحري بين الشام وبغداد والبصرة والبحرين ورأس الخيمة ومسقط وموانئ إيران الجنوبية والهند[١].

أثناء الاحتلال البريطاني للعراق كان أمام الشيعة خياران: أن يقبلوا بحكومة يسيطر السنة على غالبيتها، أو يطالبوا بسيطرة تامة للبريطانيين على الحكم، أي المفاضلة كانت بين النصراني الكافر، والمسلم السني، فماذا اختار علماء ورموز الشيعة؟ ينقل إسحق نقاش الحالة الشيعية في ذلك الوقت بما يوضح موقف شيعة العراق بدون لبس «عمد الشيعة في سعيهم من أجل نيل نصيب في السلطة، إلى تغيير موقفهم جذرياً من البريطانيين الذين عدَّهم الشيعة قادرين على إنهاء هيمنة السنة في الدولة، ومنذ تموز / يوليو ١٩٢٣م بدأ الشيعة يعبرون عن الرأي القائل: إن من الأفضل لهم بكثير أن يعودوا إلى أيام الحكم البريطاني الكامل على أن يكونوا تحت سيطرة إدارة سنية، وسرت في ذلك الوقت أيضاً إشاعات ذهبت إلى أن الزعماء الشيعة يفكرون برفع مذكرات إلى المندوب السامي يطلبون فيها من الحكومة البريطانية أن تستأنف حكمها المباشر للعراق، ولم يقتصر تغيير السياسة الشيعية المعادية لبريطانيا بالاتجاه المعاكس على السياسيين وحدهم، بل شاركهم فيه بعض المجتهدين العرب كذلك، وأبرزهم مهدي الخالصي، ويبدو أنه عبَّر في وصيته عن تفضيل السيطرة المباشرة على الحكومة العراقية على النحو الذي شُكلت به بعد نفيه إلى إيران[٢] وهذا الموقف من الخالصي - الجد الأبرز لعائلة الخالصي - عجيب؛ فهو يفضل حكم المحتل الذي نفاه خارج العراق، على حكم العراقيين السنة! وبذل الشيعة جهوداً مضنية لاستدراج البريطانيين إلى عودة الحكم المباشر فلم يفلحوا، رغم الوفود الدينية التي أرسلوها إلى المندوب السامي.

وفي الفترة التي تولى فيها ب. بورديلون المنصب أكد له وفد شيعي أنهم «مستعدون لإطاعة أي أمر من الحكومة البريطانية» وشددوا على أن معارضتهم للحكومة العراقية ليست

---

(١) كتاب: ثقافة الوسط، علاء الدين المدرس، نقلاً عن بحث: جهود علماء العراق في الرد على الشيعة، عبد العزيز بن صالح المحمود، موقع الألوكة.

(٢) شيعة العراق، ص ٢١٤.

مدفوعة لمشاعر معادية لبريطانيا، وإنما بالزعم على تفادي الوقوع تحت هيمنة حكومة سنية، وقال أحد زعماء الشيعة لبورديلون: إننا نعرف أننا غير متعلمين، ومن ثم لا نستطيع في الوقت الحاضر أن نأخذ نصيبنا المناسب في الخدمات العامة، وما نراه هو السيطرة البريطانية لإنقاذنا من الهيمنة السنية حتى يتعلم أبناؤنا، وحينذاك سنأخذ نحن، الأكثرية الحقيقية، مكاننا اللائق في حكومة بلدنا ولن نقبل بالسيطرة البريطانية بل مجرد المشورة كما تعطونها الآن»[١]. أي: أنهم يريدون ترك العراق «وديعة» لدى البريطانيين حتى «يتأهلوا» لاستلام الحكم، أليس هذا ما حدث ويحدث الآن؟ مع الاحتلال الأمريكي.

تكرر التحالف، وكانت البداية عندما حرض بوش شيعة الجنوب على التمرد على صدام، فلم يتوانوا في التلبية، ولكن بوش الأب خذلهم، يقول أحد الثوار الشيعة وقتها لصحيفة (نيويورك تايمز) - لنلاحظ هنا التلازم بين أمر بوش واستجابة الشيعة له -: «بوش قال إننا ينبغي أن نثور على صدام، وها نحن ثرنا على صدام، ولكن أين بوش؟ أين هو؟ فالكويت دمرها صدام، والعراق دمره قوات الحلفاء، ولكن صدام ما زال على كرسيه»[٢].

وعندما لاحت بوادر التخطيط لانقلاب عسكري ضد صدام في التسعينيات في عهد كلينتون كانت تلك الانقلابات في الأساس سنية الطابع، وهو ما حفز الشيعة من جديد على مقاومة «الاستعمار» ورفض الحلول الناقصة - يعني التي تسفر عن حكم سني - فأصدر المرجع المعروف محمد الحسيني الشيرازي من إيران بياناً قال فيه: «إننا نحذر الشعب العراقي الكريم من أن انقلاباً عسكرياً جديداً بتخطيط من أمريكا وبريطانيا وإسرائيل في طريق الطبخ ليقوم مكان حزب البعث في العراق... فليعلم المستعمرون أن الشعب العراقي شعب مسلم، والمسلم لا يقبل بالانقلابات العسكرية، فهو حكم بغير ما أنزل الله... وإن أي انقلاب عسكري يقع في العراق، وتحت أي ستار، وبأي اسم أو شكل مرفوض سلفاً»[٣].

---

(١) شيعة العراق، ص ٢١٥ - ٢١٦.

(٢) شيعة العراق، ص٥٠٦.

(٣) موسى جعفر محمد، دراسة: العراق في حياة الإمام محمد الشيرازي، موقع شبكة النبأ http://www.annabaa.org/nba65/iraq.htm.

أما الحكم بما أنزل «بوش» فلا بأس به، وأما الرضا بـ «الانقلابات» الأمريكية؛ فمما لا حرج فيه البتة! ولذلك صرحت وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس لصحيفة (لاريبوبليكا) الإيطالية «السيستاني قام بدور مهم وإنه سيستمر في أداء هذا الدور مستقبلاً»[١].

بدأ الشيعة يحتلون مكاناً بارزاً في الإستراتيجية الأمريكية لإسقاط صدام مبكراً، حيث تلقت أحزاب المعارضة دعماً كبيراً، وكانت أغلبيتها شيعية[٢]، وذكر الصحفي الأمريكي البارز سيمور هيرش أن مسؤولين أمريكيين كباراً عدّوا قيام حكومة شيعية في العراق قد يؤمن التوازن الموالي لأمريكا مع المتطرفين من السنة[٣]، وأثناء العمليات العسكرية التي أقصت صدام عن السلطة في العام ٢٠٠٣م استخدم مندوبو الإعلام في البيت الأبيض قضية إخضاع الشيعة بوصفها وسيلة دعائية قوية لتصوير صدام وكأنه شيطان[٤].

ارتبطت المشاعر الشيعية في هذا الوقت إلى حد كبير بالولايات المتحدة، حتى إنه كثر الحديث عن بعث شيعي ينطلق من العراق متجاوزاً إلى بقية المنطقة، «الإدارة الأمريكية قد نجحت في إعطاء الصلاحيات والحريات كافة للأغلبية الشيعية، مما ساعد على انطلاق البعث الشيعي من جديد وعلى نطاق واسع، وهذا من شأنه إخلال التوازن الطائفي والديني في العراق والشرق الأوسط لسنوات قادمة»[٥]، وترافق ذلك مع نبرة عداء واضحة للسنة، يقول توماس فريدمان: «علينا أن نسلح الشيعة والأكراد ونترك السنة العراقيين يقبضون على الريح»[٦]، وفي مقاله الذي تبنى فيه تقسيم العراق إلى ثلاث دول قال ليسلي جيلب متوعداً العرب السنة في العراق: «الدولة السنيّة – يقصد بعد التقسيم – بلا نفط وبلا عائدات فلا بد

(١) د. محمد العبيدي، مقال: استخدام اليمين المتطرف الأمريكي للدين في السيطرة على شيعة العراق العرب، ١٥/ ٢/ ٢٠٠٥م، صحيفة الحقائق.
(٢) يمكن مراجعة أسماء الأحزاب والقيادات البارزة في المعارضة العراقية للتأكد من ذلك في كتابي: صراع الأضداد، الخريطة السياسية.
(٣) محمد خلف، جريدة بابل، مقال: ماذا تريد إيران من العراق؟ ٧/ ٤/ ٢٠٠٧م.
(٤) كتاب عراق المستقبل، أندرسن – ستانسفيلد ص٢٤١.
(٥) والي نصر، مقال: عندما ينهض الشيعة، مجلة الشؤون الخارجية الأمريكية، يوليو – أغسطس ٢٠٠٦م، ترجمة: موقع الألوكة، والكاتب أمريكي من أصل إيراني.
(٦) العراق منطق الانسحاب، ص ٩٢.

أن يعتدلوا وإلا يعانوا العواقب . . الفكرة هي تقوية الشيعة والأكراد وإضعاف السنة، وإن الخطوة الأولى تكون من خلال الحكم الذاتي للجنوب والشمال وننتظر النتائج»[١].

وسريعاً أنشأ الشيعة خطابين في مواجهة التحالف مع أمريكا، الخطاب الأول: يتبنى لهجة دعائية رافضة للاحتلال ومطالبة له بالانسحاب ولو على استحياء، والخطاب الثاني: يسعى إلى تطوير التعاون الأمريكي الشيعي إلى درجة مواجهة العدو المشترك - السنة - تحت مسميات «الوهابية» و «التكفيرية» وغيرها. ونذكر مثالين:

الأول: مؤتمر عقدته الرابطة العامة لمسلمي أمريكا في عام ٢٠٠٦م، وكان أبرز المشاركين فيه هادي المدرسي أحد مؤسسي منظمة العمل الإسلامي العراقية، «كان الهدف من المؤتمر الذي شارك فيه الألوف من مختلف الولايات المتحدة هو إيجاد روح التفاهم والمودة، بالإضافة إلى تعريف مذهب أهل البيت (عليهم السلام) للشعب الأمريكي والإدارة الأمريكية بوصفه البديل الوحيد لمواجهة المد الوهابي العنيف»[٢].

المثال الثاني: كلمة ألقاها ناشط عراقي - نزار حيدر - مدير المركز الإعلامي العراقي في واشنطن ضمن فعاليات مهرجان الاستنكار بتفجير مرقدي سامراء بمشاركة الجاليات الإسلامية الشيعية في الولايات المتحدة، وقال فيها: «على العالم المسيحي على وجه التحديد أن يتيقن كذلك من أن خطر الفكر الوهابي لا يقتصر على العرب والمسلمين فقط، وإنما يتهدد المجتمع الدولي وكل المجتمعات الحرة. . . إنما هي رسالة القوم إلى كل العالم، فاليوم العراق وغداً كل العالم، الذي سيحوله الإرهابيون من الوهابيين والتكفيريين إلى عراق كبير»، ولم يقتصر التحريض على العراق، بل تعداه إلى الدول الغربية نفسها، يقول: «لقد عاد الوهابيون، وللأسف الشديد، ليستغلوا الحرية التي يعيشونها في بلاد الغرب، ومنها أمريكا، ليحولوا المساجد والمدارس الدينية وحلقات الذكر الديني إلى أوكار لتدريس الكراهية والتكفير والحقد

(١) سمير عبيد، مقال: الرئيس بوش يُجدّد المساومة عندما طلب البقاء في العراق لـ ٣٠ عاماً، ١/٦/٢٠٠٧م، موقع http://www.ssnp.info/article.php?id=25005 .
(٢) الوكالة الشيعية للأنباء، إباء، ١٦/٦/٢٠٠٣م.

على الآخر، وإن على سلطات هذه البلدان أن تنتبه إلى ما يخطط له»[١].

على أرض الواقع العراقي كان التحالف واضحاً، يذكر بريمر لقاءه مع عبد العزيز الحكيم بعد حل الجيش العراقي واتخاذ قرار بإنشاء جيش جديد، يقول: «قال لي - الحكيم - وهو يراقبني عن كثب من خلال نظارته الملونة: قل لي يا سعادة السفير أنت تقول إن ضباطاً عراقيين سيقودون كتائب هذا الجيش الجديد فمن سيكون هؤلاء الضباط؟ قلت مستخدماً لقبه بالعربية: أعدك يا سيد أن يكون قائد الكتيبة الأولى شيعياً، وقد برَّ الائتلاف بوعده»[٢].

وينقل باحث عراقي رواية عن أحد المقربين من عبد العزيز الحكيم، وهي تحمل دلالة خاصة، يقول الراوي: إنه في اجتماع مع بريمر طلب منه الحكيم السماح بتصفية الحسابات مع بعض الرموز البعثية، وردَّ بريمر: حسناً! على أن يجري الأمر بهدوء، فوعد الحكيم بذلك، وكان ذلك بمثابة الكارت الأخضر للميليشيات[٣]، لذلك لم يُؤثَر عن قادة المجلس الأعلى طلب جاد برحيل الاحتلال، اللهم إلا مقروناً بالجدولة، وفي لقاء مع قناة العالم الفضائية قال الحكيم دون مواربة: «ونقولها بوضوح وصراحة، لخروج هذه القوات الأجنبية من العراق فلا بد من توفر مناخات عبر جدولة لبناء القوات الوطنية العراقية»[٤].

على مستوى الحوزة ورجال الدين نجح الأمريكيون في اختراق ذلك العالم الغامض، ويتحدث بريمر عن تجربته مع أحد رجال الدين الشيعة وهو فرقد القزويني[٥]، ينقل بريمر أحد لقاءاتهما: «تحدث القزويني بإسهاب ونحن نتناول بيبسي غير مبردة في مكتبه . . . قال

---

(١) نزار حيدر، مدير المركز الإعلامي العراقي في واشنطن، في مهرجان الاستنكار بتفجير مرقدي سامراء بمشاركة الجاليات الإسلامية الشيعية في الولايات المتحدة ٢٠/ ٦/ ٢٠٠٧م، شبكة النبأ.

(٢) عام قضيته في العراق، ص ٨٠.

(٣) علي الكاش، مقال: الدور التخريبي الإيراني في العراق، ج٤، تاريخ وصناعة الأحزاب والميليشيات، موقع الأنباء العالمية.

(٤) برنامج العراق اليوم، موقع قناة العالم على الإنترنت، ٢٢/ ٢/ ٢٠٠٧م.

(٥) وهو عالم ديني من الحلة، ويشغل منصب رئيس جامعة الحلة الدينية التي أقامها، وله إذاعة باسم الفراتين، ويوصف بأنه معتدل وفق المعيار الأمريكي، وله أتباع محدودون، واتهم بأنه وراء كتاب «قاضي السماء» إلا أنه أنكر ذلك، وقارن بين حركة جند السماء والبابية البهائية.

وهو يشير بيديه بطريقة مسرحية: إنني أعتزم يا سيادة السفير إنشاء جامعة هنا وسأطلب من الطلاب والمعلمين المسلمين والمسيحيين واليهود في هذه الجامعة أن يظهروا أن العراق الجديد يعود إلى العراقيين.

عبَّر الشيخ عن امتنانه للأمريكيين لأنهم حرروا العراق من طغيان صدام. مال إلى الأمام والتمعت عيناه بفعل الإثارة وقال: «إنني معجب بالديمقراطية كثيراً يجب أن يكون العراق الولاية الأمريكية الثالثة والخمسين». يعلق بريمر على مشاعر القزويني قائلاً: «كانت مشاعره واضحة، حتى لو كان حسابه مشوشاً بعض الشيء»[1]. وهو هنا يسخر من ثقافة القزويني حيث إن عدد الولايات الأمريكية خمسين فقط بعدد النجوم على العلم، ومقاطعة واحدة هي كولومبيا[2]. وقد عثرت على شهادة خطيرة لأحد رموز التيار الصدري يعترف فيها باختراق الموساد والسي آي إيه لحوزة النجف، يقول راسم المرواني مستشار الهيئة الثقافية لمكتب «الشهيد» الصدر: «نحن نعرف أن الموساد الصهيونية والـ سي آي إيه يمكنها أن تزج برجالها داخل الحوزة، ولن يمنعها شيء أبداً، وينبغي أن نفهم أن أخطر ما يمكن تصوره بالنسبة لإسرائيل وأمريكا هم المسلمون.. أفمن الصعب أن تخترقهم، وتزرع العمائم في أخطر حوزات العالم، وهي النجف؟ أجبني أنت»[3].

تدمير مؤسسات الدولة - تدمير البنى التحتية والفوقية:

ضمن فعاليات عاصفة الصحراء عام ١٩٩١م ألقت الطائرات الأمريكية من المتفجرات بين ١٦ يناير و٢٧ فبراير ما يعادل قوة قنبلة هيروشيما الذرية على العراق كل أسبوع، وهو حجم تدمير لا مثيل له في تاريخ الحروب قبل ذلك، ولم يقتنع الأمريكان بانهيار القوة الضاربة لصدام حسين، فمارسوا حصاراً اقتصادياً وحشياً، وقد وصف الرئيس الأمريكي

(١) عام قضيته في العراق، ٧١.
(٢) انظر: موقع المخابرات الأمريكية، كتاب الحقيقة، Fact book .
(٣) راسم المرواني يحاوره زهير الأسدي - كاتب شيعي من التيار الصدري - إبريل ٢٠٠٥م، موقع الثقلين، موقع الممهدون.

الأسبق وودرو ويلسن الحصار الاقتصادي بأنه: «هذا الدواء الساكت القاتل»[١].

في عام ٢٠٠٣م شرعت سلطات الاحتلال الأمريكية في تدمير مؤسسات الدولة والبنى التحتية والفوقية للعراق، وهو ما وصفه بعض الباحثين بأن «الولايات المتحدة تقوم الآن بعملية تفكيك المؤسسات المتبقية لدولة العراق، وبهذا الفعل تجازف بحل اللاصق (اللحمة) التي وحدت الدولة لأكثر من ٥٠ عاماً»[٢]، وحسب وصف جيف سيمونز «كان نمط الهجوم واضحاً، فالبنية التحتية المدنية كانت تستهدف في أنحاء كثيرة من العراق»[٣]، حتى مراكز البحث العلمي لم تسلم، وسرقت محتوياتها وتجهيزاتها العلمية الباهظة التكاليف، وبيعت خردة، تحت سمع وبصر الاحتلال وبحجة عدم وجود قوات كافية لحراسة المؤسسات[٤]. استخدم الصحفي البريطاني المعروف روبرت فيسك تعبيراً موحياً «حضارة تمزق إرباً»[٥]. عندما ركب بريمر الطائرة للمرة الأولى من الكويت إلى العراق لتسلم منصبه لفت نظره الحرائق المنبعثة فوق بغداد «استحوذ الدخان المتصاعد من بغداد على كل انتباهنا، كان كلاي ماكماناواي، وهو سفير آخر متقاعد وصديق قديم - ونائبي الآن - يجلس على مقربة، صاح قائلاً: ينهبون القدرات الصناعية، بعد أن يجردوا مكاناً من موجوداته يضرمون النار فيه. ثمة حسابات قديمة كثيرة يجب تسويتها. . هز هيوم - مساعد لبريمر - رأسه موافقاً فيما أعدت سدادتي الأذنين إلى مكانهما»[٦].

في ذلك الوقت كان جاي جارنر رئيس مكتب إعادة إعمار العراق جالساً في مكتبه في أحد القصور المشرفة على بغداد، يشرف ربما على تخريب العراق! وبناءً على قرارات بريمر تقرر تسريح أكثر من ٢٠ ألف معلم متهمين بانتمائهم لحزب البعث؛ لأن بقاءهم في

---

(١) عراق المستقبل، جيف سيمونز، ص٣٣.
(٢) عراق المستقبل، أندرسن - ستانسفيلد، ص ٣٩١.
(٣) عراق المستقبل، جيف سيمونز، ص ٥٢.
(٤) أسئلة لها استحقاقاتها في الغد القريب، تأليف: محمد حسن الخالصي، سابق.
(٥) عراق المستقبل، جيف سيمونز، ص ٥٨.
(٦) عام قضيته في العراق، ص ١١.

جهاز التعليم من وجهة نظره من شأنه أن يفرخ بعثيين جدد، ودُمِّر عدد كبير من المصانع نتيجة القصف غير المبرر، مما نتج عنه تشرد مئات الألوف وتعطلهم عن العمل، في مصانع الملابس على سبيل المثال: أصبح ١٢٠ ألف عامل بدون عمل لأن قوات التحالف قصفت مصانعهم[١]، كان واضحاً أن المطلوب تحويل العراق إلى دولة تستورد كل شيء حتى النفط، وقد ظل العراق يستورد النفط المكرر من دول مجاورة بسبب تدمير المصافي، وبلغت كلفة استيراده ٢٠٠ مليون دولار شهرياً[٢]. وفي ١٦/ ٥/ ٢٠٠٣م أصدر بريمر قراراً بتسريح ٣٥ ألف موظف من الخدمة العامة تحت شعار اجتثاث البعث، وهم يعملون في مختلف المجالات الحكومية والمدارس والجامعات وغيرها[٣].

من الناحية العملية فإن سلطات الاحتلال الأمريكي لم تكن مسؤولة تماماً عن كل عمليات التدمير والتخريب، أعني من حيث التنفيذ لا من حيث التخطيط، فقد شاركها آخرون، منهم العبثيون والدهماء الذين يستغلون انهيار سلطة الدولة، ومنهم قيادات شيعية كانوا حريصين على التأكد من تدمير دولة البعث ولو دُمِّر معها العراق، وذكرت تقارير أنه عثر في مقرات لأحزاب شيعية على أوراق وبيانات تتضمن أوامر وتوجيهات صادرة من رموز دينية وسياسية شيعية إلى أتباعهم في مناطق العراق المختلفة، للعمل على حرق وسلب وتدمير كل مؤسسات الدولة وتهيئة عموم الشيعة لذلك، وعدم الالتفات إلى ما قد يصدر عن النجف من نداءات وفتاوى لأنها تدخل ضمن باب التقية[٤]. نتيجة انهيار سلطات الدولة النظامية والرقابية انهارت الفواصل بين ملكية الفرد وملكية الدولة، وصارت العائلات تبني منازل على أراض مملوكة للدولة، ومغاسل السيارات تستولي على المياه من الخطوط العامة، وكل شيء تقريباً تشتريه الدولة أو تبيعه يمكن الحصول عليه من السوق السوداء،

(١) كتاب: الدور الإسرائيلي في الحرب الأمريكية على العراق، ص ٣٥.
(٢) العراق منطق الانسحاب، ص ١٢٠.
(٣) كتاب: محاضر مجلس الحكم الانتقالي، إعداد: أحمد الدفاعي، ص ٤٢.
(٤) الفكر التكفيري عند الشيعة، مرجع سابق.

حتى أدوية السرطان التي توفرها وزارة الصحة، وعدادات الكهرباء والكتب المدرسية[١]. أحد أسباب تدهور قطاع الكهرباء يرجع إلى أن الاحتلال أبعد منذ البداية الخبراء والمهندسين العراقيين، ومُنحت عقود التطوير والإصلاح إلى شركة بكتل الأمريكية ذات الصلات القوية مع الجمهوريين، وتباطأت الشركة في التنفيذ[٢]، ومثلها في ذلك شركات أخرى حصلت على عقود ضخمة نتيجة علاقاتها بمسؤولين أمريكيين كانوا يعملون غالباً في هذه الشركات قبل تسلم مناصبهم الحكومية، مثل: ديك تشيني، دوجلاس فيث، جون ألبو، جاي جارنر، زلماي خليل زاده.. إلخ، كلهم كانوا يعملون أو يمتلكون أسهماً في هذه الشركات، وقُدِّرت سوق إعادة إعمار العراق بعد مضي أربع سنوات على الاحتلال بأكثر من ١٠٠ مليار دولار[٣].

من الدلائل على منهجية التدمير المؤسسي للدولة أن قوات الاحتلال رغم تحججها بصعوبة تأمين المؤسسات كافة، فإن توفر المعلومات الاستخباراتية مكنها من تقصي الأماكن التي تحتوي على سيولة نقدية كبيرة، وكان التصرف في هذه الأموال الضخمة يتم دون ضوابط، ويذكر الناطق السابق باسم قوات التحالف في العراق الكولونيل تشارلز كرون أن قوات التحالف استولت على مبالغ نقدية كبيرة منها مبلغ واحد يتراوح بين ٧٠٠ - ٨٠٠ مليون دولار «كانت لصدام وجماعته.. لا أدري ما حصل لها، ربما أعطيت للقادة ليصرفوها في مناطق قيادتهم بحرّية»[٤].

وذكر برنامج (فايل أون فور) في إذاعة بي بي سي البريطانية أن قوات التحالف نَقَلت فجأةً بأمر من مجلس الحكم المؤقت في أيامه الأخيرة صيف ٢٠٠٤م ملياراً وأربعمائة مليون دولار، من فئة مائة دولار بلغ وزنها ١٤ طناً، على متن مروحيتين، من بغداد إلى مقر

---

(١) موقع محيط، ٤/ ١/ ٢٠٠٨م.
(٢) بول كرومان، مقال: الأصدقاء يقطفون عقود الإعمار في العراق، نيويورك تايمز، المستقبل ٢/ ١٠/ ٢٠٠٣م.
(٣) الوطن القطرية، ٨/ ٥/ ٢٠٠٧م.
(٤) الحياة، ٨/ ٢/ ٢٠٠٥م.

الحكومة الكردية في أربيل، ولا يزال مصير هذا المبلغ لغزاً إلى الآن[١] بخلاف ما تم نقله ولم يُعلم به.

الاقتصاد المفتوح:

أبرز المهام التي كُلِّف بها بول بريمر هي إعادة هيكلة النظم الاقتصادية في العراق، بما يحوله إلى اقتصاد مفتوح، تنساب منه وإليه رؤوس الأموال بحرية تامة، كما يحق للشركات الضخمة أن تفرض شروطها واستحقاقاتها كافة بدءاً من الأسعار وانتهاء إلى حقوق الملكية الفكرية. بدأ الترتيب لهذا الوضع قبل الغزو بفترة كافية، حيث تعاقدت وزارة الخارجية الأمريكية مع شركة خاصة من ولاية فرجينيا تُدعى آي. سي. ف. للاستشارات لتدريب منفيين عراقيين في الاقتصاد والمحاسبة والمالية استعداداً لإعادة هيكلة الاقتصاد العراقي المملوك للدولة وتحويله إلى اقتصاد تُحرِّكه السوق على النمط الغربي، وقُدرت قيمة التعاقد بمئات الألوف من الدولارات، وذَكر انتفاض قنبر مدير المؤتمر الوطني العراقي في واشنطن - قبل عودته إلى العراق - إنه على علم بالبرنامج التدريبي الذي تقوم به الشركة، ويعتقد أن حوالي مائة عراقي اشتركوا فيه[٢]، هؤلاء ستكون مهمتهم استلام الاقتصاد العراقي وإعادة تركيبه على النحو الذي تدربوا عليه، وهو الأكثر ملاءمة للشركات الأمريكية، وبالفعل أظهرت وثائق الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية أن أمريكا قطعت شوطاً متقدماً في التزامها بإنشاء اقتصاد عراقي ملائم للشركات الأمريكية[٣].

كانت القوانين التي يُقرها بريمر يتم عرضها على مجلس الحكم بترجمة عربية ضعيفة تعطي معاني متضاربة، وذكر أحد الأعضاء «كافة القوانين التي يطلبها السفير بريمر لغرض التوقيع عليها تقدم بهذا الشكل»، ومنها قانون البنك المركزي، وقانون الملكية[٤]. وفي نهاية

(١) الحياة، ٨/ ٢/ ٢٠٠٥م.
(٢) عراق المستقبل، جيف سيمونز، ص ١٢٥.
(٣) عراق المستقبل، جيف سيمونز، ص ١٠٩.
(٤) محاضر مجلس الحكم الانتقالي، ص ٤٧ - ٤٨.

فترة عمله بالعراق وقع بريمر على عشرات الأوامر والقوانين، التي لا يمكن نقضها لخمس سنوات، وهي الفترة اللازمة لتكبيل العراق بالديون والاتفاقيات السياسية والاقتصادية والتجارية والتسليحية والأمنية التي تجعل منه تابعاً إلى أمريكا في كل شيء[١]، وفي المجمل أصدرت سلطات الاحتلال نحو مائة قانون وقرار سعياً نحو فرض اقتصاد ليبرالي جديد، وخفضت الضرائب على الأعمال إلى مستويات لم يكن يحلم بها سوى الشركات الأمريكية[٢]. وكتبت صحيفة (نيويورك تايمز) أن الخطة التي وافق عليها بريمر «سوف تجعل اقتصاد العراق واحداً من الأكثر انفتاحاً أمام التجارة وتدفقات رأس المال في العالم، وتلغي جميع القيود تقريباً على الاستثمار الأجنبي، ويمكن أن تسمح لحفنة من البنوك الأجنبية بالاستحواذ على النظام المصرفي المحلي»[٣]. وقد اعترف نوري المالكي بأحد أمثلة «أمركة» الاقتصاد العراقي، عندما سئل عن التقيد بحفظ أموال النفط في بنوك أمريكية فقط بينما الدولار يتراجع، فقال: «هذا جزء من قضايا الاتفاقات الأمنية، أموالنا محمية فقط من أمريكا، لو وزعت أموالنا على مصارف مختلفة لحجزت، وكل عائدات النفط تُحجز إذا لم تحصل على ضمان دولة ضامنة كأمريكا، بسبب المطالبات الدولية بالتعويضات نتيجة حروب ومغامرات النظام السابق، ولولا هذه الضمانة لما استطعنا أن نستفيد من أموالنا، إلى الآن الخطوط الجوية العراقية لا تستطيع أن تتحرك لأنها مدينة إلى الكويت، إذ حجزت قبل أيام ١٥ مليون دولار أجور مرور الطائرات إلى بغداد، فكل أموالنا مهددة بالاحتجاز إذا وضعت في بنوك غير أمريكية»[٤].

من أمثلة القرارات التي أصدرها بريمر لإخضاع الاقتصاد العراقي، القرار رقم «٨١» باسم «براءة الاختراعات والتصميم الصناعي وسرية المعلومات والدوائر المتكاملة وتنوع المحاصيل» وهو يحتفظ بحقوق الملكية الفكرية لشركات البذور الأمريكية، وهي تنتج

(١) أسئلة لها استحقاقاتها في الغد القريب، محمد حسن الخالصي، سابق.
(٢) العراق منطق الانسحاب، ص ٣٥.
(٣) العراق منطق الانسحاب، ص٣٦.
(٤) الحياة، ٢٠/ ١١/ ٢٠٠٧م.

بذوراً معدلة وراثياً، وينص قرار «٨١» على إلزام المزارعين العراقيين بأن يدفعوا مبالغ كبيرة للشركات متعددة الجنسيات، مثل مونسانتو، للحصول على البذور لزراعتها كل عام، حيث سيعد استخدامهم لبذورهم - أي: العراقيين - أمراً مخالفاً للقرار، وتمتلك هذه الشركات حقوق الاحتكار الحصرية لهذه البذور لمدة عشرين عاماً، ووفقاً لإجراءات الهندسة الحيوية للتعديل الوراثي للجينات، يتم منح حق براءة الاختراع لأي تعديل مهما يكن بسيطاً في الحامض الرَّيبي النووي أو في سلسلة الجينات الخاصة ببذور أو نباتات موجودة بالفعل، مثل فول الصويا والقطن والأرز والبطاطا، تقوم هذه الشركات بالاستيلاء على محاصيل المزارعين العراقيين التي قاموا بزراعتها وإنمائها بأنفسهم دون أدنى مقابل، وهناك دليل قوي بأن شركة مونسانتو وغيرها من الشركات الكبرى المنتجة للبذور المعدلة وراثياً قد قامت باستنزاف بنك البذور العراقي سراً، والذي تم إنشاؤه لصالح المزارعين خلال السنوات القليلة الماضية[1].

بناء طائفي للدولة:

تتبع أمريكا أسلوب «التقسيم المائل» في تأسيس أنظمة حكم موالية لها، بمعنى أنها لا تعيد الأوضاع إلى حالة متوازنة طبيعية، بل تدير الدفة من اتجاه معاكس إلى نظيره في الناحية الأخرى، لقد عُدَّت الأوضاع المائلة دوماً بيئة ملائمة للتدخل والتحكم في أي دولة. كان تعامل الإدارة الأمريكية مع أحزاب المعارضة العراقية قائماً على هذه النظرية، وقد التقط الشيعة الطعم واندمجوا إلى حد كبير في المخطط الأمريكي، حتى الأحزاب الدينية منها؛ الدعوة والمجلس بالأساس.

وعندما سقط نظام البعث تأسس النظام الجديد على فرضيتين: إعطاء الشيعة أكثر مما يستحقون، إعطاء العرب السنة أقل مما يستحقون، وهكذا ينشأ لدى الطائفة الأولى رغبة دائمة في التحالف مع الأمريكان لضمان استمرارية القسمة، وينشأ لدى الطائفة الثانية رغبة

---

(١) د. محمد العبيدي، مقال: قرار «بريمر» رقم ٨١ ... إحدى جرائم العصر بحق الشعب العراقي، ١٤/ ٥/ ٢٠٠٥م، موقع الحزب الديمقراطي التقدمي http://pdpinfo.org.

قوية في التفاهم مع الأمريكان لتعديل القسمة، ويتحول الاحتلال بهذه «الوصفة» إلى طرف وسيط يتمسك بتلابيبه كل طرف داخل بوتقة الصراع العراقية.

لإتمام «اللعبة» الطائفية أُرسِل بول بريمر إلى العراق مسكوناً بهاجس «المظلومية» الشيعية، كان اختيار بريمر موحياً بطبيعة المرحلة القادمة في العراق، فقد تركزت خبرة الرجل في سنوات خدمته الأخيرة في الإدارة الأمريكية حول الحرب ضد الإرهاب، «فأنا أخوض هذه الحرب منذ ٢٠ سنة تقريباً، وآخر منصب شغلته هو رئيس اللجنة الوطنية للإرهاب المكونة من الحزبين»[١]، والإرهاب يحمل طابعاً «سنياً» في المفهوم الأمريكي، فجاء تحامله ضد السنة واضحاً، وتبين ذلك في غالبية قراراته بدءاً من محاصصة المجلس المؤقت وقانون إدارة الدولة وانتهاء إلى حكومة إياد علاوي، مع الإقرار بأنه يتحرك في دائرة مقيدة من الصلاحيات. وفي مذكراته عن تلك الفترة يسهل تتبع ذلك الهاجس، وهذه مقتطفات توضح الخلفية التي انطلق منها بريمر في تعامله مع الشيعة والسنة: يعتقد بريمر أن الأقلية العربية السنية تشكل نحو ٢٠٪ من السكان، وتتركز في القبائل والعشائر المستقرة في وسط العراق، وقد حكم السنة العراق لمدة أربعمائة عام، تحت الحكم العثماني التركي أولاً ثم تحت الحكم البعثي[٢]، وعندما سأله الرئيس الأمريكي جورج بوش عن إمكانية التعامل مع الشيعة مردفاً أن «بعض القادة السنة في المنطقة يشككون في ذلك إنهم يقولون: كل الشيعة كاذبون، ما هو انطباعك؟ لا أوافق على ذلك، لقد التقيت بعدد من الشيعة المخلصين والمعتدلين وأنا واثق من أن بوسعنا التعامل معهم»[٣]، في مقابل هذه التزكية للشيعة يصرح بريمر أن مشكلته العثور على زعماء سنة لديهم مصداقية، فيقول في موضع آخر: «إننا بحاجة إلى إيجاد تمثيل فعال للأعضاء السنة الوطنيين، وقد جعلنا العثور عليهم نواجه مشكلة هيكلية ملازمة لسياسة عراق ما بعد التحرير: الافتقار إلى زعماء سنة يحظون بالمصداقية»[٤].

(١) عام قضيته في العراق، ص ١٣.
(٢) عام قضيته في العراق، ص ٥٤.
(٣) السابق، ص ٩٧.
(٤) السابق، ص ١٢٤.

ويؤكد بريمر على أن صدام كان يحكم باسم السنة بخلاف ما يعترف به مثقفون شيعة، يقول: «لم يسيطر حزب البعث العراقي الذي هيمن عليه صدام حسين وعرب سنة آخرون على الحياة السياسية فحسب، وإنما على المجتمع العراقي بأكمله»[1]، ويتحدث عن المجندين في الجيش العراقي الذين كان أغلبهم من الشيعة في حين غالبية الضباط من السنة - حسب تصوره - فيقول: إنهم «تحملوا حصص الإعاشة الإسبارطية، والأجر الرمزي، والاضطهاد الوحشي، والإعدام العشوائي على يد ضباطهم السنة في الغالب»[2].

لكن عندما يتعرض بريمر إلى قائمة المطلوبين الـ ٥٥ والموضوعة صورهم على «أوراق اللعب» يغفل تماماً أي ذكر لكون غالبيتهم من الشيعة، بينما يزعم وفقاً لمصادر الاستخبارات الأمريكية أن المستويات الأربعة العليا لعضوية حزب البعث بلغ منتسبوها ٢٠ ألف عضو غالبيتهم من السنة[3]، فكيف يكون المستوى الأول من البعثيين - الـ ٥٥ - غالبيتهم من الشيعة، بينما المستويات الثلاثة المتبقية من القيادات غالبيتهم من السنة؟! إنه التحيز المسبق، سواء لأغراض سياسية أو لخلفية مشوشة. برز التحفيز الطائفي لدى بريمر بعد اعتقال صدام حسين، إذ جلب للقائه في غرفته المتواضعة أربعة من أعضاء مجلس الحكم، ثلاثة من بينهم شيعة، هم: أحمد الجلبي وعادل عبد المهدي وكريم شهبوري - موفق الربيعي - ورابعهم عدنان الباجه جي السني، وفي اللقاء وجهوا أسئلتهم إلى صدام حسين «مطعمة بالشتائم» كما ذكر بريمر، وكان الربيعي يروح ويجيء في الغرفة بعصبية وهو يقول: «صدام حسين، صدام حسين، لعنة الله عليك! لعنة الله عليك»، وعندما حان الانصراف اقترب الربيعي من سرير صدام وقال له ثانية: «صدام حسين لعنة الله عليك! كيف ستلقى الخالق»، قال صدام: «سألقاه مرتاح الضمير كمؤمن»[4].

على الصعيد الإداري تعامل بريمر مع السنة بوصفهم «الفتيان السيئين» ومع الشيعة

---

(١) السابق، ص ٥٥.
(٢) السابق، ص ٤٠.
(٣) السابق، ص ٥٦.
(٤) السابق، ص٣٢٧ - ٣٣٤.

بوصفهم «الفتيان الطيبين» كما يقول نير روزون من صحيفة واشنطن بوست[١]، وأدار العراق كما لو كان يشهد حرباً أهلية - فتسبب فيها لاحقاً - وكانت المحاصصة الطائفية وسيلته الأولى في تمزيق العلاقة بين مختلف الأطراف، وقد استخدمها بحنكة وذكاء بالغين، بحيث إنه كان يثير النزاعات بين مختلف الأطراف كما يتبين من مذكراته، وكان في تعامله مع عبد العزيز الحكيم - مثلاً - يستخدم هذا الأسلوب، الذي يعتمد على إثارة المخاوف لدى الطرف المقابل، ثم طمأنته بإجراء طائفي، كما كان يترك الأطراف المتنازعة أحياناً تتخذ قرارات محاصصة طائفية بنفسها، بحيث تتعمق الفواصل فيما بينها.

لقد هيأت الحرب مسرح صراعات إثنية طويلة في المنطقة، وكانت الإدارة التي يسيطر عليها الأمريكيون في بغداد مدركة تماماً للانقسامات الداخلية[٢]، وقد بدأت القسمة المائلة ضد السنة منذ قدوم بريمر، وفي قرارات مجلس الحكم وفي وضع نظام الحكم المؤقت، والدستور الدائم، فقد تشكل مجلس الحكم من ٢٥ عضواً؛ ١٣ شيعياً، ٥ من العرب السنة، ٥٪ من الأكراد، تركماني واحد، نصراني واحد، وكذلك الحكومة التي شكلها المجلس لاحقاً، وكانت التركيبة الطائفية لأول دفعة معينة في الجيش كالتالي: ٦٠٪ شيعة، ٢٥٪ عرب سنة، ١٠٪ أكراد، ٥٪ لبقية الطوائف[٣]، وتحول مبدأ المحاصصة إلى «أكبر القوانين في تاريخ العراق، وأكثرها نفوذاً وتقديساً، حتى أكبر من الدستور نفسه، وأكثر رواجاً من الديمقراطية نفسها، قانون ولد بأيام، وسيبقى حاكماً لسنوات قادمة، أما آثاره فقد تركت على وجه الديمقراطية تشوهات فظيعة، يحزن من ينظر إليها»[٤].

وجاء قانون الأقاليم محققاً لرغبات غالبية الشيعة مشعلاً «السُّعار» الطائفي على أشده، وفي حال تم تطبيق القانون كما هو مقرر في إبريل عام ٢٠٠٨م، فإن شكل الدولة سيتغير تماماً، فالمواد العشرة في الباب الخامس من الدستور حول سلطات الأقاليم صيغت «لهدف

(١) موقع الاتحاد الوطني الكوردستاني، ١٧/ ٥/ ٢٠٠٧م.
(٢) عراق المستقبل، جيف سيمونز، ص ٦٤.
(٣) إسلام أون لاين ١٦/ ٩/ ٢٠٠٣م.
(٤) سليم الحسني، مستشار إبراهيم الجعفري السابق، ورئيس تحرير موقع الملف، مقال: أسرار تنحي الجعفري، ١/ ٥، ٢٥/ ٤/ ٢٠٠٧م، موقع الملف، إيلاف.

واحد هو تشجيع قيام الأقاليم الجديدة على حساب النظام الاتحادي. وكلما ازداد عدد المحافظات التي اختارت أن تتشكل بوصفها أقاليم، تقلصت الدولة الاتحادية وانحسرت إلى الزوال»[١]. فالقرارات التشريعية النافذة والمتعلقة بالحياة اليومية سوف تتم بصورة فعلية على مستوى الأقاليم، التي تتمتع بسلطات هائلة «إذ حتى الجيش العراقي ليس بوسعه اجتياز أراضي إقليم ما دون الحصول على الموافقة من مجلس النواب فيه»[٢]، كما نصت المادة ١٢٢ على أنه «لا يجوز إجراء أي تعديل على مواد الدستور من شأنه أن ينتقص من صلاحيات الأقاليم التي لا تكون داخلة ضمن الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية، إلا بموافقة السلطة التشريعية في الإقليم المعني وموافقة أغلبية سكانه باستفتاء عام»[٣]. أما نص القرار ١٠٩ المتعلق بواردات النفط، فهو «يحتوي على فجوات كفيلة بتحقيق التمييز والتفرقة بحق المحافظات التي يشكل فيها العرب السنة أكثرية سكانية»[٤]، إذ تقتصر محاصصة التوزيع النفطي على الحقول المستخدمة حالياً وهي ١٧ من إجمالي ٨٠ حقلاً معروفاً بالفعل، هذا يعني أن التنقيب والاستغلال في المستقبل لثروة العراق النفطية سيظلان بيد السلطات الإقليمية التي يوجد لديها النفط، أي: الشمال والجنوب، «بما يضمن مستقبل فقر لسكان بغداد ووسط العراق السنيين.. ويهيئ الساحة أمام مستقبل صراع عرقي وديني»[٥].

تدمير الإنسان العراقي – السني:

«لقد تحاورت وتكلمت ومشيت وناقشت وحكيت مع العشرات من العراقيين، وكنت في المحصلة أشعر أني أتعامل مع أناس مدمرين من الداخل، لقد أصبحت الإنسانية هنا منهارة ومسحوقة ومتصدعة ومدمرة»[٦]، هذه كلمات يصف بها الإعلامي أحمد منصور حالة العراقيين نتيجة الحصار الاقتصادي الذي تعرض له العراق ١٢ عاماً. بعد الاحتلال

(١) كنعان مكية، الشرق الأوسط، مقال: الإجهاز على الدولة في العراق، ٢٩/ ١/ ٢٠٠٦م.
(٢) السابق.
(٣) السابق.
(٤) السابق.
(٥) العراق منطق الانسحاب، ص ٩٣.
(٦) قصة سقوط بغداد، ص ٣١.

ازداد الوضع سوءاً، فقد تم تدريب الجنود الأمريكيين على النظر إلى العراقيين مثلما تدربوا على رؤية الفيتناميين، على أنهم أقل من البشر، وهم ينادون العراقيين بشكل روتيني بكلمة «الحاج» على سبيل السخرية، وكانت الرسالة الواضحة التي تعطى للجنود من المراتب العليا في السلطة السياسية والعسكرية هي: «أن يموت العراقيون، أن يعانوا، فهذا شيء غير مهم، وفي الحقيقة فإن العراقيين كانوا يتعرضون للتعذيب كرياضة»[١]، وكما ذكرت المسؤولة البريطانية كلير شورت: «من الصعب جداً جعل الولايات المتحدة تتعامل مع العواقب الإنسانية»[٢]، وأشارت منظمة مركز العمل التي تتخذ مقرها في نيويورك، إلى أن القيادة العليا الأمريكية طالبت في المراحل الأولى من الحرب، وفي مواجهة المقاومة العراقية العنيدة - السنية طبعاً -؛ بشنِّ حرب مفتوحة ضد السكان المدنيين العراقيين، مما شجع الجنود الأمريكيين على اتباع طريقة «أطلق النار أولاً ثم اطرح أسئلتك»[٣].

كان مشهد العراقيين القتلى وجثثهم المتناثرة في الشوارع، خاصة في المناطق السنية، يثير الجنود الأمريكيين إلى مزيد من القتل، يقول العريف رايان دوبري، وهو يجول بنظره على مسرح عملية أسفرت عن مزيد من الجثث: «لقد بدأت أكره هذه البلاد. أنتظر حتى أضع يدي على عراقي لعين. كلا؛ لن أضع يدي عليه بل سأقتله»[٤]. وواصلت جمهرة من اختصاصيي الدعاية الغربيين مهمة تصوير العراقيين المسلمين بأنهم شعب مبتهج «لتحريره» على أيدي قوات مسيحية[٥]. اعتُقل عشرات الألوف من العراقيين السنة، وأُذلوا وأهينوا، ثم اعترف ضباط الاستخبارات الأمريكية أن ما بين ٧٠ - ٩٠٪ اعتقلوا عن طريق الخطأ[٦]، وكان كتاب «العقل العربي» الذي ألفه رافائيل باتاتي عام ١٩٧٣م، بمثابة «إنجيل المحافظين الجدد حول السلوك العربي»، قَدَّم الكتاب فكرتين محوريتين؛ الأولى: أن العرب لا يفهمون

(١) العراق منطق الانسحاب، ص ٤٠ - ٤١.
(٢) عراق المستقبل، جيف سيمونز، ص ٤٤.
(٣) السابق، ص ٥٣.
(٤) السابق، ص ٥٤.
(٥) السابق، ص ٦١.
(٦) العراق منطق الانسحاب، ص ٤٠.

سوى القوة، والثانية: أن أكبر ضعف لدى العرب هو العار والذل، يعني: خوفهما[١].

العنف الأمريكي ضد العراقيين كان موجهاً بالأساس إلى سكان المناطق التي تنشط فيها المقاومة، وهي مناطق سنية بالدرجة الأولى، واتُّبِعت أفكار رفائيل باتاتي: استخدام أقصى حد من القوة مع السنة، وإذلالهم إلى الدرجة القصوى، لذلك لا تزال مدن مثل الفلوجة محاصرة ومضيق عليها حتى الآن، يقول أحد شباب الفلوجة في لهجة ساخرة من أوضاع المدينة: «أليس جيداً نحن لا نستطيع السفر إلى بغداد لبيع محاصيلنا وشراء البذور والحاجات الضرورية لعائلاتنا؟.. أليس جيداً نحن نزرع فقط ١٠٪ من أراضينا بسبب نقص الكهرباء والوقود لتشغيل مضخاتنا»[٢].

في المقابل كانت أمريكا حريصة على الهدوء في الجنوب العراقي، بالدرجة نفسها التي حرص فيها السيستاني على رفض مقاومة الاحتلال، وكما يؤكد والي نصر: «إن الحفاظ على اتحاد الشيعة والبقاء على الهدوء في جنوب العراق من أهم أهداف الولايات المتحدة»[٣]، وكان بول وولفويتز مساعد وزير الدفاع الأمريكي السابق قبل الغزو مقتنعاً إلى درجة كبيرة بأن الشيعة هادئون، وكان يميل إلى «وصف العراقيين بأنهم علمانيون وشيعة بشكل مهيمن، ورفض أن يكون وجود الأماكن المقدسة الشيعية على الأراضي العراقية يثير أية مشكلة»[٤].

إن الانحدار بالإنسان إلى مستوى حاجاته الأولية؛ الطعام والشراب والأمن، يدمر القيم ويزلزل بنية المجتمع، أن تصبح أولى الأولويات: الحصول على طعام كاف، أو السير في الطريق إلى العمل دون التعرض للقتل، أو تدبير مبلغ فدية لقريب مخطوف، أو استلام جثة قريب دون التعرض لمثل ما تعرض إليه، أو السلامة من هجمة ليلية ينفذها جنود أمريكيون

---

(١) العراق منطق الانسحاب، ص ٦٠.

(٢) د. عبد الوهاب رشيد، مقال: العراق أقل عنفاً وجهنمية على الورق فقط، موقع الدار العراقية ١٣/١/٢٠٠٨م.

(٣) والي نصر، مقال: عندما ينهض الشيعة، مجلة الشؤون الخارجية الأمريكية، يوليو - أغسطس ٢٠٠٦م، ترجمة موقع الألوكة.

(٤) السابق.

مدعومون من جنود عراقيين؛ كانت هذه أهم الأعمال في روزنامة كثير من العراقيين في «مثلث برمودا» السني.

ثانياً: وسائل الاحتلال:

هناك عبارات غامضة كتبها بول بريمر في مذكراته، توحي بأنه كانت هناك أجندة معينة للحرب مبنية على توقعات بردود أفعال الطرف الآخر - صدام حسين - ولكن الأمور تعثرت بعد عدة أسابيع، وبينما كان مخططاً أن تستمر الحرب فترة أطول، فوجئ الجميع بانهيار الجيش العراقي تماماً بعد ثلاثة أسابيع فقط، «نظراً إلى أن القتال الرئيسي لم يدم سوى واحد وعشرين يوماً، لا أشهراً، ولأن قوات الائتلاف تجاوزت القرى والمدن وتقدمت بسرعة إلى بغداد، لم يحدث تدفق للاجئين، كما أن صدام حسين أمر قبل الحرب بتزويد العراقيين بمؤن تكفي لمدة ثلاثة أشهر من المواد الأساسية (الطحين والأرز والفول وزيت الطهي)، لذا لم تشكل المجاعة تهديداً وشيكاً أيضاً. قلت: باختصار؛ لا تكمن المشكلة في أننا لم نخطط، بل في أننا خططنا لظروف طارئة غير مطلوبة»[1].

لا تشمل الظروف الطارئة التي تم التخطيط لها مجرد أزمة لاجئين أو طعام قطعاً، ومما يوحي بذلك أن جاي جارنر رئيس مكتب إعادة الإعمار لم يمكث في منصبه بعد الغزو أكثر من ثلاثة أسابيع، ثم قدم عليه بريمر ليتسلم المسؤولية كاملة، كما أن الاتفاق مع بريمر تم بصورة فجائية، قبل شهر واحد من تسلمه العمل، وبعد سقوط بغداد بأيام قليلة، وكانت الحجة التي ذكرها في كتابه أن «الإدارة المدنية التي عينها البنتاغون أصلاً في العراق - مكتب إعادة الإعمار والمساعدة الإنسانية - تفتقر إلى الخبرة في المفاوضات الدبلوماسية العالية المستوى والسياسة»[2].

إذن اكتشف البيت الأبيض أن جارنر لا يصلح بعد أن مكث في مهمته منذ يناير ٢٠٠٣م في مكتب خصص له بالبنتاجون، وهذه تخريجات غير مقنعة، والأكثر قرباً من

(١) عام قضيته في العراق، ص ٣٩.
(٢) عام قضيته في العراق، ص ١٤.

الواقع أن هناك مراحل متوقعة كانت إدارة بوش قد وضعت خططها على أساسها ولكنها احترقت، ومن هنا بدأت عملية التردي الأمريكي في العراق، وبات واضحاً أن سلطات الاحتلال تفتقر إلى خطة بقاء شاملة لفترة كافية ريثما تتحقق الأهداف المنشودة. لذلك عندما بدأ بريمر عمله مع القيادات الشيعية والكردية العراقية، كان يلح على أهمية التريث واتباع إستراتيجية بطيئة متدرجة، يقول: «أبلغت زملائي بأن الديمقراطية ستكون دون شك مختلفة عن ديمقراطية أمريكا أو بريطانيا، لكن بما أن العراقيين بحاجة إلى الوقت لتصميم نظامهم فإن عملية كتابة الدستور والمصادقة عليه ستكون المكون البطيء في إستراتيجيتنا. . أعتقد بأننا سنسميها إستراتيجيتنا السريعة – البطيئة»[1]، ومما يشير إلى افتقار سلطات الاحتلال إلى رؤية إستراتيجية مسبقة ومتكاملة، أنها أخفقت حتى الآن رغم انقضاء خمس سنوات على الاحتلال في تنفيذ أهداف رئيسية، مثل: اعتماد قانون النفط في مجلس النواب، تنفيذ قانون الأقاليم، كما لا يزال الجنوب العراقي غارقاً في النفوذ الإيراني. هناك مقولة مشهورة للمُنَظِّر العسكري الصيني (سون تزو) في القرن السادس قبل الميلاد: «استراتيجية دون تكتيكات هي أبطأ طريقة للنصر، وتكتيكات من دون استراتيجية هي الضجيج الذي يسبق الهزيمة»، لقد أخطأت أمريكا قبل الحرب عندما وضعت إستراتيجيتها دون تكتيكات مقبولة، والآن تعيد إفراز الخطأ بصورة جديدة، فتضع تكتيكات للخروج من المأزق، لكن بدون إستراتيجية.

حرب أهلية:

توقع كثيرون أن الاحتلال الأمريكي سيلجأ إلى إشعال حرب أهلية بين السنة والشيعة، وإن اختلفت التحليلات حول الأسباب والوسائل، وكانت تحذيرات رامسفيلد المتكررة من نشوب حرب أهلية بمثابة إعلام مسبق، أكثر من كونها تحذيراً وإنذاراً، ونقلت (الصنداي تليجراف) عن دونالد رامسفيلد تصريحاً يقول: «نحن نحاول معرفة ماذا سنفعل إذا سقط العراق في دوامة حرب أهلية»، وأشارت الصحيفة إلى أن واشنطن بدأت التخطيط للتعامل مع حرب أهلية في العراق بالفعل، وأن رامسفيلد كشف أن الجيش الأمريكي يقوم بمناورات

(١) عام قضيته في العراق، ص ١٠٧.

للتنبؤ بما يمكن حدوثه في مثل هذه المواقف، وأن «مجتمع الاستخبارات يفكر بشأن هذا ويحلله»[١]، إن مزية «الحرب الأهلية» في واقع الأمر أنها تقدم دورة كاملة من مسوغات البقاء، بناء عليه؛ قوات الاحتلال يجب أن تبقى لثلاثة أهداف في هذه الحالة: منع وقوع حرب أهلية، وإيقاف الحرب الأهلية، ومنع تكرار الحرب الأهلية.

كانت التوقعات بنشوب الحرب الأهلية قد بدأت مبكرة في منتصف عام ٢٠٠٥م «ستسعى واشنطن نحو الحرب الأهلية المُسَيطر عليها في العراق، وأول إجراء ستتخذه واشنطن هو الانسحاب خارج المدن الكبيرة، وذلك للتفرج على المأساة القادمة، ومن ثم للتهيؤ نحو الانقضاض، وسوف تسلّم واشنطن أجزاء كثيرة من الملف الأمني إلى حكومة الجعفري قريباً، ولكن في الوقت بنفسه هي التي ستغرقه وتغرق حكومة الجعفري في الفوضى الأمنية»[٢].

تتفاوت الأسباب المفسرة لسعي واشنطن إلى إشعال الحرب الأهلية في العراق، فمنها: توريط حكومة الجعفري بسبب عدم مرونته في التعامل مع سلطات الاحتلال، ومنها: الحد من النفوذ الإيراني عن طريق مواجهة غير مباشرة، ومنها: تمكين النخبة الأقرب إلى المصالح الأمريكية من السياسيين الشيعة، ومنها: تمرير الاتفاقات الأمنية والاقتصادية المهمة[٣]. هذا التفسير حسب الرؤية الشيعية، ولكنه تفسير غير مقنع، فلم يكن الجعفري متصلباً في مواجهة الاحتلال ولا يملك ذلك بالأساس، كل ما في الأمر أنها عملية شد وجذب بين واشنطن وطهران، تتمثل في شخص رئيس الوزراء الشيعي أياً كان - الجعفري أو المالكي - كما أن النفوذ الإيراني يتركز في الجنوب أصلاً، فكيف تواجهه أمريكا بحرب أهلية في الوسط؟

إن التفسير الأقرب إلى الواقع أن الإدارة الأمريكية تريد ترسيخ الفصل الطائفي في العراق بين السنة والشيعة، وتحويله إلى واقع جيوسياسي، بعد أن ترسخ منذ عقود بين العرب والأكراد، وقد أكدت الدراسات المتعددة حول خيار التقسيم أن من أهم الأسباب

(١) بي بي سي، ١٣/ ٣/ ٢٠٠٦م.
(٢) سمير عبيد، مقال: أسرار زيارة رايس المفاجأة للعراق، الموقع الشخصي، ٢٤/ ٥/ ٢٠٠٥م.
(٣) السابق.

التي تعيق التقسيم هو التداخل بين السنة والشيعة في العديد من المدن، وكان مايكل أوهانلون قد طرح في دراسته[١] فكرة التبادل المشترك للمساكن بين السنة والشيعة في المناطق المتداخلة وبإشراف حكومي، واللافت هنا أن مناطق التبادل المقترحة، هي نفسها - منطقياً - مناطق الحرب الأهلية، وكما يقول أوهانلون: «الأفراد يستطيعون بأنفسهم تقرير أين يشعرون بأمان أكثر... والكثير من حالات إعادة التسكين تتركز في بغداد مع العديد من السنة الذين يعاد تسكينهم غرب نهر دجلة في حين يستحوذ الشيعة على شرقي بغداد»[٢].

إذن هذه رؤية موجودة ومقدمة من باحثين معروفين، والدراسة التي قدمها أوهانلون نشرت بعد تقلص الحرب الأهلية إلى حد ما، إلا أنها تشير إلى أفكار متداولة في أوساط مراكز الدراسات، التي هي بمثابة مستودعات الفكر بالنسبة للإدارة الأمريكية، والفكرة هنا: إذا كانت الحكومة عاجزة عن تنفيذ هذا التبادل بصورة سلمية؛ فلماذا لا ينفذ قسراً؟

تستهدف السياسة الأمريكية في العراق التعامل مع وحدات سكانية منفصلة عن بعضها، لا يملك أي منها رؤية شاملة لعراق واحد، وأقصى ما تتحرك منه هذه الوحدات مصالحها الخاصة الجزئية المنحصرة في الإقليم، ومع بقاء التداخل السكاني بين السنة والشيعة، والاستقرار الأمني النسبي، وإصرار العرب السنة على بقاء العراق موحداً، فإن عملية الانفصال - المستهدفة - ستمضي بطيئة وربما تتوقف، ونذكر بما قاله أوهانلون: «غالبية العراقيين في الواقع لا يزالون يقولون إنهم يريدون بلداً موحداً، ولكن إذا تطورت الحرب الأهلية نحو الأسوأ، فإن ذلك الخيار لن يبقى قائماً»[٣]. لذا كان المراد من تدبير حرب أهلية مبرمجة أن ينطلق قطار الفصل الطائفي.

وقد توافقت على إشعال هذه الحرب عدة جهات في آن واحد، وبدون مواربة، إنها الجهات نفسه التي تسعى إلى تقسيم العراق بدءاً من الفيدرالية المزعومة. الحديث إذن عن:

(١) سبق الإشارة إليها في مبحث: الأمريكيون وتقسيم العراق.
(٢) موقع / الملف.. من واشنطن، ١٣/ ١١/ ٢٠٠٧م.
(٣) السابق.

أمريكا - إيران - الأحزاب الشيعية، هؤلاء هم من أطلق قطار الحرب الأهلية في العراق. إن أمريكا لديها تاريخ عريق في الاعتماد على العنف بوصفه محركاً للأحداث والسياسات، بدءاً من الحرب الإسبانية قبل أكثر من مائة عام، وحتى الآن، مروراً بهجوم بيرل هاربور، وهجوم القوارب في خليج تونكين -فيتنام، والأزمة الكوبية، وأخيراً تفجيرات سامراء «الموسمية» ولا يمكن بأي حال إغفال ذلك عند تحليل أداء الاحتلال الأمريكي في العراق، ولسنا بصدد إثبات هذه الحقيقة، لأنها حقيقة أولاً، ولكثرة الأدلة عليها ثانياً.

إن الاعتماد على العنف بوصفه وسيلة لتمرير الأهداف ليس جديداً في العراق، فقد سبق للاحتلال أن اتبع هذه الوسيلة على نحو جزئي لتأمين المنطقة الخضراء عن طريق «التفجيرات في الفنادق والأحياء السكنية المحيطة بها، للضغط على السكان للمغادرة وبيع دورهم بمبالغ بسيطة، كي يهيئوا مناطق مغلقة للأمريكان، خصوصاً وأن هناك ست قواعد أمريكية ستكون ثابتة في العراق وستحتاج إلى كادر عالي المستوى لإدارتها، ووصول ثلاثة آلاف دبلوماسي أمريكي لتكون سفارة أمريكا أكبر سفارة في العالم، وهؤلاء سيحتاجون أماكن للسكن محمية تماماً. . من يتولى شراء الأراضي ودور المواطنين هي وكالة إيباك اليهودية، والتي قدمت أخيراً عروضاً لعائلات عراقية بالسفر إلى الدانمرك وكندا والنرويج مع سيارة وإيجاد عمل مقابل بيع دورهم وخصوصاً من يسكنون بالقرب من نهر دجلة والمنطقة التي تسمى الخضراء»[1]. عند تتبع عمليات التحضير الميدانية لنشوب حرب أهلية يمكن ملاحظة عدة خطوات:

أولاً: ترسيخ المناخ الطائفي، وقد تعددت الوسائل بدءاً من فترة بريمر والحكومات التالية: إياد علاوي، والجعفري.

ثانياً: «تسليح» الشعب العراقي من خلال السماح بنهب مخازن الجيش، وتسريب أسلحة خفيفة أكثر تطوراً وهي صناعة أمريكية ومما تستخدمه قوات التحالف نفسها، وقد

(١) سمير عبيد، الموقع الشخصي، مقال: ما هي المقاومة العراقية؟ لماذا التفجيرات؟ وما هي الغايات؟! ٢٠٠٤م.

أبدت سلطات الاحتلال كرماً واضحاً في هذا الصدد، إذ صرح جواد البولاني وزير داخلية المالكي أن «هناك ما يقارب ١٩٠٠٠٠ قطعة سلاح بحكم المفقودة بسبب أخطاء ارتكبتها القوات الأمريكية في عمليات التجهيز، إذ وزعت الأسلحة على الشرطة من دون علم مديرياتهم التي يعملون ضمن قواطعها، فضلاً عن تجهيز أفراد الحمايات الشخصية والعشائر وغيرها»، ويؤكد المفتش العام عدم وجود ضوابط محاسبية لملاحقة نحو ١٢,٩٪ من أموال الأسلحة والذخيرة[١].

ثالثاً: البحث عن «مفجر» للحرب الأهلية من عيار ثقيل، وكانت هناك خيارات متعددة: اغتيال، تفجير مرقد شيعي في منطقة شيعية، وتفجير مرقد شيعي في منطقة سنية. بالنسبة للأول؛ فإن تجربة اغتيال باقر الحكيم في باحة المرقد النجفي لم يُحرك لها ساكناً في الشارع الشيعي للدرجة المطلوبة، رغم مقتل كثيرين معه، وأما اغتيال شخصية دينية مثل أحد المراجع مثلاً؛ فالعلاقات الشيعية معقدة كفاية بما يسمح بتفرق دمه على الأطراف الشيعية نفسها، وأما بالنسبة للخيار الثاني؛ فلا يوجد ما يُحفز الشيعة للتحرك طالما لم يُحشر السنة في الأمر، وسبق أن تعرض مرقد النجف للقصف من قبل الأمريكان إبان أزمة التيار الصدري ولم يتحرك أحد، بل حتى السيستاني ترك النجف راحلاً إلى لندن، «دبابات الاحتلال الأمريكي هشمت حتى عظام أمواتنا في مقبرة السلام بالنجف، وهدمت السياج الخارجي لحضرة الإمام علي، وتعرضت القبة والمنائر لصليات الرصاص، وتناثرت جثث الشيعة من أبناء النجف في الشوارع، ثم كشف لنا بريمر بأنه كان يخضع للتحريض من دعاة المظلومية بضرورة الاستمرار بهذا القتل والتخلص من السيد مقتدى الصدر»[٢].

بقي الخيار الثالث هو الأنسب؛ لأن التهمة هنا تلتصق بالسنة بحكم المجاورة أو «المشاع»، والمُحفز موجود، إذ يحمل الشيعة إرثاً تاريخياً حاقداً على أهل السنة في سامراء منذ القديم،

(١) سلام إبراهيم عطوف كبة، مقال: العسكر والميليشياتية والإرهاب في عراق التنمية البشرية المستدامة، موقع مجلة الحوار المفتوح، ٢٤/ ١٢/ ٢٠٠٧م.
(٢) د. موسى الحسيني، مقال: كشف بألاعيب حزب الدعوة، موقع القوة الثالثة، موقع البيت العراقي، ١٧/ ١٢/ ٢٠٠٧م.

وسبقت الإشارة إلى محاولات الشيرازي الكبير قبل أكثر من مائة عام لتشييع أهل المدينة دفعاً للغربة عن «المرقدين».

رابعاً: تشكيل فرق الموت والميليشيات الخاصة، واختراق الميليشيات الشيعية الموجودة، بما يكفي لتحريكها في الشارع، وسيأتي الحديث عنها لاحقاً، وقد أشارت بعض وسائل الإعلام إلى اعترافات منتسبين إلى هذه الفرق، أحدهم كان من المجندين السابقين في الجيش العراقي، «كانت مهمتنا هي تنفيذ عمليات اغتيال أشخاص يمدنا جيش الاحتلال الأمريكي بصورهم وأسمائهم وخريطة تحركهم اليومية من وإلى مناطق سكناهم حيث كان يطلب منا أن نقتل الشيعي على سبيل المثال في منطقة الأعظمية، والسني بمدينة الصدر، وهكذا.. أما من يخطئ فإنه يقتل، وسبق أن قتل ثلاثة من أفراد مجموعتي على يد قوات الاحتلال الأمريكية بعد أن أخفقوا في اغتيال أحد الشخصيات السياسية السنية في بغداد.. وكان ذلك قبل أكثر من عامين»[1].

اشتعلت الحرب على نحو مدروس، وبالغت أحزاب شيعية في ردود أفعالها بما يتجاوز الحدث نفسه قياساً على تاريخ الشيعة أنفسهم، وكان غريباً عاصفة البيانات والفتاوى والتصريحات التي تَوَافَق عليها مراجع الشيعة وعلماء الحوزات الذين لا يكادون يتفقون على شيء، وعلى نحو لا يقل غرابة تمت ترجمة «الحالة الغضبية الشيعية» إلى أعمال تهجير وتغيير ديمغرافي ممنهجة، وكان التناغم وتوزيع المهام لافتاً بين الفصائل الشيعية المتنازعة فيما بينها، في مواجهة العدو المشترك، فهناك من يجمع الأسماء وهناك من ينفذ وهناك مجموعات للاصطياد الحر ومجموعات للاغتيال والاختطاف، وما بين القتل الانتقائي والعشوائي تزلزلت التجمعات السنية في المناطق المشتركة وبدأت أكبر عملية نزوح شهدها العراق في العصر الحديث.

وفي توصيف دقيق للمخطط الأمريكي، كتبت (واشنطن بوست) عندما كانت الحرب مستعرة تقول: «إنّ نفاد الصبر في بغداد - كما هو في واشنطن - من أنّ العراق يقترب من

(١) وكالة قدس برس، ٩/ ٥/ ٢٠٠٧م، موقع: هيئة علماء المسلمين.

نقطة التفتيت، ويجب أن يُفعل شيءٌ ما، لكن ما هو؟ وكما يقول المثل: عندما تقشّر أكثر تبقى النواة.. خطابات إدارة بوش تأمل أن يكون الحل الأفضل هو الحل الفدرالي الذي تنقل فيه الصلاحيات إلى الأقاليم السنيّة والشيعية والكردية؛ ويكون دور الحكومة المركزية تقاسم الإيراد النفطي بإنصاف؛ ويبقى الجيش العراقي تحت الطلب في المناطق المنفلتة مثل: بغداد، وتنسحب القوات الأمريكية بشكل تدريجي»[1].

إذن فقد بانت «النواة» الأمريكية. قررت سلطات الاحتلال إيقاف الحرب الأهلية تزامناً مع وصول عدد إضافي من الجنود الأمريكيين، حتى تُثبت صدق دعواها، ويمكنها - من ثم - تمديد بقاء القوات الأمريكية فترة أطول في العراق دون تقليل أعدادها، فصدرت الأوامر إلى فرق الموت بالتوقف مؤقتاً، وانتبهت حكومة المالكي فأعلنت - مجرد إعلان - ضرورة وضع حد لفوضى الميليشيات، ولم يلبث مقتدى الصدر أن أعلن تجميد جيش المهدي، وبدأت الإحصاءات الأمريكية في الظهور للعلن: عدد القتلى العراقيين المدنيين انخفض في الفترة من ١/ ٧/ ٢٠٠٧م وحتى ١/ ١١/ ٢٠٠٧م بنسبة ٤٢٪، كما انخفض عدد قتلى التحالف بنسبة ٦٨٪، وعدد قتلى قوات الأمن العراقية بنسبة ٣٧٪، وانخفض عدد الهجمات في بغداد بنسبة ٤٣٪، وتم القبض على مئات العناصر المنسوبة إلى القاعدة، وعثر على عشرات من مخابئ الأسلحة والذخائر.. إلخ، ونسب هذا النجاح في معظمه إلى زيادة عدد القوات الأمريكية[2].

وأخذت الحكومة تزف البشرى بعودة اللاجئين، وركبت عدادات «افتراضية» على الحدود - عجزت عن تركيب مثلها عند آبار البترول - لإحصاء العائدين الفرحين، لكن البيانات الرسمية للأمم المتحدة كذبت دعاوى الحكومة رغم انقضاء عدة أشهر على تراجع الحرب الأهلية، وحسب إحصاءات يناير ٢٠٠٨م بلغ عدد العائدين يومياً من سورية إلى

(١) ١٤/ ١٠/ ٢٠٠٦م، تقرير: ما هي خيارات العراق بعد فشل انقلاب بغداد، موقع وكالة الأخبار العراقية واع، نقلاً عن موقع: واشنطن بوست.
(٢) سلام إبراهيم عطوف كبة، مقال: العسكر والميليشياتية والإرهاب في عراق التنمية البشرية المستدامة، موقع: مجلة الحوار المفتوح، ٢٤/ ١٢/ ٢٠٠٧م.

العراق ٧٠٠ شخص، بينما بلغ عدد المغادرين يومياً من العراق إلى سورية ٢٢٠٠ شخص، أي: أكثر من ثلاثة أضعاف، وذكرت مصادر الأمم المتحدة أن أسباب العودة الأساسية، هي: انتهاء مدة الإقامة، انتهاء الأموال، وتحسن الوضع الأمني[1]، يعني: لو حسبنا نسبة الثلث لكل سبب سيكون من يعود لتحسن الوضع الأمني في حدود ٢٣٠ شخصاً يومياً، عشرة أمثالهم يغادرون.

أهم نتائج الحرب الأهلية المبرمجة كانت كما يلي:

١ - نقل المحاصصة الطائفية من المرحلة السياسية إلى المرحلة الجغرافية، وبذلك تزايدت احتمالات التقسيم.

٢ - خلخلة الصف السني وإبعاد ومحاصرة القيادات الرافضة للاحتلالين الأمريكي والإيراني، وفي مقدمتهم الدكتور حارث الضاري، ومسؤولين آخرين في هيئة علماء المسلمين.

٣ - بروز قيادات سنية جديدة تمثلت في شيوخ عشائريين، أكثر ولاء للاحتلال وقبولاً به.

٤ - تراجع الدور القيادي لجبهة التوافق داخل الصف السني، وتقلص نفوذها خاصة مع انسحابها من الحكومة.

٥ - بروز مجالس الصحوة والإنقاذ بوصفها كيانات أمنية يتعاظم دورها السياسي باضطراد، في سياق يشوبه الغموض حول مستقبلها داخل الطائفة وفي موازاة الدولة.

٦ - إجماع الأطراف العربية وجهات أخرى عراقية على ضرورة بقاء الاحتلال في الفترة القادمة حتى لا تتكرر الحرب الأهلية.

٧ - تراجع نسبي لمطالبة الكونجرس بسحب القوات الأمريكية من العراق، وتقلص الضغط الديمقراطي في هذا الصدد.

---

(١) قناة العربية، ٦/ ٢/ ٢٠٠٨م.

٨ - البدء في تنفيذ خطة تقسيم فعلية للعاصمة بغداد من خلال تحويل أحياء سنية إلى كانتونات محاصرة. هذا الإجراء الأخير تحديداً كشف النوايا الحقيقية للاحتلال فيما يتعلق بالتقسيم، فمن المعروف أن بغداد لها تأثير كبير في الصراع الطائفي، ويقول بعض القيادات السنية: إن من يسيطر على بغداد يسيطر على العراق.. وهو قول قريب من الواقع، وكتب حنا بطاطو حول التغيير الاجتماعي في العقد الأخير للملكية، فقال: «أصبح تاريخ العراق، منذ ذلك الحين وما بعد، هو تاريخ بغداد إلى حد كبير، وكان ملمحه اللافت للنظر هو السيادة العابرة والمتكررة لجماهير العاصمة، وكانت هذه الجماهير هي التي أصبحت تتسبب الآن في سقوط الوزارات»[1].

بغداد مقسمة إلى: الكرخ غرب دجلة، ويغلب عليها السنة، والرصافة شرق دجلة ويغلب عليها الشيعة، وتعد الأعظمية من الأحياء السنية الكبيرة في جانب الرصافة ويحيط بها ثلاثة أحياء شيعية وقد تعرض أهلها إلى أهوال بأيدي الشيعة أثناء فترات التصعيد، وتركزت عملية إقامة الحواجز الجدارية حول الأعظمية ومناطق أخرى في الكرخ، والسور المحيط بالأعظمية يبلغ طوله ٥,٤ كم، وبه منافذ محدودة يمر منها الناس، وهو مكون من كتل إسمنتية بارتفاع مترين، وتبلغ زنة الواحدة منها أكثر من ستة أطنان[2]. وقال العقيد برايان روبرتس قائد اللواء الثاني في بغداد: «إننا نحاول إيجاد بيئة آمنة، وإننا لا نوجد مناطق معزولة، بل نوفر للسكان ما يحتاجونه من مدارس ومستوصفات وأسواق تلبي احتياجاتهم دون الحاجة إلى مغادرة مناطقهم»، وذكر بعض المسؤولين أنه سيتم استخدام هويات خاصة بالمناطق لاحقاً[3].

رغم تراجع معدلات العنف الطائفي إلا أن المعطيات على الأرض لا تبشر بالخير، فلا يزال خيار الحرب الأهلية مطروحاً، خاصة وقد تكررت تفجيرات سامراء مطلع ٢٠٠٧م للمرة الثانية، وأسباب الاحتقان الطائفي لم تتراجع أو تعالج، بل إنها في حقيقة الأمر

---

(١) العراق، ج١، ص١٤٧.
(٢) الرأي العام، ٢٢/ ٤/ ٢٠٠٧م.
(٣) كاظم محمد، موقع كتابات، ٢٧/ ٨/ ٢٠٠٧م.

تتزايد، فلم يعد المهجرون إلى بيوتهم، كما أن إنشاء مجالس الصحوة أعطى للعرب السنة مزية الميليشيات المسلحة، ورغم أسوار بغداد والتهجير القسري، إلا أنه لا تزال هناك مناطق كثيرة متداخلة بين السنة والشيعة، كما توجد هناك أحداث وخيارات قادمة يمكن لها أن تتحول إلى أسباب للحرب الأهلية، مثل: الصراع على كركوك، والتي يتوقع بعض المحللين أنها «ستكون نقطة الحسم الرئيسة في تقرير ما إذا سيقسّم العراق بين الأكراد والشيعة والسنة أم لا»[١]، تطبيق قانون الأقاليم في المحافظات المشتركة بين السنة والشيعة، وقانون النفط وتوزيع إيرادات الحقول المستغلة لاحقاً.

تذكر صحيفة (لوس أنجيلوس تايمز) أن ضباط المستوى المتوسط في الجيش الأمريكي بالعراق قلقون من تداعيات تخفيض عدد القوات الحالي ١٦٠ ألف عسكري، ويقول الميجر باري دانيال قائد إحدى الوحدات في العاصمة: إن زيادة القوات «سمحت لرجاله للتركيز فقط على حي واحد: حي العامرية... السؤال الكبير لسنة ٢٠٠٨م هو: ما الذي سيحدث حينما تنسحب كل ألوية زيادة القوات.. كل ساحات المعارك ستعود من جديد مرة أخرى»[٢].

ويقول المسؤول البارز في البنتاجون مارك كيميت: «العام ٢٠٠٨م وما بعده سيكون ناجحاً، الحملة العسكرية ستكون ناجحة، فقط إذا ما تُرجمت المكتسبات الأمنية إلى حالة من الاستقرار المستمر.. لو أردتُ تقدير ذلك برقم محدد، ربما ستكون نسبة النجاح ٣٠٪، وربما ٥٠٪ إذا لعبنا أوراقنا بشكل صحيح»[٣]. ويلقي فاتح كاشف الغطاء - مدير مركز الثقلين للدراسات الإستراتيجية الذي تستشيره الحكومة العراقية - بتحذير جديد، إذ يتوقع حرباً أهلية جديدة لمدة ستة أشهر بسبب تشريع قوانين مثل: قانون النفط وسلطات المحافظات بحلول الربيع، وتزامن ذلك مع تخفيض متوقع في القوات الأمريكية، حيث سيعمل

(١) ستيفن فارين، واشنطن بوست، الملف برس، ٩/ ١٢/ ٢٠٠٧م.
(٢) الملف برس، ١١/ ١٢/ ٢٠٠٧م.
(٣) موقع الدار العراقية، د. عبد الوهاب رشيد، ١١/ ١/ ٢٠٠٨م.

الرابحون على تهدئة التخريب في المحافظات «سنواجه بعض المشاكل بين الشيعة والشيعة، ومشاكل بين السنة والأكراد ولاسيما في الموصل. . الرمادي أيضاً ستشهد حيزاً من العنف حيث تناور العشائر السنية على السلطة»[1].

التوازنات الداخلية:

في خلال الأعوام الأربعة الماضية مارست استراتيجية تحليل أو إنضاج للواقع العراقي بحيث تتلاشى الروابط والأطر التي تجمع بين مختلف المكونات الإثنية والعرقية والسياسية والأيديولوجية ويبقى العراق بعد ذلك مقسماً إلى عدد هائل من المكونات في جميع مناطقه وبها يسهل على الجانب الأمريكي عزف السيمفونية.

هذه الإستراتيجية تقوم في الأساس على تفتيت القرار السياسي على مستوى الدولة وعلى مستوى العراق أو الطائفة؛ لأن هذه الانقسامات تتيح فراغات تنساب منها السياسة الأمريكية لممارسة دور أكثر فاعلية وتأثيراً، ومع الحديث عن مثل هذا التفتيت للقرار السياسي والناجم عن انقسام عنقودي طائفي وعرقي وداخلي فإن الحديث عن حكومة مركزية قوية مستقلة يصبح سراباً.

عند التأمل في المكونات الفسيفسائية الموجودة حالياً في العراق، سنجد على الجانب السني:

جبهة التوافق لم تعد متوافقة، والحزب الإسلامي تعرض لانشقاق بعض أعضائه، والعشائر منقسمة ما بين الولاء للاحتلال أو البقاء على المقاومة، والمقاومة انقسمت ما بين مقاومة الاحتلال أو مقاومة المقاومة -أو القاعدة -، والجمهور السني لا يُعرف له رأي أو توجه، وكل مدينة أصبحت لها أحوالها وظروفها الخاصة، وهي سياسة مبرمجة أمريكياً، فبينما تهدأ الأمور في منطقة، تظل ساخنة مشتعلة في منطقة أخرى، وعندما يرى سكان الفلوجة أن إخوانهم في مدن أخرى بدؤوا يشعرون بالهدوء وقدر من الاستقرار، بينما هم

(١) الملف برس، ١١/ ١٢/ ٢٠٠٧م.

لا يزالون يعانون الحصار والقصف؛ فإن انفصالاً شعورياً سوف يحدث بين مكونات العرب السنة، وهذا ما وقع بالفعل.

على الجانب الشيعي؛ حدِّث ولا حرج، الأحزاب متصارعة فيما بينها، وداخل الأحزاب نفسها صراعات لا تنتهي، فالصدريون يتوالدون، والحكيميون يتقاتلون مع الفضلاء، والعشائر بين هذا وذاك، والمرجعيات تراوح ما بين السكون وجمع الخمس.

أما الأكراد؛ فإن العامل الوحيد الذي منع من قبل ويمنع حالياً أن ينزوَ أحد الحزبين على الآخر؛ هو الاحتلال الأمريكي.

أليس من الغريب أن يصبح أكثر القوى قدرة على التعامل مع أغلب الأطراف في العراق هو الاحتلال الأمريكي، وبعده الاحتلال الإيراني؟

إن الأساليب التي تتبعها السياسة الأمريكية في تمزيق الطوائف من الداخل متعددة:

فمنها ما سبق من الحرص على تناقض الضغوط وتباينها من مدينة إلى أخرى داخل الطائفة الواحدة، ومنها تمرير أحد الجوانب السيئة في الديمقراطية وهو توفير وسائل تفتيت الرأي، فهناك - حسب الأرقام قبل عام ونصف العام - ما يزيد عن ٢٨٠ صحيفة محلية ومئات الإذاعات وعدد كبير من المحطات التلفزيونية الأرضية والفضائية ونحو ٣٧٠ حزباً وحركة سياسية[١]، ومنها إيجاد شخصيات محورية وجعلها مركزاً لتوزيع المزايا للأتباع بما يرسخ زعامتهم، ومن ثم تنشأ قيادة يمكن تطويرها مستقبلاً في أي اتجاه - كما في نموذج مجالس صحوة العشائر -، ومنها: إنشاء ما يسمى «الفريق الإنساني» العسكري الأمريكي، وهو مكون من خبراء في علوم الإنسان الذين يشاركون مع الوحدات العسكرية في دراسة الميدان عن قرب ويقدمون توصياتهم، ومن هؤلاء: الدكتور ديفيد ماتسودا الأكاديمي

(١) د. فاضل الربيعي، مقال: وحوشنا في العراق، الحقيقة حول فرق الموت، القدس العربي، ١١/٩/٢٠٠٦م.

الأمريكي من جامعة كاليفورنيا، وله تجارب سابقة في أبحاث ميدانية في جواتيمالا، وهو يخرج بالزي العسكري مع أفراد إحدى الوحدات، ويقول عن مهمته: «جئت إلى هنا لأنقذ أرواحاً ولأحول العدو إلى صديق»، يقول اللفتنانت - كولونيل ديفيد اوكلاندر نائب قائد اللواء الثاني المقاتل من الفرقة ٨٢ المحمولة جواً الذي يضم خمسة آلاف جندي، موضحاً خدمات ماتسودا الفعالة: «ماتسودا قدم عرضاً عن كيف يحل العراقيون الصراعات، وكان له قيمة كبيرة في التعامل مع رجال الدين الشيعة»[1].

ومن أهم هذه الأساليب التحكم في إستراتيجية الانسحاب بما يتوافق مع الطبيعة المزاجية للطائفة، فمثلاً تخفض قوات التحالف وجودها إلى حد كبير في المناطق الشيعية الجنوبية، كما نسقت لانسحاب القوات البريطانية وإعادة انتشارها خارج البصرة، بينما تظل حريصة على التواجد المكثف في المناطق السنية، بل كانت زيادة القوات الأخيرة - ٢٠ ألف جندي - المستهدف بها أساساً تلك المناطق، فما السبب في ذلك؟

إن المناطق السنية لم يكن فيها انقسام وتفتُّت كافٍ لكي تنشب بينهم نزاعات مسلحة تحولهم عن مقاومة الاحتلال إلى قتال بعضهم، فكان لا بد من تكثيف التواجد حتى يتحقق الانقسام بدرجة كافية، والآن يبدو الأمر وشيكاً، مع تأسيس مجالس الصحوة، وتحول بعض عناصر المقاومة إلى تلك المجالس، وشن حرب شعواء تحت مسمى مواجهة القاعدة، أصبح الوضع داخل الطائفة السنية مفتتاً مع اختلاف المصالح والتوجهات.

على الصعيد الشيعي؛ فإن الطبيعة الذاتية للطائفة تجعلهم في حالة انقسام وتشرذم مستمرين، لذا فإن تركهم ينشغلون ببعضهم أولى من الانغماس بينهم بما ينسيهم ما يختلفون عليه.

في عام ١٩١٧م وقعت حادثة طريفة، فقد وصل إلى العراقيين خبر قصف القوات الروسية بالمدافع لمرقد الإمام الرضا في مشهد، فقرر المجتهدون في العراق إعلان الجهاد على روسيا نصرة لإيران - الشقيقة -، اجتمع المجتهدون لتدارس آلية العمل، وامتنع الشيرازي في سامراء واليزدي في النجف، فسافر إليهما مهدي الخالصي محاولاً إقناعهما بالجهاد،

(١) صحيفة العرب اليوم الأردنية، ١٠/ ١/ ٢٠٠٨م.

فنجح مع الأول وتهرب منه الثاني، وكان الخالصي من الكاظمية، وإثر عودته من النجف اعتدى عليه بعض الغوغاء، فعاد إلى مدينته، ولما سمع سكان الكاظمية بما حدث لمجتهدهم قرروا الانتقام من النجفيين، فحاول الخالصي وقفهم، وتدخل والي بغداد لمجاملة الخالصي وصارت فتنة كبيرة، يقول الوردي: «وفي زحمة هذه الأحداث نسي الناس جهاد الروس وانشغلوا بجهاد بعضهم بعضاً»[(١)].

النظام السياسي:

يُعد النظام السياسي الذي أنشأه بول بريمر هو الأداة الأولى للاحتلال في تحقيق الأهداف المباشرة من الغزو. أول إنجاز حققه مجلس النواب الأخير لمصلحة الاحتلال هو إقرار الدستور الدائم الطائفي التقسيمي للعراق، ثم إصدار قانون الأقاليم الخطوة الثانية في مسيرة التقسيم، ففي ١١/ ١٠/ ٢٠٠٦م وبحضور ١٧٥ نائباً من أصل ٢٧٥، وبموافقة ١٤٨ تم إعلان القانون بصفة رسمية[(٢)].

إن عملية إنشاء نظام سياسي من الصفر ليست بالأمر الهين، وليست كما حاول بريمر أن يصورها في كتابه على أنها جهود «خيرة» تقوم بها دولة عظمى لإنقاذ دولة صغرى من الضياع.

ركزت الإستراتيجية الأمريكية على عنصرين؛ أولهما: إنشاء طبقة موالية لها من السياسيين الدينيين، بعد عملية تذويب للولاءات لديهم، بحيث يصبحوا مزدوجين، «فتمكنت من ربط الكثير منهم بمؤسساتها الاستخباراتية والمخابراتية، فَفِي المجلس الأعلى تمكنت من تجنيد حامد البياتي الذي يشغل حالياً منصب وكيل وزير الخارجية العراقية - وقت كتابة المقال -، وفي حزب الدعوة تمكنت من تجنيد موفق باقر عرادة - الربيعي كما يدعي - الذي كان ناطقاً رسمياً باسم حزب الدعوة، ومحمد عبد الجبار شبوط رئيس تحرير صحيفة الصباح حالياً وأمين سرّ كوادر حزب الدعوة الإسلامية، كما تمكنت من تجنيد شخصيات

(١) لمحات اجتماعية، ج٣، ص ١٤٠ - ١٤١.
(٢) الحياة، ١٢/ ١٠/ ٢٠٠٦م.

دينية كالمعمم السيد الدكتور مُحَمَّد بَحَر العلوم ورؤساء عشائر، ومن ثم تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من تكوين نسيج عراقي سياسي طائفي إثني للتعامل مَعَهُ مستقبلاً ضمن هذه الآلية»[1].

العنصر الثاني للإستراتيجية الأمريكية في بناء النظام السياسي يعتمد على «التكوين المختل»، إذ تعمل هذه العوامل «المخلة» داخل الكيانات والأنظمة والقوانين بمثابة أجهزة تفجير، يمكن بعد فترة من الممارسة أو التطبيق أن تنفجر محدثة فتنة كبيرة، سواء انفجرت بنفسها أو بفعل فاعل، وكل ما فعلته وأنشأته أمريكا في النظام السياسي العراقي يحمل هذا العنصر المخل.

بدءاً من الأغلبية الشيعية المثيرة للجدل، ثم المحاصصة الطائفية التي اعتُمدت في كل شيء خاص بالدولة، ثم في الدستور المؤقت الطائفي، ثم في الدستور الدائم الذي يرسخ الطائفية والتقسيم، والذي تم إقراره مقروناً بطلبات التعديل، وتم وضع لغم آخر في الدستور هو قدرة ثلثي سكان ثلاث محافظات على رفض الدستور، بينما يكون من حق الأغلبية العادية في أي محافظة طلب إنشاء إقليم وإصدار دستور خاص بها، إذن بالنسبة للمعترضين على الدستور أيهما أسهل وأخف وطأة: أن يرفضوا الدستور بأغلبية الثلثين الصعبة، أم يطلبوا دستوراً خاصاً للإقليم بأغلبية عادية؟ إن الطريق معبَّد وممهد نحو التقسيم، بينما طريق التوحد ملغم.

من ألغام النظام أيضاً إنشاء قوات أمنية من ميليشيا طائفية، وكان بريمر حريصاً على ضم فيلق بدر إلى القوات الجديدة، حتى يأتي الاحتلال نفسه بعد عامين ليتهم الحكومة بأنها تضم في جنباتها عناصر تابعة للميليشيات وتحمل أجندة طائفية، فيتم الإعلان عن تطهير قوات الأمن بعد أن تكون ميليشيا جيش المهدي قد تلقت دورات مجانية بأيدي المدربين الأمريكيين على كيفية قتل العرب السنة، وكما ذكر صحافي أمريكي: «حملة الجيش الأمريكي لتدريب وتجهيز قوات الأمن العراقية عززت عن غير قصد ميليشيا مقتدى الصدر، جيش المهدي،

(١) هيثم غالب الناهي، وهو معارض شيعي لنظام صدام قبل الغزو ومتعاطف مع التيار الصدري، ويصفه بأنه تيار تستفيق من خلاله الأمة، مقال: رحم الله التيار الصدري، موقع بحرين أون لاين.

المعادية للأمريكيين»[١]، لم يكن ذلك عن غير قصد طبعاً.

هذا التلغيم المنتشر في ثنايا النظام السياسي العراقي يعبر عنه مفكر عراقي شيعي ليبرالي ديمقراطي.. إلخ، هو كنعان مكية، فقد نبه إلى أن ما فعلته أمريكا في العراق أحدث «تغييرات جذرية هائلة دائمة في السياسة والمجتمع في العراق، ولكن هذه التغييرات لم تؤدِّ إلى حصر للسلطة، كما جرى في الثورات الكبرى بالأمس (فرنسا، روسيا، حتى إيران)، ولا هي عمدت إلى توزيع السلطة بشكل منصف يرتضيه المشاركون، كما جرى بعد الثورة الأمريكية.. فبدلاً من الحصر أو التوزيع، فإن التغييرات تسير باتجاه تبديد السلطة، وهذا تطور مخيف».

لا أحد يملك سلطة مطلقة أو كاملة في النظام، بل إن حدود السلطات والصلاحيات يشوبها الغموض إلى حد كبير، حول من يملك اتخاذ القرار، ومن يملك إبطاله، وهدف الاحتلال الأمريكي من ذلك هو إيجاد نظام مهلهل يمكن النفاذ إليه أو تفجيره من أي بقعة، يُتابع مكية: «والواقع أن العراقيين حين يبددون سلطة دولتهم، فإنهم يمنحون هذه السلطة بأكملها لدول أخرى. فإيران في المدى القريب، والدول العربية في المدى البعيد، لا بد أن تتدخل لتملأ الفراغ السياسي الذي خلفه غياب الدولة، وذلك عبر وسطاء يجعلون من الحلم العراقي بإقامة عراق جديد وديمقراطي كابوساً من الجماعات المتحاربة واليأس المتأصل»[٢].

ولأنه لا أحد يملك سلطة كاملة، حتى رئيس الوزراء نفسه، فإنه لا أحد يرضى عن أدائه، هكذا فعلوا مع إياد علاوي، ثم إبراهيم الجعفري، ثم نوري المالكي، فتركزت مجهودات الاثنين الأخيرين على تنفيذ أجندتهم الطائفية وأطلق الأمريكان أيديهم في ذلك، ومثال على ذلك صدام حسين؛ كانت مطاردته والقبض عليه ثم سجنه عملية أمريكية بحتة، لا دخل ولا قرار للنظام العراقي فيها، ولكن عندما تقرر إعدامه تم تسليمه للحكومة لكي يظهر المالكي سعيداً وهو يوقع قرار الإعدام بالحبر الأمريكي، ثم يبتهج الشيعة في العراق بتنفيذ أحد بنود

(١) جوناثان تشيت، لوس أنجلوس تايمز، تقرير: إستراتيجية أمريكا الانتحارية في العراق، مفكرة الإسلام ٢١/ ٢/ ٢٠٠٧م.

(٢) كنعان مكية، الشرق الأوسط، مقال: الإجهاز على الدولة في العراق، ٢٩/ ١/ ٢٠٠٦م.

أجندتهم الطائفية، ضد رئيس لم يسقطوه ولم يطاردوه ولم يعتقلوه وقتلوه.

من إفرازات النظام السياسي أن رؤوس النظام لا تشعر بالاستقرار، ومن ثم تندفع إلى تلبية المطلوب منها بدون جدال، ومنذ تولي المالكي ثارت إشاعات كثيرة، عن تهيئة إياد علاوي لخلافة المالكي، وبقي علاوي يؤدي دور «فزاعة المالكي» بمهارة، ثم سارت إشاعات عن حدوث انقلاب عسكري تقوده أمريكا ضد المالكي للمجيء بنظام ديكتاتوري عسكري، وهكذا، لا استقرار للنظام = استقرار للاحتلال.

من أهم العوامل المخلَّة التي زرعها الاحتلال في النظام السياسي؛ عجزه الكامل عن ملء الفراغ الأمني والسياسي الذي يمكن أن يحدثه الانسحاب الأمريكي، ومن ثم أصبح النظام نفسه من أهم مسوغات بقاء الاحتلال، فلا بد من إتمام عملية «الدمقرطة» المتعثرة، وبات أغلبية المشاركين في النظام السياسي أول من يطالب ببقاء الاحتلال، يقول طارق الهاشمي زعيم الحزب الإسلامي ونائب رئيس الجمهورية عن رحيل القوات الأمريكية: «نحن واقعيون ولسنا خياليين، وأنا رجل واقعي، لا أريد التضحية بأرواح أبناء العراق من خلال طلبات عشوائية واعتباطية تصر على رحيل هذه القوات بدون أن يكون لدينا بديل متكافئ، يستطيع أن يملأ الفراغ الأمني الذي يحدثه خروج تلك القوات»[1].

لقد أدى «الإسلاميون» الشيعة خدمة عظيمة للاحتلال بتوليهم المناصب المهمة في نظامه السياسي، والغريب أن حزب الدعوة الذي ضحى باثنين من قادته على مذبح رئاسة الوزراء، كان يبدو مدركاً ومستوعباً أساليب الاحتلال منذ عقود، يقول أحد نصوص «بيان التفاهم» الذي أصدره الحزب مطلع الثمانينيات من القرن العشرين الميلادي: «سيلجأ الاستعماريون وأذنابهم إلى لباس الإسلام ليمتص النقمة الشعبية الإسلامية، ويبعد بعضنا عن بعض، فلا ينخدع أحد بألاعيب الاستعمار الكافر..»، يتساءل د. موسى الحسيني - كاتب شيعي -: ما هو موقع المالكي الآن؟ وفقاً لهذا النص؛ أليس هو في موقع الذنب - بلغة البيان -؟![2].

(١) صحيفة المدى العراقية، ٢/٩/٢٠٠٦م.
(٢) د. موسى الحسيني، مقال: كشف بألاعيب حزب الدعوة، سابق.

الفوضى:

تتبع الولايات المتحدة أسلوب الفوضى المبرمجة لتحقيق عدة أهداف في المنطقة العربية، منها: تذويب الجدر الصلبة لبعض الأنظمة السياسية العربية بما يسمح بإعادة تشكيلها من جديد وفق الرؤية الأمريكية، وهو ما أطلقت عليه وزير الخارجية كوندوليزا رايس: «الفوضى الخلاقة».

في العراق تستخدم أمريكا هذا الأسلوب لتغطية وجود الاحتلال وتقديم مسوغ لبقائه باعتبار أن من أهدافه المعلنة تحقيق الاستقرار في العراق وإقامة نظام ديمقراطي، وتستخدمها أيضاً في إدارة الدولة والأحزاب والقوى السياسية لإيجاد توازنات وإرباك أطراف داخلية وعرقلة مشروعات استقلالية وتشتيت الرأي العام وإلهاء القوى السياسية عن تحقيق توافقات بينية.. إلخ، ومن أهم استخداماتها: إيجاد معيار وهمي لقياس إنجازات الاحتلال.

لكي تكون الفوضى المبرمجة فعالة لا بد أن تكون قابلة للتحكم النسبي؛ لأنها إذا خرجت عن السيطرة فقدت قدراً كبيراً من عوائدها السياسية، لكن من ناحية أخرى، فإن السياسة الأمريكية لا تستهدف إيجاد حالة الاستقرار المطلقة للدولة، إذ عادة ما يعني الاستقرار تنامي نزعات التحرر والاستقلال، وهذا يتعارض مع الأهداف الأمريكية من الغزو، ومن ثم فإن طريق الفوضى المبرمجة في المنظور الأمريكي طريق ذو اتجاه واحد، تحتاج سلطات الاحتلال فقط إلى امتلاك القدرة على تنشيطها أو تقليصها وليس إيقافها، وهذه وصفة للتهور.

هذا التوجه يبدو واضحاً جداً من خلال تتبع وسائل نشر الفوضى، وإصرار الاحتلال على تجنب معالجتها بصورة إيجابية.

من أبرز هذه الوسائل: السماح بانتشار السلاح بين العراقيين بمعدلات ربما لا توجد في دول أخرى، إذ تقدر قطع السلاح الموجودة بأيدي العراقيين بثمانية ملايين قطعة[1]، وهذا مثال جيد على طريق للفوضى بلا عودة، إذ من الصعب جداً جمع السلاح من المواطنين

(١) الدور الإسرائيلي في الحرب الأمريكية على العراق، ص ٣٦.

- بفرض وجود رغبة أصلاً في ذلك -، وتجربة أفغانستان لا تزال ماثلة، وعندما حاول الاحتلال هناك تشجيع الناس على تسليم الأسلحة بدفع ثمنها تحول الأمر إلى تجارة لدى بعضهم، فكانوا يشترون السلاح من الناس بأسعار رخيصة ثم يسلمونها للقوات المتعددة بأسعار عالية.

من أساليب نشر الفوضى أيضاً تقليص قدرة أجهزة الأمن على ضبط الشارع العراقي، نظراً إلى انشغالها بمطاردة «الإرهابيين» من جهة، ولتورطها هي نفسها في أعمال الإرهاب والعنف والسطو والخطف من جهة أخرى. وكان الاحتلال حريصاً منذ البداية على تضمين الميلشيات في أجهزة الأمن، وهكذا صار من المعتاد رؤية معارك نارية بين طرفين أحدهما قوات الأمن على خلفية الانتماء وليس الجرائم المرتكبة، كما يحدث كثيراً في محافظات الجنوب العراقي، كما تقلصت قدرة الأمن في المناطق السنية بسبب المحاصصة الطائفية، مما فتح المجال لتسويغ إنشاء مجالس «الصحوة» لتمارس دور الأمن في موازاة للسلطة، ولتزداد عوامل الفوضى أكثر.

حرص الاحتلال على خلخلة نظام السجون إلا فيما يتعلق بالمعتقلين في حملات دهم الإرهاب، فمن الملاحظ في السجون والمعتقلات العراقية كافة عدم وجود المتهمين بعمليات مخالفة القانون العراقي، مثل: القتلة، أو أرباب السوابق، أو السارقين، أو الخاطفين للأطفال والفتيات، أو المدمنين على استخدام المخدرات، أو ممارسي اللواط، أو ممارسي الزنى بالمحارم... إلخ، وإن وجدوا فإن وجودهم رمزي، حيث يبقوا في المعتقل وفق خطة أمريكية معدة لهذا الغرض لعدة أيام فقط، ثم يجري تهريبهم بوسائل مختلفة منها على الأغلب سيارات القمامة، ثم يسدل الستار تلقائياً من قبل السجانين والمحققين المحتلين الأمريكان على عملية تهريبهم، وكأن شيئاً لم يحدث[1]. وكشفت صحيفة (الإندبندنت) أن الاحتلال يتبع سياسة ممنهجة في الإفراج عن المجرمين الجنائيين الخطرين في مقابل وعد بالتجسس على المتمردين، ويقول ضابط في الأمن العراقي، إن «الأمريكيين يسمحون

(١) دراسة: الإستراتيجية الأمريكية في تعذيب المعتقلين، دار بابل للدراسات والإعلام، ٦/ ٤/ ٢٠٠٦م.

بتحطيم المجتمع العراقي، نحن نتعامل مع وباء من الخطف، والابتزاز، والعنف الإجرامي، ولكن حتى رغم أننا نعرف أن الأمريكيين يراقبون الاتصالات عن طريق الهواتف المحمولة والمتصلة بالأقمار الاصطناعية، التي في الغالب تستخدم في المفاوضات على فدية الرهائن، إلا أنهم لا يمررون أي معلومات جنائية لنا. إنهم يريدون فقط استخدام هذه المعلومات ضد المتمردين»[١].

تتحقق الفوضى أيضاً بتسليم السلطة إلى قطاعات من الحزبيين ناقصي الأهلية والقدرة والخبرة على إدارة شركة وليس دولة، وإلا فما هي إمكانات «الروزخون» إبراهيم الأشيقر على إدارة دولة مثل العراق بها ٢٧ مليون نسمة وثاني أكبر احتياطي عالمي من النفط؟ ما هي خبراته السابقة؟ عندما ينتقل الإنسان من إدارة مكتب لحزب محدود الانتشار في بلد أوروبية إلى إدارة دولة؛ فماذا يمكن أن يحدث؟

مثال آخر: ما الإمكانات التي يتمتع بها بيان صولاغ لكي يصبح خبيراً أمنياً ثم خبيراً اقتصادياً؟

وكانت اللعبة بدأت باجتثاث البعث، وهي عبارة تعني من وجهة أخرى: «اجتثاث أي قدرة على إدارة الدولة»، ولأن المريب يقول «خذوني» كشف بريمر أن الرئيس الأمريكي كان مصراً على تنفيذ سياسة اجتثاث البعث، فقال متحدثاً عن أعضاء مجلس الحكم: «ذكرتهم بأن توجيه الرئيس واضح: سينفذ اجتثاث البعث حتى إذا جرى ذلك على حساب الكفاءة الإدارية، وقد واجه الجميع وقتاً عصيباً»[٢]، الصورة كانت واضحة إذن: يجب التضحية بالأم وجنينها حتى يعيش الطبيب.

كانت العينة المختارة لإدارة الحكم في العراق من خلال مجلسه المؤقت تعطي دلالة على معايير الانتقاء الأمريكية، ورغم الإقرار بأن المجلس كان يضم شخصيات قليلة نحترمها

(١) إيه .كيه. جويتا، محرر في مركز إندي ميديا نيويورك، وهذه المقالة: دع الميلشيا تتفتح ، نشرت في مجلة زي عدد مايو ٢٠٠٥م ، المقالة بالعربية على موقع كفاية المصري.
(٢) عام قضيته في العراق، ص ٦٣.

وإن اختلفنا مع اجتهاداتها السياسية؛ فإن الغالبية كانت من عينة الجلبي وشركاه، وينقل بريمر صورة عما كان يشغل هؤلاء: «كانت القضية الوحيدة التي حلت بسرعة في مجلس الحكم هي تحديد رواتب أعضائه، فقد توصلت لجنة فرعية برئاسة الجلبي إلى موازنة فاحشة للمجلس، اقترح الجلبي أن يتقاضى الأعضاء ٥٠,٠٠٠ دولار في السنة، وأن يحصلوا على علاوات من البنزين، ما دفع ديفيد - أحد مساعديه - إلى الملاحظة بسخرية بأن ذلك سيتيح لكل عضو اجتياز خمسين ألف ميل في الشهر في بلد ذي طرقات رديئة، في هذا اليوم أبلغت المجلس بأن الموازنة التي اقترحوها للأعضاء الخمسة والعشرين تفوق موازنة وزارة التربية التي تضم أكثر من ٣٢٥,٠٠٠ موظف، اعترض الجلبي قائلاً: إنها مجرد مشروع موازنة»[١].

تستخدم الإدارة الأمريكية قضية الفوضى والاستقرار بنجاح حتى الآن، وهي تدفع بها في اتجاهين؛ أولهما: أن تصبح «إزالة الفوضى» وتحقيق الاستقرار من أحد الأهداف المعلنة للاحتلال، ومن ثم مستقبل مديد في بلاد الرافدين، ويشير الباحث في الشؤون العسكرية أنتوني كوردسمان إلى أنه «يتطلب المرء نصف عقد من الزمن للوصول بوضع مثل هذا الوضع القائم في العراق اليوم إلى نقطة الاستقرار»[٢]، أبشرْ بطول سلامة يا مِربَعُ.

الاتجاه الثاني: هو استخدام الفوضى المبرمجة بوصفها «فزاعة» لدول العالم أجمع، وهذا ما أكد عليه روبرت جيتس وزير الدفاع الأمريكي أثناء كلمة في مؤتمر أمني بمدينة ميونيخ في ألمانيا، حيث قال: «إن الفشل في العراق وفي إيجاد دولة مستقرة هناك تحكم نفسها وتدافع عن نفسها سيؤدي إلى الفوضى، مما سيؤجج النزاع في الشرق الأوسط، وسيؤدي ذلك إلى المزيد من الإرهاب الذي سيطال الجميع»[٣].

---

(١) السابق، ص ١٦٢.
(٢) نيد باركر، خدمة لوس أنجيلوس تايمز، الشرق الأوسط، تقرير: زيادة القوات الأمريكية قلصت العنف.. ولم توحِّد العراقيين، ١١/١٢/٢٠٠٧م.
(٣) بي بي سي، ١١/٢/٢٠٠٧م.



الباب الثالث

الأجندة الإيرانية

الفصل الأول: العراق في السياسة الإيرانية

الفصل الثاني: إيران وزعامة الإقليم

الفصل الثالث: الإستراتيجية الإيرانية في العراق

الفصل الأول: العراق في السياسة الإيرانية

يحتل العراق مكانة إستراتيجية قصوى بالنسبة لإيران منذ القدم، فكان يمثل للنظام القائم في إيران إما ممراً إلى المنطقة العربية، وإما خطراً داهماً يتهدده، وقد أدى انتشار التشيع في الجنوب العراقي مع وجود مدن العتبات وبروز مركز النجف الديني، إلى تحول العراق إلى امتداد للتشيع الإيراني من جهة، وإلى مركز ثقل ينافس ويهدد المركز الديني لإيران من جهة أخرى. ويمكن تلخيص ملامح الأهمية الإستراتيجية للعراق في السياسة الإيرانية في النقاط التالية:

جدار الدول السنية:

تحيط الدول السنية بإيران من ثلاث جهات: باكستان وأفغانستان من الشرق، ودول الخليج العربي من الجنوب، والعراق وتركيا من الغرب، والعلاقة الإيرانية مع غالبية هذه الدول ظلت غير مستقرة عبر التاريخ، وكان الخطر يتهدد الدولة الصفوية بالأساس من جهتين: أفغانستان، والعراق، فكانت الدولة العثمانية جداراً مانعاً للتمدد الصفوي، كما كانت الدولة الأفغانية سبباً في القضاء على الصفويين عام ١٧٢٢م بعد احتلال الأفغان السُّنة لأصفهان. ظل التوتر حاكماً للعلاقات بين إيران والعراق بغض النظر عن النظام الحاكم في البلدين، وعندما استولى البعثيون على الحكم تزايد التوتر وقدّم الشاه دعماً للأكراد في شمال العراق للتمرد على بغداد، وتوافقت المصالح الإيرانية والإسرائيلية والأمريكية على تقليص النمو العراقي، خاصة في المجال العسكري[1]، وكان رد البعث متمثلاً في تقديم المأوى والدعم للخميني - ودائرته - المقيم في النجف، ولا جدال مطلقاً في أن إقامة الخميني في النجف كانت العامل الأهم في استيلائه لاحقاً على السلطة في إيران، حيث تحول مائة وثمانين درجة

(١) داود قرياقوس، مقال: مسؤولية القيادة الإيرانية في شن الحرب على العراق وإطالتها، موقع النهى.

ضد العراق. لقد ظلت مشكلة صدام حسين دوماً عجزه عن استيعاب تعقيدات التحالفات السياسية.

بعد تولي الخميني مقاليد الحكم في طهران، حاول النظام العراقي أن يبعث رسائل إيجابية إلى النظام، فأرسل الرئيس أحمد حسن البكر برقية تهنئة إلى الخميني، وحاول المسؤولون العراقيون التواصل مع كبار المسؤولين في طهران، مثل رئيس الوزراء مهدي بازرجان، ورئيس الجمهورية أبو الحسن بني صدر، وأمير عباس انتظام نائب رئيس الوزراء، وغيرهم، إلا أن الموقف الإيراني ظل سلبياً تماماً، وأرسل الخميني رداً جافاً على رسالة البكر وختمها بعبارة «والسلام على من اتبع الهدى»[(١)]. وبدأ الخطاب السياسي الإيراني تجاه العراق في تبني نبرة عدائية، وذكر الخميني أن «إيران ستطالب بفرض سيادتها على بغداد»، وذكر محافظ عربستان أن البعثيين «فشلوا في سياستهم ولم يحققوا للشعب العراقي تقدماً في الميادين الاقتصادية والاجتماعية»، وأخذ علماء قم يصدرون فتاوى تحرض العراقيين على التمرد، وخاطبهم الخميني قائلاً: «احذروا من البعث الغادر وثورة حتى النصر»، وشارك في الهجوم على العراق مسؤولون وُصِفوا بـ «الاعتدال» لاحقاً، مثل: قطب زاده وبني صدر، وقال الخميني: «يجب على الجيش الإيراني أن يظهر قوته ليقضي على القوى الكارتونية مثل: صدام حسين»[(٢)].

برز الخطر الأكبر للبعث في العراق في قدرته على احتواء الشيعة في صفوفه من ناحية، وقمعه لحركات التمرد الشيعية الثورية من ناحية أخرى، بحيث ظل غالبية الجنود الشيعة في الجيش العراقي يقاتلون إيران إلى نهاية الحرب، وهذا إنجاز لم يتحقق على مدار التاريخ، وكان صاعقة للإيرانيين، وظهرت الصدمة في التعامل القاسي مع الأسرى العراقيين قبل أن

(١) لمزيد من التفصيل انظر: علي الكاش، مقال: الدور التخريبي الإيراني في العراق، ج٤، تاريخ وصناعة الأحزاب والميليشيات، ١٨/ ٣/ ٢٠٠٧م موقع الأنباء العالمية، وأيضاً، داود قرياقوس، مقال: مسؤولية القيادة الإيرانية في شن الحرب على العراق وإطالتها، موقع النهى.
(٢) انظر: علي الكاش، مقال: الدور التخريبي الإيراني في العراق، ج٤.

يتحولوا إلى «توابين»[١] بعد ذلك، ثم «تَحْسُن» توبتهم بالانضمام إلى ميليشيا بدر.

تَرَافق الاحتلال السوفيتي لأفغانستان مع قيام ثورة الخميني، فكان الخطر على إيران متمثلاً في احتمالات استيلاء الجماعات الإسلامية على الحكم في أفغانستان، وظل الوضع متأرجحاً إلى منتصف التسعينيات حتى استقر بسيطرة حركة طالبان على معظم المناطق، وتَكَوَّن الجدار الثاني إلى الشرق من إيران. يقول الأكاديمي والي نصر: «منذ خمس سنوات، كانت إيران ما تزال محاطة بجدار من الأنظمة السنية المعادية: العراق والسعودية من الغرب، وباكستان وحكومة طالبان في أفغانستان من الشرق، وقد رحب الإيرانيون بانهيار الجدار السني، وهم يرون صعود الشيعة في المنطقة حارساً ضد رجوع القومية السنية العدائية»[٢].

كانت الخدمة التي قدمتها إدارة بوش للإيرانيين لا تقدر بثمن، فقد غيرت وجه المنطقة تماماً، وأصبح الشيعة للمرة الأولى حكاماً للعراق، وطرأ تغير جذري على نظرية الأمن القومي الإيراني، «فلو وُجِدَت إستراتيجية إيرانية كبيرة في العراق اليوم، لكي تضمن عدم عودة العراق من جديد كتهديد لها، وتضمن عدم استعادة السيطرة للقومية العربية التي يتزعمها السنة، والمعادية لإيران»[٣]، وكانت تصريحات أحمدي نجاد التي وصف فيها المنسحبين من حكومة المالكي بأنهم «مفسدون» تلميحاً إلى جبهة التوافق، معبرة عن هذا التوجه، «ولعله لم يلتفت أحد إلى المغزى الحقيقي لهذا النعت، حيث إنه من أدبيات ما يسمى بـ(الثورة الإسلامية الإيرانية)، وهو المصطلح القرآني: المفسدون في الأرض، الذي استخدمته ثورة العمائم، والذي يُحكَم المدان به في إيران بالإعدام عادة»[٤] وهذا المفهوم للأمن القومي ربما يشير إلى النوايا الإيرانية للمرحلة المقبلة، حيث إن التقسيم إلى ثلاث دول سيترك مجالاً لظهور دولتين سنيتين مجاورتين لإيران مكان العراق، بدلاً من دولة واحدة

---

(١) مصطلح كان يطلق على الأسرى العراقيين الذين يتم استيعابهم في حركات التمرد ضد العراق ممثلة في المجلس الأعلى بزعامة باقر الحكيم.
(٢) والي نصر، مقال: عندما ينهض الشيعة، سابق.
(٣) السابق.
(٤) ضياء الشكرجي، من القيادات المنشقة عن حزب الدعوة، موقع كتابات، ٦/ ٩/ ٢٠٠٧م.

سابقاً، وربما يكون الخيار الأفضل لدى قطاع كبير من السياسيين الإيرانيين، بقاء العراق في ظل حكومة مركزية ضعيفة يسيطر عليها الشيعة، بالإضافة إلى الجنوب، إذ إن عراقاً يحكمه الشيعة سيكون مصدراً للأمن.

هذا ما جعل السياسيين الإيرانيين متلهفين لإلباس النهوض الشيعي في العراق لباس الثورة الإيرانية على نحو استباقي، وقد صرح وزير الداخلية الإيراني بعد الانتخابات مترجماً هذه اللهفة: «إن شعارات الشعب الإيراني المسلم تخرج من صناديق الاقتراع في بغداد والمحافظات الجنوبية»، وقال أيضاً: «إن الصوت الذي يسمع في بغداد وبقية المحافظات هو صوت الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩م، وإن رسالة الأمام الخميني قد وصلت. لقد تبنى الشعب العراقي وقيادته المميزة أفكار الثورة والنموذج الإيراني»[١].

وعلى مدار تاريخ العلاقة بين الدولتين عندما تضعف إيران، كان العراق يمثل مصدر الخطر الأول عليها، في المقابل كان الخطر الإيراني يتهدد المنطقة عندما تتنامى القوة الإيرانية، ويقابلها في الوقت نفسه تراجع القوة العراقية، عندها يختل التوازن وتنساب مظاهر النفوذ الإيراني نحو العراق مهددة الاستقرار في المنطقة المجاورة.. إنه موسم الفيضان الإيراني.

منبع الفكر الثوري:

موقع النجف بوصفها المركز الديني الأهم لدى الشيعة، يجعلها محضناً للتيار التقليدي، وفي الوقت نفسه منبعاً للأفكار الثورية، وقد كان للنجف تأثير بالغ في نتائج الصراع بين الإخباريين والأصوليين، كما كانت محضناً لنشأة الأحزاب الشيعية الدينية للمرة الأولى، وضمت بين ربوعها الخميني وحاشيته وأتباعه فكانت مركزاً للثورة ضد الشاه، كما انطلق منها باقر الصدر داعياً إلى «تثوير» الشيعة في مشارق الأرض ومغاربها. كان الخطر يبرز عندما ينجح أحد الرموز الدينية في ردم الهوة بين الدين والسياسة في حوزة النجف، «كانت

(١) علي الكاش، مقال: الدور التخريبي الإيراني في العراق، ج٤، تاريخ وصناعة الأحزاب والمليشيات، موقع الأنباء العالمية.

القضية مختلفة عندما كانت إحدى الشخصيات أو المنظمات تردم الهوة وتنجح في تسييس الحوزة وإعطاء الجماهير معنى روحياً، وكان أكثر تلك الشخصيات أهمية آية الله محمد باقر الصدر»[(١)]، وبعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية أطلق صدام حسين سراح صادق الصدر من إقامته الجبرية، فانطلق الرجل مراوحاً بين مهادنة النظام حيث يجتمع معه في رفض النفوذ الإيراني على الحوزة، وبين السعي لتثوير الشيعة العراقيين، «ومع تزايد المشاعر الدينية الشيعية انتقل صادق الصدر إلى موقع خطر جداً وهو ردم الهوة بين الحوزة والجماهير، وبدأ يعمل ضد حزب البعث. لأول مرة منذ العام ١٩٨٠م كان للشيعة قائد له قاعدة شعبية، وكانت له القدرة على تسييس الجماهير وإعطائها معنى روحياً»[(٢)].

هناك إذن معطيات تاريخية لا يمكن تجاوزها: النجف مركز ثوري، الاتجاه الثوري للنجف غير مأمون العاقبة، فقد يتوجه ضد إيران نفسها، هناك دورات زمنية للانبعاث الثوري من النجف، وهناك أيضاً توتر بين الأوساط الشيعية في الجنوب العراقي، والحالة برمتها تفتقر إلى زعامة شيعية آسرة، هذه الزعامة احتمالات منابذتها لإيران أقوى من احتمالات ولائها.

هذه معطيات خطيرة بالنسبة لإيران، التي لا يقبل نظامها ظهور منافس له في العراق يكون أكثر قدرة على التأثير في الامتداد الشيعي العربي، وربما يتولى نيابة عن إيران عملية تثوير شيعة المنطقة.

النفوذ الديني للنجف:

في بعض الفترات التاريخية كان يبدو وكأن الشؤون الداخلية لإيران تدار من حوزة النجف، «وبحلول القرن العشرين كانت قوة المجتهدين والطلاب في المدينة تشكل تحدياً خطيراً للحكومات القاجارية والعثمانية.. وأصبحت النجف تلعب دوراً كبيراً في شؤون

(١) عراق المستقبل، أندرسن - ستانسفيلد، ص ٢٢٤.
(٢) السابق، ص ٢٤٠.

إيران الداخلية، وهو تطور بلغ ذروته خلال الثورة الدستورية»[١].

الواقع أن وجود المجتهدين الكبار في النجف وكربلاء - وأغلبهم من أصل إيراني - أي خارج الحدود الإيرانية، دعم مركزهم وجعل لهم حصانة، وقد حاول الكثيرون من حكام إيران تقليص نفوذ هؤلاء المجتهدين قبل العهد الصفوي وبعده، فلم يوفقوا في محاولاتهم إلا قليلاً[٢]، وكانت ثورة «التنباك»[٣] مثالاً على قدرة المراجع الإيرانيين على التأثير في الشؤون الداخلية لإيران، بما يتهدد مستقبل النظام نفسه.

بدأت الأزمة عام ١٨٩١م عندما أصدر الشاه قراراً بمنح رجل أعمال بريطاني - الميجر تالبوت - حقاً احتكارياً لزراعة التنباك وصناعته وبيعه لمدة خمسين عاماً، فثارت ثائرة المزارعين والتجار[٤]، وهم في مجملهم يمثلون الطبقة الأهم من دافعي الخمس، فانهالت البرقيات على المرجع محمد الحسن الشيرازي، وكان وقتها يقيم في سامراء -بغية تشييع أهلها من العرب السنة - مجاوراً لمرقدي الهادي والعسكري، ويطلب أصحابها أن ينقذهم من اتفاقية التنباك، فتراسل الشيرازي مع الشاه مباشرة محاولاً إقناعه بإلغائها فلم يفلح، وأرسل إليه الشاه جواباً مفصلاً يشرح فيه الأسباب «المشروعة» التي جعلته يعقد الاتفاقية، وكان جواب الشاه إلى الشيرازي يحمله القنصل الإيراني في بغداد بنفسه إلى سامراء.

ولما لم يقتنع الشيرازي أصدر فتواه بأن استعمال التنباك في حكم «محاربة إمام الزمان عجل الله تعالى فرجه»[٥]، واستمرت الأزمة ستة أشهر تقريباً حتى تراجع الشاه تماماً عن

(١) شيعة العراق، ص ٤٤٧.
(٢) لمحات اجتماعية، ج٣، ص٩١.
(٣) التنباك: محصول يستخرج منه التبغ، ومنه يصنع الدخان المستخدم في السجائر و «النارجيلة»، وتدخينه جائز في الفقه الشيعي، وكان التنباك يزرع في إيران في مساحات هائلة، وكان المركز الأول للتنباك مدينة شيراز التي ينتمي إليها الشيرازي نفسه.
انظر: مقدمة فكرية لحركة المشروطة، بقلم: علي أكبر ولاياتي، وزير الخارجية الإيراني السابق، رسالة التقريب، العدد ١٣، موقع المجمع العالمي للتقريب.
(٤) مقدمة فكرية لحركة المشروطة، علي أكبر ولاياتي.
(٥) انظر: مقدمة فكرية في حركة المشروطة، ولاياتي، لمحات اجتماعية، ج٣، ص ١٠٦.

الاتفاقية ودفع غرامة للمستثمر البريطاني، وترسخ نفوذ المراجع على النظام السياسي في إيران.

ثم أثناء ثورة المشروطة - الدستورية - (١٩٠٥م - ١٩١١م) برز دور علماء النجف الإيرانيين من جديد، وحاولوا تدعيم بناء مؤسسات دستورية في إيران من موقعهم في العراق[١]، وقد مثل ذلك خطراً كبيراً على النظام.

وعلى الرغم من أن هاتين الثورتين يصنفان في التاريخ الشيعي من «المفاخر»، إلا أن دلالاتهما بشأن تأثير العلماء المقيمين في النجف على النظام السياسي في طهران لا تخفى، وهذا يتطلب أن يصبح وضع الحوزة العلمية في النجف تحت السيطرة المباشرة لإيران بلا منازع مطلباً إستراتيجياً، ويندرج في هذا السياق السيطرة على عمل المرجعيات وتولي المرجعية العليا.

بعض التحليلات بشأن الأسباب الحقيقية لاغتيال باقر الحكيم تدفع في اتجاه إيران، استناداً إلى امتلاك الحكيم لرؤية خاصة بشأن تطوير الدور العلمي في حوزة النجف وترقيته، ورغبته في إبراز مكانتها في مواجهة حوزة قم، وهو ما لم تحتمله إيران، فقامت بتصفيته[٢]، مع احتمال وجود أسباب أخرى ليس هنا مجال مناقشتها.

العراق جبهة خلفية لعلماء إيران:

عندما توترت الأوضاع في طهران إبان ثورة المشروطة، غادر كثير من العلماء الإيرانيين طهران عام ١٩٠٦م متوجهين إلى قم والتجؤوا فيها، ثم أصدروا بياناً هددوا فيه أنهم سيغادرون إيران جميعاً إلى العراق ما لم يوف الشاه بوعده لهم في تحقيق المطالب الشعبية[٣].

هذا التهديد يحمل معاني خطيرة، فعندما تكون الأجواء السياسية ملائمة، فإن تدفق

---

(١) شيعة العراق، ص ١٠٠.
(٢) صباح الموسوي، مقال: إيران تصفي عملاءها من آل الحكيم، مفكرة الإسلام، ١٣/ ٩/ ١٤٢٨هـ.
(٣) لمحات اجتماعية، ج٣، ص١٢٣.

حركة العلماء والمجتهدين الشيعة بين إيران والعراق سوف تصل إلى الذروة، والتساؤل هنا: في أي اتجاه ستتركز هذه الحركة أكثر؟

هناك ثلاثة عوامل تجعل من تدفق الإيرانيين إلى العراق أكثر من عكسه، أولها: أن مع تطبيق قانون الأقاليم وتزايد إنتاج النفط، فإن الأوضاع الاقتصادية في الجنوب العراقي مرشحة للتحسن النسبي مقارنة بالأوضاع في إيران، ومع القلة النسبية لعدد السكان، فإن الجنوب سيتحول إلى مركز جذب اقتصادي للإيرانيين.

وثانيها: أن الشكل السياسي للنظام في الجنوب سوف يكون في جميع الأحوال أقل حدة وقمعاً من النظام في إيران، لاعتبارات كثيرة، منها الانقسام الشيعي الشيعي، وعدم امتلاك أي طرف لقوة مسيطرة على البقية، وهنا سينشأ وضع خطير بالنسبة لإيران، الأمر أشبه بنظرية «الضغط الإسموزي» في الفيزياء، حيث تنتقل المادة من الوسط الأكثر كثافة إلى الأقل كثافة، وهنا سيصبح العراق مصدر تدفق لكل من يعاني ضغطاً أو تضييقاً في إيران، وهناك تيارات وشخصيات كثيرة - وبخاصة في المجال الديني - تحظى بعلاقات متوترة مع النظام، عندها ستصبح المجاورة في النجف وكربلاء منفى مرغوباً، وربما يتطور الأمر إلى النشاط الإعلامي والثقافي، فتصدر دوريات وصحف، وتنشَر كتب لا يسمح بتداولها في إيران.

ثالثها: الجذب الطبيعي لمدن العتبات. فإيران لا تملك ترف عدم التدخل في الشؤون العراقية، حيث إن أدق شؤون الجنوب العراقي يمكن أن يكون له انعكاساً على الشؤون الإيرانية، لذلك لا بديل لطهران عن السيطرة التامة، والتغلغل في جميع مجالات الحياة وشؤونها في تلك المنطقة.

قابلية التشيع في العراق:

يحمل الإيرانيون إرثاً حاقداً على الأفغان بسبب أن الدولة الصفوية سقطت على أيديهم عام ١٧٢٢م، وكان الصفويون في أيام قوتهم قد احتلوا جزءاً كبيراً من بلاد الأفغان، واضطهدوا السنيين فيها، ولكنهم أخفقوا في تحويلهم إلى التشيع كما نجحوا في إيران، وظل الأفغانيون - لاسيما القبائل منهم - يتحينون الفرصة للانقضاض على الدولة الصفوية والانتقام منها، وهو ما حدث لاحقاً[1].

عند مقارنة العراق بأفغانستان، نجد أن التشيع لقي رواجاً أكبر بانتشاره بين العشائر العربية في جنوب العراق، ويرجع السبب الأول في ذلك إلى اتباع أساليب جديدة في ترغيب الجهال، واللعب على وتر العاطفة واستثارة الحماسة الدينية لآل البيت، كما يرجع أيضاً إلى وجود مدن العتبات بما لها من تأثير ولكونها مركزاً للعلماء الشيعة.

في الوقت الحالي، تبدو الأوضاع الاجتماعية متشابكة بين كثير من العشائر العربية التي تشيّع جزء منها وبقي الجزء الآخر ينتمي إلى السنة. وهذا التداخل العشائري، بالإضافة إلى قوة المال المتدفقة من النفط والتي ستكمل دورتها حين يصل ريعها إلى المراجع عن طريق الخمس؛ هذه العوامل لابد أن يكون لها تأثير في نشر التشيع بين الأوساط السنية وبخاصة في الجنوب العراقي.

وعلى الرغم من مما أبداه العرب السنة في هذه المنطقة من صمود ورفض للتهجير، إلا أننا نتحدث عن وضع مستقبلي. وقد نجحت أحزاب شيعية في استمالة رجال دين سنة من الجنوب سعياً لتوظيفهم سياسياً. ولعل جماعة علماء العراق - فرع الجنوب - تقدم مثالاً على ذلك، فقد أعلن عن إنشائها في البصرة يناير عام ٢٠٠٧م، ويترأسها الشيخ خالد عبد الوهاب الملا إمام مسجد العبايجي، الذي قال إن الجماعة غير سياسية، وتضم أكثر من ٥٠٠ عالم من علماء أهل السنة - حسب قوله - ومن مختلف محافظات العراق.

(١) لمحات اجتماعية، ج١، ص١٠١.

وجاء في الورقة التي أصدرتها الجماعة بهذه المناسبة أن من بين برنامجها قبول مذهب أهل البيت مذهباً إسلامياً مثل مذاهب أهل السنة والمعتزلة والأشعرية! وقال خالد الملا: «من بين الخطط التي ستتبناها الجماعة تدريس مذهب أهل البيت (الشيعة الإمامية) في المدارس السنية الأهلية والرسمية، ونشر مبدأ التسامح وقبول الآخر باعتباره مكوناً من مكونات المجتمع المهمة»[١].

من جوانب الخلل في أداء الجماعة: علاقتها الحميمة مع المجلس الأعلى بقيادة عبد العزيز الحكيم، فبمجرد الإعلان عنها صرح أبو حيدر الموسوي - الناطق الإعلامي بلسان المجلس في البصرة - أن: «تأسيس هذه الجماعة جاء نتيجة للجهود الكبيرة التي بذلها الإخوة من أهل السنة في البصرة، وجاءت في وقت صعب حيث يعاني أهل السنة من عدم تشخيص في القيادات التي تمثلهم، وأن الوقت حان لقول كلمة الحق، ونحن نبارك الجهد المبذول من قبلهم»، هكذا حُلت مشكلة «التشخيص» في القيادة السنية، وتمثل ذلك في وجود رمز سني ديني يتبنى نهجاً محبباً للأحزاب الشيعية وللنفوذ الإيراني في الجنوب.

وعادة ما تنشر الحوارات مع الشيخ خالد الملا على موقع وكالة براثا الطائفي، حتى لو كان الحوار مع جهة أخرى إعلامية. وفي رد على سؤال لمجلة البلاغ الشيعية بشأن العلاقة بين الملا وعمار الحكيم، قال الملا: «اتصالاته مستمرة، فتارة نتشرف به شخصياً عبر الهاتف، وتارة أخرى يكلف الإخوة الآخرين، وهو أول من أُبلغ بهذا المشروع وأول من بارك لنا بانبثاق الجماعة، وهو دائم التواصل معنا بتشجيع مثل تلك المشاريع»[٢].

ويشغل عمار الحكيم منصب رئيس مؤسسة شهيد المحراب، وهي المؤسسة الخيرية المالية الأهم التي يديرها المجلس، ولها عديد من الأنشطة والفروع والمساهمات التي تروج للتشيع وللنفوذ الإيراني. وقد شارك الشيخ خالد الملا في مؤتمر علماء السنة والشيعة الذي عقد في النجف نوفمبر ٢٠٠٧م، تحت إشراف إمام النجف صدر الدين القبانجي القيادي في

---

(١) الحياة، ١٨/ ١/ ٢٠٠٧م.
(٢) حوار خالد الملا مع مجلة البلاغ الشيعية، وهو منشور في موقع وكالة براثا، ٥/ ٢/ ٢٠٠٧م.

مجلس الحكيم، وألقى الملا كلمة حماسية قال فيها: «هذا الصوت الذي نسمعه دائماً وأبداً، والذي يحاول الأعداء وبكل قوة حجبه عن الشمس يخرج من النجف الأشرف الذي يدعو إلى وحدة العراقيين»، وأضاف في تأكيد على رجوعه للنجف بوصفها زعامة دينية عابرة للطوائف: «والله لو ضاقت بنا الدنيا، فلن نلجأ إلى أمريكا وبريطانيا بل سنلجأ إلى مدينة النجف الأشرف!»[1].

لا أدري لماذا لا يلجأ إلى مكة أو المدينة؛ هل ضاقت الدنيا فلم يعد بها سوى أمريكا وبريطانيا والنجف؟!

(١) صحيفة البينة الناطقة بلسان حزب الله العراقي، ٢٧/ ١١/ ٢٠٠٧م.

الفصل الثاني: إيران وزعامة الإقليم

تحمل إيران عبر تاريخها إرثاً عدوانياً استعمارياً، وكثيراً ما كان العراق هو معبرها إلى العالم. وعندما تبدأ الدول المتنامية القوة في التحرك خارج حدودها الجغرافية، فإنها عادة ما تنظر إلى الدول الأضعف في الحزام المجاور لها، هكذا صنع أدولف هتلر، فبدأ إمبراطوريته بدول صغيرة مثل: تشيكوسلوفاكيا، والنمسا. وفي الحالة الإيرانية؛ فإن دول الخليج العربي تمثل الحزام الأضعف عسكرياً وسكانياً.

لا يمكن ترك المنطقة تعيش فراغاً سياسياً:

قررت بريطانيا في المرحلة الأخيرة من أفول نجمها الاستعماري سحب قواتها من منطقة الخليج العربي نهاية الستينيات من القرن العشرين، وأحدث ذلك فراغاً سياسياً سبّب إرباكاً لواشنطن التي كانت مستغرقة في حربها الفيتنامية، ولم يكن ممكناً ترك المنطقة بدون قوة سياسية تملأ هذا الفراغ، وبخاصة أنه قد ظهرت بوادر سوفيتية لإيجاد موطئ قدم في الخليج العربي، بدأت بزيارة قامت بها سفن حربية روسية إلى ميناء أم قصر في العراق في ١١/ ٥/ ١٩٦٨م، بدعوة من النظام[١].

سارعت كل من أمريكا وبريطانيا وفرنسا إلى عقد مباحثات سرية لإيجاد حل مناسب لمسألة ملء فراغ القوى في الخليج، وصلت المباحثات في النهاية إلى أن تقرر أن يوافق الشاه على إعلان استقلال البحرين، وفي المقابل يجب السماح له بأن يحتل الجزر الإماراتية الثلاث: (طنب) الكبرى والصغرى التابعتان لإمارة رأس الخيمة، وجزيرة أبو موسى التابعة لإمارة الشارقة، وقد أعلن استقلال البحرين في أغسطس ١٩٧١م، وبعدها بثلاثة أشهر احتلت إيران الجزر الثلاث بعد انسحاب الإنجليز منها[٢].

(١) الخريطة السياسية، ص ٥٢.
(٢) كتاب سقوط الشاه، تأليف فريدون هويدا، شقيق رئيس الوزراء الإيراني في عهد الشاه أمير عباس هويدا، ص ١٦٨.

كان هذا الحل (ملء الفراغ) الذي عده نيكسون مناسباً جداً لتنفيذ نظريته «تقوية أصدقاء أمريكا للدفاع عن أنفسهم»، وكان يعتقد أن إيران ستتمكن من جعل دول الخليج يسيرون طبقاً لرغبة أمريكا، وتعمل على تحقيق الأمن كما تراه أمريكا في مناطق مختلفة، وبذلك تعفى أمريكا من نفقات الدفاع عن المنطقة. ودفع نيكسون للشاه مكافأة غض البصر عن الأمريكان بتوقيع الفواتير المتعلقة بذلك[1].

ظل نظام الشاه يقوم بدور الشرطي في الخليج العربي، ومع نهاية السبعينيات بدأت الولايات المتحدة تكثف من وجودها في المنطقة، وطورت علاقاتها مع الدول العربية، ثم أنشأت قوة الردع السريعة عام ١٩٨٣م وتعهدت بحماية الناقلات النفطية أثناء الحرب العراقية الإيرانية، ثم تعاظم وجودها بعد حرب الخليج الثانية١٩٩١م، ثم غزو العراق ٢٠٠٣م، ولم تعد بحاجة إلى شرطي ينظم لها الأوضاع في منطقة الخليج، مع تدخلها المباشر في الأحداث.

الطموح الإيراني:

عندما توفي الشاه رضا خان، كتب في وصيته التي تركها لابنه محمد رضا - الشاه الأخير -: «لقد حررت الشاطئ الشرقي -للخليج العربي - من العرب، وعليك أن تحرر الشاطئ الغربي»[2]. وبعد تأسيس الجمهورية الإسلامية في إيران، ورث النظام عن سلفه أطماعه في الخليج، وتحت ستار تصدير الثورة بدأ العمل على إعادة صياغة المنطقة. يقول هاشمي رافسنجاني الذي كان يشغل منصب رئيس مجلس الشورى في بداية الثورة: « إن هدف إيران هو توفير الظروف الثقافية والسياسية لتصدير ثورتها الإسلامية إلى دول أخرى تواجه الاستغلال»[3].

على الرغم مما قد يبدو من محاولات إيرانية لتحسين العلاقات مع الدول العربية، إلا

(١) السابق، ص ١٦٨.
(٢) داود قرياقوس، مقال: مسؤولية القيادة الإيرانية في شن الحرب على العراق وإطالتها، موقع النهى.
(٣) دولة حزب الله، ص٣٣١.

أن الخلفية الدينية لدى الشيعة لا تحرص على ذلك هدفاً إستراتيجياً دائماً، فمما ترويه كتب الشيعة عن علامات ظهور المهدي، مرويات تتحدث عن الخلافات بين العرب والعجم، أي: الإيرانيين، أو بين أمراء العجم وأمراء العرب، وأنه خلاف يستمر إلى ظهور المهدي - حسب معتقدهم - ، وتذكر المرويات أيضاً أن المهدي عندما يظهر سوف يقاتل بقايا حكومة الحجاز بعد تحرير مكة والمدينة[١].

تعلم النظام الإيراني كثيراً من تجربة صدام حسين، أو بالأحرى من أخطائه، الدرس الأول: (لا تتحرك قبل أن تكون جاهزاً)، فأثناء حرب الخليج الثانية كانت القذائف الأمريكية تطير فوق الأراضي الإيرانية، حتى إن إحداها انفجرت في مجمع سكني بالقرب من بلدة الأهواز الإيرانية، مؤدية إلى مقتل بعض الأهالي من المدنيين . وقدمت الولايات المتحدة اعتذاراً عن الحادث، فقبله رفسنجاني فوراً ، فذلك أفضل من أن يكونوا أخطؤوا في التصويب في مكان أقرب إلى طهران. كان رافسنجاني - رئيس الجمهورية وقتها - يشعر بالقلق، وفي اعتقاده أن «الأمريكيين لن يقوموا بخطوة مماثلة إن كان العراق يملك أسلحة نووية. ذلك كان الخطأ الذي ارتكبه صدام: اجتياح الكويت قبل أن تجهز الأسلحة»[٢].

الدرس الثاني: (اصنع بنفسك)، فمحاولات العراق في الحصول على أسلحة نووية لم تنجح، لأنه كان يعتمد بصورة مطلقة على أطراف خارجية، كما أنه لم يطور صناعة عسكرية متقدمة. وفي مشوارها الطويل لامتلاك سلاح نووي، طورت إيران صناعة عسكرية متقدمة، حتى إنها باتت تصدر «تشكيلة واسعة من الذخيرة التقليدية والقذائف، كما أنها تصنع معدات على درجة من التطور، وهذا ما جعلها تتقدم في مشوارها النووي»[٣].

تمضي إيران في طريقها ببطء، ويظن كثيرون أن مناخ الأزمة الذي يسيطر أحياناً على المنطقة أو على إيران يؤثر عليها سلباً. وفي الحقيقة « ليست جمهورية إيران الإسلامية أي

(١) كتاب: عصر الظهور، تأليف علي كوراني، نسخة إليكترونية.
(٢) العد العكسي للأزمة، تيمرمان، ص ١١٦.
(٣) المرجع السابق، ص ١٢٥.

دولة أخرى. إنها نظام يزدهر في جو من الأزمات ويحتاج إلى اندلاع حرب لكي يبقى»[١].

في أكتوبر عام ٢٠٠٧م عقدت وحدة الأبحاث في البنتاجون منتدى لتبادل الآراء بشأن إيران، حضره مجموعة من الأكاديميين الأمريكيين المختصين في الشأن الإيراني، لطرح تحليلاتهم بشأن النوايا الحقيقية لإيران والسياسة الأميركية حيالها، وكان معظم الأكاديميين من أصول إيرانية يجيدون اللغة الفارسية ويتابعون الإعلام الإيراني من كثب، كما يقومون بزيارات منتظمة إلى إيران للقاء المسؤولين ومحاورة نظرائهم الأكاديميين في الجامعات الإيرانية استكمالاً لبحوثهم في هذا المجال، ولم يختلف هؤلاء الخبراء في إدراكهم لرغبة القيادة الإيرانية في تحويل إيران إلى دولة قائدة في منطقة الخليج والشرق الأوسط، وسعيها إلى الانخراط في النقاشات بشأن القضايا الإقليمية المهمة، مثل: العراق وأفغانستان والملف النووي، والطاقة، ثم الصراع العربي الإسرائيلي، وقالوا إنهم يعتقدون أن الإيرانيين يستحقون حجز مقعد لهم على طاولة النقاش عندما يتعلق الأمر بقضايا المنطقة، وقدموا توصيات بضرورة إشراك إيران دبلوماسياً، والانفتاح عليها في محاولة لتسوية الخلافات الإيرانية الأميركية، وكان لافتاً أنه طيلة الندوة التزم كبار مسؤولي وزارة الدفاع الأميركية الصمت، وأحجموا عن التعليق، أو إبداء رأيهم سواء لجهة تأييد التدخل العسكري أو معارضته، مكتفين بتسجيل الملاحظات[٢].

إيران تبحث عن دور الشرطي:

يعرف قادة إيران جيداً أن الولايات المتحدة قدمت لهم خدمات عديدة منذ نشأتها وإلى الآن، أولها المساهمة في إسقاط نظام الشاه، بما سمح لهم بالسيطرة على الحكم، كانت تلك نقلة مفاجئة حتى للشاه نفسه، الذي بقي مذهولاً حتى موته، وظل يذكر في جميع أحاديثه الإعلامية التآمر الذي تعرض له على يد حلفائه الغربيين، وكتب مقالاً لمجلة بريطانية اسمها

---

(١) السابق، ص ١٠.

(٢) ويليام رو، واشنطن بوست، ٢٥/ ١٠/ ٢٠٠٧م، الملف برس.

«الآن» تحت عنوان «كيف أسقطني الأمريكان؟»، وعندما كان في مصر، زاره الرئيس الأسبق جيرالد فورد في جناحه بالمستشفى، وبمجرد رؤيته له، قال في حسرة: «لماذا؟»[١].

وبعد سقوط نظام طالبان ثم صدام في أفغانستان والعراق، قال الرئيس أحمدي نجاد إن: «الله وضع ثمار احتلال البلدين المجاورين لإيران وهما العراق وأفغانستان في سلة إيران» ثم استطرد قائلاً: «علينا الاستعداد لإدارة العالم»[٢].

تبذل إيران منذ سنوات محاولات مستميتة لإبراز دورها شرطياً للمجتمع الدولي في المنطقة، ويمكن رصد دلائل كثيرة في هذا الصدد على الرغم من الخطاب العلني القائم على رفض الاستكبار، ونصرة المستضعفين . . إلخ. وأثناء الحصار الدولي على العراق، قامت إيران ربيع عام ٢٠٠٠م بأسر سفن عراقية عديدة كان يعتقد أنها تهرب النفط، ومن خلال هذه الأعمال كانت ترسل إشارات إلى الولايات المتحدة لتثبت جاهزيتها لتأدية دور حارس أمني في الخليج العربي بإمكانه فرض الالتزام بعقود الأمم المتحدة[٣]. وغداة هجمات ٩/١١ أقام آلاف من الإيرانيين صلوات على ضوء الشموع لأسابيع عدة، بهدف إظهار تضامنهم مع أمريكا وتعاطفهم مع الخسائر التي تكبدتها نتيجة للمأساة، وكان الناس يحتشدون يوماً بعد يوم صارخين: «أمريكا تعازينا . . أمريكا تعازينا»[٤]، وكان تعاون الإيرانيين مع الأمريكان في حربيهم ضد أفغانستان والعراق مميزاً، وفي اللقاء الدولي الذي عقد في بون بألمانيا آخر العام ٢٠٠١م لبحث تشكيل نظام جديد في أفغانستان، كان أعضاء الوفدين الإيراني والأمريكي يتبادلان الأحضان والقبلات أمام الجميع، وكانوا متكاتفين متضامنين، وبدأ الإيرانيون يتصرفون على أن المنطقة يعمل بها قوتان رئيسيتان: الغرب بقيادة أمريكا، والشرق بقيادة إيران[٥].

---

(١) كتاب: الثورة الإسلامية في إيران، ص١٠٤ - ١٨٧.
(٢) علي الكاش، مقال: الدور التخريبي الإيراني في العراق، ج٤.
(٣) كتاب التربية الخاطئة للغرب، ص١٣٤.
(٤) السابق، ص ١٣٥.
(٥) كتاب التربية الخاطئة للغرب، ص١٣٧ - ١٣٩.

وخلال فترة التسعينيات كانت إيران - على الرغم من الحظر - تحصل على صادرات أمريكية متنوعة وبعضها يتضمن منتجات متقدمة تكنولوجياً بالإضافة إلى مواد كيماوية، وقد ذكر الباحث الأمريكي المعروف كينيث آر. تيمرمان في كتابه المهم «العد العكسي للازمة» معلومات وأسراراً خطيرة بشأن التعاون الاقتصادي بين أمريكا وإيران، واستمرار تبادل السلع والمنتجات بينهما على الرغم من الحظر، حتى إنه في نهاية رئاسة بوش الأب، كانت إيران قد تقدمت بطلبات شراء باهظة للإدارة الأمريكية، كان منها عقود مع شركة بوينج بعدة مليارات، كما تلقت شركة كاتربيلار طلبيات بمئات الملايين، وتفاوضت مع شركة كرايسلر على بناء مصنع، وقد أحرجت الطلبات الإدارة واضطر مستشار الأمن القومي إلى إحالة البت فيها إلى الإدارة القادمة، قائلاً: «بسبب دقة الموضوع السياسية، قررنا أن ندفع هذه القرارات للإدارة المقبلة. أتانا الإيرانيون بعروض للتفاوض بشأنها، ولكن عندما حان وقت بتها، لم يتمكنوا من اتخاذ القرار بالمضي بها»[١].

في رئاسة كلينتون فتحت الأبواب أمام إيران على الرغم من بقاء قوانين الحظر، إلا أنه كان يُلتف عليها بعلم الجميع. ويذكر تيمرمان تجربة شخصية له عندما عمل في الكونجرس لتقصِّي مستوى تطبيق الحظر على إيران؛ فبعد بذله جهداً كبيراً في جمع المعلومات ومعرفة الحقائق، عقدت جلسة استماع في الكونجرس، قدم فيها العضو الديمقراطي توم لانتوس قائمة بما يزيد على ٢٣٠ شركة تبيع التكنولوجيا والأجهزة التي يمكن استخدامها أسلحة دمار شامل لإيران، لكن في أعقاب الجلسة مباشرة يقول تيمرمان: « تلقى لانتوس اتصالاً من البيت الأبيض يأمره بالتنبه للمشروع، في حين طلب مني البحث عن عمل آخر»[٢].

لقيت إيران أثناء رئاستي كلينتون معاملة متميزة، ومجاملات أيضاً، وكان هاشمي رافسنجاني يسيطر على تجارة الفستق الإيرانية، ومن أجل ذلك أعفى كلينتون الفستق خصيصاً من الموافقة عليه حسب قوانين الحظر، وظل رافسنجاني يدير معاملاته التجارية الواسعة

(١) العد العكسي، ص ١٣٦.
(٢) العد العكسي للأزمة، ص١٤٩.

ويرسل أبناءه لإدارة استثماراته العقارية في كندا ولاس فيغاس ولإخفاء مليارات العائلة في الحسابات المصرفية العديدة في جزر كايمان، حيث كان أحد أكبر أغنياء إيران، ويمتلك معامل لتعليب الأسماك وسلسلة مخازن كبرى، وحصصاً كبيرة في تجارة الكافيار، وعلى الرغم من قرارات مجلس الأمن التي تصدر عقوبات ضد المسؤولين الإيرانيين المشاركين في الملف النووي، فإن رفسنجاني لم يتعرض لأذى، ومعروف أنه أبو المشروع النووي الإيراني، وظل راعيه الأول لعقود(١).

إن طهران لم تكتف بإرسال إشارات فقط بشأن رغبتها في القيام بدور شرطي المنطقة، بل عبرت عن ذلك في صراحة ووضوح في اتصالاتها السرية مع واشنطن. يقول جيمس دوبنز المبعوث الخاص لإدارة بوش في أفغانستان: إن هذه الحرب قد شهدت مستوى عالياً من التعاون والتنسيق بين البلدين، ليس فقط في إطار العمليات العسكرية ضد نظام طالبان، بل أيضاً في الجهود التي بذلت لإعادة بناء الحياة السياسية وعمليات إعادة الاعمار هناك، بل إن الأمر الأكثر دهشة في هذا التعاون الذي حدث، أن إيران نفسها اقترحت أن يتعاون الجيشان الإيراني والأمريكي تحت القيادة الأمريكية في تدريب الجيش الأفغاني الجديد وإعداده، فضلاً عن إعلان الإيرانيين عن رغبتهم الملحة في توسيع الحوار والتعاون الذي بدأ مع الولايات المتحدة إلى موضوعات أخرى تشمل عمليات السلام في الشرق الأوسط والدور الإيراني في المنطقة بصفة عامة(٢).

ما أحبط الإيرانيين هو تطلعاتهم التي أخطأت توقيتها، فقد كان لدى إدارة بوش مشروعها الخاص الذي يقوم على التدخل المباشر في الدول المستهدفة، هذا المشروع يسمح فقط بتعاون وتنسيق، ولكنه لا يفتقر إلى دولة تلعب دور الشرطي، وأُدرجت إيران ضمن «محور الشر».

عبرت طهران عن إحباطها، وقال متحدث رسمي إيراني: «إننا كنا نعمل جاهدين

(١) العد العكسي للأزمة، ص ٤٩.
(٢) محمد الجوهري، تقرير: إيران وأمريكا تعاون في الخفاء وصراع في العلن، موقع تقرير واشنطن، ١٥/ ١٢/ ٢٠٠٧م.

وما زلنا للتعاون مع الولايات المتحدة فيما يتعلق بأفغانستان والقاعدة، لكن انظروا إلى الطريقة التي استجاب الرئيس بوش من خلالها»[١]، لكن بعد المأزق الأمريكي انتعشت آمال الإيرانيين، عندما قدمت مجموعة دراسة العراق (بيكر - هاملتون) توصياتها بإيجاد صيغ للتعاون مع إيران وسورية، وعندما نجح الديمقراطيون في انتخابات الكونجرس، ثم تعاظمت الآمال مع تقدم المرشحين الديمقراطيين للرئاسة (أوباما - كلينتون) وتزايد احتمالات فوز أحدهما بالرئاسة، وقد عبرت صحيفة الجارديان عن ذلك برسم طريف لكنه يوضح فلسفة الرهان الإيراني على الديمقراطيين.

تظهر في إطار الرسم صورتان: الأولى لحمار - شعار الديمقراطيين - تمتطيه امرأة بفستان زاه أصفر -هيلاري - وخلفها شاب أسمر -أوباما - وقد أخذ كل منهما يقدم للحمار جزرة مربوطة في طرف عصا طويلة، إنها استراتيجية الحزب الديمقراطي التي تقوم على الترغيب والترهيب، أما في الصورة الأخرى التي تظهر في أسفل الرسم، فنرى مرشحين - ماكين ورومني - يمتطيان ظهر فيل - شعار الحزب الجمهوري - وقد راح كل منهما يهش الفيل بعصاه الغليظة التي ترمز إلى السياسة المحافظة للجمهوريين التي تعتمد على الحزم والقوة[٢]. تنتظر طهران الحمار الأمريكي أملاً في امتطاء ظهره والمضي قدماً في مشروعها الإقليمي.

ماذا تريد إيران من شيعة العراق؟ .. الخيارات الإيرانية للنظام السياسي في العراق:

يمكن تحديد الثوابت التي تكونت لدى النظام الإيراني تبعا لتطورات الأحداث في العراق كالآتي: أن يظل نظام الحكم في العراق خاضعاً للشيعة وخاضعاً لإيران، منع قيام قوة سنية سياسية أو عسكرية تهدد النظام الشيعي في العراق، ضمان عدم تحول الوضع السياسي في العراق إلى حالة معادية لإيران، ومنع أي محاولات عربية لإعاقة أو تهميش السيطرة الشيعية على الدولة.

---

(١) التربية الخاطئة، ص ١٣٨.
(٢) بي بي سي، ٦/ ٢/ ٢٠٠٨م.

أما شكل النظام السياسي الذي يحتوي الشيعة في العراق، فهو مثار خلاف ويصعب تحديد التوجه الإيراني بدقة في هذا الصدد، هل تريد إيران دولة موحدة يحكمها الشيعة، أم تريد دولة شيعية مستقلة في الجنوب، أم تفضل ضم الجنوب العراقي إليها في تكرار لتجربة الأهواز العربية؟ سنحاول إلقاء الضوء على الخيارات الثلاث:

١ - عراق شيعي موحد - حليف رئيس - حليف تابع:

ليس من الدقة عدُّ دولة موحدة يحكمها الشيعة مطلباً إيرانياً، كونها أمراً واقعاً الآن، ولهذا يجب أن يكون التساؤل: هل تقبل إيران بهذا الشكل السياسي لشيعة العراق؟ أم تسعى إلى تطويره؟

أياً تكن الإجابة، فإن إيران تبدو متمهلة في خطوتها التالية، وإذا كان الأمر الواقع الحالي يضمن حكماً شيعياً على العراق كله - وإن كان اسمياً في كثير من مناطقه - كما يعد بنظام للأقاليم يحول المناطق الشيعية فعلياً إلى مناطق مستقلة لن تقل عن الشمال الكردي؛ فما الذي يجعل طهران تعترض على نظام كهذا؟ إن الأكراد لا يأبهون لما يحصل في الجنوب طالما تُرِكوا في حالهم بدون تدخلات، والعرب السنة مشكلتهم كف الشيعة عن التدخل في شؤونهم وإخضاعهم لسيطرتهم، فلا مجال لهم إذن لمحاولة التدخل في الجنوب الذي بات بفعل أساليب التهجير بيتاً شيعياً مغلقاً في معظمه ما عدا بلدات وقرى متفرقة.

إن هذه الوضعية تجعل الشيعة مطلقي اليد إلى حد كبير في الجنوب، كما تعطيهم مزية التدخل عند اللزوم في الوسط السني أو الشمال الكردي، وإن كان تدخلاً محسوباً. وهذه الوضعية تتناسب أكثر مع المصالح الإيرانية في هذه المرحلة.

ليس من مصلحة إيران في هذه المرحلة أن تدخل في عداء علني مع الدول العربية المجاورة، لأن «العلاقات السيئة مع السنة تقلق القيادة الإيرانية، وعلى الرغم من تزايد نفوذها فإن طهران تحتاج إلى مساندة جيرانها وتريد خطب ود الشارع العربي لمقاومة الضغط الدولي على برنامجها النووي، وحتى الآن نجد أن إيران تتحاشى الخلافات العقدية المذهبية،

وتتجنب معاداة السنة، وبدلاً من ذلك حاولت كسب الدعم في المنطقة لتصعيد وتيرة الموقف في المنطقة مع الولايات المتحدة وإسرائيل»[١]، قد لا يكون كلام الأكاديمي الإيراني دقيقاً فيما يتعلق بتحاشي الخلافات العقدية، ولكنه صحيح في حرص إيران على تجنب العداء الظاهري.

يقول السفير الأمريكي في العراق رايان كروكر عن الإيرانيين: «بناءً على ما أراه على الأرض، أعتقد أنهم يسعون إلى وجود دولة يستطيعون بوسيلة أو بأخرى السيطرة عليها وإضعافها إلى الحد الذي تستطيع معه إيران تحديد جدول أعمالها»[٢]، وقد أعرب رافسنجاني عن سعادته بنجاح الانتخابات العراقية، وعد ذلك انتصاراً للشعبين الإيراني والعراقي[٣].

ولعل تجربة إيران مع شيعة أفغانستان تعطي مؤشراً قياسياً لأجندتها مع شيعة العراق، فلم تكد الدولة الأفغانية الشيوعية تنهار بشكل مباشر حتى تصدعت الحواجز السياسية بين دول الجوار، «فعمدت إيران إلى جمع الأحزاب الشيعية بهزاراجات حول مدينة هرات في حزب واحد هو حزب الوحدة، وكان على رأسه الشيخ مزاري الذي قتل على يد حركة طالبان في أوائل ١٩٩٥م، وفي هذه الأثناء توسلت إيران بشيعة أفغانستان إلى بسط نفوذها على هرات، وجندت اللاجئين (الأفغان) في الحرب العراقية الإيرانية، وعقدت الأحلاف مع رباني ثم انقلبت عليه، وماشت طالبان ساعية في الحد من النفوذ الباكستاني على الجنوب والوسط الأفغانيين، ثم طلبت للشيعة حصة في الحكم فعاظمت نسبتهم من السكان من ١٠٪ القريبة من الوقائع إلى ٢٥٪»[٤].

إذن؛ طهران تسعى إلى استخدام المكون الشيعي في بلد ما للسيطرة على كامل البلد، فتحصل أولاً على نسبة متضخمة لوزنهم النسبي السكاني، ثم تمارس من خلالهم دوراً سياسياً مع دول الجوار، وفي خلال ذلك تستخدم من تختار منهم في تنفيذ مصالحها المتشعبة.

---

(١) والي نصر، مقال: عندما ينهض الشيعة، سابق.
(٢) موقع صوت كردستان، ١٨/ ٨/ ٢٠٠٧م.
(٣) سهيل أحمد بهجت، موقع عراق الغد، ١٩/ ١٢/ ٢٠٠٥م، مقال: مهزلة العقل الإيراني.
(٤) دولة حزب الله، ص ١٢٦.

يقول والي نصر: «القادة في طهران يحاولون إيجاد منطقة أكبر من النفوذ الإيراني إلى حد ما قريبة من فكرة روسيا: (الخارج القريب)[1]، إنهم يرون أنشطة إيران في جنوب العراق إظهاراً لحالة تعاظم القوة التي عليها إيران، ولكن أحداً منهم لا يصر على تحقيق حلم الخميني بأن يحكم شيعة العراق. وإلى حد ما؛ فإن هدف طهران في جنوب العراق هو بذل ذلك النوع من التأثير الاقتصادي والثقافي والسياسي مثل ذلك الذي بذلته في غرب أفغانستان منذ التسعينيات»[2].

لكن ليس الأمر بهذه السهولة، فكون النظام في العراق يسيطر عليه الشيعة لا يعني بالضرورة أنه سيكون متوافقاً مطلقاً مع المصالح الإيرانية، «إيران تخشى من عراق مستقر، وهي لا تراقب قيام أمر حتمي بسيطرة الغالبية الشيعية على السلطة، ولكنها تتابع أي نوع من الشيعة سيكون في السلطة.. لأنه قد يوظف ضدها، فهو قد يضاف إلى مجلس التعاون الخليجي، ومن ثم إعادة تشكيل الإطار الأمني الإقليمي بطريقة تضر بمصالح إيران»[3].

٢ - جنوبستان:

الإستراتيجية الإيرانية منذ بداية حربها مع العراق كانت تستهدف تحرير الجنوب العراقي وإقامة نظام إسلامي منسوخ عن التجربة الإيرانية وتابع لها، يتولى الحكم فيه الأحزاب العراقية الشيعية التي ترعاها إيران، وفي مقدمتها المجلس الأعلى[4]، وكان التركيز الإيراني في الحرب على منطقة الجنوب لأنها عدّتْها حرب تحرير، وكان المخطط أن تتمكن قيادة المجلس الأعلى للثورة الإسلامية من تشكيل حكومة انتقالية إذا استطاعت القوات الإيرانية - التي يقاتل معها أتباع المجلس - أن تحتل مساحات كافية من جنوب العراق بما في ذلك

---

(١) يقصد الكاتب حزام الدول المحيطة بروسيا والتي كانت قبل منضوية ضمن الاتحاد السوفيتي، وتقوم السياسة الروسية حالياً على احتواء هذه الدول من خلال شبكة معقدة من النفوذ والمصالح التي تجعلها دائرة في فلك المصالح الروسية.

(٢) والي نصر، مقال: عندما ينهض الشيعة، سابق.

(٣) محمد خلف، جريدة بابل، مقال: ماذا تريد إيران من العراق؟ ٧/ ٤/ ٢٠٠٧م.

(٤) انظر الخريطة السياسية، ص ١٥٦.

البصرة، ولا يشترط احتلال كامل الجنوب[1].

زعم كثير من الباحثين أن سياسة إيران اليوم تغيرت، ولا تدعم دولة شيعية مستقلة في الجنوب، ويستند هؤلاء إلى حجج مختلفة، منها عجز إيران عن فرض نموذجها «الإسلامي» على شيعة العراق، وهذا الادعاء مرفوض شكلاً وموضوعاً.

مرفوض شكلاً؛ لأنه يقرن بين تأسيس الدولة الشيعية وبين كونها على النمط الإيراني، وعلى الرغم من أن إيران تفضل هذا الاستنساخ إلا أن عدمه لا يعني عدم الدولة، بمعنى أنه يمثل تحدياً لإيران، ولكنه لا يمثل عائقاً في طريق الدولة إذا توافقت الأطراف عليها. ومن جهة ثانية، فهناك توجهات إيرانية ترى أنه ليس من المصلحة إيجاد نظام مطابق مجاور لإيران حتى لا يكون منافساً لها، ويقول دبلوماسي غربي: «نحن لا ننظر إلى إيران ونقول إنهم يحاولون إقامة دولة عقائدية في العراق، إذ لن يكون من صالحهم قيام دولة إسلامية منافسة قريبة منهم»[2].

إن الأمر احتمالي ومعقد بعض الشيء، وتكتنفه وجهات نظر مختلفة حتى داخل إيران، إذ يقول بعض المحللين أن «إقامة نظام سياسي في العراق يلعب فيه الدين الإسلامي دوراً أكبر مما كان عليه في السابق من خلال طابعه الأقل عقائدية قد يكون مصدراً للقلق، وإذا رفض هذا النظام ولاية الفقيه وتبنى أشكالاً أكثر واقعية للتمثيل الشعبي، فإنه قد يتحول إلى نموذج مغاير يهدد النظام الإيراني لأنه سيقدم للإيرانيين أسلوباً أكثر جاذبية لدمج - أو فصل - الدين عن الدولة»[3]، أي أن نظاماً مماثلاً للنظام الإيراني يحتمل الأمرين: أن يكون في صالح إيران أو ضدها، ونظاماً مغايراً لولاية الفقيه، يحتمل أيضاً الأمرين، ويصعب تتبع المسارات التي يمكن أن تتخذها ردود الأفعال الجماهيرية وتوجهات الرأي العام تجاه مثل هذه القضايا، وبخاصة إذا أضفنا لذلك مستوى التعقيد الذاتي للذهنية الشيعية.

ومرفوض موضوعاً؛ لأن قضية ولاية الفقيه لها صفة هلامية بعض الشيء، إذ يصعب

(١) عراق المستقبل، أندرسن، ستانسفيلد، ص ٢٣١ - ٢٣٢.
(٢) دراسة: إيران في العراق، ما مدى النفوذ، مجموعة الأزمات الدولية.
(٣) المصدر السابق.

القول إن فلاناً من العلماء أو الزعماء يقول بولاية الفقيه أو يرفضها مطلقاً، فهناك تقسيمات كثيرة، أبسطها الولاية المطلقة والولاية العامة، وعلماء الشيعة يبدلون آراءهم، وما يعرضونه في كتبهم ورسائلهم العلمية يختلف في أحيان كثيرة عما يقولونه في فتاواهم، بل إن الفتاوى نفسها تتناقض من حين لآخر.

وبعيداً عن الخلاف العلمي النظري، فإن التطبيق يفرز خلافات أخرى، والواقع يقول إنه حتى من يرفضون ولاية الفقيه يمارسون نوعاً من الولاية السياسية على أمة الشيعة، وأولهم المرجع علي السيستاني، الذي يحرك الشارع بفتاواه، ويمارس السياسيون نوعاً من الطقوس المفروضة بزيارته دورياً، وكلما خرج من عنده زائر، يتحدث عن متابعة المرجع لأحوال السياسة والسياسيين، والدستور والانتخابات والائتلاف كلها صدرت ببركته وموافقته، فعندما يقول السيستاني بعدها إنه لا يرى ولاية الفقيه؛ فهل نعتقد بدقة كلامه؟

اعتراض آخر يقول: إن إيران لا تملك الدعوة لتأسيس دولة شيعية مستقلة في الجنوب حتى لا يطالب العرب الأهوازيون بدولة مماثلة، قد تكون هذه الحجة قوية لأول وهلة، ولكن عند المراجعة يتبين أن أغلب الحركات والأحزاب الأهوازية المعارضة لا تطالب بالانفصال عن إيران، «ففي الوقت الذي تنشط أعداد محدودة من العرب فيه للحصول على الاستقلال، فإن أغلبية العرب ينظرون الى أنفسهم كإيرانيين يتطلعون إلى تمثيل سياسي وتوزيع الموارد الاقتصادية أكثر عدالة»[1]، وغاية ما تطالب به أغلبية هؤلاء تطبيق نظام فيدرالي في إيران.

من جهة أخرى، فإن أغلبية سكان الأهواز شيعة، ولا يوجد دولة عربية مجاورة تؤيد انفصالها عن إيران، حتى لا تنشأ دولة شيعية جديدة تسبب مزيداً من الارتباك في البنى السياسية لدول المنطقة، أي أنه لا يوجد من يدعم مثل هذا الانفصال، أضف إلى ذلك أن انفصال جنوب العراق - لو حدث - سيكون انفصالاً عن كيان سني «ظالم» عرباً وأكراداً،

(١) دراسة للخبير الأمني الأمريكي من أصل إيراني أليكس خواه في مجلة جينس ديفنس البريطانية المتخصصة في الشؤون العسكرية والاستخباراتية، عدد ديسمبر ٢٠٠٧م، موقع إيلاف، ٢١/ ١٢/ ٢٠٠٧م.

انفصالاً يؤيده المراجع والزعماء والسياسيون، بينما انفصال الأهواز سيكون خروجاً على الدولة «الإسلامية الأم» في العالم الإسلامي ولن يؤيده أحد فضلاً عن إصدار الفتاوى لحظره وتحريمه.

إن المانع الأكبر لإقامة دولة شيعية في الجنوب العراقي، يتمثل في رد الفعل التركي الموازي لدولة كردية في الشمال، ورد الفعل العربي الموازي لدولة شيعية في الجنوب، والخوف الإيراني من انتقال العدوى إلى أكراد الشمال الإيرانيين الذين تقدرهم بعض الإحصاءات بـ١٠٪ من إجمالي السكان[1].

وفيما أحسب أن هذه موانع صعبة ولكنها لا تجعل الانفصال مستحيلاً، وبخاصة أن في أحيان كثيرة يكون مسار التفكك طريقاً بلا عودة، حيث تخرج الأمور عن قيادها حتى تصل إلى خط النهاية، وتتساقط جميع الحسابات، كما حدث في يوغوسلافيا التي انقسمت عبر خمسة عشر عاماً إلى: صربيا، البوسنة، كرواتيا، الجبل الأسود، كوسوفا.

ومن ناحية أخرى، فإن توفر الدوافع للانفصال لدى العرقيين الشيعة أمر مهم في هذا الصدد، وقد يكون هناك حيرة واضحة تجاه هذه القضية في الوقت الحالي، إلا أن تطورات الأحداث يمكن أن تغير توجهات الرأي العام الجنوبي، وبخاصة لو كانت هذه الأحداث موجهة أو مفتعلة.

وبالعودة إلى التجربة اليوغوسلافية، فإن الصرب على الرغم من وجود دولة مستقلة لهم، فإنهم موجودون أقليات في الدول المستقلة الأخرى بدون استثناء، كما أن الروس متناثرون بنسب كبيرة في الجمهوريات المستقلة عن الاتحاد السوفيتي، ولا سيما في كازاخستان، ولم يطالبوا بالانفصال للانضمام إلى الدولة الأم، يضاف إلى ذلك أن أكراد الشمال العراقيين إذا استقلوا بدولة لهم، فالمعتقد أنها ستكون دولة ضعيفة تتجاذبها الولاءات، وربما يعود الصراع بين الحزبين ليشعل حرباً أهلية داخلية، مما يجعلها تقدم نموذجاً فاشلاً يصعب اقتباسه في

(١) دراسة: إيران في العراق، ما مدى النفوذ، مجموعة الأزمات.

دول مجاورة، وخاصة أن المناطق الكردية داخلية لا تطل على سواحل، وهذا يجعلها أسيرة وخاضعة تماماً للدول المجاورة، وفي مقدمتها الدولة الأم نفسها.

إن الحديث الأكثر إقناعاً هو محاولة الأكراد المطالبة بنظام فيدرالي في تركيا وإيران، كما يذكر فريد أساسارد رئيس مركز الدراسات الكردية الإستراتيجية في السليمانية: «تشعر إيران بالقلق من احتمال تأثر الأكراد الإيرانيين من استقلال جيرانهم. فمثلاً؛ بدؤوا منذ الآن يتحدثون عن الفيدرالية لأنهم يتأثرون كثيراً مما يحدث هنا، وهناك نشاط ثقافي متزايد بين الأكراد الإيرانيين، ونحن نشجعهم على بدء حركة سياسية أيضاً»[1]، لكن أكراد العراق يتمتعون بحكم ذاتي مستقل لمدة ١٢ عاماً قبل الغزو الأخير، فما الذي يجعل تأثير القدوة والاقتباس لا يظهر إلا الآن؟

أما الحديث عن «كردستان الكبرى» فهي على الرغم من ترسخها في الثقافة الكردية، إلا أنها لا تعدو كونها مجرد حلم، إذ يحول دون تطبيقها على أرض الواقع صعوبات جمة، في مقدمتها طبيعة الأكراد أنفسهم، وقابليتهم «القبلية» للتفرق والتنازع، وفي بعض الفترات كانت المجموعات الكردية في إحدى الدول تتعاون مع سلطات دولة أخرى في قمع أكرادها، إذ لا توجد لديهم ثقافة التوحد والاندماج، كما تتنازعهم التوجهات السياسية والأيديولوجية ما بين اليسار الشيوعي واليمين القومي.

من ناحية أخرى، فإن هذه الموانع - لانفصال الجنوب العراقي - يحلها الوقت والتدرج، والإيرانيون يجيدون «لعبة» الوقت إلى حد كبير، كما أن طهران تتبع سياسة ماكرة، فهم يعدون مائدة الإفطار على أكمل وجه، ثم يجلسون بانتظار الأذان، لذلك من يحلل الأداء الإيراني، عليه أن يراقب الفعل ليعرف إلى أين يقوده، لا أن يضع خطوطاً بين الواقع والمستهدف ثم يقول هيهات، وهل كان أحد يتخيل قبل عشرين عاماً أن يحكم الشيعة دولة العراق؟ أو أن يرقصوا حول جثة صدام بعد أن شنقوه؟!

---

(١) دراسة: إيران في العراق، ما مدى النفوذ، مجموعة الأزمات.

٣ - ضم الجنوب الشيعي إلى إيران:

يرتبط الإيرانيون بشكل واضح بالمدن ذات الطابع الديني في جنوب العراق: النجف، كربلاء، الكاظمين، الكوفة، سامراء، وكل مدينة منها تحظى بخلفية دينية وتاريخية مختلفة، ويدعم هذا الارتباط المرويات المذكورة في كتب الشيعة عن فترة ظهور المهدي. يقول علي كوراني في كتابه«عصر الظهور»: «ومن المرجح أنه عليه السلام يتنقل في هذه الفترة بين الحجاز وإيران والعراق واليمن حسب ما تقتضيه المصلحة.. وقد رجحنا في فصل إيران رواية مجيئه عليه السلام إلى جنوب إيران، لاعتبارات، منها: أن روايات مصادر الفريقين تذكر معركة البصرة بعد تحريره الحجاز، وأنها تكون معركة كبيرة وحاسمة، وجمهوره في تلك المرحلة على الأقل هم الإيرانيون، فمن الطبيعي أن يأتي إلى إيران من أجل الإعداد لمعركة البصرة والخليج»[١].

عندما عقد الشاه (طهماسب) صلحاً مع الجيش العثماني عام ١٧٣١م غضب قائد جيشه نادر قلي - أصبح نادر شاه فيما بعد - وعزله ثم أرسل يتهدد والي بغداد العثماني، وينذره بأنه زاحف نحو بغداد لفتحها، حيث قال له: « ليكن معلوماً لديكم يا باشا بغداد، أننا نطالب بحق لا نزاع فيه في زيارة قبور الأئمة علي والحسين والمهدي وموسى، ونطالب بجميع الإيرانيين الذين أسروا في الحرب الأخيرة.. ونحن سائرون حالاً على رأس جيشنا المظفر لنتنسم هواء سهول بغداد العليل ولنستريح في ظل أسوراها»[٢].

ظلت مدن العتبات أشبه بـ«مسمار جحا» سياسياً، يتخذه الإيرانيون دوماً سبباً للتدخل في شؤون العراق وغزوه بل والمطالبة بضمه إلى إيران، ففي عام ١٩٢٠م طالبت إيران بحق حماية العتبات لكونها «الأماكن المقدسة لبلاد فارس»، وطلب وزير الخارجية الإيراني من الحكومة البريطانية تفويض الشاه بتعيين كبار مسؤولي العتبات المقدسة في النجف وكربلاء، وكانت روسيا وبريطانيا تدرسان بالفعل منح إيران حق إدارة الشؤون الدينية لمدن العتبات

(١) عصر الظهور، علي كوراني، مرجع سابق.
(٢) لمحات اجتماعية، ج١، ص ١١٣.

خلال الحرب العالمية الأولى، لكن ألغيت الفكرة لاحقاً.

وعندما عجزت طهران عن التدخل لحماية العتبات، أصبحت تتدخل لحماية حراس العتبات الإيرانيين وتتهم العراق بسوء معاملتهم[١]، وترددت في الصحافة العراقية وقتها دعاوى تطالب بأن يلتحق العراق إما بمربيته القديمة «تركيا» أو بأمه «فارس»، حتى يظفر باستقلاله[٢]. وبعد غزو العراق عام ٢٠٠٣م تكرر الأمر من جديد، وأعلن الحرس الثوري في بيان رسمي أغسطس ٢٠٠٤م استعداده للدفاع عن العتبات في العراق[٣].

دمج إيران والعراق بوصفهما كياناً واحداً أمر يتكرر في الخطاب السياسي للثورة الإيرانية، وفي رد للخميني على أحد بيانات مجلس قيادة الثورة العراقي الذي يدعو للانسحاب، تحدث الخميني عن «انضمام الشعب العراقي المضطهد إلى الشعب الإيراني ليقيما معاً حسب أمانيهما دولة إسلامية تنضم إليها بدورها الدول الصغيرة الأخرى في المنطقة»[٤]. وفي مؤتمر دول الجوار العراقي الذي عقد في إسطنبول، جدد وزير الخارجية الإيراني منوشهر متقي دعوة بلاده للقوات الأميركية بالانسحاب من العراق، وتشكيل إيران وسورية لآلية تنضم إليها تركيا والسعودية لملء الفراغ في العراق[٥]، وهذه صيغة تقسيم واضحة، لا إلى دول، ولكن إلى مناطق نفوذ تلحق بالدول المذكورة.

إن مجرد قبول سلطات الاحتلال الأمريكي أن تجلس على مائدة تفاوض مع إيران بخصوص العراق، يعني القبول الواضح بأحقية إيران لتناول الشأن العراقي من مقام اتخاذ القرار، بينما لم تفعل أمريكا الشيء نفسه مع دول الجوار الأخرى مثل سورية والسعودية والأردن. وكان حسين شريعتمداري مستشار خامنئي ورئيس تحرير صحيفة جيهان المحافظة، قد صرح: «إننا نسيطر كلياً على الوضع في الشرق الأوسط وفي العراق»[٦].

---

(١) شيعة العراق، ص ١٨٢.
(٢) السابق، ص ١٨٦.
(٣) الشرق الأوسط، ١٥/ ٨/ ٢٠٠٤م.
(٤) دولة حزب الله، ص ٣٢٩.
(٥) طارق الحميد، مقال: إيران وكعكة العراق، الشرق الأوسط، ٧/ ١١/ ٢٠٠٧م.
(٦) الحقيقة الدولية، ٢/ ١٠/ ٢٠٠٧م.

إن الحديث عن ضم العراق إلى إيران ربما يكون خيالاً في نظر كثيرين، لكن التخطيط الإيراني كما قلنا يعتمد على الانتظار والتدرج، كما أن الإيرانيين يستخدمون التقية بذكاء، فعندما يصلون إلى مرحلة ما من مخططهم ينفون بصورة قاطعة أي نية لتجاوز هذه المرحلة، لبث الطمأنينة والهدوء، ثم يبدؤون في المرحلة التالية، وعندما يبلغونها يفعلون الشيء نفسه، وهم يعتمدون في ذلك كله على سياسة الأمر الواقع، وتحقيق التغييرات على الأرض.

وفي مرحلة ما من العلاقة بين الجنوب العراقي وإيران، سنجد ما يلي:

انتشاراً هائلاً للعنصر الإيراني ولا سيما في مدن العتبات، سيطرة تامة للأحزاب الموالية لإيران على القرار السياسي، تغلغلاً وسيطرة تامة على أجهزة الأمن، اعتماداً واسع النطاق للاقتصاد العراقي الجنوبي على إيران، باقة من الاتفاقات الأمنية والسياسية تربط المصالح العراقية بإيران تماماً، خضوع المرجعيات والحوزة العلمية للنفوذ الإيراني. وعند هذه المرحلة، سيصبح الحديث عن ضم العراق إلى إيران عبثاً لفظياً لا يقدم جديداً، وبخاصة أن هناك صيغاً متعددة لضم الجنوب العراقي، فلا يشترط أن تتحول المنطقة إلى محافظة إيرانية جديدة مثل الأهواز.

علماً بأن قضية المطالبة بضم دول صغيرة أو مناطق من دول، ليست بالأمر الجديد على المنطقة. فإيران تكرر كل حين مطالبتها بالبحرين وتقول: إنها كانت محافظة إيرانية، كما ذكر شريعتمداري. كما ضمت عنوة جزر الإمارات الثلاث. والعراق كان يطالب بخوزستان ويقول إنها سرقت من العراق بضغط إيراني في زمن الدولة العثمانية[١]، وتتكرر مطالبة العراق بضم الكويت كل عدة عقود، فقد طالب به الملك غازي، ثم طالب عبد الكريم قاسم بضم الكويت[٢] وهدد بغزوها وحاول أن يفرض عليها اتفاقاً عجيباً، يتضمن إقامة اتحاد فيدرالي عراقي كويتي له جيش واحد، وعلى أن تترك الكويت للعراق تصريف شؤون سياستها الخارجية والإشراف على بعض أمورها المالية، ولكن الاتفاق لم ينفذ؛ لأن قاسم

(١) عراق المستقبل، جيف سيمونز، ص ٢٩٩.
(٢) صراع الأضداد، ص ٧٩.

استفز بذلك المصالح الغربية، فدُبرت محاولة انقلابية انتهت بإعدامه[١]، والأمر نفسه تكرر مع صدام حسين الذي طالب بالكويت محافظة رقم ١٩، وسعى لتنفيذه عسكرياً، فكانت النتيجة التراكمية سقوط نظامه وإعدامه أيضاً.

إن سيناريوهات الضم المحتملة متعددة، فقد ينفصل الجنوب الشيعي ليكون دولة مستقلة أولاً، ولكنها ستكون دولة ضعيفة لا جيش لها، وستفتقر كلياً إلى الحماية الإيرانية، ومن خلال اتفاقات الدفاع المشترك والتعاون الإقليمي، سيتحول الجنوب تلقائياً إلى جزء من الإمبراطورية الإيرانية. وهناك احتمالات أن يقتصر الضم على مناطق من الجنوب فقط مثل البصرة، ويتحدث بعض الشيعة عن مخاوف من «اقتطاع البصرة، أو جعلها محمية دولية وبإشراف أمريكي إيراني، ولكن إيران تناور بهذا الموضوع، لأن لديها حلم تطبيق سيناريو الأحواز على البصرة.

هناك مفاوضات سرية على البصرة بين إيران والولايات المتحدة والإنجليز»، وربما تشارك بعض دول المنطقة في تنفيذ ذلك[٢].

وعلى الرغم من أن قيام إيران باحتلال عسكري مباشر للعراق مستبعد تماماً، إلا أن في حالة حدوث فراغ عسكري وسياسي غير متوقع، نتيجة انسحاب مفاجئ للقوات الأمريكية لأي سبب طارئ؛ ستكون إيران متحفزة لدفع وحدات عسكرية لتأمين الأوضاع في العراق، ربما تحت شعار حماية العتبات.

والتجربة التاريخية مع نظام الشاه تقول إن إيران تكون مستعدة لاستغلال حالات الفراغ المفاجئ بأسلوب الضربة الخاطفة، كما حدث مطلع السبعينيات عندما احتلت الجزر الثلاث بعد الانسحاب البريطاني منها.

ان تراهن الآن على مستقبل الوجود الأمريكي في العراق وفي المنطقة، هم

يعلمون أن أمريكا لن تستطيع البقاء إلى ما لا نهاية بهذه الكثافة العسكرية، وعندما تضطر إلى تخفيض قواتها وتعيد انتشارها إلى القواعد الجديدة، فإن الساحة ستكون خالية تماماً للانتقال إلى خطوات تالية، وسواء أعيد انتشار القوات الأمريكية على خلفية اتفاق مع طهران، أم لا، فإنه لا يوجد في الأفق المنظور أي تهديد يمكن أن يتعرض له النفوذ الإيراني في العراق.

حتى لو استمر الاحتلال المباشر فترة طويلة نسبياً، فإن محافظات الجنوب تسلمت فعلياً الملف الأمني من سلطات الاحتلال، وعلى الرغم من التواجد الإيراني المكثف، فإن حوادث الاحتكاك والتربص بين الإيرانيين والأمريكيين نادرة نسبياً، وأغلب من تعتقلهم أمريكا من عملاء طهران يُطلق سراحهم بعد مدة، ودلائل التوافق بين الطرفين أقوى من دلائل التعارض حتى الآن، ويجب عدم نسيان أن إمارة «المحمرة» العربية الشيعية التي كان يحكمها الشيخ خزعل الكعبي، استولت عليها إيران عام ١٩٢٥م بتواطؤ مع بريطانيا[١].

تأثير الصراع الداخلي في إيران على أجندة العراق:

الاستقرار السياسي في إيران هش، ويمكن أن يتعرض للانهيار إذا تداعت عليه الضغوط الخارجية، ولكن المفاجأة أن إيران لم تتعرض لأي ضغوط مؤثرة منذ تأسيس الجمهورية «الإسلامية» عام ١٩٧٩م، حتى الأرصدة التي تقول إيران (إن واشنطن جمدتها)، مختلف على قيمتها، فأمريكا تقول إنها لا تتجاوز مليارين، بينما تزعم إيران أن المبلغ ١٧ مليار دولار[٢].

ويرجع مأزق النظام إلى أمرين بصفة رئيسة، الأول: تمسكه بنظرية ولاية الفقيه أساساً للحكم، مما وضع أركان النظام في بوتقة ضيقة من الولاء يصعب أن يجتمع فيها جميع الإيرانيين، والأمر الثاني: هو أن الاقتصاد ريعي، يعتمد في ٩٠٪ من مدخولاته على النفط، لذلك ترتهن سياسة الدولة وخططها التنموية والتوسعية بصورة كاملة لأسعار النفط. ونتيجة للفساد المستشري بين الملالي الممسكين بأوتاد الدولة، ولاستنزاف الطموحات العسكرية

(١) سمير عبيد، مقال: لن يُصلح العراق سياسياً حتى يتم الانقضاض على خصوم إيران من العراقيين سياسياً وفقهياً، سابق.
(٢) العد العكسي للأزمة، ص١٥١.

والخارجية قدراً كبيراً من الميزانية، فإن المستوى المعيشي للمواطن الإيراني متدهور. ويذكر د. النفيسي أن «أي توسع في النزاع الإقليمي يضر كثيراً بإيران. لذا فإن إيران ملزمة بموضوع الاستقرار من باب الحرص على استكمال إعادة البناء والتأهيل الاقتصادي»[(١)]، ومع الاستبعاد - المؤقت - لاحتمالات الضربة العسكرية الأمريكية، فإن النظام بات قلقاً من توتر الأجواء الداخلية نتيجة الأزمة الاقتصادية، والعقوبات التي يصدرها مجلس الأمن، أضف إلى ذلك انتخابات مجلس الشورى في مارس القادم، وهي تحمل في طياتها بوادر صراع جديد بين الإصلاحيين والمحافظين بتياراتهم، بخاصة مع ميل رافسنجاني إلى التيار الإصلاحي، وتبادل خاتمي زعيم الإصلاحيين مع أحمدي نجاد تراشقاً بالألفاظ وصل إلى حد اتهام نجاد لخاتمي بالخيانة عام ٢٠٠٦م[(٢)].

عقدة الاستقرار الداخلي في إيران، أن الدولة لا تملك إلا أن تكون قوية وقاسية، لأنها تضم بين جنباتها - قسراً - قوميات متعددة تعاني من التمييز والإهمال، هذه القوميات تترقب أي بوادر انهيار في الدولة لتبدأ سلسلة انشطار متتالية في الجسد الإيراني، وقد اتخذت السلطات من أجل ذلك عدة إجراءات ترقباً لما يمكن أن يحدث، منها إحداث تغييرات في قيادة الحرس الثوري، شملت إعفاء يحيى صفوي من قيادة الحرس عام ١٩٩٧م وتعيين محمد علي جعفري عوضاً عنه، والذي يعد منظراً في شؤون الحروب غير المتكافئة وحرب العصابات، وأثبت نفسه قائداً عسكرياً من قدراته ومهاراته في الحرس الثوري خلال قمع الحركة الطلابية المعارضة للنظام عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٣م، كما أسند إلى جعفري أيضاً منصب قائد عام لقوات التعبئة (البسيج) التي تعمل بمثابة خط الدفاع الأول للنظام في مواجهة الاضطرابات الشعبية، وبهذا تكون القيادة المشتركة قد منحت جعفري صلاحيات لم يسبق لها مثيل، حيث أكد له خامنئي أن المهمة الرئيسة للحرس الثوري والبسيج هي محاربة «الأعداء الداخليين»[(٣)].

---

(١) د. عبد الله النفيسي، مقال: الحسبة الإستراتيجية في العراق، موقع المختصر ٢٦/ ١١/ ١٤٢٧هـ.
(٢) الطاهر الأسود، كاتب تونسي، مقال: الإدارة النيومحافظة والمسألة الإيرانية، سابق.
(٣) دراسة للخبير الأمني الأمريكي من أصل إيراني أليكس خواه في مجلة جينس ديفنس البريطانية

بالنسبة للعراق، فإن أهميته الإستراتيجية تتزايد باطراد مع احتمالات تفاقم الأزمة الإيرانية الداخلية بالتزامن مع الضغوط الخارجية، حيث يعد النفوذ الإيراني في العراق ورقة مساومة لتخفيف الضغوط الغربية عليها، ونقل الصراع إلى ساحة خارجية، وتلك إستراتيجية إيرانية معروفة: تسخين المناطق المتوترة طائفياً في حزام الدول المجاورة من أجل المناورة، ولذلك حرصت إيران مبكراً على أن يتولى أنصارها مقاليد الحكم في العراق، يستوي في ذلك الإصلاحيون والمحافظون.

وكتبت طهران تايمز الإصلاحية في نوفمبر ٢٠٠٤م تقول: إن مشاركة رجال الدين الشيعة الفعالة في الحياة السياسية والاجتماعية في العراق تعرض مصالح أمريكا للخطر في المنطقة، وحذرت من محاولة إعادة البعثيين أصحاب النزعات القومية العربية إلى مراكز حكومية. وعندما استقبل خاتمي في نوفمبر٢٠٠٤م نائب الرئيس العراقي آنذاك إبراهيم الجعفري، حذره من إعطاء أي دور لبقايا النظام السابق، وشدد على ضرورة إجراء الانتخابات في موعدها ومواجهة تدخل حكومات الدول العربية(١).

هذا ما دفع طهران لاحقاً إلى محاولة وضع دول عربية في جمل مفيدة في الشأن العراقي، كما فعل منوشهر متقي عندما دعا إلى مشاركة سورية وتركيا والسعودية في ملء الفراغ في العراق بعد انسحاب الأمريكيين، وكذلك الانفتاح الإيراني على الدول العربية من أجل طمأنتها وإشاعة مناخ من الهدوء «المصطنع» لتغطية الأجندة الإيرانية، بينما لم يتغير أي شيء على أرض الواقع، لأنه ببساطة لا يوجد ما يمكن المراهنة عليه من قبل الدول العربية في العراق، حتى لو ظنت بعض الدول أنها يمكن أن ترتكن على بعض الأطراف، لا يعدو الأمر مجرد أوهام، وتجربة الاحتلال البريطاني مع الملك فيصل عندما تعاونا لتهميش النفوذ الإيراني في العراق، من الصعب تكرارها حالياً، لأن كل ما فعله ويفعله الأمريكيون منذ عام ٢٠٠٣م يؤدي بطريقة أو بأخرى إلى تقوية النفوذ الإيراني في العراق، فضلاً عن احتمالات

المتخصصة في الشؤون العسكرية والاستخباراتية، إيلاف.

(١) هدى الحسيني الشرق الأوسط، مقال: طهران تراهن على سقوط القومية العربية، ٢١/ ٤/ ٢٠٠٥م.

أن يكون التقارب الإيراني العربي بتنسيق أمريكي في الأساس لتهدئة الأوضاع في العراق، وتهيئة مناخ ملائم للانسحاب التدريجي الأمريكي.

على صعيد آخر، لو استعدنا الدرس الذي تعلمه رافسنجاني من تجربة صدام، وهو: عدم التحرك قبل الجهوزية، فإن ذلك يعني أن إيران مندفعة بقوة لامتلاك سلاح ردع يجعلها في مأمن من التعرض لتجربة القصف المدمر التي مر بها العراق، هذا السلاح «الردعي» المتمثل في القوة النووية هو الذي سيحفز الولايات المتحدة بصورة متزايدة لقبول إيران قوة إقليمية تنسق معها مصالح المنطقة حسب الرؤية الإيرانية.

بالنسبة للمتخصصين في الشأن الإيراني، فإن التوترات الداخلية أمر تعود النظام على التعامل معه مراراً من قبل، وبمستويات من الخطر أعلى بكثير، لذلك لا يعول كثير منهم على احتمالية انهيار النظام، وبخاصة أنه مرن إلى الدرجة التي تجعله يدفع بالإصلاحيين في وقت الخطر لامتصاص الغضب الداخلي والخارجي.

الفصل الثالث: الإستراتيجية الإيرانية في العراق:

إيران تقود قطار العراق وفق ثلاث محطات: دولة شيعية موحدة، دولة شيعية في الجنوب، ضم إقليم الجنوب . وما تفعله إيران حالياً في العراق يتوافق تماماً مع المحطات الثلاث، بمعنى أن إستراتيجيتها في العراق تعمل في حدها الأقصى بصيغة ملاءمة لقرار الضم في نهاية المطاف، بغض النظر عن إمكانية اتخاذ مثل هذا القرار الآن، فالنظام الإيراني يعمل وفق مبدأ «تهيئة المناخ للحقبة القادمة» أو حسب مفهوم «الجهوزية» - كما أشرنا سابقاً - فتبعاً للظروف السياسية والرأي العام العراقي والعربي والمناخ الدولي العام قد لا تتمكن إيران من اتخاذ قرار مثل ضم الجنوب العراقي في المدى المنظور، لكنها تعمل على تهيئة الأجواء بحيث عندما تحين الفرصة وتتبدل الظروف لا ينقصها عندئذ إلا اتخاذ القرار فقط، لأن التغيرات السياسية الإقليمية والدولية ربما تقدم وقتاً لضربة خاطفة، ولا تقدم مساحة زمنية كافية لأعمال التهيئة، ومن ثم تتم التهيئة حالياً، واتخاذ القرار لاحقاً.

تحتل الإستراتيجية الإيرانية في العراق مكاناً بارزاً لدى حكومة نجاد، ومن ثم انعكس ذلك على الميزانية السنوية، فقد تحول الاقتصاد الإيراني إلى «اقتصاد حرب»، مع زيادة كبيرة في ميزانيتي الدفاع والأمن، والتخلي عن عدد من المشاريع التنموية طويلة الأمد، وزيادة الإنفاق على الحرس الثوري لتمديد -وترسيخ - نفوذه في دول مثل: العراق، أفغانستان، لبنان[١]، مع بوادر تحول النزاع مع الولايات المتحدة إلى مباراة استخباراتية، ولعل اغتيال عماد مغنية يقدم شاهداً على ذلك.

مركز الثقل الآن في العراق، وعلى الرغم من عدم وجود أرقام دقيقة بشأن ما تنفقه إيران على تعميق نفوذها في العراق، إلا أن التقدير الأولي - في اعتقادي - يتجاوز المليار دولار

(١) أمير طاهري، الشرق الأوسط، مقال: إيران، التحضير للحرب والسير نحو أزمة اقتصادية، ١١/٥/٢٠٠٧م.

سنوياً، وربما أكثر، استناداً إلى أنه منذ سقوط النظام البعثي نفذت إيران خطة انتشار معدة مسبقاً ومطورة بحسب خبرات «الانتفاضة الشعبانية»، شملت تمدداً استخباراتياً وارتباطات تجارية وعلاقات سياسية، ثم تمدد هذا التأثير سريعاً إلى كل البيروقراطية العراقية والمؤسسات الدينية والقبلية الشيعية والأجهزة الأمنية والسياسية، ويقول الخبير في شؤون الشرق الأوسط في معهد (هريتيدج فاونديشن - مؤسسة التراث) الأمريكي جيم فيليبس: إن إيران تتبع مسارين في العراق: علاقات جيدة مع الحكومة العراقية، والرهان على النفوذ من خلال الميليشيات الشيعية[1].

يمكن عرض الإستراتيجية الإيرانية في العراق من خلال خمسة محاور رئيسة، هي: امتلاك الأرض، امتلاك القرار، احتواء الاحتلال، اختراق العرب السنة، اختراق الأكراد. وهي كما يتبين من الجدول الآتي، وسنتناول بالتفصيل أبرز مكونات هذه المحاور:

---

(١) محمد خلف، جريدة بابل، مقال: ماذا تريد إيران من العراق؟ ٧/ ٤/ ٢٠٠٧م.

امتلاك الأرض	امتلاك القرار	احتواء الاحتلال	اختراق العرب السنة	اختراق الأكراد
سيطرة استخباراتية	إدارة الأحزاب	الأحزاب الوسيطة	المقاومة – القاعدة	الإغراء بضم كركوك
المليشيات	تفتيت الداخل الشيعي	المرجعية الوسيطة	اختراق استخباراتي	دفعهم للتمسك بالمادة ١٤٠
الأراضي والعقارات	اختراق الأحزاب	الاحتلال كستار		اختراق استخباراتي – اقتصادي
الاقتصاد	اختراق المستقلين	تنويع الأدوار الشيعية		
النفط	المؤسسة التشريعية	تداخل الملفات		
الجمهور الشيعي	المؤسسة التنفيذية	ملء الفراغ بعد الانسحاب		
المراقد	الإعلام			
التفريس – الجالية الإيرانية	المرجعية وعلماء الحوزة			
نشر الفساد والفوضى	تصفية المعارضين			

أولاً: السيطرة على الأرض:

سيناريو السيطرة الإيراني على الجنوب العراقي وضع قبل نحو ٢٧ عاماً، عندما بدأت الحرب العراقية الإيرانية، وبدأت إيران تخطط لاحتلال الجنوب وإقامة حكومة إسلامية تابعة لها. وعندما تأسس المجلس الأعلى عام ١٩٨٢م اكتسب السيناريو عمقاً أكبر، إلا أن الإخفاق المتتالي في الحرب أجّل تنفيذ السيناريو إلى حين.

بعد انسحاب الجيش العراقي من الكويت، تقلص نفوذ النظام البعثي إلى درجة كبيرة. ومع التصريحات المحرضة التي أطلقها بوش الأب مشجعاً الأكراد والشيعة على التمرد ضد صدام حسين، بدأت «البروفة» الثانية لسيناريو السيطرة، واندفعت عناصر الحرس الثوري والتوابين والمجلس الأعلى إلى المحافظات الجنوبية لاستلام دفة الأمور. كان المخطط يشمل عدة مستويات، ويسعى إلى استغلال جميع المقومات الموجودة على الأرض: المساجد، الحسينيات، الحوزة، رجال الدين، عامة الناس، وبدأ تجميع الأسلحة وتكديسها في الأماكن الدينية وتحت إشراف رجال الحوزة، وأمّن المراجع غطاء دينياً للتمرد من خلال الفتاوى، ووزعت الأموال على الأتباع، ونشطت عملية التحريض، وانطلقت الجموع مهاجمة كل ما يمت للدولة بصلة سواء كان مكاناً أم إنساناً، فقُتلت أعداد كبيرة ودُمرت أماكن كثيرة، وكان الجميع يتحرك استناداً إلى دعم أمريكي قريب، لذلك تخلى الشيعة عن مخاوفهم الطبيعية وخلعوا قناع التقية وانكشفت الحقيقة[١].

تضمن السيناريو خطة انتقام من الضباط العراقيين الذين أبلوا حسناً في الحرب مع إيران، كما فُتحت السجون وأطلق سراح السجناء، وكان من بينهم حسين الشهرستاني عالم الذرة الشيعي، والذي ترك العراق بعدها وذهب إلى إيران ليعمل مدة عامين في المشروع النووي الإيراني، ثم غادر إلى بريطانيا، وعاد مع الاحتلال ليصبح الذراع السياسي للسيستاني[٢].

شارك في التمرد وقتها ميليشيات بدر والحرس الثوري والدعوة وبقية الأحزاب التي كانت موجودة وسقطت المحافظات الجنوبية العمارة والكوت والديوانية والسماوة وكربلاء والنجف والحلة، وعلى الرغم من ذلك لم ينجح التمرد؛ بسبب تخلف الدعم الأمريكي، ولأن التحرك كان مفاجئاً، فانعدمت السيطرة من قبل العناصر القيادية والعسكرية والاستخباراتية القادمة من إيران، فاتخذ التمرد شكلاً جماهيرياً عفوياً صعبت السيطرة عليه

---

(١) انظر: تفاصيل «الانتفاضة الشعبانية»، في الخريطة السياسية، مقال: علي الكاش، الدور التخريبي الإيراني في العراق، ج٣، انتفاضة شعبانية أم صفحة خيانة وغدر؟ ١٢/ ٣/ ٢٠٠٧م، موقع الأنباء العالمية.

(٢) انظر دراسة: إيران، ما مدى النفوذ في العراق، مجموعة الأزمات.

وتنظيمه وتوجيهه، ولم تكن هناك أي خطة لمواجهة ردة فعل الحرس الجمهوري العراقي نظراً لتوقع الإسناد الأمريكي، فتجاوز الشيعة الحدود في التعبير عن غضبهم وعنفهم دون تحسب للعواقب.

بعد ١٢ عاماً، كانت الخبرات قد تراكمت، والخطط نقحت، وكان يوجد وقت كافٍ لإعادة النظر وتدارك الأخطاء، لذلك عندما دخلت القوات الأمريكية كان رد الفعل الشيعي بارداً لا يعرف منه تأييد أو إنكار، وترقب الجميع حتى أعلن عن سقوط بغداد فزالت الأقنعة من جديد، ودخل الجنوب العراقي عصره الإيراني عن جدارة.

اكتسب سيناريو السيطرة عمقاً وتعقيداً أكثر، ويمكن تحليله من خلال المحاور التالية استنادا إلى الكم الهائل من المعلومات المترشحة عن الأداء الإيراني في العراق.

أ - الاستخبارات:

تتكون وزارة المخابرات والأمن الإيرانية من خمس عشرة دائرة على الأقل، و حوالي ٣٠,٠٠٠ موظف، ويعتقد أنها من أكبر شبكات المخابرات في الشرق الأوسط، ومنذ إنشائها عام ١٩٨٤ تطورت لتصبح أقوى مراكز النفوذ المستقلة في البلاد، ومن ناحية تقليدية يأتي رجال الدين قبل هذه الوزارة الهامة، ويتكون كبار المسؤولين الدينيين فيها من خريجي مدرسة «حقاني» المتشددة والنافذة في قم[١].

أما فيلق القدس فهو أحد التشكيلات الرئيسة للحرس الثوري، وتم تأسيس أربعة معسكرات قيادية لقوة القدس في المناطق الحدودية لغرض قيادة الفعاليات العملياتية في دول الجوار، ويسمى المعسكر القيادي المخصص للعراق معسكر رمضان، وقوة القدس لها ممثل في كل سفارة من سفارات النظام الإيراني في الخارج، وتتكون من أكثر من ٢١ ألف شخص[٢].

(١) دراسة: إيران، ما مدى النفوذ في العراق؟، مجموعة الأزمات.
(٢) الحقيقة الدولية، ٢/ ١٠/ ٢٠٠٧م.

ألقى ضابط الاستخبارات الأمريكي في البنتاجون منير الخمري (وهو من أصل عربي) محاضرة بعنوان «الإسهام الإيراني في الحرب الأهلية بالعراق»، ونشر المحاضرة موقع مؤسسة جيمس تاون فاونديشن. والخمري قضى وقتاً في العراق قبل عودته إلى أمريكا، ونقل في المحاضرة معلومات خطيرة عن المخطط الإيراني في العراق مستمدة من وثائق ومعلومات استخباراتية بالأساس، ومما ذكره أن إيران أرسلت خلال العامين الأخيرين ألفي طالب دين إلى النجف وكربلاء ثلثهم على الأقل من عناصر المخابرات، أو من أفراد قوة القدس، ومهمتهم دعم الميليشيات وتنفيذ عمليات استخباراتية، وتجنيد أعداد متزايدة من العراقيين الشيعة للعمل لحساب المخابرات الإيرانية.

وذكر الخمري أن عناصر المخابرات تقوم بشراء مساحات واسعة من الأراضي في الجنوب، كما قاموا بشراء نحو ٥ آلاف شقة ومنزل ومحل تجاري في بغداد والبصرة والنجف وكربلاء، وهذه تستخدم مواقع للأفراد العاملين لحساب المخابرات وقوة القدس والميليشيات التابعة لهم. وأشارت المحاضرة إلى شراء عناصر من المخابرات الإيرانية لمساحات واسعة من الأرض ولاسيما في جنوب العراق، كما كشف أن المخابرات الإيرانية تمكنت من تجنيد ٧٠ ألف عراقي شيعي، ودفعت لكل واحد منهم ٢٠٠٠ دولار حال قبوله الانخراط في الميليشيات، مع راتب شهري قدره ١٠٠٠ دولار، وقال إن المخابرات فتحت مكتباً في النجف باسم «مكتب مساعدة الفقراء الشيعة العراقيين»، وهو الذي قام بتجنيد هذا العدد الكبير من الشيعة العاطلين عن العمل. وكشف الخمري أن المخابرات عينت مندوبين عنها في المدن الشيعية الرئيسة من أجل تقديم دعم مالي للطلبة والمعلمين، واحتوائهم وتجنيدهم، فتعطي الطالب من ٥٠ - ١٠٠ دولار، وتعطي المعلم من ٢٠٠ - ٥٠٠ دولار.

ونشرت صحيفة «بانوراما» الإيطالية في ١٥ - ٢ - ٢٠٠٧م تقريراً عن كشف مجلس المقاومة الإيرانية التابع لمجاهدي (خلق) قوائمَ بأسماء ٣٢ ألف عميل لإيران في العراق، وتضمنت القوائم الأسماء الرباعية لعراقيين عملاء لإيران ورواتبهم وتاريخ تجنيدهم وتوظيفهم وعناوينهم في العراق، ومناصبهم ومهامهم العسكرية والاستخبارية وكذلك

رقم حساباتهم المصرفية، ويذكر تقرير مجاهدي خلق أن العراق قد قسم إدارياً إلى (٤١٨) وحدة وعليها مسؤول عينه مرشد الثورة خامنئي، وهناك تقدير للعناصر الإيرانية المتسربة إلى العراق يصل بها إلى ١٠٠ ألف شخص[١].

بعد سقوط البعث، أوكلت طهران إلى فيلق القدس التابع للحرس الثوري مهمة إدارة العمليات في العراق، بحيث بات يتوجب على الخارجية الإيرانية والوزارات الأخرى أن تنسق أمورها التي تجري في العراق مع قوة القدس، وقامت قوة القدس بتشكيل قيادة فصائل للتدخل في شؤون العراق بهدف تنشيطها لفعاليات استخبارية وإرهابية وسياسية واجتماعية، وتشمل هذه الفصائل: حركة حزب الله، وحركة ١٥ شعبان، وحركة سيد الشهداء، ومنظمة المجتمع الإسلامي، وحركة ثأر الله، وقيادة وتقديم الإسناد الكامل للأحزاب والمنظمات السياسية المنتمية إلى النظام الإيراني عن طريق معسكر رمضان لغرض تنشيطها في خدمة أهداف النظام[٢].

يستخدم فيلق القدس عادة الرحلات الدينية المنطلقة من إيران إلى النجف وكربلاء لتمرير عناصره إلى الداخل، ويذكر أحد دبلوماسيي الاتحاد الأوروبي أن «من بين آلاف الحجاج الشيعة الإيرانيين الذين زاروا المواقع المقدسة العراقية منذ سقوط النظام، يوجد رجال من الحرس الثوري ولم يغادروا العراق»[٣].

وهناك أكثر من ٥٣ مؤسسة إنسانية إيرانية من واجهات فيلق القدس، بالإضافة إلى مئات من العناصر المكلفة باحتواء المؤسسة الدينية وتطويعها بما يتلاءم مع ولاية الفقيه من خلال شراء الولاءات وتصفية المعارضين، وتضطلع المخابرات وفيلق القدس بتنفيذ عمليات اغتيال من خلال قوائم معدة مسبقاً، من بينهم أعداد كبيرة من الأساتذة الجامعيين والعلماء والأطباء العراقيين بالإضافة إلى الضباط ولاسيما الطيارين، ويتوقع أن عدد الطيارين وكبار

---

(١) علي الكاش، مقال: الدور التخريبي الإيراني في العراق، ج٤، تاريخ وصناعة الأحزاب والمليشيات، سابق.
(٢) الحقيقة الدولية، ٢/ ١٠/ ٢٠٠٧م.
(٣) دراسة/ إيران، ما مدى النفوذ في العراق؟، مجموعة الأزمات.

الضباط السابقين الذين اغتالتهم المخابرات الإيرانية منذ الغزو الأمريكي بلغ ٩٠ ضابطاً وطياراً[١].

وتكشف بعض القيادات الشيعية في كثير من الأحيان معلومات محورية بشأن التغلغل الإيراني، من هؤلاء العضو البارز في التيار الصدري أوس الخفاجي، الذي ذكر وجود غرفة عمليات للإطلاعات الإيرانية - المخابرات - في مدينة العمارة يقودها محمد تقوي الضابط في جهاز إطلاعات، وتقوم بالتخطيط والتنفيذ لزعزعة الاستقرار في الجنوب العراقي، وقال الخفاجي: إن السلطات الأمنية في محافظة ذي قار اعتقلت ثلاثة عناصر مرتبطين بجهاز الإطلاعات الإيراني[٢].

وقد أنشأ جهاز إطلاعات أواخر الثمانينيات مكتباً مهماً في مدينة السليمانية شمال العراق، حيث مقر الاتحاد الوطني الكردستاني الذي يتزعمه جلال الطالباني رئيس الجمهورية حالياً، واسم المكتب «رمضان» وهو يدار من قبل فيلق القدس، وهو يظهر للعلن بوصفه مكتباً قنصلياً لإيران، ويقول مسؤول كردي: «لقد قدّموا أنفسهم ممثّلين إيرانيّين، كنوع من قنصلية؛ ولكنه غطاء للإطلاعات (المخابرات الإيرانية). إنّنا جميعاً نعلم أنهم من المخابرات الإيرانية»[٣].

ويبدو التنافس الاستخباراتي بين إيران وأمريكا متمثلاً في عدة مجالات، من أهمها جهاز المخابرات العراقي الذي يترأسه الضابط الكبير السابق في الجيش العراقي اللواء محمد الشهواني، والذي قتل نظام البعث أولاده الثلاثة، وقد أقام في أمريكا عشر سنوات يعمل في تجارة العقارات، وهو سني ويحتفظ بولائه للاحتلال الأمريكي، ولذلك فإن الجهاز يتضمن نشاطه الكشف عن بعض أوجه التغلغل الإيراني، ويكشف الشهواني أنه قُبض على ثلاثة رجال أعمال إيرانيين كانوا يجمعون المعلومات ويحاولون تجنيد عراقيين وتوزيع الأموال، وقال: «مبالغ كبيرة تدخل إلى العراق وينفق المتمردون ملايين الدولارات، وهذا يعني وجود

(١) الحقيقة الدولية، ٢/ ١٠/ ٢٠٠٧م، ١/ ١٢/ ٢٠٠٧م.
(٢) الملف برس ١٢/ ٦/ ٢٠٠٧م.
(٣) دراسة: إيران، ما مدى النفوذ في العراق؟، مجموعة الازمات.

مصدر كبير وراء ذلك. ولا يقتصر الأمر على المال فقط، ولكن هناك أسلحة يتم نقلها عبر الحدود الإيرانية، أما الدليل على ذلك فهو غير متوفر لدينا الآن. وحتى اليوم لم يقبض رجالي على أي سيارة شحن تحمل ملايين الدولارات أو لم يوقفوا شحنة من الأسلحة، ولكن المنطق هو أن إيران هي وراء ذلك كله».

وفي أكتوبر ٢٠٠٤م كشف الشهواني عن مداهمة ثلاث منازل مستخدمة من مجموعات تابعة لإيران، وذكر للصحفيين إحدى الوثائق التي عثر عليها في المنازل بينت أن «إيران خصصت ميزانية قدرها ٤٥ مليون دولار لمجموعة بدر، وأن من أهداف هذه الموازنة المساعدة على إنشاء خدمة استخبارية تضم عدة مديريات للقيام بأعمال تخريبية بما في ذلك التصفية الجسدية»[١]. ، وكان مسؤول أمني عراقي لم يكشف عن اسمه قد أقر بأن مجموع ما ينفقه فيلق القدس على نشاطاته في العراق يتجاوز مبلغ ٧,٥ مليار دينار عراقي[٢].

هذا التنافس دفع إيران إلى تحفيز أتباعها في الحكومة للمطالبة بإنشاء جهاز استخبارات عراقي مستقل لا يتبع الاحتلال الأمريكي، وكما ذكر راديو سوا فإن سلطات الاحتلال أعربت عن قلقها من أن ينافس الجهاز الجديد وكالة المخابرات الحالية، وحذر اللواء الشهواني من إنشاء أي وكالة إستخباراتية خارج سيطرته، لأن ذلك سيؤدي إلى تدمير الاستقلالية في جمع المعلومات وتحليلها. أما مستشار الأمن القومي موفق الربيعي، فعد أن العراق يأخذ تدريجياً السيطرة على شبكة مخابراته[٣].

من المهام البارزة التي نفذتها «إطلاعات» تهريب محركات الطائرات العراقية إلى إيران، وكان الجيش العراقي يدرب جنوده على تفكيك الطائرات وإخفائها في المزارع والحقول في مخابئ مختارة، وظلت أجزاء كثير من الطائرات مفككة، حيث جمعت لاحقاً وتم تهريبها إلى إيران، واتهم في ذلك شروان الوائلي وزير شؤون الأمن القومي، والذي تسيطر المخابرات

(١) دراسة: إيران، ما مدى النفوذ في العراق؟، مجموعة الأزمات.
(٢) الملف برس، ١٠/ ١٢/ ٢٠٠٧م.
(٣) موقع راديو سوا، ١٦/ ٥/ ٢٠٠٧م.

الإيرانية على وزارته إلى الدرجة التي استدعت انتقاد رئيس الحزب الإسلامي العراقي طارق الهاشمي، الذي تساءل عن « تمويل الوزارة المشبوه، والأعداد التي تنتسب إليها، ومن أين جاءت، وكيف تم تعيينها؟

وكشف الهاشمي أن الوزارة كان لا يتعدى طاقمها أكثر من ١٧ شخصاً، ويتخذون من غرفتين مقراً لهم في أحد الطوابق. أما الآن فالخدم والحشم فقط أصبحت أضعافاً مضاعفة لهذا الرقم، حتى راح يطلب بإصرار إلغاء هذه الوزارة»[١].

ومن هذه المهام تقديم دعم هائل لقوى سياسية عراقية معينة خلال الانتخابات التي جرت عام ٢٠٠٥م بما في ذلك طبع الملصقات والمنشورات، بل وإرسال صناديق تصويت معبأة بالأصوات الجاهزة لتوضع محل الصناديق المعروضة في مراكز الاقتراع وذلك مع البدء في فرز الأصوات[٢].

في مواجهتها مع سلطات الاحتلال، فإن الاستخبارات الإيرانية لا تتبنى أسلوب المواجهة، بل تنفذ مناورات وعمليات غير مباشرة من خلال التدريب وتقديم الدعم العسكري والفني والمالي لمجموعات متفرقة منتمية إلى الطوائف الرئيسة في العراق بما فيها العرب السنة والأكراد، ويذكر محلل في الجيش الأمريكي أن: «المخابرات الإيرانية لا تخطط لهجمات ضد قوات التحالف يمكن أن ترتبط مباشرة بإيران، ولكنهم يقدمون مساعدة قيمة لعناصر تخريبية داخل العراق، ربما على شكل أسلحة أو منازل آمنة أو مال»[٣].

وأصبحت مستودعات الأسلحة التي يتم الكشف عنها في مدن الجنوب خبراً متكرراً في حي الرصافة في بغداد، والبصرة، والنجف وغيرها، وفي بعضها كانت تواريخ صناعة الأسلحة تعود إلى ما قبل عام أو عامين مع علامة التصنيع الإيرانية، كما ضبطت طائرة تجسس عن بعد، وقد وجه أحد رجال الدين الشيعة نداء من كربلاء لإنقاذ مراقد المدينة من «انتهاك

---

(١) يوسف الساعدي، مقال: أبواق شروان الوائلي تعزف نشازاً، موقع كتابات، ، ٢٢/ ٨/ ٢٠٠٧م.
(٢) الحقيقة الدولية ٢/ ١٠/ ٢٠٠٧م.
(٣) دراسة: إيران، ما مدى النفوذ في العراق؟، مجموعة الأزمات.

إيراني لحرمة الحرمين المقدسين، بعد أن حولتهما الميليشيات المسلحة الإيرانية إلى مستودعات للأسلحة الإيرانية ومراكز اعتقال وتعذيب وقتل لكل من يعارض النفوذ الإيراني»[١].

على الرغم من المعلومات التفصيلية المتوفرة لدى سلطات الاحتلال الأمريكية التي تمتلك في العراق أكبر محطة استخبارات خارج أمريكا، فإن ردود أفعالها تبدو منضبطة إلى حد مثير، ويقتصر إبداء الغضب على القيام بعمليات اعتقال دورية لبعض العناصر الإيرانية، ثم إطلاق سراحهم بعد عدة أشهر، وكأنها دورة لتبادل المعلومات لا أكثر، ومن هذه العمليات اعتقال خمسة إيرانيين في أربيل. وقال جيم جيفري نائب مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية لشؤون الشرق الأدنى: «كانوا أعضاء كباراً في الحرس الثوري الإيراني. الأمر الذي يثير سؤالاً: ماذا كانوا يفعلون في أربيل؟»[٢]، كما اختطف دبلوماسي إيراني من بغداد اسمه جلال شرفي لمدة شهرين، قبل أن يطلق سراحه لاحقاً، وكشف مسؤول عراقي أن الذين اختطفوه ٣٠ مسلحاً يرتدون زي وحدة بالجيش العراقي تعمل عادة مع الجيش الأمريكي[٣].

وتتخوف إيران من هذه الاعتقالات، حيث يُعرف عن العسكريين الإيرانيين كثرة فرارهم وهروبهم إلى الغرب متوجهين رأساً إلى السفارات الأمريكية، مثل حميد ذاكري العميل في مكتب الاستخبارات التابع للمرشد خامنئي مباشرة، والذي كانت واشنطن لا تدري عنه شيئاً، وذهب ذاكري إلى باكو عاصمة أذربيجان وقدم نفسه إليهم، فلم يعيروه اهتماماً وصرفوه بعد دفع عدة مئات من الدولارات[٤].

لذلك يمكن عد المخطط الإيراني للسيطرة على العراق - على الرغم من تعقيده وتأثيره - مكشوفاً إلى حد كبير للاستخبارات الأمريكية، فضلاً عن المعلومات الكثيفة التي تتسرب إلى وسائل الإعلام، وعادة ما تتعثر المخابرات الأمريكية في عملاء إيرانيين

---

(١) موقع المجلس الوطني للمقاومة التابع لمجاهدي خلق، ٤/ ١/ ٢٠٠٨م، - http://www.ncr-iran.org.

(٢) الوطن الكويتية، ٥/ ٤/ ٢٠٠٧م.

(٣) السابق.

(٤) انظر: العد العكسي للأزمة، ص ١١.

يحملون كنوزاً من المعلومات، مثل العميد محمود فرهادي، ذي التاريخ الطويل في تدريب فيلق بدر، وكان على قائمة المطلوبين للاستخبارات، وهو يشغل منصب قائد معسكر ظفر التابع لفيلق القدس في مدينة كرمنشاه جنوب إيران، وقد تم اعتقاله في السليمانية دون سبب واضح يفسر تواجده هناك، وتضاربت التفسيرات الإيرانية الرسمية ما بين تقديمه المساعدة في مكافحة الكوليرا، ونقل الخبرة الزراعية، وغير ذلك، وتخشى طهران اعترافه بالتاريخ الحافل بالمهمات الكبيرة، لأن ذلك إن حصل سيضع تحت تصرف القوات الأمريكية كماً كبيراً من المعلومات المهمة لملاحقة بقية الشبكات المقنعة بواجهات تجارية وطبية وزراعية[1].

ب - الميليشيات:

فيلق بدر:

تأسست ميليشيا بدر عام ١٩٨٣م بعد تأسيس حزبها الأم (المجلس الأعلى) بعام واحد، وتركزت مواقعها أثناء الحرب العراقية الإيرانية في الأراضي الشمالية البعيدة من كردستان العراق في حاجي عمران، وتحت حماية الجيش الإيراني، كان الحرس الثوري هو المؤسس والمشرف على إدارة شؤون القوة، وكانت سيطرة باقر الحكيم زعيم المجلس عليه ظاهرية، وكانت الأوامر تأتي من الحكيم بعد أن تكون قد أرسلت عبر القنوات الإيرانية الرسمية. وبالفعل ففي التسعينيات، وعند انبعاث المعارضة العراقية؛ لم يكن باستطاعة الحكيم أن يزور لواءه (بدر) دون أن يحصل أولاً على موافقة طهران[2].

تكونت الميليشيا في الأساس من الأسرى العراقيين الذين تم احتواؤهم وأصبح يطلق عليهم «التوابون»، بالإضافة إلى العناصر التابعة للمجلس والمندسة في الداخل العراقي، وبدأت بحجم لواء، ثم فرقة، ثم فيلق، وتنوعت الأقسام العسكرية داخل الفيلق، إلى مشاة،

---

(١) نزار السامرائي، مقال: تسلل إيراني عبر التجارة ومكافحة الكوليرا، موقع وكالة الأخبار العراقية (واع)، غير رسمي، ٢٧/ ١٠/ ٢٠٠٧م.
(٢) عراق المستقبل، أندرسن، ستانسفيلد، ص ٢٣٢.

ومدفعية، ودروع، ودفاع جوي، ومغاوير، وغيرها، ولكن بعد سقوط نظام البعث سحبت منه الأسلحة الثقيلة[١]، وتلقى الفيلق تكليفاً من الحرس الثوري بتشكيل كتيبتين: مجاهدي الحسين، وأرسلت للعمارة؛ وأنصار الحسين، وأرسلت للناصرية، وكان مكتب الحرس في السليمانية (رمضان) يدير شبكة بدر في العراق، وتغير اسم الفيلق بعد إبريل ٢٠٠٣م ليصبح «منظمة بدر»[٢]، وقيل إن تغيير الاسم سببه أن الفيلق لم يكن يريد أن يبدو ميليشيا مسلحة بين العراقيين، كما أنه أراد أن يعطي لنفسه مساحة للمناورة بطلب حل الميليشيات الأخرى المنافسة له وبالأخص جيش المهدي دون أن ينطبق ذلك عليه، كما أن قادة المجلس أرادوا عدم إحراج الاحتلال لكونهم متحالفين معه[٣].

في مايو ٢٠٠٣م صدر قرار من سلطات الاحتلال الأمريكي بنزع سلاح الميليشيات العراقية، فحدث ارتباك في صفوف المجلس والمنظمة، وقال عادل عبد المهدي القيادي في المجلس - نائب رئيس الجمهورية حالياً - إن: «القرار الأمريكي قرار خطير، ويتعين على الجماعة دراسته من جميع جوانبه ولديها استفسارات تريد إجابة عنها. الجماعة تريد أن ترى نص القرار الأمريكي، وهي تجري بالفعل محادثات مع الأمريكيين بخصوص هذه القضية»، وكان الحكيم قد أعلن قبلها أنه يريد دمج الميليشيا في جيش وطني عراقي جديد[٤]، وفي الحقيقة لم يكن الاحتلال يريد إغضاب المجلس، وقال بريمر في مذكراته: «زرت السيد عبد العزيز الحكيم الشيعي أحد قادة المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، وكنا نأمل في اجتذاب بعض أفراد ميليشيا فيلق بدر التابع للحزب والبالغ تعداده ١٠٠٠٠ رجل إلى الجيش العراقي الجديد»[٥]، وتذكر تقديرات أخرى أن عدد أتباع الميليشيا يبلغ ١٥ ألف عنصر[٦]، لكن بحسب نفوذ المنظمة وأعمالها والنشاط الهائل لعمليات التجنيد بعد

(١) مقال: ميليشيا بدر، موقع موسوعة الرشيد.
(٢) محمد خلف، مقال: ماذا تريد إيران من العراق؟ سابق.
(٣) انظر مقال: تسمية جديدة لأهداف مشبوهة، دار بابل للدراسات والإعلام، ٢١/ ٥/ ٢٠٠٧م.
(٤) سي إن إن، ٢٥/ ٥/ ٢٠٠٣م.
(٥) عام قضيته في العراق، ص ٧٩.
(٦) بحث بعنوان: مكونات الجبهة الشيعية، موقع موسوعة الرشيد، ١٢/ ٩/ ٢٠٠٧م

الاحتلال، فإنه يصعب جداً تصور أن منظمة تابعة لأكثر الأحزاب الشيعية وتمويلاً تنظيماً، يظل عدد أتباعها محدوداً هكذا.

جيش المهدي:

تأسس جيش المهدي عام ٢٠٠٣م بعد احتلال العراق، وأعلن مؤسسوه من التيار الصدري أنه بمثابة جيش عقائدي، وتحددت أهدافه كالتالي: حماية المراقد، حماية المراجع والحوزة، حماية العراق عموماً، تفعيل دور الإسلام والمسلمين في الواقع، تهيئة القاعدة للإمام المهدي[١]. ومن الواضح أنه لا يوجد ما يتعلق بمقاومة الاحتلال ضمن الأهداف، ولذلك ظل جيش المهدي ينتهج نهجاً سلمياً نحو عام كامل منذ تأسيسه.

يقول أحد مسؤولي التيار الصدري: «ليس في الأفق ما يوحي بوجود قوة يمكن أن تتطابق أجندتها مع أجندة العراقيين للدفاع عن حقوقهم والوقوف بوجه المطامع التي يحملها المحتل، فكان من الضروري أن يتم تشكيل قوة عسكرية مسلحة يمكن أن تحقق التوازن في المعادلة المحلية والإقليمية، فكان جيش المهدي، الذي بدأ يشكل قوة ملفتة للنظر، وسيلة من وسائل الدفاع عن العراقيين أولاً، ووسيلة للدفاع عن حقوق الشيعة تجاه المستوردين -الخاضعين لفتاوى الإرهاب- من الذين يريدون أن يحققوا مطامح المحتل في خلق فتنة طائفية»[٢].

وتختلف التقديرات حول عدد أتباعه، فقد ذكر بريمر أنه نما من ٢٠٠ رجل في أغسطس ٢٠٠٣م إلى ٦٠٠٠ في مارس ٢٠٠٤م[٣]، وبحسب هذا المعدل في النمو - ٣٠ ضعفاً في ثمانية أشهر - فإنه يفترض أن يبلغ عدد أتباعه نهاية فبراير ٢٠٠٨م نحو ٤٢ ألف عنصر، لكن لا يلزم أن يظل معدل النمو ثابتاً طيلة هذه المدة.

إلا أن الضابط نلسن دايفس من قيادة الأركان الأمريكية العاملة في جنوب بغداد يقدر عدد الميليشيا في نوفمبر ٢٠٠٧م بنحو ٤٠ ألف عنصر تقريباً، وعدد الداعمين لهم بأكثر

(١) الصدر الثالث، ص ٩.
(٢) حوار راسم المرواني مستشار الهيئة الثقافية العليا لمكتب الشهيد الصدر، إبريل ٢٠٠٥م، سابق.
(٣) عام قضيته في العراق، ص ٣٨١.

من ٦٠ ألفاً تمكنوا من اختراق أجهزة الجيش والشرطة والأمن، وحتى وزارات الدولة المهمة كالنفط والكهرباء والتخطيط والمالية[١]، وتذكر مصادر أخرى أن تعدادهم من ٦٠٠٠ إلى ١٠٠٠٠ مقاتل[٢]، وعادة ما يصعب تقدير أعداد الميليشيات الشعبية بسبب هلامية تنظيماتها، وعدم انضباط عملية التجنيد والإبعاد أو الترك.

وقعت اشتباكات متفرقة بين قوات الاحتلال وجيش المهدي، جميعها لم تكن بسبب تبني الجيش لنهج المقاومة، ولكن بسبب تجاوزه للخطوط الحمراء في علاقاته مع الأحزاب الأخرى وبالأخص المجلس الأعلى، وبسبب صراع التيار الصدر مع المجلس على انتزاع أكبر قدر من الصلاحيات والسيطرات الميدانية في المناطق الشيعية ومدن المراقد، وينقل بريمر أن جيش المهدي كان «يقوم على نطاق واسع في الجنوب بإقامة حواجز على الطرق وخطف رجال الشرطة العراقيين وتعذيبهم، ولدينا الآن شهادة مباشرة من امرأة تقول إنها تعرضت إلى الاغتصاب المتكرر بعد أن سجنها مجرمو مقتدى»[٣].

ويغلب على عناصر جيش المهدي صغر السن النسبي - تحت الثلاثين - ومن المعدمين مادياً، وينتمي عدد كبير منهم إلى مدينة الصدر - الثورة، صدام - وهي أكبر تجمع للشيعة في بغداد، وترجع أصولهم إلى الشيعة «المعدان» النازحين من الجنوب منذ العهد الملكي بسبب اضطهاد العشائر لهم. يقول مدرس من الناصرية: إن معظم أنصار مقتدى لم يكونوا يعدون التعليم وسيلة واقعية لصعود السلم الاجتماعي «بعض طلابي اليوم ينتمون لجيش المهدي، ولكن من هم؟ إنهم أولئك الذين فشلوا في دراستهم وليس لديهم ما يفعلونه»، ومن المعروف أن رجال الدين المتميزين من أتباع الصدر، مثل محمد اليعقوبي، كانوا ينأون بأنفسهم عن مقتدى مستقطبين معهم أفضل الصدريين تعليماً، ولكنهم لم يوسعوا دائرة نفوذهم أبداً، بخلاف اليعقوبي الذي أسس حزب الفضيلة[٤].

---

(١) عثمان المختار، مقال: جيش المهدي استعداد لما بعد الاحتلال ٢١/ ١١/ ٢٠٠٧م موقع وكالة حق.
(٢) بحث: مكونات الجبهة الشيعية، سابق.
(٣) عام قضيته في العراق، ص ٣٩٣.
(٤) دراسة: مقتدى صدر العراق، عنصر تخريب أم استقرار؟ موقع مجموعة الأزمات.

ويذكر بعض الكتاب الشيعة أن «٦٠٪ من عناصر ما يدعى بجيش المهدي هم من شيعة أجهزة المخابرات والأمن الصدامي وهم معروفون لأهالي النجف المقدسة والثورة»[١]، ويقول مقتدى الصدر: «جيش المهدي يضم أعداداً كبيرة جاؤوا جميعاً متطوعين، وضمنهم نساء رُفِض قبول التحاقهن في بادئ الأمر، لكن إصرارهن جعلنا نوافق على التحاقهن. نحتاج إلى نساء في حماية المراقد الدينية»[٢]، ويزعم بعض الصدريين أن عناصر موالية لفيلق بدر انضمت إلى جيش المهدي، وأن مقتدى عد ذلك «من مفردات الوحدة بين التيارين»[٣].

وتذكر تقارير صحفية أن كاظم العيساوي تولى قيادة جيش المهدي بديلاً لـ «عباس الكعبي» وعُيِّن باسم الساعدي مسؤولاً عن الجيش في بغداد، وأعيد تنظيم المجموعات لتكون على شكل سرية تضم كل واحدة منها ٢٣ مقاتلاً مجهزين بالأسلحة الخفيفة والمتوسطة، وقد استحدث هذا التقسيم بعد وصول دفعات من المتدربين من إيران[٤].

ويقول الجنرال أندرسون سايمون من عمليات القيادة المشتركة في بغداد: إن جيش المهدي «ذراع إيراني»، ويعد د. محمد المازني نائب رئيس جمعية دراسات الحرب والسلم العراقية، أن مليشيا المهدي هي عبارة عن أجساد عراقية بعقول إيرانية تعمل وفق أجندة المخابرات الإيرانية، وقد أعلن الصدر أن ميليشيا المهدي مستعدة للوقوف مع «الإخوة الإيرانيين» في مواجهة أي عدوان أمريكي محتمل على إيران[٥]، ولكنه في مواطن أخرى ينفي وجود تنسيق مع إيران، ويقول: «ما يشاع من وجود هذه العلاقة إنما يستهدف تحويلنا إلى ما يشبه حزب الله اللبناني، ومن ثم توجيه التهم تمهيداً لضربنا من قبل قوى خارجية وداخلية أيضاً»[٦].

ويشارك مع عناصر جيش المهدي إيرانيون يزعمون أنهم متطوعون، وفي المكتب

(١) سلام إبراهيم عطوف كبة، مقال: ديمقراطية عبد العزيز الحكيم والشعب العراقي، ١٤/ ١٠/ ٢٠٠٦م، موقع عراق الغد.
(٢) الصدر الثالث، ص ٧٣.
(٣) الصدر الثالث، ص ١١.
(٤) الوطن الكويتية، ٢١/ ٥/ ٢٠٠٧م.
(٥) عثمان المختار، مقال: جيش المهدي استعداد لما بعد الاحتلال، سابق.
(٦) الصدر الثالث، ص ٦٣.

الرئيس للجيش بالكوفة، يعلق أبو أحمد قائد المكتب صورة خلف مكتبه لمن يقول إنه «شهيد إيراني»، وذكر شاب آخر موجود في المكتب أنه إيراني وعمره ٢٢ عاماً، وقال إنه قدم من أصفهان قبل ثمانية أيام بعد أن سمع عن «فرصة للشهادة في النجف»[١].

وبحسب المعلومات الأمريكية، فإن جيش المهدي يتركز حالياً في بغداد بالدرجة الأولى وفي النجف وكربلاء، ثم واسط والسماوة والعمارة، ويتخذ من البصرة مركزاً مالياً له، حيث يسيطر على أغلب عمليات التجارة في موانئ البصرة بالقوة بعلم من الحكومة العراقية، وتشير البيانات الأمريكية إلى أنه اكتُشِف ٦٧ منزلاً يستخدم مقار للتعذيب والاغتيال والاختطاف في مدينة الصدر والشعلة، و٢٩ معسكر تدريب لجيش المهدي في ضواحي بغداد الشرقية ومدن جنوب العراق حسب بيانات الجيش الأمريكي في المدة من ٧/ ٥/ ٢٠٠٧ وحتى المدة ١٠/ ٩/ ٢٠٠٧م، وكانت تضم عشرات المعتقلين من السّنة والشيعة البعثيين[٢].

ميليشيات أخرى:

ذكر بريمر أن «ثمة ميليشيات صغيرة لدى حزب الدعوة والمؤتمر العراقي الوطني والاتفاق الوطني العراقي»[٣]، وتتبع إيران سياسة تنوع في عمل الميليشيات، مما أفرز عدداً من التجمعات الصغيرة المتناثرة التي يصعب تتبع نشاطاتها وتحميل مسؤولية أعمالها لجهة بعينها، وهذا هو المقصد من إنشائها، لأن التنظيمات الكبيرة الحليفة لديها حسبتها التي يمكن أن تعيق سلاسة العمليات[٤]، ومن هذه المجموعات: بقية الله، ثأر الله، يد الله، كتائب القصاص، تجمع الشبيبة، آل البيت، القصاص العادل، جمعية مكافحة الإرهاب، ميليشيا غسل العار، أشبال الصدر، كتائب ثأر الحسين، كتائب مالك الأشتر، كتائب الدماء الزكية، وجيش المختار، ومؤخراً أنشأ عبد العزيز الحكيم ما يسمى «اللجان الشعبية» بحجة الحفاظ

(١) الصدر الثالث، ص ٢٠٣ - ٢٠٤.
(٢) عثمان المختار، مقال: جيش المهدي استعداد لما بعد الاحتلال، سابق.
(٣) عام قضيته في العراق، ص ٣٤٨.
(٤) القبس الكويتية، ١٣/ ٥/ ٢٠٠٧م.

على مكتسبات الشعب العراقي[1]، وهي محاكاة للمجموعات التي تأسست بنفس الاسم في بداية الثورة الخمينية في إيران، وكانت مهمتها مواجهة أعداء الثورة والخارجين على «خط الإمام» وتصفيتهم جسدياً.

أبرز هذه المجموعات الصغيرة: الميليشيا التابعة لحزب الدعوة، وأغلب عناصرها منخرطون حالياً ضمن قوات وزارتي الداخلية والدفاع، وتعود هذه الميليشيا بجذورها إلى مرحلة السبعينيات حيث تشكلت بمباركة باقر الصدر، وبعد مقتله وقمع كوادر الحزب فر أتباعها إلى إيران حيث أنشئت معسكرات لتدريبهم، وشاركوا ضمن معارك الحرب الإيرانية العراقية، كما نفذوا عمليات تخريبية مختلفة في الداخل العراقي في الثمانينيات والتسعينيات.

تأسس الجناح العسكري للحزب سنة ١٩٧٩م، وأطلق عليه اسم «الجناح الجهادي»، وحاز قرار إطلاق هذا الجناح على رضا القيادات التاريخية للحزب، مثل محمد باقر الصدر ومهدي الحسيني. ونظراً لكون قادة هذا الحزب معظمهم مرجعيات دينية، فقد كان له انتشار واسع في الأوساط الشيعية، حتى خارج العراق مثل لبنان والبحرين، قام الحزب بشن حرب عصابات ضد نظام صدام حسين منذ ١٩٨٠، وتعرض لضربة قاسية إثر قمع انتفاضة الجنوب التي كان لكوادره دور كبير في المساهمة فيها، وقد أنشأت له إيران عدداً من المعسكرات داخل إيران وفي شمال العراق، في الأحواز، ودهلران، وإيلان، وبختران. وخلال ثلاث سنوات (١٩٧٩ - ١٩٨٣م) تمكن من تعبئة وتدريب أكثر من ٧٠٠٠ مقاتل مدرب على أنواع فنون القتال، وجهز المعسكر بالوحدات الهندسية والطبية والدفاع الجوي والدروع والقوات الخاصة، بالإضافة إلى ورشة تصليح الدبابات والآليات العسكرية العراقية.

وقد تفرع العمل العسكري لميليشيا الدعوة منذ عام ١٩٨١م إلى ثلاثة فروع: العمل

---

(١) علي الكاش، مقال: الدور التخريبي الإيراني في العراق، ج٤، تاريخ وصناعة الأحزاب والميليشيات، سابق.

العسكري في الداخل، والعمل العسكري في الخارج (يعني خارج العراق وإيران)، والعمل العسكري في إيران وجبهات القتال[١]. وهذا الاندماج إلى حد التضحية بالنفس في سبيل بلد آخر، أمر لا يمكن اجتثاثه بسهولة لمجرد العودة إلى العراق بعد الاحتلال، فهذه عقول تربت ودماء سالت في ظلال إيران، ويصعب تخليها عن ولاءاتها.

بعد الغزو كان الحزب - بأجنحته المنقسمة - يمتلك تشكيلات مسلحة، تحمل اسم «الحرس الخاص» أو «الأمن الخاص» وتركز مهمتها على تأمين حماية مقرات الحزب وقادته، غير أن جهات عديدة تتهم جناح الحزب العسكري بالضلوع في عمليات القتل بسبب الانتماء الطائفي، خاصة في أرياف جنوب العراق حيث للحزب نفوذ واسع، كما يحمِّل بعضهم الحزب المسؤولية عن الاغتيالات التي تعرض لها ضباط وطيارو الجيش العراقي السابقون بغرض الانتقام، ويطالب العديد من العرب السُنّة بسحب عناصر هذا الحزب من أجهزة الدولة، وخاصة وزارتي الداخلية والدفاع، لوجود قناعات بدور ما يلعبه عناصر من الحزب في فرق الموت، وفي مطلع ٢٠٠٧م اقتحمت القوات الأميركية مقر صحيفة الدعوة التابعة لعبد الكريم العنزي - المنتمي لحزب الدعوة - وأعلنت أنها وجدت مقراً للتعذيب ووثائق تحوي أسماء يراد تصفيتهم طائفياً[٢].

يمتلك بعض المرجعيات أتباعاً مسلحين وإن كانوا لا يشكلون ميليشيا بالمعنى المفهوم، إلا أنه يمكن استخدامهم في مهام قتالية عند اللزوم، وقد أشار بريمر إلى أن السيستاني أرسل ٢٠٠ مسلح إلى كربلاء لمواجهة قوات مقتدى، وأفيد عن أن بعض مقاتلي السيستاني أعضاء في ميليشيا المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق[٣].

ويحتفظ حزب الله العراقي بميليشيا خاصة به، ونقل عن شهود عيان أن هذه الميليشيا تنفذ في محافظة واسط حملات تصفية منظمة ودورية، شملت قيادات بعثية وعسكرية

(١) الخريطة السياسية، ص ١٤٦.
(٢) بحث: مكونات الجبهة الشيعية، سابق.
(٣) عام قضيته في العراق، ص ٢٥١.

شاركت في الحرب العراقية الإيرانية، بموجب قوائم أعدتها جهات ترتبط بالاستخبارات الإيرانية[١].

وكان الضابط في الحرس الثوري مصطفى شبياني يتولى مهام تنسيق هذه الميليشيات وإدارتها تحت إشراف مستشار خامنئي العميد قاسم سليماني، الضابط الكبير في الحرس[٢]، وتختلف التقديرات بشأن العدد الإجمالي الذي تستخدمه الأجهزة الإيرانية في العراق بما يتضمنه من ميليشيات وعملاء واستخبارات وغيرهم، ويذكر الشيخ عزيز ندهان الصديد شيخ عشائر شمر، أن عناصر فيلق القدس الإيراني في العراق تقدر بما يقارب المليون عنصر، بينما عناصر إطلاعات وغيرها من أجهزة الاستخبارات يقاربون النصف مليون[٣]، وقد يكون في التقدير مبالغة، ولكن بالنظر إلى المعلومات التي ذكرناها -وهي غيض من فيض - فإننا نتحدث هنا عن مئات الألوف من الأتباع والموالين، أي أن المنخرطين بصورة مباشرة في صفوف الأجهزة الإيرانية يمثلون تياراً شعبياً بحد ذاتهم، ومن ثم فلا مجال للحديث بعد ذلك عن محدودية التأثير الإيراني أو أن إيران لا شعبية لها بين العراقيين.

وعلى الرغم من هذه المعلومات التفصيلية والتي مصدرها الشيعة أنفسهم في جزء كبير منها، فإن محافظ النجف التابع للمجلس الأعلى أسعد أبو كلل، يصر على أنه لا توجد ميليشيات شيعية: «لم تعد هناك ميليشيات شيعية مسلّحة في العراق وليس في النجف فقط، هناك سلطة للدولة العراقية. أما بالنسبة للفصائل الشيعية المسلّحة، فقد تم حلّها كما فعل المجلس الإسلامي الأعلى الذي حوّل منظّمة بدر إلى العمل السياسي، وبالنسبة للتيار الصدري فقد تم تجميد عمل جيش المهدي»[٤].

أحياناً النفي المبالغ فيه يكون إثباتاً من طريق عكسي!

---

(١) موقع وطن، نقلاً عن صحيفة الحياة، http://www.watan.com .

(٢) سلام إبراهيم كبة، مقال: الشيعية الطائفية وشفافية الديكور المقنع في العراق - الجعفري نموذجاً، موقع وطن الجميع، ٦/ ٩/ ٢٠٠٥م.

(٣) حوار مع صحيفة السياسة الكويتية، ٧/ ١٢/ ٢٠٠٧م.

(٤) أسعد أبو كلل محافظ النجف في حوار مع مجلة المشاهد السياسي، عدد ٦١٧، ١٨/ ١/ ٢٠٠٨م.

تدريب وتسليح وتمويل:

الخبير الأمريكي دانيال بايمان يشبه الآراء التي تستبعد إمكانية تورط مباشر للقيادة الإيرانية في تزويد الميليشيات المسلحة الشيعية في العراق بالأموال والأسلحة الفتاكة، باستبعاد إمكانية رؤية رجال المافيا في نوادي لاس فيغاس الليلية، ويقول: إيران دأبت على التدخل في شؤون جيرانها لفترة طويلة دون أن تنحصر في العراق[١].

ويقوم فيلق القدس الإيراني بتسفير منتظم لعناصر تابعة لمختلف الميليشيات إلى معسكرات خاصة على الحدود الإيرانية من أجل تدريبهم وتأهيلهم، وذكر الناطق باسم الجيش الأميركي الجنرال كيفين بيرغنر أن الفيلق جاء بعناصر للمساعدة في تدريب المليشيات وتنظيمها في العراق، وقال: «استخباراتنا كشفت أن كبار القيادات الإيرانية على علم بهذه الأنشطة. من الصعب تخيل أن المرشد الإيراني علي خامنئي على جهل بها»، وكانت قوات الاحتلال قد اعتقلت المدعو «علي موسى دقدوق» والذي وصف بأنه قيادي في حزب الله اللبناني، وكان في رفقة قيادي في التيار الصدري هو قيس الخزعلي، في منزل بالبصرة، وقال الناطق إن: «برنامج قوة القدس الواسع انكشف لدى استجواب دقدوق والخزعلي، والمستندات التي صودرت بحوزتهما»[٢]. وكما يفعل المعتقلون الإيرانيون، أدلى دقدوق باعترافات مذهلة.

لا يقتصر استمداد تجربة حزب الله اللبناني على إرسال خبراء للتدريب فقط، بل تقوم عناصر الحرس الثوري بالاستفادة من الأسلحة التي استخدمها الحزب في حرب يوليو عام ٢٠٠٦م في لبنان، وكشف مسؤول عسكري أمريكي: «نعتقد بأنّ حرب حزب الله استُعمِلت اختباراً أرضياً لمدى فعالية هذه الأجهزة، وبعض منها جُلِبت إلى المليشيات الشيعيّة خلال الأسابيع القليلة الماضية». وأهم هذه المعدات أجهزة اتصالات متقدمة تُستخدم لتشويش

(١) محمد خلف، مقال: ماذا تريد إيران من العراق؟، الوطن الكويتية، ٧/ ٤/ ٢٠٠٧م.
(٢) الشرق الأوسط، ٣١/ ٨/ ٢٠٠٧م.

اتصالات القوات الأمريكية المهاجمة لجيش المهدي[١]، أيضاً يتم إرسال عناصر منتقاة من الجنوب العراقي - من جيش المهدي - إلى معسكرات حزب الله في الجنوب اللبناني، يقول الكاتب الشيعي - المتعاطف مع الصدريين - سمير عبيد: «للعلم، فإن العشرات من جيش المهدي كانوا ولا زالوا في جنوب لبنان، واشتركوا في المعارك الأخيرة. وإن الكاتب مسؤول عن كلامه تماماً»[٢].

تتكلف الميزانية الإيرانية مبالغ باهظة لتدريب الميلشات العراقية، ويقول الناطق كيفين بيرغنر: إن فيلق القدس يزود «الميليشيات العراقية بثلاثة ملايين دولار شهرياً، ويدربهم على كيفية صناعة المتفجرات وشن الغارات والاختطافات في ثلاثة معسكرات خارج العاصمة الإيرانية طهران»[٣].

تتضمن إستراتيجية الحرس الثوري في العراق إدخال كميات هائلة من مختلف أنواع السلاح، وكميات الأسلحة المصادرة مثيرة للدهشة، بالإضافة إلى نوعيتها. في سبتمبر ٢٠٠٧م صادرت الفرقة الثامنة للجيش العراقي مدافع هاون من نوع IEDs و EFPs وكميات كبيرة من الأسلحة والمعدات وصواعق القنابل وبطاريات إطلاق الصواريخ، إضافة إلى ذخيرة بنادق قنص، وقال مسؤول أمني عراقي: «إن هذه الأسلحة جرى تهريبها عن طريق خلايا تنظمها الميليشيات الشيعة المختلفة بالتنسيق مع خلايا أخرى في قوة القدس، وكلها إيرانية الصنع وكانت مرفق معها تعليمات تحض على تنفيذ عمليات إرهابية»[٤]، ويقول مصدر آخر في وزارة الدفاع: إن هذه الأسلحة تخرج من المصانع الإيرانية وتذهب مباشرة إلى الميليشيات الشيعية دون المرور في السوق السوداء، وهذا لا يمكن أن يتم إلا بموافقة وعلم

(١) موقع وكالة الأخبار العراقية، (واع)، ٣١/ ١٠/ ٢٠٠٦م.
(٢) سمير عبيد، مقال: الإستراتيجية الجديدة للمقاومة العراقية، ٢٦/ ٩/ ٢٠٠٦م، الموقع الشخصي. ولمزيد عن العلاقة بين حزب الله والتيار الصدري انظر: حزب الله وسقط القناع، ص ٣٥٥ - ٣٥٨.
(٣) الشرق الأوسط، ٣١/ ٨/ ٢٠٠٧م.
(٤) الملف برس، تقرير خاص عن التغلغل الإيراني وفق معلومات يدلي بها مسؤول أمني عراقي لم يصرح باسمه، ح٢، ١٠/ ١٢/ ٢٠٠٧م.

المسؤولين الإيرانيين رفيعي المستوى[١].

إشكالية جيش المهدي:

يمثل جيش المهدي مساحة غامضة رمادية وسط الميليشيات الشيعية، نظراً لطبيعته غير المنضبطة، ويؤكد كثير من قيادات التيار أن الجيش استُغِل من قبل عدة أطراف - الاحتلال، إيران، أجهزة استخبارات أجنبية - في مجالين، الأول: تنفيذ عمليات طائفية دموية من قبل مجموعات أخرى، ثم نسبتها للتيار الصدري بسبب تشابه الزي والأداء والشعارات، والثاني: اختراق المجموعات المكونة للجيش من قبل نفس الأطراف وتكوين مجموعات جديدة قد تنشق وتكون ميليشيا مستقلة، وقد تبقى منتمية للجيش مع تنفيذ عمليات خارج السياق التنظيمي وبعيداً عن التسلسل القيادي الهش.

هذه الدعوى تخلط بين الحق والباطل، ويحرص قادة التيار على تردادها والتأكيد عليها تهرباً من تبعة الحرب الدموية التي أشعلوها ضد العرب السنة.

إن ارتكاب جيش المهدي لعمليات طائفية بالغة الوحشية ضد السنة أمر تحدثت عنه كافة الجهات: النظام العراقي، والاحتلال، والقيادات السنية، ووسائل الإعلام العربية والغربية، وحتى بعض الكتاب والمثقفين الشيعة، ونشرت تقارير لا حصر لها عن تفاصيل العمليات وقوائم بأسماء المنفذين، وكثير منهم شخصيات معروفة بانتماءاتها، ومن بينهم قيادات في التيار الصدري، مثل قيس الخزعلي وعبد الهادي الدراجي، والأخير حاول أن يتنصل من دماء السنة، بحضوره لتجمع في مسجد أبي حنيفة بالأعظمية ممثلاً للصدر، والمشاركة في صلاة جماعية مع أهل السنة، إلا أن الشيخ الكبيسي، قال له: «إذا قلت لي: (لا علاقة لجيش المهدي بكل ما جرى)؛ فلنفض الاجتماع، لأننا لن نلتقي بسبب أن البداية غير صادقة، والمشكلة أننا نملك وثائق بالأسماء - وللأسف - حتى الحسينيات التي خرجت

---

(١) موقع وكالة الأخبار العراقية، (واع)، ٣٠/ ١١/ ٢٠٠٦م.

منها هذه الجموع التي أحرقت المساجد»[١].

إن الدراجي يمثل نموذجاً للتقاطعات غير المنطقية داخل الأحزاب الشيعية، فهو ينتمي للتيار الصدري، وصلته قوية بجيش المهدي، ويتولى مسؤولية لجنة العقاب ذات النشاط الطائفي، وعلى علاقة بشخصيات مثيرة للجدل مثل «أبي درع»، وفي نفس الوقت هو على صلة وثيقة أيضاً بتأسيس لواء «الذئب» -قوة مغاوير الداخلية - مشاركة مع الاحتلال، وهذا اللواء مرتبط بمنظمة بدر التي يرأسها هادي العامري القيادي في المجلس، وكان التطوع في اللواء يُقبل إذا ما جاء طالبه بتوصية من الدراجي[٢]، أي أن الرجل كان على صلة قوية بالاحتلال وحزب الحكيم، في نفس الوقت الذي ينتمي فيه إلى التيار الصدري، الذي يعادي الحكيم والاحتلال معاً. إن هذه التقاطعات ليست حالة شاذة أو خاصة بالدراجي، بل هي الأصل داخل ذلك العالم الغامض والمعقد، وبدون استيعاب هذه الآلية لن يمكن فهم أو تحليل أداء هذه الأحزاب وميليشياتها، فالمواقف والأفعال في هذه البيئة منفصلة عن مقتضياتها ولوازمها، وهو «مطب» وقع فيه كثير من المحللين بالأخص الغربيين.

أما كون جيش المهدي هلامياً قابلاً للاختراق، فهذا صحيح، لأن عناصر الجيش من المعدمين وأرباب السوابق والعاطلين عن العمل، وهذا يعني أنهم تحولوا إلى «مرتزقة» مدربين، يبحثون عمن يدفع لهم، والذي يمول هذا النوع من الأعمال اليوم في العراق طرفان: إيران وأمريكا، وأهدافهم في الغالب متشابهة متقاربة، فما الذي يمنع أن يجمع عناصر جيش المهدي بين «الحسنيين»: ممارسة شهوة القتل، وتلقي الأجر النقدي؟

إن اختراق جيش المهدي بدأ في وقت مبكر على مراحل، وهذا ما يتبين من متابعة أدائه في «الانتفاضتين» الصدريتين منذ الاحتلال الأمريكي للعراق، فقد كان ملموساً ضعف الأداء العسكري للجيش وعدم قدرته على ممارسة أسلوب حرب العصابات، وكانت عملياته العسكرية تتصف بالعشوائية والتردد، فكانت عناصره تحتل المباني الحكومية لترفع

(١) تقرير: عبد الهادي الدراجي، موقع موسوعة الرشيد.
(٢) السابق.

عليها صور مقتدى الصدر ثم تنسحب وتتراجع بلا أي هدف، واتسمت تحركاتهم بسمة إثارة الفوضى أكثر منها مقاومة للمحتل، لكن مع اندلاع الحرب الأهلية عام ٢٠٠٦م بعد تفجيرات سامراء، كان واضحاً مستوى التقدم في أداء الجيش، على الأقل بالنسبة للمجموعات التي تلقت تدريباً في إيران.

ويبرز هنا نموذج آخر من الصدريين، وهو أبو درع، الشخصية المثيرة للجدل والشبهات، والتي ينسب إليها ارتكاب عمليات قتل وتعذيب وذبح لأهل السنة تفوق الوصف من بشاعتها. اسمه الحقيقي إسماعيل اللامي، وهو تاجر مخدرات صغير يسكن مدينة الثورة (الصدر)، ويقال إنه كان سجيناً في عهد صدام حسين، لكنه خرج من السجن بعد الاحتلال وانتسب إلى تيار الصدر مثل المئات غيره، وقد أنشا أبو درع «بيزنس» خاصاً به من داخل جيش المهدي، فمارس السلب والنهب والقتل لحسابه الخاص، ويقول بعضهم: إنه أصيب بإعاقة في قدمه، كما أنه مسؤول عن قتل خميس العبيدي محامي صدام حسين، بالإضافة إلى عدد كبير من ضباط الجيش السابقين، وتذكر معلومات متفرقة أنه على اتصال بالإيرانيين الذين هدفوا إلى احتوائه ووضعه تحت السيطرة، ويذكر أن موكبه المسلح مؤلف من ٥٠ سيارة، وقد أثري ثراء فاحشاً وأقام سجوناً خاصة في منطقة كسرة وعطش في ضواحي بغداد[1].

من العوامل المهمة التي تؤدي إلى تفكك الجيش من حول مقتدى الصدر، الارتباط المتزايد لعناصره بفيلق القدس، فعندما يأتي التدريب والمال والسلاح وقائمة المهام من الإيرانيين، فماذا يبقى لمقتدى غير التبعية الشكلية؟ كان ذلك من الأسباب التي جعلت مقتدى يعلن عن تجميد جيش المهدي، أي الرغبة في استخلاص العناصر التي لا تزال ترتبط به حقيقة، ليس بغرض الانقلاب على إيران، ولكن مجرد محاولة لإثبات الوجود. ومن أسباب التجميد أيضاً التقاط الأنفاس، وتخفيف الضغوط، وتبييض صفحة الجيش المسودة، ورفع مستوى التدريبات، وترسيخ دور جيش المهدي أداة لخدمة المجتمع الشيعي وحمايته من خلال المشاركة في بعض أعمال الخدمات العامة والبيزنس، وقد افتتح الجيش مكاتب عدة في بغداد

(١) انظر: د. فاضل الربيعي، مقال: المهدي وبدر، حروب آيات الله الجدد، ج٢، ٤/٨/٢٠٠٧م.

تدير عدداً من المشروعات العقارية وتجارة الثلج والغاز والسلاح، ويقال إن الميليشيا تسيطر على ٧٠٪ من محطات الوقود في المدينة، وقال مسؤول عراقي إن جيش المهدي أصبح يدير شبكة معقدة من المصالح بأسلوب يمزج فيه بين الوحشية وبين البيزنس، وهذا ما جعل السفير الأمريكي يطلق عليه اسم «مؤسسة المهدي المساهمة»[(١)].

وقد أعلنت الدكتورة أسماء الموسوي، عضو الهيئة السياسية للتيار الصدري أن «جيش الإمام المهدي يبقى جيشاً عقائدياً، يختلف عن بقية الميليشيات التابعة للأحزاب، وقرار السيد مقتدى الصدر بتجميد نشاطاته لفترة أقصاها ٦ أشهر يعني إعادة هيكلته في بعض المسائل المتعلقة بالجانب الأمني، لمهمات كلف بها هذا الجيش العقائدي وقت الضرورة»[(٢)]، لكن هذا الإجراء التكتيكي بتجميد الجيش ليس جديداً، إذ يلجأ إليه مقتدى عادة كل فترة لتجاوز الضغوط والحصار، والمعتقد أنه يتلقى نصائح في هذا الصدد من إيران.

وفي سبتمبر ٢٠٠٦م، أمر الصدر أتباعه أن يلقوا أسلحتهم ويتوقفوا عن القتال. يعلق على ذلك مثال الألوسي من المؤتمر الوطني العراقي قائلاً: «يبدو أن الأمريكان والحكومة العراقية قد اكتشفوا مدى قوة الصدر ومن الواضح أن كليهما متضجّرون. لهذا فالصدريون يلعبون لعبة تكتيكية لتهدئة الهجمات ويكسبون وقتاً»[(٣)]، وكما حدث تماماً في منتصف عام ٢٠٠٧م، فإن تجربة التجميد السابقة في موسم ٢٠٠٦م أعقبها حديث عن «تقليص حجم السرايا، لسهولة السيطرة عليهم واتباع الأوامر، وإصدار هويات جديدة للأعضاء وإلغاء القديمة منها، وأرسل إلى كل مجموعة عضو سيوجه تلك المجموعات»[(٤)].

في دورة التجميد عام ٢٠٠٦م، طلب مقتدى الصدر من أتباعه أن يتخلوا عن الزي الأسود المميز لهم حتى لا يتيحوا مجالاً للدخلاء، وقال بيان صادر عن مكتبه أنه أصدر:

(١) دمبان كيف، مقال: الفرقاء العراقيون عقبة أمام المصالحة السياسية، نيويورك تايمز، صوت كوردستان، ٢٦/٨/٢٠٠٧م.
(٢) الوطن الكويتية، ١٩/٩/٢٠٠٧م.
(٣) موقع وكالة الأخبار العراقية، ٣٠/٩/٢٠٠٦م.
(٤) السابق.

«أمراً إلى أفراد جيش المهدي بعدم ارتداء الزي الأسود الذي كانوا معتادين على ارتدائه لكيلا يستغل من قبل أصحاب النفوس الضعيفة الذين يحاولون إيذاء البلد»، ودعا البيان أيضاً الحكومة إلى «توطيد الأمن ومعاقبة المجرمين الذين قاموا بالاعتداء على المساجد وحرقها»[١]، لكن الجيش ظل ملتزماً بزيه الأسود، ويبدو أن أتباع التيار لديهم حاسة قوية في تمييز البيانات «الهوائية» من الأصلية.

في إثر دورة التجميد، قام الصدر بأمر غامض، فقد توافق مع حكومة المالكي على أن تتولى «تطهير» جيشه من العناصر الضارة بمشاركة الاحتلال الأمريكي في معقل الجيش ببغداد، وهذا ما أكده عبد الرزاق النداوي أحد مساعدي الصدر، «إن الصدر قد أعطى الضوء الأخضر لشن الهجوم في الأسبوع الماضي بعد اجتماعه مع رئيس الوزراء نوري المالكي»[٢].

يحاول التيار أن يضرب عصفورين بحجر واحد، مستغلاً حركة التجميد، فهو يطهر ذيله من ناحية، ومن ناحية أخرى يقرن بين تدريب عناصر الجيش في إيران وبين المنشقين عنه، بحيث تصبح المجموعات المنشقة هي التي تلقت تدريباً في إيران، ولذلك صرح مسؤول في جيش المهدي أن الميليشيا تعرضت إلى انشقاقات وأن هناك مجموعة منشقة تضم ٣ آلاف رجل يجري تمويلها مباشرة من إيران ولا تتبع الصدر حالياً. قال المسؤول الذي رفض ذكر اسمه: إن مئات المقاتلين عبروا إلى إيران للتدريب عند قوات القدس، وهي وحدات خاصة في الحرس الثوري ويعتقد أنها هي التي تدرب حزب الله في لبنان، ويعتقد أن قيس الخزعلي هو زعيم هذه المجموعة المنشقة وهو كان المتحدث باسم الصدر حتى ٢٠٠٤م[٣].

ونقلت صحيفة الحياة واقعة غريبة، حيث توجه عناصر من مقلدي محمد محمد صادق الصدر - أتباع التيار الصدري يجيزون تقليد الميت - إلى مكتب المرجع إسحق فياض - أحد

---

(١) الوطن السعودية، ٢٦/ ٢/ ٢٠٠٦م.
(٢) موقع وكالة الأخبار العراقية، ٣٠/ ١٠/ ٢٠٠٦م.
(٣) الشرق الأوسط ٢٣/ ٣/ ٢٠٠٧م.

الأربعة الكبار في النجف - لاستفتائه، إلا أنه رفض استقبالهم، لأنهم أخبروا وكيله أنهم تلقوا تدريبات في إيران، وزُودوا بقوائم تضم أسماء وأهدافاً لتصفيتها تحت عنوان «إعلاء شعار المذهب»، لكنهم أحبوا أن «يطمئنوا» أولاً على سلامة موقفهم «الشرعي»[١].

وبدأت قيادات جيش المهدي يروجون الأمر نفسه - الربط بين المنشقين وتلقي التدريب في إيران - فقال أبو علي عباس الكعبي القيادي في الجيش: إنه توجد «جماعات انشقت على القيادة المتمثلة بالسيد مقتدى الصدر، وعملت شخصيات دينية وسياسية عراقية وإيرانية متنفذة داخل العراق على استقطابها وربطها بالحرس الثوري الإيراني، واستقطبت هذه الشخصيات عدداً لا يستهان به من قياديي جيش المهدي والوجهاء والتجار وشيوخ العشائر في عموم العراق، عبر دعوات مدفوعة الأجر وجهتها مؤسسات دينية معروفة لها فروع موجودة حالياً في مدينة النجف، إلى زيارة الإمام الرضا في مدينة مشهد الإيرانية»، وعلى الرغم من عدم القناعة بهذا التخريج الذي يحاول الصدريون أن ينظفوا به صفحتهم، إلا أنه يفيد في بيان آلية عمل الأجهزة الإيرانية في الأوساط الشيعية العراقية، ويقول الكعبي أيضاً: «الاستخبارات الإيرانية كررت العملية ذاتها مع شخصيات لمست فيها ميلاً للتجاوب مع ما تطرحه»، وعاد يؤكد مرة أخرى للصحيفة أن «عناصر انشقت على الصدر والقيادات المناطقية لجيش المهدي تلقت دورات تدريبية في مدينتي إيلام - المحاذية لمحافظة واسط العراقية - وكرمنشاه الإيرانيتين على كيفية استخدام العبوات المضادة للدروع ونقاط الضعف في التسلح الأمريكي»[٢].

تضمنت الإجراءات «التصحيحية» التي اتخذها جيش المهدي مزيداً من مركزية القرار والخطاب، فيقول حيدر الغزي مدير مكتب الصدر في الناصرية: «إدارة الخطاب بين مكتب الشهيد الصدر وجهات المحافظة الأخرى ودوائرها المختلفة ستكون محصورة بإدارة المكتب أو من يحمل تخويلاً منه، وبهذا سنضيق الخناق على كل من يدعي أنه يمثل جيش الإمام

(١) موقع وطن، نقلاً عن صحيفة الحياة، http://www.watan.com.
(٢) المرجع السابق.

أو مكتب الشهيد الصدر»[١].

المأوى والملاذ:

تمثل عناصر الميليشيات البارزة وقياداتها «رأس مال» استثماري بالنسبة إلى إيران، فهؤلاء أنفق عليهم الملايين من أجل التدريب والتسليح والتمويل، لذلك يجب أن ترفق مخططات السيطرة ببند يتعلق بالإخفاء والتهريب إلى إيران بعيداً عن الأعداء، ويعد قادة إيران جيش المهدي وقادته من الأبطال. وقد قال هاشمي رفسنجاني ممتدحاً الجيش في عام ٢٠٠٤م ومنتقصاً من حق المقاومة السنية في الوقت نفسه، وذلك بعد مواجهة الصدريين مع الاحتلال: «على النقيض من تلك الجماعات الإرهابية في العراق، هنالك هيئات قويّة تساهم في أمن تلك الأمة، ومن بينها جيش المهدي، المؤلف من شباب متحمسين وأبطال»[٢].

إستراتيجية الهروب إذن مهمة، وتقريباً لا يمر عام دون أن تنتشر الإشاعات عن اختفاء مقتدى الصدر[٣]، ويمضي أتباعه ينكرون ويناورون، قبل أن تنتهي الأزمة ويعود مقتدى بطلاً زاحفاً إلى منبر الكوفة يخطب «هادراً» بعد أن كان «هارباً».

عندما يفر مقتدى إلى إيران لا يذهب وحده، ولكن مع جماعته وأبرز قادة الجيش، تاركاً الأتباع تأكلهم السباع. وعندما اختفى الصدر وقادته في الربع الأول من عام ٢٠٠٧م، مع بداية تنفيذ خطة فرض القانون في بغداد، أرجعت صحيفة الجارديان البريطانية ذلك إلى أوامر في القيادة العليا في طهران بهدف حمايتهم من الاستهداف الأمريكي، وقالت إن إيران عمدت على مدار ثلاثة أسابيع إلى إخراج الصف الأول والثاني من القيادات العسكرية لجيش المهدي، بهدف الحؤول دون ضرب البنى التحتية لتيار الصدر[٤]، وقد سبق للمدعو (أبي درع) الهرب إلى إيران قبل ذلك.

---

(١) الملف برس، ٨/ ١/ ٢٠٠٨م.

(٢) دراسة: إيران، ما مدى النفوذ في العراق؟ مجموعة الأزمات.

(٣) لدى الشيعة ولع غير عادي بالاختفاء، تأثراً بتجربة المهدي في عقيدتهم. وإذا كان من حق المهدي أن يختفي، ألا يكون لقائد جيشه الحق نفسه؟

(٤) الوطن الكويتية، ٧/ ٤/ ٢٠٠٧م، تقرير محمد خلف: ماذا تريد إيران من العراق؟

لا يقتصر الهروب إلى إيران على جيش المهدي فقط، فالمسؤولون العراقيون الذين ينكشف أمر تورطهم في سرقات أو قتل طائفي بصورة لا يمكن لحكومة المالكي أن تبتلعها، يسرَّبون فوراً إلى إيران، مثلما حدث مع بعض ممثلي التيار الصدري في الحكومة.

المهام:

تقوم الميليشيات الشيعية في العراق بتنفيذ العديد من المهام بتكليف من الأجهزة الأمنية الإيرانية، وهذه أبرزها:

١ - كشفت اعترافات علي موسى دقدوق قيادي حزب الله، أن إيران أوعزت للمجموعات الخاصة في الميليشيات بتفجير التجمعات الشيعية والأماكن الشيعية المقدسة لإثارة الفتنة الطائفية وإبقاء العراق في فوضى رهيبة، واستخدام الأطفال في العمليات الإرهابية وتجنيدهم لأغراض سياسية[1].

٢ - خلال السنة المقبلة ستكون طهران قلقة بشأن بروز سني في العراق مع تصاعد الجهود الأميركية لتقنين النفوذ الإيراني، وهذا ما يجعلها تستمر في تقديم الدعم المالي والأسلحة والتدريب للميليشيات الشيعية العراقية. وظلت إيران تعزز من دعمها لميليشيات شيعية عراقية محددة لاسيما «جيش المهدي» منذ بداية عام ٢٠٠٦ على أقل تقدير، حيث زادت الهجمات بالمتفجرات المخترقة للدروع بشكل كبير[2].

٣ - قادة النظام في طهران يعون حاجتهم إلى وكلاء محليين لهم في العراق ليكونوا مستعدين لليوم التالي لمغادرة الولايات المتحدة، لذلك هم يستعدون ليوم الانسحاب من خلال بسط نفوذهم باستخدام الأحزاب والميليشيات الشيعية، وتطوير قدراتها مستقبلاً وإبقائها في السلطة، مستفيدة من تجربتها في لبنان مع حزب الله الذي منحته كل الوسائل

---

(١) الشرق الأوسط، ٣١/ ٨/ ٢٠٠٧م.
(٢) من تقييم الاستخبارات الأمريكية للوضع في العراق، والذي ينشر كل ستة أشهر، الشرق الأوسط، ٢٥/ ٨/ ٢٠٠٧م.

الممكنة التي تعزز قدراته وتجعله الأقوى في الساحة اللبنانية[١].

٤ - أشارت صحيفة نيويورك تايمز بعددها في ١٣/ ١/ ٢٠٠٧م إلى أن القوات الأمريكية عثرت في هجوم لها على مقر مسؤول إيراني في العراق، على خرائط لأحياء في العاصمة تستهدف تهجير السنة من بغداد[٢].

٥ - تصفية خصوم إيران بالعراق؛ كطياري الجيش السابق وضباط الحرس الجمهوري العراقي، وعلماء الذرة العراقيين، وأساتذة الجامعات، والعلماء الذين كان لهم دور كبير في هزيمة إيران في الثمانينيات من القرن الماضي في حربها مع العراق، وسبق لصدّام أن نشر أسماءهم في الإعلام عقب الحرب[٣].

٦ - تصفية المسؤولين الأمنيين والحكوميين في سياق تصفية الحسابات أو تصفية المعارضين للمصالح الإيرانية، وكانت هذه الأعمال ضمن التهم التي وجهت إلى عبد الهادي الدراجي عند اعتقاله في يناير ٢٠٠٧م[٤]، وهذه السياسية تثمر بصورة غير مباشرة، إذ يؤثر كل من يجد في نفسه الرغبة في معارضة مصالح إيران أو أتباعها النجاة بنفسه، كما فعل حازم الشعلان وزير الدفاع السابق، وراضي الراضي رئيس هيئة النزاهة الذي اكتشف أنه لا توجد نزاهة بالمرة، والدكتور قيس سليمان مدير معهد الطب العدلي.

٧ - يذكر الضابط الأمريكي نلسن دايفس: «نعثر كل أسبوع على معتقلين سُنّة في منازل بمدينة الصدر أو مدينة الشعلة أو الكاظمية، تم اختطافهم من منازلهم أو مقار عملهم لأسباب طائفية»، ولا تقتصر مهمة جيش المهدي والميليشيات الأخرى على قتل السنة وتعذيبهم فقط، بل يجب أن يتم ذلك في إطار من السادية والتشفي والتلذذ بالذبح، إلى درجة بث الرعب في قلوب السنة ودفعهم إلى ترك المناطق المشتركة مع الشيعة. يقول المقدم علي لفته، مدير

(١) الوطن الكويتية، ٧/ ٤/ ٢٠٠٧م، تقرير محمد خلف: ماذا تريد إيران من العراق؟.
(٢) علي الكاش، مقال: الدور التخريبي الإيراني في العراق، ج٤، تاريخ وصناعة الأحزاب والميليشيات، سابق.
(٣) عثمان المختار، مقال: جيش المهدي استعداد لما بعد الاحتلال، سابق.
(٤) الشرق الأوسط، ٢١/ ١/ ٢٠٠٧م.

عمليات لواء المثنى غربي بغداد: إن جيش المهدي احترف عمليات القتل والاختطاف والتهجير الطائفي، ويصف الضحايا الذين يعثر عليهم بأنهم معذبون بشكل لا يمكن تحمله، حيث فقْع العيون وقطْع الألسن والأصابع، وحتى العضو الذكري والتعذيب بالمثقاب الكهربائي، كما أنهم متهمون باغتصاب أكثر من ٣٧ عراقية على مدار العام الجاري بينهم سنيات وشيعيات أيضاً[١].

٨ - تشويه صورة المقاومة السنية، وارتكاب مجازر وعمليات مستنكرة وإلصاقها بفصائل سنية زوراً، باستخدام أساليب متنوعة، مثل: ترك علامات مزورة على ضحاياهم لتعطي صورة للعراقيين أن الفاعلين هم القاعدة؛ كوضع أوراق عليها بيانات مزورة تحمل اسم القاعدة، أو ترك قصاصة ورق يكتب عليها «رافضي» مع أن الضحية سني[٢].

الحكومة:

تحتاج إيران مع اتساع نطاق نفوذها شاملاً جميع المجالات في الجنوب العراقي، إلى تغطية سياسية يقوم بها مسؤولون عراقيون، هؤلاء المسؤولون ولاؤهم لإيران معروف وغير قابل للتشكيك، ولكن هذه التغطية يجب أن تكون بأسلوب محترف، وليس مجرد إنكار انفعالي.

أبرز من يقوم بهذا الدور هو موفق الربيعي، أو كريم شهبور، مستشار الأمن القومي، منذ أن أصبح للعراق مستشار للأمن القومي. عندما كان الهجوم ضد التغلغل الإيراني خافتاً، ولم تكن أمريكا قد رفعت لواءه بعد، كان الربيعي ينفي تماماً وجود أي دليل على دعم إيراني مسلح، وفي لقاء مع قناة العربية، قال: «ليس لدينا دليل قاطع أن الجمهورية الإسلامية متورطة في دعم التكفيريين ودعم القاعدة بالسلاح أو بالمساعدة اللوجستية في العراق، لعله هناك إشارات أخرى يعني لمن يعبر الحدود بالاتجاهين، ولكن ليس لدينا كما

---

(١) عثمان المختار، مقال: جيش المهدي استعداد لما بعد الاحتلال، سابق.
(٢) السابق.

قلت دليل واضح وقاطع»، لكن في تصريح آخر اعترف الربيعي بالدعم، لكنه أكد أن إيران أعلنت توبتها، فقال إنها: «أوقفت تدريب مسلحين عراقيين ومدهم بالسلاح في الآونة الأخيرة لتمكين خطة أمن بغداد من النجاح»(١)، وهذا تصريح غريب يجعل ما فعلته إيران كأنه عمل جيد، بينما خطة بغداد انبعثت لأسباب من بينها التدريب الإيراني للمسلحين! وفي لقاء آخر مع (سي إن إن) قال الربيعي: «هناك أدلة على أن الإيرانيين كانوا يدعمون بعض الميليشيات الشيعية التي تقاتل القوات الأميركية في العراق، ولكن الإيرانيين أوقفوا الكثير من تكتيكاتهم وتدخلهم في شؤون العراق الداخلية، ولدينا الأدلة على أنهم أوقفوا تقديم الأسلحة أو صنع أي من تلك الألغام المشكلة في شوارع بغداد»(٢)؛

لماذا فعلوا إذن مِن قبلُ، ولماذا توقفوا؟

يقوم رئيس الوزراء نوري المالكي بدور مشابه ولكن أكثر ديبلوماسية ومواربة، مراعاة لحساسية المنصب. في حوار للمالكي مع صحيفة الحياة، قال رداً على سؤال بشأن التدهور الأمني في الجنوب: «في الحقيقة كانت هذه من أفضل المناطق أمنياً، حيث بدأت عمليات إعادة الإعمار والاستثمار تتجه جنوباً بسبب الاستقرار هناك، لكن حصلت تحركات من بعض التشكيلات ينتمي بعضها إلى التيار الصدري وجند السماء والصرخي، ومعظمها له امتدادات خارجية، وبدأت بافتعال مشاكل. ولكن الحكومة ردت بقوة على هذه المجموعات»(٣)، والمالكي هنا يخلط الأوراق، فالتيار الصدري لا يتلقى دعماً إلا من إيران، بينما الصرخي لا علاقة له بما حدث في النجف والزركة، وقد نفى أي علاقة له بجند السماء، وكانت الحكومة قد وجهت اتهامات إعلامية بأن مجموعة جند السماء تحركت بدعم دول عربية سنية مجاورة.

وبعد أن اتهم الصدريين صراحة، يعود المالكي في نفس الحوار ليبرّئهم في تعليقه على

(١) علي الكاش، كاتب عراقي، مقال: صفحات مخزية في سجل مستشار الأمن القومي موفق الربيعي، موقع الأنباء العالمية.
(٢) السابق.
(٣) الحياة، ٢٠/ ١١/ ٢٠٠٧م.

قرار تجميد جيش المهدي، فقال: «هذا القرار كان له بعض الأثر، لكنه صدر بعد تنفيذ عمليات أمنية كبيرة استهدفت الخارجين على القانون، وبعضهم كان يعلن انتماءه للتيار الصدري. وبعد صدور هذا القرار تحولت مجموعات عدة كانت مخترقة للتيار وهي لم تكن أصلاً من التيار وانفصلت عنه، وبدأت نشاطاتها الإجرامية لحسابها الخاص، من القتل والنهب والخطف، وتقوم الحكومة بملاحقتها بصفتها عصابات لا بصفتها تمثل تياراً سياسياً كتيار صدري»[1]. . . لا مجال للفهم، هل التيار الصدري متورط، أم أنه هناك من ورطه؟ الكلام قابل لكل الاحتمالات.

جـ - الأراضي والعقار:

تتبع إيران من خلال شبكة أخطبوطية من الشركات المتنفذة في جميع مجالات الحياة في العراق، خطةً ممنهجة لتملك أكبر قدر من الأراضي والعقارات، ولا سيما في مدينتي العتبات: النجف وكربلاء. وإذا كانت كربلاء تبدو مدينة فارسية أكثر منها عربية، فإن الدور على النجف لكي تكتسب تلك المكانة. ونذكر بعض عمليات التملك والتي تعتمد على أملاك الدولة أكثر من اعتمادها على الشراء المباشر من الأهالي، وبتخطيط وتنفيذ ومتابعة المجلس الأعلى، وبإشراف عمار الحكيم:

١ - التوسع في شراء البيوت والبساتين والمزارع في النجف وحولها وتشجيع المعوزين على بيع منازلهم، بغرض تحويلها إلى فنادق ومشروعات سياحية.

٢ - الاستيلاء على مبنى مديرية أمن النجف في حي الغدير وتحويله إلى ملكية شخصية.

٣ - الاستيلاء على بلدية النجف ومديرية المرور، وتحويلهما إلى حسينية باسم محمد باقر الحكيم.

٤ - الاستيلاء على الملعب الرياضي في المدينة تحت إشراف مؤسسة شهيد المحراب

---

(١) السابق.

ومنظمة بدر، لتحويله إلى مجمع تجاري وخدمي.

٥ - وضع اليد على أراض ومزارع مؤجرة لأصحابها وفق قانون الإصلاح الزراعي.

٦ - الاستيلاء على متنزه أقامه صدام حسين للمدينة بجوار مقبرة السلام من أجل تحويله لمنشاة تجارية.

٧ - قيام إيران بتمويل ودعم بناء مطار الكفل - ٢٥ كم من النجف - ليكون مهيأ لاستخدام السائحين القادمين إلى المدينتين.

٨ - هذا التوسع الأخطبوطي في المدينة أحد الأسباب التي أدت إلى اشتعال المعارك بين آل الحكيم وآل الصدر لاحقاً.

هذه المعلومات، مستقاة من كاتب شيعي واحد، وعن مدينة واحدة، فكيف باستقصاء عمليات الشراء والاستيلاء التي تنفذها الشركات الإيرانية في أنحاء العراق، وخاصة في الجنوب[(١)].

د - التفريس:

لا ريب في أن إيران تخطط لـ «تفريس» الجنوب العراقي، وتحديداً النجف وكربلاء، والمدن المهمة مثل البصرة، وهذا التفريس يشمل مجالات متعددة، منها تغيير التركيبة السكانية من خلال توطين عدد كبير من الإيرانيين، أو العراقيين من أصل إيراني، أو الإيرانيين من أصل عراقي، وأيضاً من خلال نشر المعالم الفارسية في المدن الرئيسة، وتغليب الأسماء الفارسية على المحال التجارية والشركات، ونشر تعليم اللغة الفارسية، والكتب التي تروج للثقافة الإيرانية، مما دفع أحد المحللين السياسيين إلى القول: «يذكرني جنوب العراق اليوم كثيراً بما كان عليه الوضع في جنوب لبنان قبل خمس عشر سنة، حيث انتشر النفوذ الإيراني في كل

---

(١) المعلومات مستمدة من مقالات سمير عبيد على موقعه الشخصي: خطة إيرانية تشترك بها أطراف من المرجعية والحكومة، فهل يجوز انتخاب المتاجرين والمزورين في الدين والأرض والأملاك؟، التحرش بالتيار الصدري هو بداية لإستراتيجيات تم رسمها للنجف وكربلاء والعراق.

مكان، ويتم ضخ الأموال الإيرانية، وصور الخميني منتشرة حتى في المباني الحكومية، وفي أماكن عديدة تبدو اللغة الفارسية هي السائدة وليس العربية»[١].

كان هاجس «التفريس» ماثلاً في أذهان جميع الدول التي قامت في إيران منذ الدولة الصفوية وحتى الآن، وكانت الدولة القاجارية تجتهد للحصول على حقوق مبالغ فيها للإيرانيين في العراق من الإدارة العثمانية، مثل: الإعفاء من الضرائب والحماية القانونية، وكانت إسطنبول تضطر للاستجابة بسبب ضعفها في ذلك الوقت ١٨٧٥م، وخشيتها من لجوء القاجاريين إلى احتلال العراق[٢].

وفي مطلع العشرينيات كانت بريطانيا حذرة من التعامل السياسي مع شيعة العراق بسبب النفوذ الفارسي القوي عليهم، حتى إن بعض كباء علماء الشيعة العرب الكبار، كانوا يُعدُّون من الموالين لإيران والمدافعين عنها، ومنهم مهدي الخالصي، الذي تقرر نفيه إلى إيران في ذلك العقد، وكتب المندوب السامي البريطاني يصف هذه الخطوة قائلاً: إن الإجراء الذي اتخذ بحق الخالصي كان «ذا أهمية تاريخية» لأنه وجه «ضربة قاصمة» إلى النفوذ الفارسي في العراق، وقال: «هناك في الوقت الحاضر فرصة فريدة يمكن من خلالها تطهير المدن الشيعية المقدسة من هيمنة النفوذ الفارسي الذي مورس لسنوات علي حساب المصالح العربية الحقيقية بهدف إطالة الفوضى»[٣].

بعد سقوط بغداد تكرر السيناريو من جديد في مدن رئيسية في الجنوب، كالبصرة، حيث أعرب وزير التعليم العالي والبحث العلمي العراقي في الحكومة الانتقالية طاهر خلف البقاع عن قلقه من الجهود الإيرانية التي بدأت تحقق ثمارها: «في البصرة يحدث شيء ما، ويعتقد بعض الطلاب والأساتذة أن النموذج الإيراني هو نموذج جدير بالاقتباس»[٤]، وقررت

(١) دراسة: إيران في العراق، ما مدى النفوذ؟
(٢) شيعة العراق، ص ٣٧.
(٣) شيعة العراق، ص ١٥٧.
(٤) دراسة: إيران في العراق، ما مدى النفوذ؟

حكومة المالكي إعفاء الزوار الإيرانيين من تأشيرة الدخول[1].

وتحتل عاصمة الخلافة مكانة بارزة في سجل «الكراهية» الفارسي، إذ يحمل الشيعة إرثاً متراكماً ضد دولة العباسيين، وقد راجت في العامين الأخيرين مطبوعات يبدو أنها قادمة من إيران تخصصت في الانتقاص من بغداد ومكانتها، هذه المطبوعات غزت المكتبات والمساجد والحسينيات في: النجف، وكربلاء، والناصرية، والعمارة، والبصرة، والكاظمية، وضاحيتي الثورة والشعلة في بغداد، لكتاب ومؤلفين مغمورين، ولا يستبعد أن تكون أسماؤهم مزيفة أو حركية، تهاجم بغداد وتاريخها وخلفاءها وعهودها وسكانها، ومن هذه الكتب كراس يحمل عنوان: (بغداد الزوراء.. على الشيعة بلاء)، تتصدره خطبه مزعومة ومنسوبة للإمام علي بن أبي طالب فيها تحذير لـ (شيعة علي) من الإقامة والعيش فيها مطلعها: «الزوراء.. وما أدراكم ما الزوراء؟! أرض ذات أثل، يكثر فيها السكان ويكون فيها مخادم وخزان، يتخذها ولد العباس موطناً ولزخرفهم مسكناً، تكون لهم دار لهو ولعب، ويكون بها الأئمة الفجرة، والأمراء الفسقة، والوزراء الخونة، يخدمهم أبناء فارس والروم، لا يأتمرون بمعروف، ولا ينهون عن منكر، والويل الويل لأهل الزوراء من سطوات الترك! وهم قوم صغار الحدق، وجوههم كالمجان المطوقة، لباسهم الحديد، جُرد مرد، يقدمهم ملك يأتي من حيث بدا ملكهم [يعني ملك العباسيين]؛ جهوري الصوت، قوي الصولة، عالي الهمة، لا يمر بمدينة إلا فتحها، ولا ترفع عليه راية إلا نكسها. الويل الويل لمن ناوأه! فلا يزال كذلك حتى يظفر»، والترك هنا مقصود بهم المغول الذين هدموا عاصمة الخلافة[2].

هـ - الجمهور:

تهتم الإستراتيجية الإيرانية بالتأثير في الرأي العام الشيعي العراقي، تجنباً لظهور توجهات معارضة للنفوذ الإيراني، وتتبع في ذلك وسائل بالغة التنوع، من أبرزها شبكة المؤسسات

(١) موقع الزوراء، ٢٢/١١/٢٠٠٧م.
(٢) هارون محمد، مقال: العلقمية الجديدة تجتاح بغداد للإجهاز عليها، موقع منبر الحقيقة، ٢٣/٩/٢٠٠٦م.

الخيرية التي تنفذ أهدافها تحت أغطية متعددة، منها: منظمة سيد الشهداء، ومنظمة الحسين الشهيد وفاطمة الزهراء، ومنظمة سكينة والبتول، وشباب الحسين، والإغاثة، والأيتام الإسلامية، وعبر الحسينيات المنتشرة في كافة أرجاء العراق[١]، وغيرها من «المؤسسات التي تحمل أسماء فضفاضة، كالإغاثة والطبابة والثقافة والتدريب والبحوث والخياطة والمهارات، والتي في داخلها يُمارس تطبيق مشروع غسيل الأدمغة، وسلخ الناس وتحويلها إلى ثقافة محدّدة تدور في الفلك الإيراني، ويجعلون أحلامهم لا تتعدى زيارة الأضرحة وبإذن رسمي، والحصول على وظيفة في الميليشيات والفرق السرية فقط»[٢].

يندرج ضمن أسلوب «غسيل الدماغ» تسفير مجموعات مختارة من الشباب العراقي إلى إيران لإجراء اللازم. يقول أحد شيوخ العشائر السنية: «إنهم يزيدون عدد عملائهم كل يوم، وينفقون الملايين من الدولارات لغسل أدمغة الناس لإقامة دولة شيعية، ولديهم وسائل مختلفة، فهم يقدمون المال للناس أو يغرونهم برحلات مجانية إلى إيران ويريدون إقناع الناس بالنواحي الإيجابية لفكرة دمج الدين بالدولة»، وأكد ذلك شيخ آخر من الجنوب، أن كثيراً من الشبان الشيعة يسافرون إلى إيران حيث يتم غسل دماغهم وتدريبهم لمحاربة الأمريكيين، وقال: «نحن نعرفهم بالاسم، وهناك الآلاف منهم يذهبون ويعودون من إيران عبر الحدود في البصرة»[٣].

في المجال الثقافي، ترسل إيران عشرات الآلاف من المطبوعات التي تخدم أغراضها في العراق، ذات الأسعار المدعومة من قبل النظام الإيراني، وتباع بخصومات مالية كبيرة الى الموزعين العراقيين تصل نسبتها الى ٧٥٪ من أسعارها الحقيقية، وبشروط دفع أشبه ما تكون بالمجانية، ودفع ذلك المعنيين من السنة إلى القلق من تأثير هذا المد الثقافي ونواياه، يقول

(١) علي الكاش، مقال: الدور الإيراني التخريبي في العراق، ج٢، تجارة المخدرات، موقع الأنباء العالمية.
(٢) سمير عبيد، ٩/ ١٠/ ٢٠٠٧م، مقال: الحكومة الطائفية تدشّن مشروع الاغتيال السياسي ضد الشيخ الضاري ود. علاوي.
(٣) دراسة، إيران في العراق، ما مدى النفوذ؟

شيخ سني: «الإيرانيون يرسلون كتب الدعاية إلى جميع أرجاء البلاد، ويلصقون صور الأئمة الشيعة في كل مكان، وقد ساعدوا أيضاً في بناء عدد كبير من المساجد الشيعية»[١].

وراجت الكثير من المطبوعات التي تحرض شيعة العراق على زواج المتعة وتؤكد أنه حلال في الإسلام، ويذكر أحد مستوردي الكتب من إيران أنه استورد عشرات الألوف من كتاب شهلا الحائري «زواج المتعة»، وهي حفيدة «آية الله» الحائري التي تحلل الزواج المؤقت[٢]، وقد تأثر الشباب الشيعي بهذه الدعاية فانتشر زواج المتعة في أوساطهم مثل النار في الهشيم، وساعد على انتشار الظاهرة وجود العديد من النساء «العوانس» في العراق بسبب الحروب الثلاثة التي خاضها النظام السابق[٣].

يستخدم الإيرانيون أسلوب الدفعات الثابتة أو الرواتب لاستمالة العراقيين واحتوائهم، ويذكر مسؤول سابق في اللجنة العليا لشؤون اللاجئين في إيران أن من المحتمل أن ربع اللاجئين العراقيين المسجلين في خوزستان (١٠٠,٠٠٠) كانوا يتلقون رواتب من المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق من خلال منظمة بدر، لضمان دفع الضمان الاجتماعي لأعضائه أكثر من كونه تعبيراً عن التزام سياسي، ويبدو أن ولاء هؤلاء اللاجئين كان لقيادة الشيعة العراقيين، مثل المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق وليس لإيران، «ولكن إذا طلبت تلك القيادة منهم أن يؤيدوا إيران فإنهم سيطيعون الأمر»[٤].

و - النفط والاقتصاد:

انتعشت التجارة بين إيران والعراق بعد الغزو بصورة هائلة، وفي تموز (يوليو) من العام ٢٠٠٥ وقعت حكومتا إيران والعراق مذكرتي تفاهم في مجال التجارة والنقل. ومنذ ذلك الحين ارتفع حجم التجارة الرسمية بين البلدين من مستويات متدنية جداً إلى ما يقارب مليار

(١) السابق.
(٢) علي الكاش، مقال: الدور التخريبي الإيراني في العراق، ج١، من تصدير الثورة إلى تصدير المتعة، ١٤/ ٢/ ٢٠٠٧م. موقع الأنباء العالمية.
(٣) السابق.
(٤) دراسة: إيران في العراق، ما مدى النفوذ؟

دولار في عام ٢٠٠٦م[١]. وتعد حركة الزيارة بين البلدين في اتجاه المراقد من أهم أسباب الرواج الاقتصادي بينهما، «فالحجاج الإيرانيون الذين يأتون في أفواج كبيرة إلى الفنادق والأسواق في النجف وكربلاء يأتون ومعهم الاستثمارات في الأراضي والبناء والسياحة، والبضائع الإيرانية منتشرة في كل مكان في جنوب العراق، والمدينة الحدودية مهران تعد من أكبر النقاط إدخالاً للبضائع الإيرانية في العراق، ويصل الآن حجم التجارة بين الدولتين إلى أكثر من مليار دولار، ومثل هذه الروابط التجارية أوجدت لدى الإيرانيين وبخاصة تجار الأسواق- وهم الأنصار التقليديون للقيادة المحافظة في إيران- الاهتمام بإرساء الاستقرار في جنوب العراق للحفاظ على مصالحهم»[٢].

تتمدد الاستفادة الإيرانية من العراق في اتجاه النفط بطريقين، الأول: رسمي، عن طريق مد خط أنابيب من البصرة إلى مصفاة عبادان في إقليم الأهواز، حيث سينقل ما يقارب ٢٠٠ ألف برميل من النفط الخام يومياً من العراق إلى إيران، وستصدر هذه الغاز المسال إلى العراق بالمقابل، وثمة مفاوضات جارية بين البلدين بشأن مشروعات مشتركة لتطوير حقول النفط والغاز الحدودية التي يتقاسمها البلدان مثل حقل آزادجان الكبير[٣].

الطريق الثاني: غير رسمي وغير قانوني، وهي تعتمد على ضعف الحكومة العراقية وعدم قدرتها على اتخاذ أي إجراء بمواجهة إيران، وذلك بخلاف ولاء أغلب عناصر الحكومة لإيران وإن كان بنسب متفاوتة. وقد وجهت وزارة النفط العراقية تهماً إلى إيران باتباع أسلوب الحفر المائل في الآبار الحدودية المشتركة، وأعلن نائب رئيس هيئة النزاهة موسى فرج أن تقارير عراقية وثقت تجاوزات إيرانية على الآبار العراقية، بالحفر المائل، وتجاوز الحدود والاستيلاء على الآبار النفطية بعد طرد الكوادر الهندسية العراقية والعاملين فيها[٤].

---

(١) إيلاف، ٢١/ ١٢/ ٢٠٠٧م.
(٢) والي نصر، مقال: عندما ينهض الشيعة، سابق.
(٣) إيلاف، ٢١/ ١٢/ ٢٠٠٧م.
(٤) ٦/ ٢/ ٢٠٠٨م، موقع المجلس العام للكرد الفيليين.

من صور الاستفادة النفطية غير الرسمية أيضاً، عمليات تهريب النفط المنتشرة بصورة وبائية في منطقة البصرة والمنطقة الشرقية مع إيران، فهناك يقطن الكثير من القبائل العراقية وصيادي الأسماك في الموانئ والذين يعملون في تهريب الغاز و النفط والبنزين من خلال طرق بسيطة، وهي قيامهم بإحداث ثقوب صغيرة في أنابيب النفط أو الغاز، ويوصلونها بأنابيب صغيرة يستخرجون منها المواد النفطية والغازية المكررة، ويقومون بتهريبها إلى إيران أو دولة الإمارات العربية على ظهر قوارب أو سفن صغيرة، وتخسر الحكومة العراقية بذلك ملايين الدولارات، والمشكلة أن حكومة المالكي تستورد البنزين بكميات كبيرة بسبب ضعف مصافي النفط، وعلى الرغم من وجود دوريات أمريكية بريطانية في شط العرب، إلا أنها لم تنجح في وقف التهريب، وفي فترة قصيرة أُغلق نحو ستين مرفأ غير قانوني للمهربين على الشواطئ القصيرة لشط العرب[١].

ثانياً: امتلاك القرار:

أ - إدارة الأحزاب:

تعد الأحزاب الشيعية في العراق هي الأداة الأولى في المخطط الإيراني؛ لأنه يقع على عاتقها تنفيذ المهام الرئيسة المتعلقة بتوطئة النظام السياسي ليتوافق مع المصالح الإيرانية، وتطويع مجلس النواب لتلبية تلك المصالح، والمضي قُدماً بأجهزة الدولة نحو الارتباط مع إيران بصورة تامة في جميع المجالات.

وحتى تمارس إيران سيطرتها على الأحزاب ومن ثم الواقع السياسي، لابد من تقديم الدعم الكامل لها لتحقيق الفوز في الانتخابات، وقد نوهت دراسة جيمس تاون فاونديشن - التي سبقت الإشارة إليها - بحجم الدعم الهائل الذي قدمته إيران للقوى السياسية الشيعية خلال الانتخابات التي جرت عام ٢٠٠٥م، بما في ذلك طبع الملصقات والمنشورات؛ بل وإرسال صناديق تصويت معبأة بالأصوات الجاهزة لتوضع محل الصناديق المعروضة في

(١) الدور الإسرائيلي في الحرب الأمريكية على العراق، تأليف: مجموعة، ص١٢٠ - ١٢١.

مراكز الاقتراع وذلك مع البدء في فرز الأصوات[1].

وذكر تقرير للسي آي إيه أن الإيرانيين كانوا يضخون الأموال إلى العراق ليقودوا دفة الانتخابات باتجاه التحالف الشيعي، وقُدر التمويل السرّي الإيراني بـ ١١ مليون دولار في الأسبوع لوسائل الإعلام وللعمليات السياسية بالنيابة عن المرشحين الذين سيكونون أصدقاء لإيران، وذكر التقرير أنّ حوالي ٥٠٠٠ إيراني كانوا يعبرون الحدود العراقية أسبوعياً ببطاقات مزوّرة لأوراق حصة التموين العراقية المعتمدة، ليصوّتوا في المحافظات العراقية الجنوبية، وتقول الواشنطن تايمز: إنّ الإيرانيين -طبقاً لمسؤولين أمريكيين- كانت لديهم قيادة تعمل في مختلف الحقول العراقية[2].

وكان الملك عبد الله ملك الأردن قد اتهم إيران بإرسال أكثر من مليون إيراني عبر الحدود مع العراق التي يبلغ طولها ما يقارب ١٥٠٠ كم، وذلك لكي يدلوا بأصواتهم في انتخابات ٣٠ كانون ثاني (يناير) ٢٠٠٥م. وقال: «أنا واثق من وجود أناس كثيرين من الإيرانيين الذين سيدلون بأصواتهم للتأثير على النتائج، ومن مصلحة إيران المؤكدة قيام جمهورية إسلامية في العراق، ولهذا فإن التورط الإيراني الحاصل في العراق يهدف إلى تشكيل حكومة موالية لإيران»[3].

تولى صدر الدين القبانجي خطيب النجف الرد على تصريحات الملك عبد الله، فقال في خطبة جمعة: إن الملك عبد الله «يتخوف على هذه الانتخابات من التدخل الإيراني، والمليون إيراني الذين سيدخلون من إيران ليعطوا أصواتهم للشيعة، ومن ثم سيصب هذا في مصلحة المد الإيراني. إن هذا الكلام لا يستحق المناقشة ولا يعدو كونه مزحة. إن التخوف من الشيعة مشكلة وهمية يختلقها بعضهم ثم يصدقها هؤلاء المساكين من بعض رؤساء الدول العربية»، وعلى المنوال نفسه سار إبراهيم الجعفري، فنفى وجود أي هلال شيعي في المنطقة،

---

(١) الحقيقة الدولية، ٢/ ١٠/ ٢٠٠٧م.

(٢) مقتطفات من مقال للمحلل السياسي في واشنطن بوست ديفيد إغناتيوس، موقع الملف برس، ٩/ ٩/ ٢٠٠٧م.

(٣) دراسة: إيران في العراق، ما مدى النفوذ، مجموعة الأزمات، سابق.

وقال أثناء زيارة للكويت: لا أعتقد أن إيران ترغب في أن تخلق هلالاً شيعياً في المنطقة حيث إننا في العراق لم نر أثراً له»[١].

لكن معلومة الزحف الإيراني زمن الانتخابات، يثبتها كثير من الشيعة المعارضين لإيران. يقول سمير عبيد: «إنه في مدة الانتخابات الأولى ٣٠/ ١/ ٢٠٠٥م دخل أكثر من مليون إيراني وصوتوا لصالح الأحزاب الإسلامية (الشيعية) في العراق، وكذلك أكثر من ثلث هذا العدد صوت في الخارج، بعد أن حصل على جوازات السفر العراقية، وبتسهيل من بعض السفراء والقناصل الذين يوالون إيران والأحزاب الإسلامية التي تأتمر بأوامر إيرانية»[٢].

وقال الرئيس العراقي السابق غازي عجيل الياور: «لسوء الحظ أثبتت الأيام والوقائع وبدون أدنى شك تدخل إيران في شؤوننا بشكل واضح عن طريق إرسال الأموال والتدخلات اليومية في شؤوننا وفي محافظات عديدة، وبخاصة تلك الواقعة في جنوب شرق العراق»، وقال إن: «إيران كانت تدرّب من تفضّلهم من المرشحين والأحزاب السياسية المتعاطفة معها وتغدق عليهم بالأموال الطائلة لدعم حملاتهم الانتخابية، لتشكيل حكومة يسيطر عليها الشيعة على غرار الحكومة في طهران»[٣].

قال أحد شيوخ العشائر: «كل الأحزاب التي استضافتها إيران أثناء سنوات النظام مثل: المجلس الأعلى وبدر والدعوة وحزب الله، تعمل اليوم جنباً إلى جنب مع المخابرات الإيرانية (إطلاعات)، ولديهم ٢٢ مقر قيادة في الجنوب، وينفقون الملايين من الدولارات»، واتهم شيخ آخر رئيس الشرطة في محافظة ميسان - وهو قائد سابق في بدر - بكونه عميلاً إيرانياً، وقال إنه شخصياً كان هدف محاولة للاغتيال بعد أن رفض محاولات تقرّب من ضباط المخابرات الإيرانية (إطلاعات) للموافقة على مساعدتهم في مقاومة الاحتلال الأمريكي. وينقل تقرير مجموعة الأزمات عن رجل دين شيعي معارض للتحالف العراقي الموحد أن:

---

(١) صحيفة المدى، http://www.almadapaper.com/sub/12-270/p01.htm.

(٢) سمير عبيد، مقال: خطة إيرانية تشترك بها أطراف من المرجعية والحكومة، ٢٩/ ١١/ ٢٠٠٥م، شبكة البصرة.

(٣) دراسة: إيران في العراق، ما مدى النفوذ؟ مجموعة الأزمات، سابق.

«الجميع يعرف أن المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق قد أنشأه ورعاه الإيرانيون، فهم مئة بالمائة في جيب إيران، لكن المشكلة هي أنك لا تستطيع إثبات ذلك»[١].

يحاول بعض السياسيين الموالين لإيران التعامل مع القضية على أن إيران قوة لا يمكن تجنبها، ومن ثم يجب عليهم التعامل معها لضمان الاستقرار السياسي في العراق، يقول أحد قياديي حزب الدعوة نائب إبراهيم الجعفري، عدنان الكاظمي: إن «طهران قد أظهرت الكثير من حسن النيّة تجاه حكّام العراق المؤقّتين، وهي أول بلد خارج التحالف يعترف بمجلس الحكم المؤقّت، ويرسل وفداً للاجتماع بأعضائه، في حين كانت إيران أيضاً من بين أول من أعاد فتح سفارته في بغداد» وقال أيضاً: «كان باستطاعة إيران أن تخلق مشكلة لنا، ولكننا لا نريد خلق توتّر وحرب معهم، إننا بحاجة لبناء العلاقات، إننا نفضّل أن نتحدّث إليهم ونشرح لهم من خلال علاقات طيبة ضرورة احترام وحدة وسلامة أراضي كلّ طرف منّا»[٢].

ويؤكد بعض المحللين أن قادة الأحزاب الموالية تماماً لإيران كالمجلس الأعلى، لا يمكنهم أن يقطعوا أمراً دون التواصل المباشر مع طهران، حيث تدار الأمور بصورة تفصيلية. ويذكر أحدهم أن عبد العزيز الحكيم أثناء جلسات صياغة الدستور، كان يخرج أحياناً من الغرفة لإجراء مكالمات مع طهران من أجل أخذ التعليمات[٣]، ويعبر بعض المسؤولين العراقيين عن الارتباط القوي مع إيران، ولكن وفق مفهوم «الضرورة»، فيقول سامي العسكري مستشار المالكي: «إذا لم يشعر الشيعة بالحماية، وأحسوا أنهم لا يستطيعون المحافظة على ما حققوه، فسيتعين على الكثير من قادتهم عندئذ العمل مع إيران، لأنه يبقى بالنسبة لنا الملاذ الوحيد»[٤].

يقدم الحزبيون الموالون خدمات مهمة لإيران، تتراوح ما بين الإقرار بأحقية طهران بتلقي

---

(١) السابق.
(٢) السابق.
(٣) محمد سعودني وعبد العزيز حبيبي، مقال: الأطماع التوسعية الفارسية تلعب بالورقة الشيعية، العرب اللندنية.
(٤) محمد خلف، جريدة بابل، مقال: ماذا تريد إيران من العراق؟ سابق.

تعويض عن الحرب العراقية الإيرانية لكون العراق الدولة المعتدية، كما صرح عبد العزيز الحكيم، مشيراً إلى رقم فلكي - ١٠٠ مليار دولار - ويقوم هؤلاء أيضاً بتولي الدفاع عن تهم التدخل في الشؤون العراقية، يقول عمار الحكيم: «نحن قلنا دائماً تدخل أي بلد يجب إثباته من خلال الأدلة، وما سمعناه من الحكومة العراقية نفيها توفر مثل هذه الأدلة، ولاحظنا أنه حتى الأجهزة الأمنية الأمريكية والقادة شككت بوجود تدخل إيراني سلبي في العراق»[١].

من أبرز مراحل التطور التي بدأت الأحزاب الموالية لإيران في ممارستها، هي الدخول في مرحلة «العرقنة» اقتداء بتجربة «اللبننة» التي مارسها حزب الله اللبناني ونجاحه في الانتقال من مرحلة الحزب الثوري إلى الحزب السياسي على مراحل، حيث قَبِل أولاً باتفاق الطائف، ثم شارك في الانتخابات، ثم شارك في الحكومة، ثم أخيراً بدأ ينقلب على النظام السياسي نفسه ساعياً لتغييره وفق شروط أفضلية للشيعة.

هذه المرحلة (العرقنة) تتدرج إليها تلك الأحزاب منذ عودتها إلى العراق بعد الغزو، يقول حامد البياتي القيادي في المجلس الأعلى: «نحن لا نؤمن بدولة شيعية أو دولة دينية، هذا بوضوح لا يحتاج إلى شرح، ونريد نظاماً ديمقراطياً للحكم يحترم معتقدات جميع الجماعات الدينية: السّنة والشيعة والمسيحيين. ونحن نختلف عن إيران، فنحن العراق»، وصرح عبد العزيز الحكيم بعد انتخابات ٢٠٠٥م: «تؤمن جماعتنا بتقاسم السلطة مع كل الفئات العراقية، ولقد رفضنا فكرة النظام الطائفي، ونؤمن بأن العراق لجميع العراقيين»[٢]، لكن الحكيم لا يستطيع أن يقدم تفسيراً لوجود ١١ إيرانياً أعضاء في مجلس النواب العراقي انتخبوا على قائمته (الائتلاف)، كما يؤكد محمد الدايني العضو السني في البرلمان[٣].

وعلى صعيد العلاقة مع إيران، حاول المجلس أن يبدو براجماتياً لكن بصورة مبالغ فيها أخرجت الفعل عن مقصده، يقول سعد قنديل رئيس المكتب السياسي: «علاقتنا بإيران

(١) برنامج العراق اليوم، موقع قناة العالم على الإنترنت، ٢٢/ ٢/ ٢٠٠٧م.
(٢) دراسة: إيران في العراق، ما مدى النفوذ؟
(٣)حوار مع مجلة الأهرام العربي، ٨/ ٩/ ٢٠٠٧م.

تختلف الآن، فنحن لم نعد نعمل من داخل قواعدنا في إيران كما في الماضي. وهذا طبعاً يغير من الأمور كثيراً، لأنه عندما تكون في إيران عليك احترام القانون الإيراني، وعليك أن تتبع الإجراءات الإيرانية، وأن تبني علاقات عمل مع الحكومة حتى تستطيع أن تعمل بفعالية، والآن لم نعد بحاجة لذلك، وقد عدنا إلى بلدنا واستقرينا فيها، وعلاقتنا بإيران الآن هي كالعلاقة بين دولتين»، وتبدو هذه المبالغة في النفي واضحة في كلام عادل عبد المهدي نائب الرئيس، وبخاصة عندما يتكلم مع صحف غربية، فهو يحاول تبرئة ساحة منظمة بدر، التي أسسها الإيرانيون ومولوها وأطلقوا عليها اسم «فيلق» حسب النظام العسكري الإيراني، بعد ذلك يقول عبد المهدي: «مقاتلو مجموعة بدر، وهم محترفون يحملون درجات علمية عالية، انضموا إلى كتائب بدر لمحاربة صدام وليس لخدمة إيران، بعضهم تزوج من إيرانيات، ويعبرون الحدود للزيارات العائلية، وتحوم الشكوك الأمريكية بشأن هذه الزيارات»، ثم يلقي نائب الرئيس بمفاجأة أشبه بمزحة، فيقول: «قد تكون المخابرات الإيرانية قد جندت بعض أعضاء كتائب بدر، ولكن إذا كان هذا صحيحاً فقد تم على أساس فردي بدون موافقتنا أو علمنا»![1].

في بعض الأحيان يجاهد مسؤولو المجلس لإبداء نوع من الحماسة والحدة في نفي العلاقة مع إيران، يقول صالح الموسوي من المجلس: «البصرة الآن يحكمها الشعب العراقي ولا أحد سواه، ولن نسمح بأي تدخل من قبل إيران أو أي بلد آخر»[2].

إن الإعلان الأمريكي بخصوص وضع الحرس الثوري على قائمة الإرهاب، مثير للسخرية إلى حد بعيد، لأن واشنطن تعلم أن نحو «٨٠٪ من الحكام الحاليين في بغداد هم من المشمولين بهذا القرار، لأنهم من منتسبي وأصدقاء الحرس الثوري، ومن نتاج الحرس الثوري وفيلق القدس الإيراني، ومن ثم يجب حظرهم سياسياً ودبلوماسياً وحكومياً، ولا يجوز لهم ممارسة أي دور، ومن ثم يجب أن تؤسس مؤسسة - وعلى غرار

(١) دراسة: إيران في العراق، ما مدى النفوذ؟
(٢) المصدر السابق.

مؤسسة (اجتثاث البعث) - مهمتها اجتثاث جميع الموالين والمنتسبين للحرس الثوري وفيلق القدس الإيراني. هذا ينطبق على أكثر من ٧٠٪ من أعضاء الحكومة الحالية، وعلى نسبة ٩٥٪ من منتسبي الائتلاف الطائفي بزعامة عزيز الحكيم ومنظمة بدر، وغيرها من الحركات والأحزاب»[1].

ب - تفتيت الداخل الشيعي:

في مرحلة ما بعد الغزو، كان واضحاً أن أكثر ما يفتقر إليه شيعة العراق هو «شيء موحد يجمعهم» سواء كان هذا الشيء: قيادة سياسية، أو زعامة دينية، أو حزبا سياسياً، لكن لم يتحقق شيء من ذلك، فشيعة العراق مشتتون بين الأحزاب والقيادات والزعامات، وهذه الوضعية ملائمة لإيران، بل لا نبالغ إذا قلنا: إن طهران ظلت حريصة طيلة فترة احتضانها للمعارضة العراقية الشيعية لصدام حسين، ألا يبرز هذه الشيء «الكاريزمي»، وبعض الترجيحات بشأن اغتيال باقر الحكيم بعد فترة قصيرة من عودته إلى العراق برفقة الدبابات الأمريكية والحرس الثوري الإيراني، هو رغبته في القيام بإصلاحات وتطويرات في حوزة النجف للارتقاء بها، خلافاً للأجندة الإيرانية، هذا على الأقل ما أكده أبو القاسم ديباجي وكيل السيستاني في الكويت عقب مقتل الحكيم، حيث صرح أن أحد أهم أسباب استهداف الحكيم ناجم عن مساعي الأخير لإبقاء حوزة النجف المركز الرئيس للشيعة في العالم[2].

إن التمزق الذي تعرض له حزب الدعوة إلى كيانات متعددة كان سببه الأول احتياج قيادات الحزب إلى مناقشة وتطوير تصوراتهم باستمرار لكي تتناسب مع الدول التي أصبحت راعية لهم، والتي لم تكن تتسامح مع من يخالفها أو يهدد زعامتها، ولذلك آثر بعضهم الانضواء، وآثر آخرون الانسحاب في هدوء، وكانت أغلب الأحزاب العراقية قد انضمت إلى المجلس الأعلى عند تأسيسه عام ١٩٨٢م ولكن بسبب الخلافات المستمرة انسحب كثير منها لاحقاً،

---

(١) سمير عبيد، مقال: حكّام العراق الجُدد والتعاطي المزدوج مع البعث والبعثيين، ٧/ ١١/ ٢٠٠٧م، موقع http://www.ssnp.info.

(٢) صباح الموسوي، مقال: إيران تصفي عملاءها من آل الحكيم، مفكرة الإسلام، ١٣/ ٩/ ١٤٢٨هـ.

وأخفق المجلس في أن يصبح مظلة جامعة للأحزاب العراقية كما كانت طهران تأمل.

وممن اختار البقاء داخل إيران من قيادات الحزب أبو بلال علي الأديب، والذي كان مسؤولاً عن فرع طهران، واختار إبراهيم الجعفري، وجواد (نوري) المالكي البقاء خارجها، وحاول هؤلاء التقرب من الأحزاب العلمانية ثم في نهاية الأمر تم احتواؤهم في إطار المعارضة العراقية المدعومة أمريكياً. ولكن عقب الغزو، تغيرت المعادلات، ولم تعد القضية متعلقة بنظريات علمية كولاية الفقيه أو غيرها من الاجتهادات، فقد أصبح الولاء لإيران والتحالف مع أمريكا شرطين لازمين للبقاء في ظل المناصب، كما أن العيش في العراق للسياسيين الشيعة لا يعني إلا أمراً واحداً: حتمية الارتماء في عرين طهران، أو الرحيل.

في بداية الغزو كان بعض المسؤولين يستبعدون قيام إيران بأمرين: أن تشارك في عمليات تؤدي إلى مقتل مدنيين، أو تسمح بتبادل الاعتداءات بين الكيانات الشيعية. وحسب مسؤول أمني عراقي، فقد تكشف أن إيران والغة في الأمرين معاً، وأنهم «استوثقوا في كثير من الحالات أنّ أطرافاً في إيران والحرس الثوري بالتحديد، كان وراء تنفيذ العديد من العمليات الإرهابية عن طريق عملاء عراقيين يشرف عليهم مباشرة ويمولهم الحرس الثوري، إضافة إلى أن جزءاً من هذه العمليات كانت في طابعها الغالب عبارة عن نزاعات مسلحة انتقامية بين أطراف شيعية مختلفة كلها تموّل أو تسلح أو تدعم من قبل إيران»[١].

في البصرة على سبيل المثال، يتبع محافظها لحزب الفضيلة، لكن المجلس والتيار الصدري يتمتعان بوجود قوي في المدينة، وتسعى القوى الشيعية الثلاث في البصرة إلى فرض السيطرة؛ كلّ في مجال، فحزب الفضيلة يسيطر على الإجراءات الأمنية الخاصة بشركة نفط الجنوب، فيما يفرض المجلس الأعلى سيطرته على القوى الأمنية في موازاة وجود فاعل لجيش المهدي[٢]، والثلاثة يتقاتلون، ويحاول كل من الفضيلة والتيار الصدري

(١) الملف برس، تقرير خاص عن التغلغل الإيراني، ج٢ ١٠/ ١٢/ ٢٠٠٧م.
(٢) عادل الجوجري، مقال: البصرة وكركوك، قنبلتان على وشك الانفجار، ٢٦/ ١٢/ ٢٠٠٧م، موقع شبكة الطيف الإخبارية.

أن يمررا تهماً للوجود الإيراني بصفة مستمرة، على الرغم من أن كلا الحزبين له علاقات قوية بإيران أفراداً وليس حزباً بالضرورة، وهذه طبيعة راسخة لدى السياسيين الشيعة، فقد يكون موقف الحزب الذي ينتمي إليه متحفظاً تجاه إيران، بينما يكون موقفه الشخصي الارتماء في أحضان طهران.

لا تبدي إيران قلقاً من هذا الصراع الشيعي الشيعي، بل إنها تعده في نطاق المقبول، كما ذكر والي نصر، وتؤكد إيران أن العداء المتنامي بين الأحزاب الشيعية - مثل مجلس الثورة الإسلامية في العراق وقوات مقتدى الصدر - لم يخرج عن نطاق السيطرة ولم يهدد استقرار جنوب العراق، كما لم يقوض سلطة الحكومة في بغداد[١].

ج - المرجعية:

في حوار مع صحيفة واشنطن بوست، قال الملك عبد الله ملك الأردن: «هنالك خطة استراتيجية بين السيستاني والحكومة الإيرانية، يجب علينا أن ندرك ذلك»[٢]، إن العلاقة بين السيستاني وإيران مركبة إلى حد كبير، لكنها من القوة بحيث إن السيستاني يجمع الخمس من الشيعة في أنحاء العالم لكي ينفقه في إيران بالخصوص، وقد أحصى أحد المحللين الشيعة المنتمين للتيار الصدري المشروعات والمؤسسات والمراكز التي أقامها السيستاني في إيران بأموال الخمس، فلم يجد لها مثيلاً أو قريباً منها أو حتى نسبة يسيرة منها، أقامها السيستاني في العراق، «السيستاني لا يصدق القول حينما يُظهر أنه لا يتفق مع الحكومة الإيرانية وطموحاتها، بل هو منسجم معهم إلى أبعد حدود الانسجام، والدليل على ذلك تلك المشروعات والمؤسسات الكبرى والصغرى التي يقيمها في إيران بالنيابة عن الحكومة الإيرانية التي هي من مسؤوليتها الرسمية وليست من مسؤولية فقيه يقطن النجف»[٣].

---

(١) والي نصر، مقال: عندما ينهض الشيعة، سابق.
(٢) دراسة: إيران في العراق، ما مدى النفوذ؟
(٣) زهير الأسدي، كاتب شيعي منتمي إلى التيار الصدري، دراسة بعنوان: السيستاني في الميزان، ٢٧/ ١٢/ ٢٠٠٤م، موقع كتابات.

عادة ما يروق لكثير من المحللين عندما يتناولون قضايا الحوزة والمرجعية أن يشيروا إلى الخلاف التاريخي بين قم والنجف بوصفه خلافاً «مقدساً» ويعتمدونه عنصراً وحيداً لمقاربة الخلافات الشيعية الداخلية، وهذه سقطة كبرى، إذ لا يمكن الاعتماد في تفسير الأداء والعلاقات الشيعية في أي اتجاهاتها على عنصر أو عناصر محدودة، يحتاج الأمر إلى «تركيبة» منوعة من العوامل والمؤثرات التي تتداخل وتتفاعل فيما بينها لتقديم رؤية قريبة من الحقيقة.

أولاً: يجب التفرقة بين خلافات الزعامة الدينية التي تسمح بها طهران أو تغض الطرف عنها، وبين حقيقة الولاء، فطالما أن هذه الصراعات لا تمس الولاء للنظام، فلا مشكلة، لذلك يبقى السيستاني موالياً لإيران على الرغم من الخلافات مع قم، ولا سيما أن مدينة قم فيها مرجعيات تتحفظ على نظرية ولاية الفقيه، وقد يكون السيستاني أقرب لطهران والنظام من كثير من العلماء في قم.

ثانياً: تمثل إيران بالنسبة لأغلب المراجع الذين تقلدوا المرجعية في النجف البلد الأم، ولذلك يكونون حريصين عليها حتى ولو اختلفوا مع نظامها، وقد ذكرنا في مواطن متفرقة من الدراسة كيف أن أحداث إيران كانت تنعكس على النجف أكثر من انعكاس أحداث العراق على إيران، وبصورة أكثر حدة مما يحدث في بعض المدن الإيرانية نفسها، وعندما كانت إيران تتعرض في الماضي لهجمات من روسيا كانت دعوى الجهاد تتفاعل في العراق بقيادة علماء النجف وكربلاء على الفور، بينما لم نسمع أن إيران هبت لكي تدعم الشيعة في ثورة العشرين مثلاً.

ثالثاً: يمثل شيعة إيران الكتلة الأكبر من الشيعة في أنحاء العالم، ولذلك يعدون المصدر الأهم للخمس، ونسبة كبيرة من الشيعة الإيرانيين يقلدون السيستاني وغير السيستاني. عندما كان يحتل منصب المرجعية العليا شخصيات من العيار العلمي الثقيل مثل أبي القاسم الخوئي، كان أغلب شيعة العالم يقلدونه، ولذلك عُدَّت مؤسسة الخوئي التي يشرف عليها أبناؤه من أغنى المؤسسات الشيعية، وتقدر ميزانيتها بمئات الملايين من الدولارات التي جمعها

الخوئي من الخمس، وجزء كبير منها أتى من إيران.

رابعاً: بعد سقوك النظام البعثي في العراق، تحول الجنوب إلى ما يشبه مقاطعة إيرانية، نظراً للنفوذ والتغلغل الإيراني في جميع المرافق والمجالات، هذا النفوذ لا يمكن إهماله أو تجاوزه من قبل مرجعيات النجف أو كربلاء، وإلا فإن مصيرهم معروف، ولهم سابقة في باقر الصدر وصادق الصدر وباقر الحكيم . . إلخ

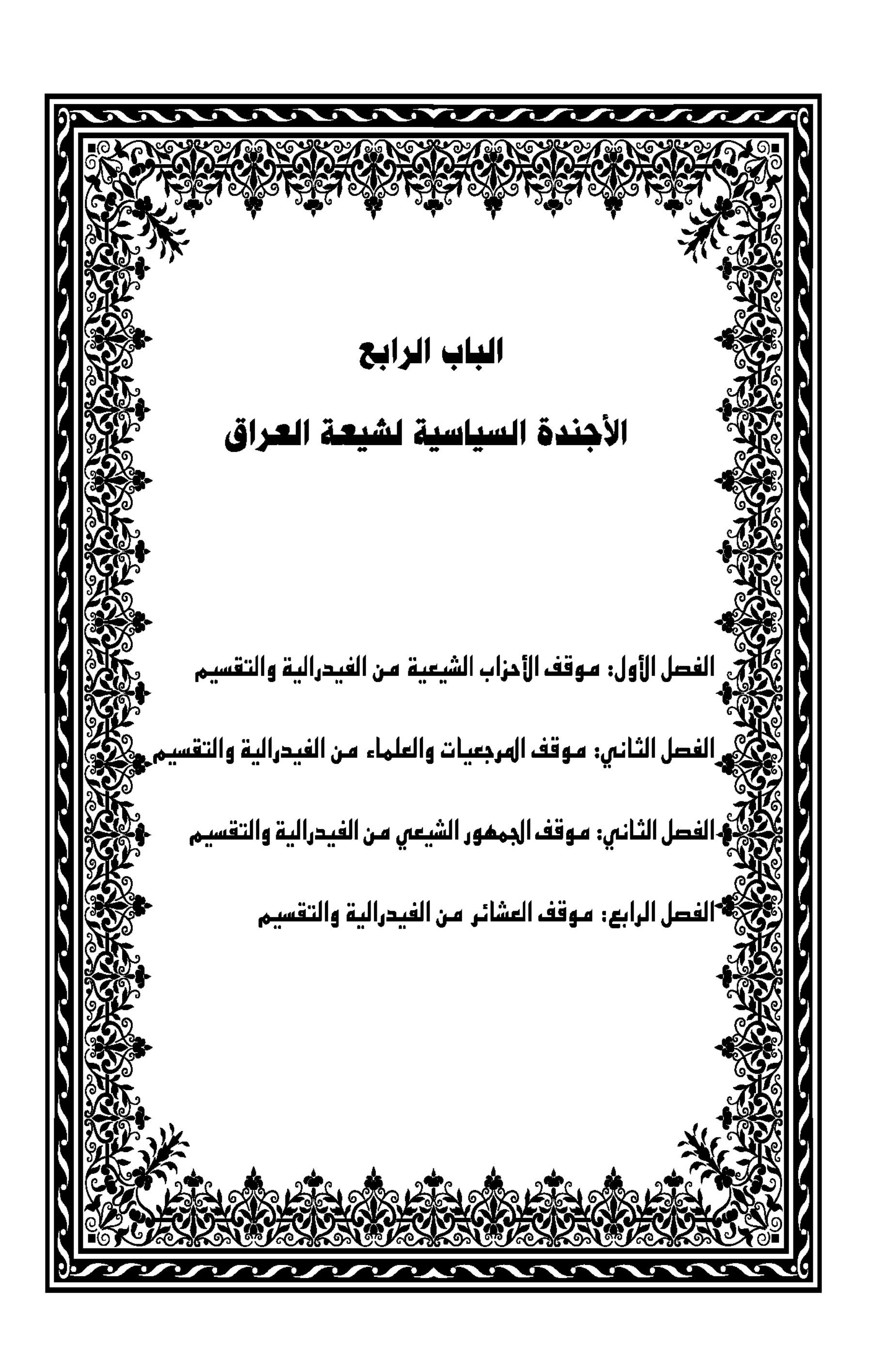
هذه الأسباب بصفة رئيسة تجعل السيستاني «يدعم الحكومة الإيرانية بكل مقدرات الحوزة من الأموال الشرعية، ويحجب الفتوى التي تحرّم قتل العراقيين ربما ليعطي غطاءً شرعياً لاستمرار الفوضى في العراق ليستفيد منه الإيرانيون ويأمنون من التفات الأمريكان إليهم من بعد الفراغ من العراق»[١]، لذلك يقول دبلوماسي إيراني رفيع: «إن لدينا خلافاتنا مع السيستاني، وله خلافاته معنا، ولكنّنا نعده أحد أركان الاستقرار في العراق»، وقال مصطفى زهراني، وهو مسؤول كبير في وزارة الخارجية: «إن إيران تؤيّد رغبة آية الله السيستاني، إنه آية الله الأعظم ويتحدث بلسان الأغلبية»[٢].

لكن هذه العلاقة الإستراتيجية بين المرجعية وإيران تتقاطع معها الأهداف الإيرانية لمرحلة ما وراء السيستاني، إن أكثر ما يقلق طهران هو أن يسيطر على المرجعية أحد العلماء البعيدين عن الخط الإيراني، لذلك تسعى إلى إجراء عملية تطوير واحتواء لحوزة النجف، وهو ما يلقى معارضة وممانعة من السيستاني، فقد تلقى مكتب المرجعية دعوة من نظيرتها في قم لتشكيل لجنة مشتركة للتعاون والتنسيق الثنائي في مختلف المجالات، إلا أن الخلاف القديم أثار هواجس مرجعية النجف من محاولات مرجعية قم لهيمنتها عليها، وزعمت تلك المرجعية أن هدف اللجنة المشتركة الاضطلاع بمهمة الإشراف المشترك على المدارس الدينية للمرجعيتين والأمور المتعلقة بطلبتها إضافة إلى توحيد مناهج الدروس الدينية فيهما[٣].

(١) السابق.
(٢) دراسة: إيران في العراق، ما مدى النفوذ.
(٣) إيلاف، ١٨/ ٢/ ٢٠٠٧م.

توجد في إيران هيئة رسمية يطلق عليها «الهيئة العليا للحوزة العلمية» تابعة للحكومة الإيرانية وترتبط بالمرشد خامنئي، والذي يعتقد أن الدعوة لتشكيل اللجنة المشتركة قد جاءت بتوجيه منه، وتحمل الذاكرة الإيرانية تجربة مرجعية الخوئي التي تمددت بعيداً عن النفوذ الإيراني لتقيم علاقات دولية مهمة مع المنظمات وفي مقدمتها الأمم المتحدة، كما أنشأت لها مؤسسات دينية ضخمة في عدد من دول العالم، ومنها في بريطانيا والهند[١].

(١) المرجع السابق.



الباب الرابع

الأجندة السياسية لشيعة العراق

الفصل الأول: موقف الأحزاب الشيعية من الفيدرالية والتقسيم

الفصل الثاني: موقف المرجعيات والعلماء من الفيدرالية والتقسيم

الفصل الثاني: موقف الجمهور الشيعي من الفيدرالية والتقسيم

الفصل الرابع: موقف العشائر من الفيدرالية والتقسيم

الفيدرالية مصطلح سياسي يعني: الاتحاد أو المعاهدة، وبحسب الإطلاع على معنى الكلمة فإنها تعبر عن حالة من التفكك والتشرذم يعقبها حالة من التوحد عن طريق إيجاد سلطة مركزية يكون لها صلاحيات لحكم الوحدات المكونة للاتحاد الفيدرالي، بمعنى أن هناك حالتين: التشرذم، التوحد، وعادة ما يغلب على تكوين الاتحادات الفيدرالية في التاريخ الحديث أن يتم الانتقال من الحالة الأولى إلى الحالة الثانية، كما حدث عند تأسيس الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٧٨٧م، والاتحاد السويسري عام ١٨٧٤م.

أما الانتقال العكسي، أي: من حالة التوحد المركزي إلى حالة التشرذم أو قريب منها، فهو أمر نادر في تاريخ تأسيس الدول المعاصرة، لأن تركيب الدول لا يشبه أبداً تركيب قوالب جامدة، كما أن ممارسة التحكم من قبل سلطة مركزية على الوحدات المكونة للدولة - سواء كانت عرقية أو طائفية - يتطلب قدراً من ممارسة السيطرة المدعومة بقوة مادية. وعندما تتحلل هذه القوة المركزية المسيطرة، لا يشبه الأمر ضبط مؤشر ما لتحقيق مستوى معين بين المركزية واللامركزية، غالباً ما يكون التفكك حالة مندفعة تظل كذلك بالقصور الذاتي الخارج عن الضبط والتحكم.

ما نريد قوله: إن انتقال الوحدات المكونة للاتحاد من حالة التشرذم إلى حالة التوحد، عادة ما يكون مصدرها التفكر والدراسة ويحكمها التعقل والتأني، لكن في المقابل غالباً ما تكون رغبات الانتقال العكسية ناتجة عن ثورة أو تمرد أو احتلال، من شأنها أن تولد قوة دافعة يصعب السيطرة عليها، وهذا يعني أن احتمالات الانقسام الكلي تتزايد في هذه الحالة المطابقة للوضع في العراق، وإذا أضفنا لذلك وجود ثروات هائلة وأموال، فإن القوة الدافعة تصبح «متهورة»، ويصبح المبدأ الحاكم هنا هو: «حيثما عثر على ثروات أرضية في منطقة من المناطق؛ فإن هذه الثروات الجديدة تحمل معها مزاجاً انفصالياً، فلماذا يقسم المرء الكعكة إذا

كان بالإمكان الحصول عليها كاملة؟»[١] .

لذلك لم تبدأ دعوة «الفيدرالية» للعراق من حيث هو معنى الفيدرالية، بل بدأت من معنى التقسيم، ثم أجري عليها تعديلات وعمليات تجميل فأصبحت فيدرالية، وقد بدأ المجلس الأعلى تاريخه بالدعوة إلى المناطق الآمنة في الشمال والجنوب، فقال في بيانه التأسيسي عام ١٩٨٢م: « لإيجاد التنظيم والتحرك السياسي في الداخل نحتاج إلى الأمور التالية: إيجاد منطقة آمنة، إن بذرة هذه المنطقة موجودة الآن سواء في الشمال أو في الجنوب، ويجب أن نسعى إلى توسيع هذه المنطقة الآمنة وتقويتها وتطهيرها من أزلام النظام»[٢] .

تكررت الدعوة إلي إقامة «محمية» شيعية في جنوب العراق مطلع التسعينيات بعد قمع صدام حسين للتمرد الشيعي «الشعباني»، فتنادت مجموعات من المعارضة العراقية بإقامة هذه المحمية، ثم في عام ١٩٩٩م طُرِحت مشروعاً متكاملاً في اجتماع المؤتمر الوطني العراقي في نيويورك، بمطالبة الإدارة الأمريكية القيام بسيطرة عسكرية علي منطقة البصرة الغنية بالنفط، وتسليمها لجماعة المعارضة للاستحواذ علي عائداتها المالية، إضافة لبعض المناطق الأخرى جنوب منطقة العمارة حيث تقع حقول مجنون الإستراتيجية[٣]،لكن اختلف الحاضرون حول المشروع وكانت النتيجة أنه رفض، ولكن الفكرة بقيت ماثلة في أذهان الكثيرين.

وفي مؤتمر المعارضة في لندن عام ١٩٩٩م وفي ظل حضور أمريكي قوي أكد الحضور على أهمية تجربة كردستان وأهمية تطويرها لتشمل بقية العراق، وأن يتضمن الدستور النص على ذلك، وكان المؤتمر بعنوان «العراق عام ٢٠٢٠م»[٤]، وأكد اجتماع «الزعماء السبعة» الشهير في واشنطن - لسبعة من زعماء المعارضة العراقية بينهم علاوي - مبدأ المحاصصة والتقسيم الفيدرالي.

---

(١) السجل الأسود، ص ٢٤٢ .
(٢) الخريطة السياسية، ص ١٧٢ .
(٣) الزمان، ١٧/ ١/ ٢٠٠٢م .
(٤) نجاح محمد علي، مقال: العراق بين الفيدرالية والتقسيم، سويس إنفو، ١٠/ ١٠/ ٢٠٠٦م.

وكانت الأحزاب الشيعية التي تتخذ من إيران مقراً لها، تشجع علنا الجهود المبذولة لإقامة جمهورية «إسلامية» في العراق على النمط الإيراني، حسبما أكد ذلك القيادي في المعارضة وقتها وعضو مجلس الحكم المؤقت محمد بحر العلوم[1].

إن الحديث عن مشروع أمريكي أو مشروع إيراني، يبدو سهلاً مقارنة بالحديث عن مشروع شيعي عراقي، لأنه ببساطة لا يوجد حزبان أو فصيلان أو مجموعتان أو مرجعيتان من شيعة العراق يمكن أن يتفقا على مشروع واحد لطائفتهم، كل ما يحدث هو توافق على بعض المراحل، ثم الاختلاف على كل ما يلي، وحتى أثناء اتفاقهم العام يختلفون في التفاصيل، وهو ما يجعل مشروع الفيدرالية قنبلة موقوتة للانفجار على جميع الأصعدة: الشيعية والسنية والكردية على السواء.

إن تذبذب الشخصية الشيعية العراقية واضطرابها يجعل من الصعب تحديد مواقف الأحزاب والشخصيات والجماهير بدقة معيارية، ومن ثم يصعب تحديد إلى أين يريدون لمشروع الفيدرالية أن يقودهم أو يقود العراق، لكن ربما يوفر الاطلاع الحصري على مواقفهم من هذه القضية مادة كافية لتكوين رؤية متوازنة بشأن التوجهات الشيعية من قضية التقسيم.

سنحاول في المحاور الآتية تناول مواقف أهم القوى السياسية والاجتماعية والدينية المؤثرة داخل المجتمع الشيعي العراقي، وهي:

الأحزاب، المرجعيات، العشائر، الجمهور.

(١) صراع الأضداد، ص ٢٧١.

الفصل الأول: موقف الأحزاب الشيعية من الفيدرالية والتقسيم

في ١٥/ ١٠/ ٢٠٠٥م تم الاستفتاء على الدستور العراقي الدائم، وكانت نتيجة التصويت الموافقة عليه بنسبة ٧٠٪ من إجمالي المصوتين، تضمن الدستور مادة رقم «١١٨» والتي تدعو إلى تطبيق قانون الأقاليم الذي يحول العراق إلى النمط الفيدرالي، لكن ثارت خلافات بسبب هذه المادة وغيرها، واتفق على إجراء تعديل في الدستور بعد أربعة أشهر من تكوين البرلمان ولكن لم يحدث شيء.

في سبتمبر ٢٠٠٦م طالبت جبهة التوافق السنية بتطبيق المادة «١٢٤» الداعية إلى مراجعة بنود الدستور من أجل تعديلها، قبل أن توافق على قانون الأقاليم، وانتهى الخلاف بأن تكوَّن لجنة لمناقشة تعديل الدستور، وأعطيت لذلك مدة سنة، وتمت الموافقة على قانون الأقاليم على أن يصبح نافذاً بعد ١٨ شهراً من تاريخ إقراره، أي في إبريل عام ٢٠٠٨م.

يعرف الدستور العراق على أنه دولة اتحادية تتكون من عاصمة وأقاليم متعددة تتمتع بنظام لا مركزي، وأعطت المادة ١١٦ من الدستور الحق لثلث الأعضاء في أي مجلس محافظة، أن يطلبوا تأسيس إقليم بطلب الاستفتاء على ذلك، كما يحق لـ١٠٪ من إجمالي الناخبين في المحافظة التقدم بنفس الطلب، وإذا ما تمت الموافقة عليه من قبل الأغلبية يصبح قابلاً للتنفيذ، ويصبح من حق سلطة الإقليم الجديد المكون من محافظة واحدة أو عدة محافظات أن تضع دستورها الخاص شريطة ألا يتناقض مع الدستور العام، وأعطت المادة ١١٨ للأقاليم الجديدة حق التشريع للقوانين وممارسة السلطة القضائية والتنفيذية بصورة كاملة، كما يحق للإقليم أن يتجاوز أي قانون للحكومة المركزية إذا ما تعارض مع قوانين الإقليم، وكان ذلك خارج نطاق الاختصاصات التي حصرها الدستور في الحكومة المركزية، طبقاً للمادة ١١٥ .

وفقاً للدستور يمكن لثلاثة محافظات أن ترفض التعديلات الدستورية إذا كانت نسبة

الرفض ثلثين أو أكثر في المحافظات الثلاث، وبذلك تكون معارضة جبهة التوافق ومماطلتها غير ذات جدوى؛ لأن أي تعديل لا يعجب الشيعة سيعترضون عليه بأغلبية ثلثين بسهولة وفي أكثر من ثلاث محافظات، حيث يتمتع الشيعة بالأغلبية في تسع محافظات، ليس بسبب أغلبيتهم العددية ولكن لأن التقسيم الإداري العشوائي المنطلق من رؤية ضيقة جعل المحافظات الجنوبية أكثر عدداً، على الرغم من أنها أقل مساحة وسكاناً، بينما يحتفظ العرب السنة بأغلبية في ثلاث محافظات فقط.

المجلس الأعلى:

يعد المرجع محسن الحكيم من أوائل الشخصيات المروجة لمظلومية الشيعة السياسية في العراق، وهي المظلومية التي انبنت عليها دعوات التقسيم لاحقاً والتي تزعمها أبناؤه من بعد: باقر وعبد العزيز، وقد حَفز الأحزابَ العراقيةَ - وبخاصة المجلس - على تبني دعوة التقسيم بقوة، المشروع الذي طرحه الإسرائيليان: شارون، إيتان، عام ١٩٨٢م لتقسيم العراق[١]، وهو نفس العام الذي تأسس فيه المجلس الأعلى لكي ينطلق من إيران للاستيلاء على الجنوب العراقي وإقامة الدولة «المسلمة»، وعندما بدأ الحبل يلتف حول عنق النظام البعثي، تأهب باقر الحكيم للدخول في مرحلة جديدة من التعاون مع الاحتلال، فأعلن في أواخر عام ٢٠٠٢م، أنه أخذ الإِجازة من ولي أمر المسلمين - خامنئي - بالتعامل مع الوضع الدولي الجديد وطبيعة التغيرات الجارية في العراق[٢]، ناسفاً بذلك كل المبادئ السابقة عن «الاستكبار» والتعاون مع المحتلين كما جاءت في البيان التأسيسي للحزب:

«. . فإننا لا نرى طريقاً للوصول إلى أهدافنا الإستراتيجية عن طريق تكوين علاقات مع القوى الخارجية الاستكبارية أو الدول التي تدور في فلكها»[٣]. وعد البيان أن الحل

(١) د. موسى الحسيني، مقال: كشف بألاعيب حزب الدعوة، موقع القوة الثالثة، موقع البيت العراقي، ١٧/١٢/٢٠٠٧م.
(٢) السابق.
(٣) الخريطة السياسية، ص ١٦٦.

السياسي فاشل قبل أن يبدأ «فالحل السياسي لا نتيجة له سوى الوقوع في أحضان الأجنبي وقوى الاستكبار العالمي لأن مفتاح هذا الحل بأيديهم»[1]، وأكد البيان أن الاستكبار لا يتعامل مع الطيبين، فقال: «فالاستكبار العالمي يرى في نفسه (الرب الأعلى) الذي بيده زمام كل الأمور. . الاستكبار إذا أراد التفاهم فإنه لا يتفاهم مع الطيبين من أبناء الإسلام . . وهناك أناس أقرب إلى ذوقه وفهمه وتفكيره وأخلاقياته يراهم مؤهلين لذلك ويمكنهم أن يتحولوا إلى أتباع، ونحن لا يمكن أن نتحول إلى أتباع، وأقول لهؤلاء المسلمين الذين لديهم رغبة في ذلك حين نلاحظ مع الأسف هذه الظاهرة عند بعض الأشخاص ممن كان يطرح الشعارات الإسلامية والتحدث بالإسلام، ينحدر تدريجياً بهذا المنحدر ويتحول بالتدريج إلى تابع وعميل للاستكبار لحل مشاكله»[2].

نستعرض فيما يلي أهم معالم المشروع الفيدرالي للمجلس الأعلى الذي يمتلك ٣٠ مقعداً في مجلس النواب:

١ - يدعو المجلس إلى إقامة إقليم واحد في الوسط والجنوب، وكما قال عبد العزيز الحكيم: «نحن نؤكد ضرورة إقامة إقليم واحد في جنوب ووسط العراق لوجود مصالح مشتركة بين ساكني هذه المناطق»[3]، هذا الإقليم يمتد من محافظة الكوت وينتهي عند البصرة، ويضم تسع محافظات، هي: الكوت، والديوانية، والسماوة، والناصرية، والعمارة، والحلة، والنجف، وكربلاء، والبصرة.

٢ - وزعت مؤسسة شهيد المحراب للتبليغ الإسلامي التي يشرف عليها عمار الحكيم خارطة للعراق الجديد، وتبين الخريطة التي بدأ توزيعها في مدينة كربلاء مشروع اقتطاع ثلث مساحة محافظة الرمادي الغربية وضمها لإقليم الوسط والجنوب المزعوم كي لا تكون هنالك حدود مشتركة بين الرمادي والسعودية، وكتب على الخريطة: الفيدرالية الطريق الوحيد

(١) السابق، ص ١٦٨.
(٢) السابق، ص ١٦٨ - ١٦٩.
(٣) موقع إسلام أون لاين، نقلاً عن الهيرالد تريبيون، ١٦/ ١٢/ ٢٠٠٧م.

لتحقيق الأمن والحرية، وتظهر في الصورة أيد متشابكة تتجه نحو حدود إيران بدل أن تكون في وسط الخارطة، وكذلك الشعاع الصادر من تشابك الأيدي يتجه معظمه نحو إيران أيضاً، وكتبت «النجف» في الخارطة بدون «ال» التعريف، ويلاحظ أن اللغة الفارسية تكتب وتذكر النجف بدون الألف واللام[1].

٣ - في سياق الحديث عن أهداف إقامة الفيدرالية، قال عمار الحكيم: «نحن ننطلق من مسؤوليتنا إزاء شعبنا العراقي، ونعتقد أن تشكيل فيدراليات داخل العراق سوف يحل مشاكل سياسية وأمنية واقتصادية كثيرة، من خلال منح هذه الفيدراليات أو الأقاليم صلاحيات واسعة وميزانيات لإعمار مدن الوسط والجنوب المظلومة، التي تعرضت للإهمال المتعمد طوال حكم صدام حسين، وأن هذه الأقاليم سوف تقلل من الاحتقان الداخلي والصراع على المواقع، وتوفر فرص عمل حقيقية للعاطلين، بدلاً من حصر جميع المسؤوليات في بغداد، حيث سيتمكن أبناء الوسط والجنوب من بناء محافظاتهم وتنفيذ مشاريع كبيرة فيها وبذلك نساهم بحل أزمات البلد»[2].

٤ - وكما يزعم المجلس، فإن الفيدرالية لن تقسم العراق بل ستوحده! ومن توصيات مؤتمر المجلس الأعلى العام في دورته التاسعة: تفعيل مشروع الأقاليم وفق الإرادة الشعبية والآليات الدستورية، مع التأكيد على شروط منها: وحدة العراق[3]. وأكد عمار الحكيم في خطبة عيد الفطر ١٤٢٨هـ بعد مطالبته بالفيدرالية، ضرورةَ الحفاظ على وحدة العراق أرضاً وشعباً وحكومة، عاداً النظام الفيدرالي واحداً من المداخل لتحقيق هذه الوحدة[4]، وقال أيضاً: «نحن نؤمن بهذه الوحدة وسنقاتل من أجلها، ونحن نعتقد أنّ الفيدرالية هي إحدى السبل الكفيلة بحماية هذه الوحدة»[5].

---

(١) الحقيقة الدولية، ٢٧/ ١٠/ ٢٠٠٧م.
(٢) الشرق الأوسط، ٢٢/ ١٠/ ٢٠٠٧م.
(٣) موقع إيلاف، ١٣/ ٥/ ٢٠٠٧م، موقع الاتحاد الوطني الكردستاني.
(٤) صباح جاسم، شبكة النبأ، ١٧/ ١٠/ ٢٠٠٧م مقال: الفيدرالية حق دستور أم مغازلة لمشروع تقسيم العراق؟
(٥) موقع إسلام أون لاين، نقلاً عن الهيرالد تربيون، ١٦/ ١٢/ ٢٠٠٧م.

٥ - يحرص المجلس على ربط مشروعه الفيدرالي بتجارب الدول الفيدرالية المستقرة في العالم الغربي، مثل: الولايات المتحدة، والاتحاد السويسري، وذلك للإيحاء بأنه لا توجد مراحل بعد الفيدرالية، وأنها نهاية المطاف وموطن الاستقرار، يقول عمار الحكيم: «تجربة الفيدرالية مطبقة في أكثر من ٧٠ دولة في العالم، يشهد لها بالرخاء الاجتماعي والاقتصادي والاستقرار السياسي»[١]، وتكشف مطالعة إجراءات قانون الأقاليم التأثر الكبير بالاتحاد السويسري، وبخاصة في اعتماده على قاعدة التوافق مع الكتل البرلمانية، وهي القاعدة التي اتبعت في سويسرا[٢]. يستشهد عادل عبد المهدي نائب رئيس الجمهورية، بنموذج الإمارات، فيقول: إنه ممكن أن تكون هناك إمارات عراقية[٣].

٦ - يؤكد مشروع المجلس على صلاحيات أساسية للحكومة المركزية، «هناك سلطات حصرية والتي هي الجيش والخارجية والمالية، يعني البنك المركزي والميزانية والسياسات الخارجية التجارية والاقتصادية، وموضوع الإحصاء مرتبط بالمركز. وموضوع المياه التي تدخل العراق، وكذلك موضوع إيرادات النفط، وكل العناصر الأساسية للحفاظ على وحدة الدولة موجود ضمن صلاحيات هذا المركز، لذلك أنا أقول: إن مسألة الانفصال لا الدستور يسمح بها، وليس هناك مبررات سياسية وموضوعية لمثل هذا التخوف»[٤].

٧ - أبدى المجلس تضارباً في موقفه من قرار الكونجرس ومشروع (بايدن) الذي يقسم العراق إلى ثلاث كيانات منفصلة، فنفى عمار الحكيم أن يكون «لمشروع إقليم الوسط والجنوب أية علاقة بمشروع بايدن، الذي يقسم العراق إلى ثلاث فيدراليات طائفية وقومية»[٥]، ولكن ما يكشف النوايا الحقيقية للمجلس - أنه - مخالفة لأحزاب أخرى - تأخر في إعلان موقفه من قرار الكونجرس أسبوعاً كاملاً، ثم اضطر للتوضيح أن موقفه هو في فدرالية كما أتى

(١) الشرق الأوسط، ٢٢/ ١٠/ ٢٠٠٧م.
(٢) نجاح محمد علي، مقال: العراق بين الفيدرالية والتقسيم، سويس إنفو، ١٠/ ١٠/ ٢٠٠٦م.
(٣) الحقيقة الدولية، ١٠/ ١٠/ ٢٠٠٧م، في حوار مع الدكتور حارث الضاري.
(٤) حوار مع همام حمودي، رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس النواب، مع قناة الفيحاء بتاريخ، ٣/ ٨/ ٢٠٠٦م، ونشره موقع وكالة براثا بتاريخ ٥/ ٨/ ٢٠٠٦م.
(٥) الشرق الأوسط، ٢٢/ ١٠/ ٢٠٠٧م .

بها الدستور العراقي، وليس تقسيماً كما يقول منطوق قرار الكونغرس: «وهو توضيح لم يُخف طموحا ذاتياً بأن يُنشأ إقليم كبير في الجنوب العراقي بنفطه ومنفذه البحري على الخليج، وموارده الزراعية والمراقد الشيعية المقدسة، يسوده المجلس الأعلى ويُهيمن على شؤونه خالصة أو شبه خالصة، تحت دعوى أن ذلك سيُحقق للشيعة أن لا يكونوا مرّة أخرى تحت سيطرة السُنة»[١]، ومما يؤكد هذا الموقف أن جلال الدين الصغير القيادي في المجلس وإمام جامع براثا، دافع عن مشروع بايدن بصراحة، وقال إنه: «لم يتحدث عن التقسيم وإنما عن الفيدراليات»، ووصف ردود الأفعال التي تبعت الإعلان عنه بأنها «عملية تزوير للمشروع وتهريج وصخب سياسي»، بيد أنه استدرك قائلاً: إن العيب في مشروع بايدن هو أن «الكونغرس الأميركي فصل المشروع ضمن مقاسات هي من اختصاص الشعب العراقي والحكومة العراقية»[٢]، ليست المشكلة إذن في المحتوى ولكن في الشكل الذي صدر به، وهذا التصريح يكشف بجلاء أن ما يريده المجلس ليس فيدرالية وإنما تقسيماً ثلاثياً.

٨ - بينما يعد المجلس أن بغداد وكركوك خارج القسمة في مشروع الفيدرالية، فإن الحديث عن عاصمة للإقليم الشيعي يأخذ حيزاً من التفكير والنقاش، ويقول أسعد أبو كلل محافظ النجف، وهو ينتمي إلى المجلس: «في حال أقرّ نظام الأقاليم، فإن البصرة هي عاصمة الإقليم الاقتصادية، وبابل وهي أقدم مدن العالم سياحياً ستكون العاصمة السياحية، والديوانية مركز القبائل والعشائر. أما بالنسبة للمكانة الدينية فلا مكان ينازع النجف دينياً، لأنها العاصمة الروحية ليس للشيعة فحسب»[٣]، وفي موضع آخر يقول: «وإذا حدث وأن أصبح الجنوب إقليماً لوحده فالبصرة ستكون عاصمته التجارية، بينما النجف ستكون عاصمته السياسية، نحن نمتلك القيادة السياسية ولدينا السلطة الدينية»[٤].

(١) حسن أبو طالب، مقال: تقسيم العراق، توصية غير ملزمة لكنها تنذر بخرائط جديدة، سويس إنفو، ٣/ ١٠/ ٢٠٠٧م.
(٢) الشرق الأوسط، ١٤/ ١٠/ ٢٠٠٧م.
(٣) في حوار مع مجلة المشاهد السياسي، عدد ٦١٧، ١٨/ ١/ ٢٠٠٨م.
(٤) أليسا روبن، نيويورك تايمز، ١٧/ ١٢/ ٢٠٠٧م، موقع الاتحاد الوطني الكردستاني.

٩ - في سياق المصالح المشتركة يتبادل المجلس مع الأحزاب الكردية نوعاً من «الغزل» السياسي، يقول عمار الحكيم: «نحن ننظر باحترام كبير وبإعجاب شديد لتجربة الأخوة الأكراد في إقليم كردستان، حيث استطاعوا أن يوفروا وضعاً أمنياً مستقراً وفرص استثمار وعمل وفق مبدأ التعايش والتسامح. نتمنى أن تستفيد كل مناطق العراق من التجربة الكردية، وتشهد الأمان والاستقرار»[(١)]، وهذه الأقوال ليست على سبيل المجاملة، بل هي محاولة لإسقاط الحكم الذاتي الكردي على تجربة الجنوب المقبلة، بحيث تكون تلك التجربة الكردية هي حدها الأدنى وليس الأقصى، يقول محمود عثمان القيادي الكردي وعضو في لجنة كتابة الدستور: «مبدأ فدرالية الجنوب مقبول بالنسبة لنا، إذ إننا نريد الفدرالية فلا يمكننا أن نرفضها لغيرنا»[(٢)].

١٠ - يطرح المجلس مشروعه للفيدرالية في إطار من التهديد المبطن، فيقول عادل عبد المهدي: «بدون اكتمال النظام الفيدرالي لن يكون بمقدور العراق التقدم. نحن نصر على أن الفيدرالية مطلب دستوري وشعبي إضافة إلى الحاجة إليه لبناء النظام السياسي الجديد ولا بديل له. المجلس الإسلامي الأعلى يحث كافة القوى السياسية على العمل جاهدة للتوصل إلى اتفاق نهائي في تشكيل الأقاليم لكي يستقر الوضع السياسي في البلاد»[(٣)]، وجاء في بيان المؤتمر التاسع للمجلس ضمن الشروط المطلوبة لتحقيق الفيدرالية: «تعزيز الوحدة الوطنية، ومنع أي تصدع أو انقسام أو تشطر على الصعيدين المناطقي والوطني»[(٤)] وهي تحذير واضح من احتمالات التصدع والانقسام ما لم تنفذ الفيدرالية.

التيار الصدري:

يعاني التيار الصدري من أمرين متناقضين: أولهما: اتساع شعبيته بين الشيعة، وبخاصة الطبقات الفقيرة والأدنى اجتماعياً، والثاني: تقلص شريحة قياداته الآسرة، فهذه الشعبية

(١) الشرق الأوسط، ٢٢/ ١٠/ ٢٠٠٧م.
(٢) الصباح العراقية.
(٣) الشرق الأوسط، ٢٦/ ١١/ ٢٠٠٧م.
(٤) موقع إيلاف، ١٣/ ٥/ ٢٠٠٧م، موقع الاتحاد الوطني الكردستاني.

لا تجد من يقودها بعد مقتل محمد محمد صادق الصدر عام ١٩٩٩م، ومقتدى الصدر وبقية رموز التيار لا يوجد بينهم من يملك «كاريزما» الصدرين: الأول والثاني، وإن أضافوا إلى مقتدى كلمة «الثالث»، بل الأمر الملاحظ أن مقتدى الصدر من أكثر الشخصيات الدينية والسياسية تعرضاً للسخرية والاستهزاء به في العراق، من شيعة معارضين لتياره، حيث يطلق عليه أسماء مثل «زعطوط، مقطاطة»، وعلى الرغم من تصدره للخطابة أحياناً في مسجد الكوفة، إلا أنه لا يتمتع بالبلاغة، وتأتي خطبته ركيكة متداخلة المعاني[1].

اتسمت قرارات التيار وقياداته منذ اليوم الأول للاحتلال بالتناقض والتضارب تجاه قضايا مثل: مقاومة الاحتلال، الدستور، المشاركة في الانتخابات، المشاركة في الحكومة، العلاقات مع العرب السنة . . إلخ

ومن القضايا التي ظهر فيها تناقض التيار، مسألة الفيدرالية، التي قد يظن بعضهم أن التيار يتخذ فيها موقفاً صارماً بالرفض المطلق، وهذا غير صحيح تماماً، والتيار له ٣٠ مقعداً في مجلس النواب، ونستعرض في النقاط التالية أهم معالم موقف التيار الصدري من الفيدرالية:

١ - يربط الصدريون بين الفيدرالية والتقسيم، لكون أن الأولى طريق للثاني. يقول مقتدى الصدر في خطبة جمعة بالكوفة: «وأقول: الفيدرالية في ذاتها لا إشكال فيها، لكن هذه الفيدرالية إن لم تكن أساس التقسيم فهي مشكوك فيها، والترك أولى وأحوط عقلاً لا شرعاً فقط»[2]، حسب هذا التعبير الركيك فإن الفيدرالية شبهة يجب تركها من باب الاحتياط، وليس الوجوب. غير أن مسؤولاً آخر يخوض في المنطقة الرمادية بين تعريفات الفيدرالية المختلفة، فيقول راسم المرواني: «نحن لسنا ضد الفيدرالية الإدارية، ولسنا ضد الفيدرالية التي تخدم تطور المحافظات، ولكننا ضد الفيدرالية العرقية أو الجغرافية. . .

---

(١) يمكن الإطلاع على نماذج من خطبه في كتاب (الصدر الثالث)، علماً بأن مؤلف الكتاب ينتمي للتيار نفسه، وقد ساق كتابه في مقام المديح.
(٢) الصدر الثالث، ص ١٣٠ .

نتمنى الفيدرالية الإدارية لكل المحافظات العراقية، ولا نتمنى تجزئة العراق تحت المسميات الانفصالية»[١]، بذلك تتعدد الفيدراليات إلى: إدارية، عرقية، جغرافية؛ فأي منها يراد تطبيقه في العراق؟

٢ - يعد التيار المطالبَة بالفيدرالية في هذا الوقت «مغازلة» للأمريكان الذين أصدروا قراراً غير ملزم بتقسيم العراق. يقول صلاح العبيدي الناطق باسم التيار الصدري في النجف: «في الوقت الذي خرج الكونغرس الاميركي بقرار تقسيم العراق، بات من الواضح أن الإصرار على تطبيق الفدرالية في وضع العراق المأساوي الراهن هو مغازلة للتوجهات الأميركية المعلنة»، ثم أكد العبيدي موقف التيار الرافض للمشروع قائلاً: «نحن موقفنا ثابت من الفدرالية ولم يتغير»[٢].

٣ - يطرح مقتدى الصدر تفسيراً دينياً لرفض الفيدرالية - التي تعني التقسيم - فيربطها بالمهدي، يقول: «نحن نريد رد الاعتبار للشعب العراقي، لأن الشعب العراقي يبقى راقياً مهما تكلم عنه الأعداء أو الأصدقاء، وهو شعب اختاره الله لنصرة الإمام المهدي (عجل الله فرجه)، لا لنصرة من يريد تقسيم دولة الإمام المهدي (عجل الله فرجه)، وأنتم عموماً موعودون بزحف كبير حسبما ورد في الروايات»[٣].

٤ - فلاح حسن شنشل رئيس الكتلة الصدرية في مجلس النواب السابق، يعطي تصوراً للفيدرالية في مفهوم الصدريين لا يختلف كثيراً عما يعرضه حزب الفضيلة، يقول شنشل: «الفيدرالية يقصد بها خلق فيدراليات متعددة في العراق مشابهة لفيدرالية كردستان على أسس مذهبية واعتبارات أخرى ستؤدي بالعراق نحو التقسيم»، وقال مفسراً سبب الرفض: «اتحاد أكثر من محافظة ضمن كيان إداري سيعطي نوعاً من التحالف على أساس معين يجعله مرفوضاً من قبلنا»، لكن شنشلاً يفتح الباب نحو فيدرالية لكل محافظة على

(١) حوار مع راسم المرواني، موقع الممهدون، إبريل ٢٠٠٥م.
(٢) صباح جاسم، شبكة النبأ، ١٧/ ١٠/ ٢٠٠٧م مقال: الفيدرالية حق دستور أم مغازلة لمشروع تقسيم العراق؟
(٣) الصدر الثالث، ص ١٣٢.

حدة، فيقول: «لا يوجد مبرر واحد لقيام الفيدرالية في وقت ندعم فيه النظام اللا مركزي لكل محافظة، ونزيد صلاحيات مجالس المحافظات بهدف إعطائهم مزيداً من الصلاحيات والابتعاد عن نظام الحكم المركزي»، ثم زاد الأمر إيضاحاً بالقول: «مشروعنا وتوجهنا متضامن مع توجه حزب الفضيلة الإسلامي الرافض للفيدرالية»[١]، وما يطالب به الفضيلة فيدرالية المحافظات متفرقة وليست مجتمعة.

٥ - يطرح الصدريون رؤية أخرى للفيدرالية، فهي ليست مرفوضة مطلقاً، بل في ظل الاحتلال فقط، فقال رئيس الهيئة السياسية للتيار الصدري: إن التيار لا يعترض على فكرة الفيدرالية، لكنه ضد تطبيقها في ظل وجود الاحتلال، وقال سميسم: «نحن لا نعترض على فكرة الفيدرالية، لكن الاعتراض على التوقيت، فالتيار الصدري لا يؤيد الفيدرالية مع وجود الاحتلال»، واعتبر سميسم أيضاً أن تطبيقها حالياً سيعمل على إضعاف الحكومة المركزية، وقال: «لو طبقت الفيدرالية في الوقت الحالي، ومع وجود الاحتلال، فسيؤدي ذلك إلى ضعف الحكومة المركزية»[٢].

٦ - أثناء تولي إياد علاوي رئاسة الحكومة، ألمح التيار الصدري بفكرة فصل الجنوب العراقي فقط دون الوسط، أي محافظات: البصرة والناصرية والعمارة، وهو ما يتبناه أحزاب أخرى بالفعل، وصرّح سلام المالكي المسؤول في التيار حينما كان نائباً لمحافظ البصرة وممثلاً لمقتدى الصدر فيها عام ٢٠٠٤م، بفصل هذه المحافظات عن العراق، وتلا ذلك ترويج من قِبل أتباع الصدر لفدرالية الجنوب، قبل أزمة النجف المعروفة وأثناءها [٣].

٧ - يتبنى التيار موقف الناصح الأمين للأكراد لكن دون مغزى واضح، فتنازل الأكراد عن الفيدرالية أمر غير متصور، ولا سيما أنهم يتمتعون بما هو أكثر منها. قال مقتدى الصدر مخاطباً الحزبين الكرديين: «واعلموا مرة أخرى أننا رافضون للتقسيم مرة أخرى، ورافضون

(١) موقع إيلاف، سبتمبر ٢٠٠٦م.
(٢) صباح جاسم، مقال: الفيدرالية حق دستور أم مغازلة لمشروع تقسيم العراق؟ سابق.
(٣) نجاح محمد علي، مقال: العراق بين الفيدرالية والتقسيم، سابق.

للتباعد الذي حدث بيننا بسبب هذه الفيدرالية، ونحن أيضاً نخاف عليكم من نتائج الفيدرالية، فمصيركم مصيرنا، وضرركم ضررنا، فقد تكون بعض الدول المجاورة مستعدة للرد على الأكراد، وهذا ما لن ولم نسمح به على الإطلاق»[١].

من جهة أخرى، فقد ثار خلاف داخل التيار بسبب قضية كركوك، ومن المعروف أن التيار يحاول أن ينشط في المدينة عن طريق جيش المهدي وبخاصة في أوساط الشيعة العرب هناك، وبينما كان مقتدى يصر على رفض «تكريد» كركوك، ويتساءل: «إذا كان الأكراد عراقيين، وكانت كركوك عراقية، فلماذا يطالبون بها؟ وممن يطالبون بها؟»[٢]، لكن وزيري الصحة والزراعة، علي الشمري ويعرب العبودي، كان لهما رأي آخر، حيث صوتا لصالح توصيات لجنة تطبيع الأوضاع في كركوك، وقال صالح العكيلي الناطق باسم الكتلة النيابية إن: «الكتلة طالبت رئيس الوزراء نوري المالكي بتجميد وزراء التيار الصدري الذين صوتوا لصالح توصيات لجنة تطبيع الأوضاع في كركوك، لأنهم مثلوا أنفسهم بهذه القضية ولم يرجعوا إلى وجهات نظر التيار الصدري الداعية إلى تأجيل الاستفتاء وعدم ترحيل العرب من كركوك»[٣].

٨ - رؤية مقتدى الصدر عن إدارة المحافظات والمدن مشوشة، وهي تنبئ عن أزمة حقيقية في المستويات القيادية للتيار، إذ يؤمن الصدر بأسلوب الإدارة «الشعبية» وتكوين اللجان من «الثقات» وإرسالهم لتقصي الأمور وحل المشكلات، مدعمين في بعض الأحيان بفتاوى من نوع «فتوى الحواسم» التي أطلقها مقتدى بعد الاحتلال وأباح فيها للناس الاحتفاظ بأي شيء سرقوه أو نهبوه من مقرات حزب البعث أو الوزارات الحكومية؛ لأن المال هو مال الشعب وليس للحكومة فيه شيء[٤]. وفي إحدى خطب الجمعة بالكوفة طرح مقتدى نموذجاً لحل مشكلات الكهرباء، فقال: «سأشكل لجنة حوزوية تشرف على دوائر الكهرباء ابتداء من

(١) الصدر الثالث، ص ١٣١.
(٢) حوار مع راسم المرواني، موقع الممهدون، سابق.
(٣) الحياة، ٤/ ٤/ ٢٠٠٧م.
(٤) عادل الطريفي، مقال: حكاية الصدر، ٦/ ٩/ ٢٠٠٦م، الرياض.

النجف وسيراً إلى باقي المحافظات لكي تصلح الأعطال بقدر المستطاع، ولتوزيع الكهرباء بالعدل بين المواطنين ولا يكون حكراً على المسؤولين، وهذا من واجب الحوزة المجاهدة، وإلا فإن مقدرات العراق ستكون بيد غير أمينة، لا دين لها ولا ورع، لا سامح الله»، ثم يخرج بفكرة «لجان الحوزة» عن إطار مشكلات الكهرباء فقط، فيجعلها صالحة لحل جميع الأزمات يقول: «والحل المتصور في ذهني هو إشراف الحوزة على هذه الأمور الخدمية، لكي تمنع السرقات وبما يسمى السوق السوداء التي تبيع بأسعار مجحفة ومحرمة بنفس الوقت، التي لا تعترف حتى برب العالمين. . ولكي تشرف على تقسيم الوقود بالصورة اللائقة والعادلة على أفراد الشعب العراقي المحروم. . وكل ذلك لا يكون إلا بإشراف من الحوزة»[1].

الدعوة:

تأسس حزب الدعوة كما سبق عرضه في عام ١٩٥٨م ومن ذلك التاريخ مر بعدة مراحل جذرية في مسيرته، أبرزها: مرحلة الانتشار في أوساط الحوزة، مرحلة التوسع بين فئات الشباب الشيعي واتباع أساليب التنظيمات السرية، تأسيس جناح عسكري وإرسال كوادره للتدريب مع حركة فتح في لبنان، الصدام مع النظام البعثي وتنفيذ عمليات تخريبية داخل العراق، الخروج من العراق هرباً إلى إيران، والانقسام في إيران ثم رحيل أحد الأجنحة إلى سورية وأوروبا، والعودة إلى العراق. .

هذه المراحل المتتابعة أدت إلى تشرذم الحزب وتفتته فكرياً وتنظيمياً، على الرغم من بقاء الأثر النفسي والمعنوي لتاريخه الطويل، وعلى الرغم من اتفاق الأجنحة المتفرقة على بعض الثوابت.

وأبرز فروع الحزب الآن هي:

حزب الدعوة، مؤتمر الصدر، حزب الدعوة مؤتمر الإمام الحسين، حزب الدعوة، المجلس الفقهي، حزب الدعوة تنظيم العراق، الدعوة الإسلامية وحركة الكوادر،

(١) الصدر الثالث، ص ١٥٧ - ١٥٨.

حزب الدعوة، خط الآضفي، حركة الدعوة، عز الدين سليم، حزب الدعوة تنظيم الخارج، الجعفري[1].

وتوجد فروع وتنظيمات أخرى صغيرة، وشخصيات مستقلة تركت الحزب وكونت تجمعات سياسية محدودة التأثير مثل ضياء الشكرجي، وغيره .

سيتم التركيز فقط في هذا السياق على أفرع: تنظيم العراق، وتنظيم الخارج، وحركة الدعوة، والأول: أبرز قيادييه عبد الكريم العنزي، والثاني: كان الجعفري ينتمي إليه ولكن تردد أنه بصدد تأسيس فرع جديد خاص به، والآن يترأس الحزب نوري المالكي رئيس الوزراء، والثالث كان يرأسه عز الدين سليم واسمه الحقيقي عبد الزهرة عثمان، والحزب له ٣٠ مقعداً في مجلس النواب.

يتبنى حزب الدعوة فيدرالية تتكون من ثلاث محافظات، وعلى الرغم من تأكيده على وحدة العراق وأن الفيدرالية يجب ألا تكون طائفية، فهذا كلام لا دلالة له في الواقع، حيث لا تعني هذه الصورة من الفيدرالية سوى تركيز أكثر لطبقات من الشيعة في نطاق جغرافي أقل يحتوي أغلب الثروة النفطية العراقية، أي أن هذا التقسيم يبدو في ظاهره أقل حدة، ولكنه في حقيقته يحمل نوايا الاستئثار وآمال الانفصال مستقبلاً بعيداً عن المدن الدينية وعن بغداد العاصمة المركزية.

ونذكر أهم ملامح المشروع السياسي الفيدرالي لحزب الدعوة بأجنحته الثلاث:

١ - يعُد حزب الدعوة الفيدراليةَ حقاً دستورياً لا يسوغ التنازل عنه، يقول نوري المالكي: «نحن ملتزمون بالدستور الذي أقر الفيدرالية ووضع لها آليات لتطبيقها برعاية البرلمان. فليس لنا إلا تطبيق الدستور الذي وافق عليه الشعب العراقي»[2].

٢ - يحاول المالكي أن يقدم صياغة مطمئنة للفيدرالية كما يراها حزبه، لكنه يبالغ بحيث

(١) بحث: مكونات الجبهة الشيعية، موقع موسوعة الرشيد.
(٢) الحياة، ٢٠/١١/٢٠٠٧م.

تصبح الفيدرالية في تعريفه تحمل نفس معنى المركزية، يقول: «حزب الدعوة الذي أتشرف برئاسته، فأقول: إن الحزب يؤيد الفيدرالية لكنه يؤيد أيضاً دولة قوية. فهناك مدرستان للفيدرالية: الأولى: تسير باتجاه تجعل الدولة المركزية ضعيفة جداً، وليست أكثر من مجرد وسيلة لتسليم الأموال وتوزيعها. ومدرسة أخرى: تسير باتجاه فيدرالية مع دولة قوية قادرة على ضبط الأوضاع، وهذا النوع من الفيدرالية الذي نؤيده في حزب الدعوة»[1]، لكن النموذج الذي يعرضه المالكي هو المطبق بالفعل حالياً، حيث تمتلك المحافظات صلاحيات واسعة وحتى إن كان بعضها غير قانوني بل بحكم الأمر الواقع، كما أن الحكومة المركزية لا يتوقع أنها - على الرغم من ضعفها الحالي - ستكون أكثر قوة في المستقبل، إذن الفيدرالية بتعريف المالكي، تعني: لا جديد.

٣ - يدعو حزب الدعوة إلى التحضير الجيد للفيدرالية حتى تنجح، ومن ثم لا داعي للقلق من ناحية التوقيت حتى لو تخلف تطبيقها عن الموعد المحدد، يقول المالكي: «أما التوقيت، فقد توضع جداول زمنية له، لكن ليس بالضرورة أن تستطيع الالتزام به في ظل التحديات الماثلة. فقد تحتاج إلى فرصة أخرى، كما قد تحتاج إلى ظروف أفضل. في تقديري أن الفيدرالية التي أقرها الدستور نظام إداري جيد يمكن أن يخدم العراق ويوزع الصلاحيات والمسؤوليات في كل مفاصل الدولة، ولا أجد في هذا النظام أي مشكلة. لكن ليس كل شيء جيد يمكن أن ينجح إذا لم تسبقه تحضيرات جيدة»[2].

٤ - الشكل الفيدرالي الذي تتبناه أغلب فصائل حزب الدعوة هو فيدرالية المحافظات الثلاث فقط، يقول شاكر الدراجي مدير مكتب حزب الدعوة تنظيم العراق -ذي قار: «نحن ندعو إلى اتحاد ثلاث محافظات فقط هي الناصرية والبصرة والعمارة، لأن هناك وجهاً تكاملياً لأبناء هذه المحافظات الثلاث، التكامل موجود في العلاقات الاجتماعية حيث التداخل العشائري والمصاهرة والانسجام، ويوجد أيضاً وضع اقتصادي واحد وانحدار

---

(١) الحياة، ٢٠/ ١١/ ٢٠٠٧م.
(٢) الحياة، ٢٠/ ١١/ ٢٠٠٧م.

ثقافي وطبقي مشترك، فضلاً عن ذلك أن هذه المحافظات هي أكثر تضرراً في العراق الذي لحقه الاضطهاد والظلم من النظام المقبور، ونحن أول من دعا إلى فيدرالية الجنوب المتكونة من ثلاث محافظات»[1].

٥ - ينتقد حزب الدعوة بحدة نمط الفيدرالية ذي التسع محافظات الذي يتبناه المجلس الأعلى، ويعد أن هذا الشكل إعادة إنتاج للمركزية بصورة أخرى. يقول حسين الأسدي الأمين العام لمؤسسة دعم إقليم الجنوب معدداً مساوئ فيدرالية المحافظات التسع: «ستكرر الدكتاتورية المركزية ولكن بشكل محافظات، ستسبب في ضعف مقدار التمثيل في المجلس الاتحادي، بينما في فيدرالية الأقاليم المتعددة سيكون التمثيل أكثر في المجلس الاتحادي وذلك حسب مقررات الدستور العراقي، ستعطي انطباعاً طائفياً وهذا ما سيسبب مشاكل إقليمية وطائفية»[2]، ويوافقه راهي غضيب حسين مسؤول مكتب حزب الدعوة تنظيم الخارج، فيقول: «إن الفيدرالية التي تتكون من تسع محافظات ستتحول إلى مكان للظلم وغبن الشريحة المظلومة في الماضي، ونخشى أن تظلم مرة أخرى»[3]، ويقول شاكر الدراجي: «سوف أُجيبك ومعي الأكثرية الساحقة في الجنوب: إن فيدرالية الجنوب والوسط هي تكريس آخر للمركزية المقيتة التي عانى منها أبناء الشعب العراقي»[4].

٦ - يكشف قياديون في حزب الدعوة أن هناك جهات ترغب في تطبيق خاطئ للفيدرالية بغرض التقسيم، ويعد ذلك مرفوضاً، يقول المالكي: «عبرت عن رأيي صراحة بهذا الأمر، وقلت: إذا أقرت الفيدرالية بالشكل الذي يراد لها أن تقر، فلا داع لوجود وزارة دفاع وداخلية وتربية وصحة، وبعدها لا داعي لوجود دولة. الفيدرالية بالشكل الذي يراد تطبيقها - وهي بالمناسبة تواجه اعتراضات كثيرة من أطراف عديدة - يمكن أن تنتهي بلا دولة، بتقسيم أو تناحر وتنازع»[5].

---

(١) الصباح، ١٩/٩/٢٠٠٧م.
(٢) موقع وكالة براثا، ٢٠/٨/٢٠٠٦م.
(٣) الصباح، ١٩/٩/٢٠٠٧م.
(٤) السابق.
(٥) الحياة، ٢٠/١١/٢٠٠٧م.

الفضيلة:

تأسس حزب الفضيلة بعد الاحتلال مباشرة من مجموعة تسمى «الفضلاء» ويتزعمها رجل الدين محمد اليعقوبي الذي يدعي أنه «آية الله»، وهو بالأساس من تلامذة محمد صادق الصدر، وبعد مقتل الأخير رجع قسم كبير من تيار الصدريين إلى كاظم الحائري في الأمور الفقهية، والقسم الآخر رجع إلى محمد اليعقوبي، مع بقاء القسمين على مبدأ تقليد الميت[1].

عُرف عن اليعقوبي قربه من صادق الصدر وكان من أتباعه الذين يعتمد عليهم ويثق بهم، وكانت علاقته مع مقتدى في بادئ الأمر قبل الغزو جيدة بسبب أن مقتدى لم يكن متصدراً أصلاً لتزعم التيار لصغر سنه وضآلة مكانته العملية، وبعد سقوط البعث زار مقتدى اليعقوبي في منزله ليستجيزه في التصرف بأموال الحقوق التي تركها والده بعد مقتله، كما زاره لاحقاً «لاستشارته في قضايا أخرى تهم العمل الإسلامي في العراق»[2].

تأسس حزب الفضيلة واختير نديم الجابري أميناً عاماً له - تحول إلى مستشار فقط مؤخراً - وهو أكاديمي كان ينتمي إلى حزب البعث سابقاً، ويتركز وجود الفضيلة في المحافظات الجنوبية و بالأخص في البصرة، وعلاقاته متوترة مع حزب الدعوة[3]، ويفرض أتباع الفضيلة سيطرتهم على «حوالي ٢٢ منفذاً من منافذ تصدير النفط في البصرة - تعني كلمة منفذ: أنبوباً غير نظامي أو حاويات يجري بواسطتها تهريب النفط - وهناك معلومات رائجة عن صراع يجري حول المال في البصرة مع وجود ٤٠٠ مليون دولار سنوياً تجنيها الجماعات التي تقوم بتهريب النفط، وفي هذا النطاق تبدو الصدامات بين جماعة المجلس الأعلى وجماعة الفضيلة نوعاً من النزاع الدموي حول نهب الكنز»[4]، وينتمي محافظ البصرة محمد الوائلي

(١) الصدر الثالث، ص ٥٩.
(٢) الصدر الثالث، ص١٨٩.
(٣) عدنان أبو زيد، مقال: النجف مخاض لنزاع بين تيارات شيعية، موقع الحوار المتمدن، ٢/٢/٢٠٠٧م.
(٤) فاضل الربيعي مقال: المهدي وبدر حروب آيات الله الجدد ٢ الموقع الشخصي ٤/٨/٢٠٠٧م.

إلى الفضيلة، وللحزب ١٥ نائباً في البرلمان.

يتبنى حزب الفضيلة منذ العام ٢٠٠٦م مشروع تطبيق الفيدرالية في كل محافظة عراقية من المحافظات الثماني عشرة، وقد حاول أن يعرض مشروعه إبان مناقشة قانون الأقاليم في مجلس النواب إلا أنه لم يحظ بالموافقة، ويقول عضو مجلس النواب عن الحزب، باسم شريف: إن الظرف في الوقت الحاضر غير مهيأ لتطبيق الفيدرالية، عاداً أن تشكيل أقاليم كبيرة يحتاج إلى مقدمات صحيحة، وأن تلك المقدمات لتطبيق الفيدرالية غير متوفرة في الوقت الحاضر في البلاد، كما أعرب عن رفضه للفيدرالية الطائفية مؤيداً الإدارية[١].

ويطلق الحزب على مشروعه الفيدرالي اسم «النظام اللا مركزي» والذي يستند إلى توسيع صلاحيات المحافظات مقابل تقليص السلطة المركزية، ويعد عبد الرحمن الحصيني - من قيادات الحزب - أن المطالبة بالفيدرالية بصورتها الحالية «نوع من المغامرة السياسية»[٢].

أحزاب وتيارات أخرى:

تمتلئ الساحة الشيعية بالعديد من الأحزاب والكتل والتجمعات والشخصيات المستقلة، ونذكر بعضاً منها لتكوين رؤية متكاملة بشأن التوجهات السياسية للمجتمع السياسي الشيعي في العراق.

القائمة العراقية: التي يقودها إياد علاوي، وعلى الرغم من أنه لا يعدها شيعية لكونها تضم أعضاء من السنة، وأنه ينطلق من العلمانية وليس من انتمائه الطائفي، فإنه مع تجاوز هذه الشعارات، يبقى حزبه يعتمد على واجهته لكونه شيعياً يمكنه المنافسة على منصب رئيس الوزراء بسبب انتمائه الطائفي وليس علمانيته، كما أنه لا يدخل البرلمان إلا بهذه الصفة الطائفية أيضاً.

ويغلب على توجهات الحزب موالاة الاحتلال الأمريكي، ولذا هو لا يعترض على

(١) صباح جاسم، مقال: الفيدرالية حق دستور أم مغازلة لمشروع تقسيم العراق؟ سابق.
(٢) الحياة، ١٣/٨/٢٠٠٦م.

الفيدرالية من حيث المبدأ، ولكن يبدي الحزب تخوفه من سيطرة الأحزاب الشيعية الدينية على محافظات الجنوب، وهذا يعني أن الفيدرالية كنز مستقل لهم، يقول حسام العزاوي عضو المجلس عن قائمة علاوي: «إن الدستور العراقي الحالي كفل الفيدرالية. . . ولكن الظروف السياسية والأمنية لا تساعد على تطبيقها في الوقت الحاضر»، ويؤكد على أهمية بناء الدولة العراقية أولاً على أساس وطني ثم بعدها يمكن بحث قضية الفيدرالية[1].

التيار الخالصي: المنتمي إلى علماء عائلة الخالصي، وأبرزهم حالياً الأخوان: محمد الخالصي، وجواد الخالصي، ومؤسستهم العلمية «جامعة مدينة العلم»، يتخذ موقفاً معارضاً للاحتلال مؤيداً للمقاومة، رافضاً لكل الإفرازات السياسية الناتجة عن الاحتلال - ما عدا الأغلبية الشيعية بالطبع - ومن ضمنها الفيدرالية، يذكر المكتب الإعلامي لجامعة مدينة العلم للإمام الخالصي، في بيان له بشأن الفيدرالية أن «الفيدرالية كما هي في مفهوم السياسة اتحاد مكونين أو أكثر في كيان واحد، مع تنازل هذه الكيانات عن هويتها السياسية والخارجية وغيرها من المهام الأساسية لتكون هويتها جزءاً من دولة اتحادية لها خصوصيتها وقوانينها أما ما يجري في العراق اليوم من مشاريع لتقسيمه باسم الأقاليم الفدرالية هو مخطط قدمته الأيادي الصهيونية ونَظّرت له الدوائر الأمريكية من أجل أن لا يكون هناك عراق قوي يقض مضاجع الظالمين»، ويعد البيان أن الفوضى الأمنية والحرب الأهلية هي من الأجواء التي يحرص عليها المحتل لتمرير مشروعات تقسيم العراق[2]، لكن من خلال بيانات أخرى ومقابلة مع الشيخ جواد الخالصي، فإن التيار لا يعارض الفيدرالية الإدارية، لكنه يتحفظ على أن المشروع الفيدرالي الحالي يحمل نية التقسيم وليس التطوير الإداري.

حزب الله العراقي: تأسس منذ مطلع الثمانينيات، وحالياً يوجد في العراق حزبان يحملان نفس الاسم، الأول: يترأسه كريم ماهود المحمداوي - ٥٠ عاماً - المعروف بلقب «أمير الأهوار» وهو من العمارة، وكان في فترة التسعينيات يتزعم عصابات متمردة تختبئ في

(١) صباح جاسم، مرجع سابق.
(٢) انظر موقع مدينة العلم، ٢٨/ ٩/ ٢٠٠٦م.

الأهوار وتمارس قطع الطريق والقيام بعمليات تخريب بدعوى مقاومة البعث، وتم اختياره عضواً في مجلس الحكم من قبل بول بريمر الذي وصفه بأنه «أبو حاتم المحارب، الشيعي الأسطوري من الجنوب أمير الاهوار، الذي يمتلك السلطة على قبائل مهمة على طول الحدود مع إيران»[1].

يمتلك ماهود قدرة عالية على المناورة، فهو اتصل بأحمد الجلبي في منتصف التسعينيات وتمكن من التحالف مع المؤتمر الوطني العراقي والانضمام للمعارضة الخارجية، وبعد الغزو تعامل معه بريمر بوصفه صلة الوصل المتاحة مع مقتدى الصدر، يقول بريمر: «ونظراً لأنه العضو الوحيد في المجلس الذي يزعم أن لديه اتصالاً مباشراً مع مقتدى، أبلغته الرسالة بأننا نريد أن يواجه مقتدى القانون وأن يحل ميليشياه، وسيعامل بكرامة ويمنح كل الحقوق التي يضمنها القانون الإداري الانتقالي»[2].

ويقود ماهود ميليشيا خاصة ارتكبت عمليات قتل وتصفية جسدية ضد أهل السنة، ونظراً لأنه يتمدد إلى «المعدان» في الأهوار العراقية، فهو يلتقي مع التيار الصدري في مواطن كثيرة، كما أن له أقارب في مدينة الثورة - الصدر - وهو متحالف سياسياً مع أحمد الجلبي إلا أن كليهما لم ينجح في تحقيق نتائج بارزة في الانتخابات الأخيرة، وانتخب رئيساً لمجلس أعيان محافظة ميسان في مايو ٢٠٠٦م، وهو يتبنى فيدرالية المحافظات الثلاث (ميسان، ذي قار، البصرة)[3] متعارضاً بذلك مع توجه المجلس الأعلى[4].

أما الفرع الثاني لحزب الله، فيتزعمه المدعو حسن ساري، وهو موال للمجلس الأعلى ولإيران، ويعمل وزير دولة في حكومة المالكي، ويقال إن اسمه الحقيقي حسن كاظم راضي

(١) عام قضيته في العراق، ص ٤١٧.
(٢) عام قضيته في العراق، ص ٤٢١.
(٣) يستخدم العراقيون أسماء العواصم بالتبادل مع أسماء المحافظات، ميسان عاصمتها العمارة، وذي قار عاصمتها الناصرية.
(٤) انظر: موقع موسوعة الرشيد، مقال: الشيخ عبد الكريم المحمداوي.

الساري، وأنه من أصل إيراني ويكنى (أبو مجتبى)، ويصدر الحزب صحيفة «البينة» التي تتبنى خطاباً طائفياً واضحاً، ويترأسها عيسى السيد جعفر، ويتبع للحزب أيضاً موقع «الغالبون» على الإنترنت، ويمتلك الحزب شركة اسمها الوسام، تذكر إفادات أحد المنشقين عن ميليشيا بدر أنها تابعة لفيلق القدس الإيراني، وأن ساري يتسلم راتباً من الفيلق لانتمائه إليه[1].

ومع أن الحزب يتبع موقف المجلس الأعلى، إلا أنه في بيانه السياسي على موقع «الغالبون» يقول: إنه يتبنى الفيدرالية الإدارية، أو النظام اللا مركزي في إدارة المحافظات، وهو توجه مقارب لما يطالب به حزب الفضيلة[2]، ويذكر الحزب في بيانه أيضاً «نؤمن ونعمل على وحدة العراق أرضاً وشعباً وحكومة».

---

(١) انظر تقرير: الحرس الثوري يدير الإرهاب في المحافظات العراقية بشركات وهمية، موقع قاوم، موقع وطن.

(٢) انظر: موقع الغالبون، بيان حزب الله السياسي.

الفصل الثاني: موقف المرجعيات والعلماء من الفيدرالية والتقسيم

سبق أن تعرضنا لثورة العشرين التي قاد جانبها الشيعي علماء النجف وكربلاء، ونعيد هنا القول: إن أحد أهداف الثورة الحقيقية هو إقامة دولة شيعية يحكمها الشيعة بأنفسهم، ويؤكد هذه الحقيقة إسحاق نقاش، فيقول: «كان هدف المجتهدين من الدعوة إلي الثورة، إقامة حكومة إسلامية في العراق متحررة من السيطرة الأجنبية، وكان المجتهدون قد عبروا عن الرغبة في إقامة حكومة إسلامية في استفتاء ١٩١٩م، وأكدوها مجدداً في الفترة التي سبقت الثورة مباشرة عندما وردت تقارير عن التوصل إلى اتفاق في النجف بين العديد من شيوخ العشائر والعلماء الشيعة على تأسيس: حكومة دينية تقوم على أحد المبادئ الأساسية للمذهب الشيعي»[1]، هذه الحقيقة التاريخية تعني أن علماء العراق يتبنون منذ نحو مائة عام هدف إقامة دولة شيعية في الجنوب العراقي، ولم يك ذلك بغريب أو مستبعد، لذا فإن الحديث عن عراق موحد ونحوه ليس إلا ثمار لخلافات وقتية وصراعات بينية.

من النتائج المؤثرة لاحتلال العراق وانهيار نظام البعث، تعرض المجتمع الديني الشيعي العراقي لخلخلة أركانه وثوابته التي قبل بها طيلة العهود الماضية، وتأتي المرجعية في مقدمة هذه الثوابت، حيث كان الطابع القمعي للنظام يحيل كثير من القضايا والمفاهيم إلى «الرف»، ولم يكن ممكناً مع تمتع المرجعية التقليدية بدعم النظام أن يتم تناولها بالنقاش أو الـ «تثوير»، وكانت محاولة صادق الصدر لتطوير المرجعية مقبولة من النظام حتى تحقق هدفه من ضرب المرجعيات بعضها ببعض، ولكن لم يقبل النظام استمرار هذا الخط «الثوري» أكثر من ذلك.

وبعد الغزو تغيرت النظرة إلى المرجعية، وعلى الرغم من بقاء أغلبية الشيعة متقيدين بتقليد المرجع الأعلى «علي السيستاني»، إلا أن نبرة التحدي ورغبات التغيير تمددت لتشمل

(١) شيعة العراق، ص١٢١.

علماء الحوزة أنفسهم، وقد انتشر مفهوم «المراجع الأربعة» الكبار بعد الغزو، وبات كثير من علماء الشيعة ينظرون إليه بوصفه من صنع الاحتلال، لكونه يقيد قدرتهم على التمدد والوصول إلى الجمهور الشيعي بعيداً عن رؤية الحوزة التقليدية التي تحصرهم في مستوى معين من الاجتهاد والفتوى والمرجعية على الرغم من تقدم كثير منهم في العمر.

من هؤلاء أحمد الحسني البغدادي، الذي يَذكر أنه طُلِب منه التصدي للمرجعية بعد موت أبي قاسم الخوئي إلا أنه رفض، وهو ينكر مصطلح «المراجع الأربعة»، ويقول: «إن ما يسمى بالمراجع الأربعة كذب وافتراء، هناك مرجعيات عظيمة في لبنان وفي إيران وفي العراق، إنه إعلام ديماغوغي (تضليلي) أن تؤطر المرجعية بأربعة جاؤوا من خارج حدود العراق»، واشتد البغدادي في انتقاده لسكوت المرجعية عن الدعوة إلى مقاومة المحتل فضلاً عن تأييد بقائه، فقال في حوار مع السفير اللبنانية ٨/ ٤/ ٢٠٠٥م: «لو زنى شيخ كبير في الكعبة المشرفة بأمه وهو يتحسس آلام الشعب العراقي هو أفضل وأقدس من حوزة رجعية تدّعي الإسلام وهي حتى الآن لن تفتي بإنهاء الاحتلال»[1]، وبناء على ذلك يرفض البغدادي تطبيق الفيدرالية لكونها من صنائع الاحتلال، «من الطبيعي أن نكون خائفين من الفيدرالية، لأنها تعني بداية تقسيم العراق وتفتيته، وهناك تجارب في العالم، حيث إن الاتحاد السوفيتي السابق قام نظامه على الفيدرالية العرقية، ولكنه تمزق وانتهى.. فالفيدرالية لا يمكن تحقيقها وهي تشكل مقدمة لتقسيم العراق»[2].

يشترك مع البغدادي في موقفه من الفيدرالية علماء آخرون، لا يقرون الوضع الحالي للمرجعية أو الاحتلال، مثل: «حسين المؤيد، جواد الخالصي، محمود الصرخي» ويغلب على هؤلاء محدودية الانتشار الشعبي، مع تركزه في البقعة الجغرافية التي يقيمون فيها. محمود الصرخي، الذي يطلق أتباعه على أنفسهم «الصرخيون» أو «المهديون»، ويقول الصرخي: إنه ينتمي إلى مدرسة محمد باقر الصدر، وكانت الاشتباكات الكلامية والمناوشات

(١) هكذا تكلم أحمد الحسني البغدادي، إعداد حامد القريشي، ج٢ ص١٣٨.
(٢) هكذا تكلم البغدادي، ج١ ص١٠٤.

بين أتباعه وجماعات شيعية أخرى متكررة، لاسيما في أطراف النجف وكربلاء وفي الناصرية والعمارة ومحيط الديوانية المعقل الرئيس للمهدوية، ويتهمها بعضهم بأنها أكثر تطرفاً من التيار الصدري، وأنها باتت تجتذب إليها كثيراً من أتباع الصدر والحكيم، وقد أدى اتهام بعض العلماء في إيران والعراق للصرخي بأن مستواه لا يرقى إلى مستوى المراجع الكبار إلى اشتعال غضب أنصاره وخروجهم في مظاهرات في كربلاء حيث حاصروا القنصلية الإيرانية وهتفوا ضد التيار الصدري والمجلس[1].

وتعد جهات متعددة أحداث «الزركة» التي نتج عنها مقتل المئات في عام ٢٠٠٦م أن أتباع الصرخي كانوا المستهدفين فيها، وينسب المجلس إلى الصرخي صلاته الخارجية بجهات عربية يزعم أنها تحركه لإثارة الاضطرابات وعرقلة مشروعهم، ونشر موقع براثا نيوز الأكثر تعصباً للمجلس في ١٥/٨/٢٠٠٦م أن «محمود الصرخي الحسيني تحركه أجهزة أمنية مشبوهة على صلة وثيقة بالرافضين لعملية سقوط الصنم الهدامي».

أما التيار الخالصي فهو - حسب بعض المراقبين - ليس له تأثير في الجنوب والوسط، وينحصر وجود مؤيديه في بغداد وديالى و كركوك، ومؤخراً يبدو أن رمز التيار جواد الخالصي يقضي أغلب الوقت خارج العراق، وهو ما يضعف التأثير الداخلي.

ويدعو «آية الله» حسين المؤيد - ٤٣ عاماً - إلى إيقاف التدخل الإيراني في العراق، وهو يتبنى مشروع الميثاق الوطني العراقي، الذي يتضمن برنامجاً سياسياً وطنياً لتجتمع عليه كل القوى والشخصيات الوطنية، ويعد الفيدرالية سبيلاً إلى تقسيم العراق[2].

أما الشيرازيون والمدرسيون، فهم تقريباً مدرسة واحدة، وقد خرجوا من العراق مبكراً في زمن البعث وانتشروا في دول خليجية وأسسوا أحزاباً وتجمعات، وأبرزهم: صادق الشيرازي، ومحمد تقي المدرسي، وهادي المدرسي، وبينهم قرابة، ومنهم أيضاً مرتضى

---

(١) عدنان أبو زيد، مقال: النجف مخاض لنزاع بين تيارات شيعية، سابق.
(٢) مقال: النجف مخاض لنزاع بين تيارات شيعية، موقع الحوار المتمدن، وانظر موقع حسين المؤيد http://www.almaiad.com.

القزويني، وتتبعهم حركات وأحزاب صغيرة غير مؤثرة، مثل: منظمة العمل، حركة الوفاق، الجبهة الوطنية الإسلامية، حركة الجماهير، حركة الرفاه والحرية، وأكثر أتباعهم في كربلاء، وشاركوا في الانتخابات الأخيرة تحت مسمى «الائتلاف الإسلامي» وضم ستة كيانات شيعية.

يتجنب أتباع هذا التيار الدخول في صراعات مع جماعات شيعية أخرى، وهو يتركز في النخب المثقفة أكثر من القواعد الشعبية، ويدعو إلى الانفتاح الفكري والسياسي، وظهر في فترة الستينيات من القرن الماضي محاولة لتجديد نظام المرجعية التقليدي(١)، وكان الركن الأقوى في هذا التيار المرجع محمد الحسيني الشيرازي المتوفى ٢٠٠١م.

يؤيد الشيرازيون والمدرسيون بقاء الاحتلال حتى تتحسن الأوضاع الأمنية في العراق، يقول هادي المدرسي: «هناك نقطتان مختلفتان، الأولى: أنه على القوات الأجنبية أن ترحل وهذه متطلبات كافة الشعوب، ولكن علينا أن نأخذ بعين الاعتبار التعقيدات القائمة في العراق، لذا ليس من المعقول انسحاب هذه القوات دون تخطيط.. أفضل صيغة هي الصيغة التوافقية للانسحاب، بشكل آخر جدولة الانسحاب»(٢)، وفيما يتعلق بالفيدرالية فإن المدرسيين يؤيدونها ولكن بالشروط المعروفة، لا للتقسيم، يقول المدرسي: «أحيطكم علماً بأن سماحة آية الله محمد تقي المدرسي أشار إلى أنه في الظروف الحالية فإن الفيدرالية الإدارية هي المطلوبة وليس الفيدرالية المطلقة، وذلك تخوفاً من أن تنتهي الفيدرالية إلى تقسيمات»، إلا أنه يكشف حقيقة ما يقصده من التفرقة بين الفيدرالية والتقسيم، فيقول: «وباعتقادي فإن المشروع المطروح أمام المجلس ليس مشروعاً تقسيمياً والمعروف أن العراق دخل في الفيدرالية ولكنه من جانب واحد وهي فيدرالية الأكراد»(٣)، ومن المسلم به أن المشروع المطروح أمام المجلس - أي قانون الأقاليم - في نظر الكثيرين الخطوة الأولى للتقسيم الفعلي.

---

(١) مقال: النجف مخاض لنزاع بين تيارات شيعية، موقع الحوار المتمدن.
(٢) حوار مع هادي المدرسي، موقع إباء.
(٣) المرجع السابق.

يوجد بعض العلماء ذوي المكانة المتوسطة المتركزة في محافظات بعينها، ومن هؤلاء «آية الله» محمد باقر الناصري، وكما يبين اسمه فهو من الناصرية محافظة ذي قار، ومن علماء الجنوب البارزين، ويحمل فكراً متعصباً، إذ أرسل خطاباً إلى نوري المالكي رئيس الوزراء يطالب فيه بإدراج «الطائفة» في قائمة التعداد السكاني، وقال: «يُستحسن معالجة الخلل القائم في عدم معرفة عدد السكان وهوياتهم القومية والدينية، ما جعل الأمة في جدل دائم وتشاجر وتناحر في دعاوى الأكثرية والأقلية»، وهو متعصب للمحافظات الجنوبية الشيعية تحديداً، ودعا المالكي إلى «رفع الحيف الذي لحق بالمحافظات الجنوبية، عبر تشكيل وزارة لإعمار الجنوب وإعادة النظر في قانون الانتخابات»، وأكثر ما يعبر عن نزعته الاستقلالية الجنوبية ادعاؤه بأن صدام حسين «أقدم على تغيير جغرافية العراق، فاقتطع مئات الكيلومترات وأجزاء كبيرة من محافظات الوسط والجنوب، وألحقها بمحافظة الرمادي، ليزيد بذلك في تخريب المحافظات وعدم إصلاحها. وخرب الوسط والجنوب ولم ينفع الرمادي في أي مشروع زراعي أو عمراني»[1].

يعد حسين إسماعيل الصدر من الشخصيات الشيعية البارزة، وقد حظي باحترام بول بريمر، الذي قال عنه: «آية الله حسين الصدر، أرفع رجل دين شيعي في بغداد، وهو من المناوئين الشجعان لصدام، وقد وُضع رهن الإقامة الجبرية في منزله عدة سنوات ما أتاح له الوقت لتأليف مائة كتاب عن الإسلام»، وقد ذهب بريمر للقائه برفقة وزير الخارجية الأمريكي كولن باول، وكان يصفه بـ«صديقي آية الله حسين الصدر»، وأصر على وداعه قبل رحيله من العراق، وهو (الصدر) يرتبط مع السيستاني بعلاقة قوية، حسب بريمر الذي قال إن الصدر يلتقيه كل أسبوع[2].

مثل موقف غالبية الموالين للاحتلال الأمريكي، فإن حسين الصدر يؤيد الفيدرالية، طبعاً إذا كانت لا تؤدي إلى تقسيم العراق. يقول عواد كاظم الموسوي مدير مجمع المؤسسات

(١) موقع المؤتمر الوطني العراقي، ٢٢/ ١/ ٢٠٠٧م.
(٢) عام قضيته في العراق، ص ٢١٥ - ٣٨٠ - ٤٨٠ .

الخيرية -الذي يرعاه الصدر - متحدثاً بالنيابة عنه: «إن العراق بلد الحضارات لا يمكن أن يصل إلى تقسيم كيانه، بحيث يصل أمره دويلات صغيرة داخل دولة كبيرة. . إذا كانت الفيدرالية تساعد على بناء وطن يوفر الكرامة والعدالة والحقوق. فنحن معها قلباً وقالباً»، إلا أن الكاظمي - ناقلاً عن الصدر - يضع شروطاً لتطبيق الفيدرالية «نتمنى أن يتم القضاء على الفساد السياسي والإداري قبل أن يتم الاستحواذ على مناصب الأقاليم، أقصد علينا أن نبحث عن الأيادي النزيهة والشريفة لتمسك مقدرات الأقاليم»[1].

وأخيراً، هناك في مقدمة علماء الحوزة من يطلق عليهم «المراجع الأربعة»، وهم الحائزون على رتبة «آية الله العظمى»، وفي مقدمة مجتهدي الشيعة في العراق، وهم: علي السيستاني، محمد سعيد الحكيم، بشير النجفي، إسحاق فياض، وليس فيهم من يرجع إلى أصول عربية، ويعد السيستاني هو المرجع الأعلى للشيعة، وفي الوقت نفسه من أكثر المرجعيات إثارة للجدل والغموض.

جاء موقف السيستاني المؤيد الاحتلال متناسقاً مع طبيعة المرجعية وخلفياتها الدينية والثقافية، ولم يكن مفاجئاً أو صادماً كما يحاول بعضهم أن يوحي بذلك، وكانت مذكرات بريمر في العراق من أكثر المصادر التي كشفت دور السيستاني وأثارت لغطاً بشأنه، يقول جواد الخالصي: «أنا كلمت الجماعات التي تحسب على مكتب السيد السيستاني أو المقربة منه، وطلبت منهم بشكل رسمي أن يكتب تحليلاً وتفسيراً لما كتبه الحاكم الأمريكي في مذكراته، هذه المذكرات خطيرة جداً والادعاءات التي وردت فيها خطيرة»[2].

عد كثير من الشيعة أن دور السيستاني ومكانته تم تضخيمها في جانبها السياسي من قبل الاحتلال والشيعة القادمين من الخارج بغرض تمرير القوانين ونظام الحكم والدستور المؤقت، وأن هذا السيناريو كان يقصد منه إقناع الناس أن الاحتلال يحترم المرجعية ويتقيد بمواقفها، ومن ثم فلن تتكون لدى أي من الجماهير رغبة في المعارضة، مع تحول المستقبل السياسي

---

(١) الصباح، ١٩/ ٩/ ٢٠٠٧م.
(٢) جواد الخالصي، برنامج بلا حدود، قناة الجزيرة، الجزيرة نت، ٦/ ٥/ ٢٠٠٧م.

للعراق على حوار متبادل بين بريمر والسيستاني. ولذلك بعد أن بدأ دور السيستاني يتقلص؛ تراجع دوره وتأثيره في الساحة السياسية العراقية، على الأقل ليس كما كان في بداية الغزو، «القدسية التي أراد أعوان الاحتلال من المتشيعين إضفاءها على المرجع السيستاني، كانت تهدف لتضليل جماهير الشيعة والسيطرة عليهم .. مع أن الحقيقة أن لا المجلس الأعلى الإسلامي، ولا حزب الدعوة يؤمنون بمرجعية السيستاني»[1].

حتى مع إعلان المجلس في مؤتمره الأخير أن يعود لمرجعية السيستاني، فهذا لا يعدو سوى إقرار كلامي بغرض اكتساب أحقية الاصطفاف ضمن المنتظرين في ركب خلافة المرجعية، ولعل المقارنة بين دور السيستاني في إقرار وإمضاء القوانين في المرحلة الأولى من الغزو وبين دوره الحالي تكشف تحوله إلى ألعوبة بيد الاحتلال والأحزاب الشيعية، بغض النظر عن تأثيره الحقيقي في المجتمع الشيعي والذي لا مجال لإنكاره، فقد «تلاشى ذاك التطبيل لقدسية المرجع بعد أن أنجز العملاء ما أرادوا من خلال هذه القدسية المصطنعة. فنجدهم يوقعون مثل هذا الاتفاق الخطر على تاريخ العراق (اتفاق المبادئ مع الاحتلال) دون العودة للمرجع، أو دون أن يقولوا لنا ما موقف المرجعية منه، فالمرجع الذي ظل رموز الائتلاف يتقاطرون عليه كل يوم قبل ما يسمى بلعبة الانتخابات، متظاهرين بالرغبة للاستماع لتعليماته؛ يُركن الآن على جنب ويلفه النسيان»[2].

إن دور السيستاني كان متوقعاً منذ الثمانينيات، وكانت خطة إبرازه مقررة مسبقاً لإبعاد المرجعية عن أي عالم شيعي عربي، وفي تلك الفترة كتب صادق الصدر رسالة بعنوان «من الأعلم» لم تنشر، وتحدث فيها عن عملية صعود علي السيستاني، وحذر من تقلده للمرجعية، وعدها في خطر؛ لأن هناك من يدعم ويعد السيستاني ليكون على رأسها، ويقصد بذلك إيران، التي حرضت أتباعها في المجلس لإطلاق حملة تشويه لصادق الصدر في العراق شارك فيها صدر الدين القبانجي (خطيب النجف الحالي وعضو البرلمان) حيث كانوا يهربون

(١) د. موسى الحسيني، مقال: كشف بألاعيب حزب الدعوة، موقع القوة الثالثة، موقع البيت العراقي، ١٧/١٢/٢٠٠٧م.
(٢) السابق.

الكتيبات التي تطعن في الصدر، وتحرض عليه[1]، وكان ذلك من أسباب العداوة التاريخية بين الصدريين وآل الحكيم.

كان اختيار السيستاني صائباً من هذه الوجهة، فهو تجنب تماماً الخوض في الشؤون السياسية، حتى إن أتباع صادق الصدر كانوا يرددون عنه طرفة مفادها أنه تلقى هدية هي عبارة عن «مخدة» كُتب عليها «تصبح على خير»، كان بوسع الصدر إصدار فتوى بمنع نكات كهذه ولكنه لم يفعل[2]، وأصبح اسم «سيستاني» يستخدم للتعبير عمن لا يريد التدخل في السياسة زمن صدام حسين.

ويعد المتخصصون أن صادق الصدر كان سبباً رئيساً في خلخلة مكانة المرجعية في العراق ممثلة في السيستاني، بسبب سخريته الدائمة وانتقاده للعلماء التقليديين، ويقول طالب سابق في النجف، معلقاً على حال الحوزة: «الحالة متوترة في النجف بسبب سلوك هؤلاء الأولاد -يقصد الصدريين- الواقع أن المشكلة تعود إلى محمد صادق الصدر فهو الذي انتهك تقاليد الحوزة، عندما كنت طالباً في حوزة آية الله محسن الحكيم كان محظوراً علينا الجلوس في مقهى أو مطعم بل حتى ارتداء ساعة في معصمنا، كان هناك نظام في تلك الأيام وكان من الواجب علينا احترام ذلك النظام. قبل أيام قاموا بتمزيق صور آية الله علي السيستاني في شوارع النجف، وهذه فوضى ما كانت لتظهر بدون محمد صادق الصدر، إننا نشعر بالصدمة إزاء حالة عدم احترام الحوزة»[3].

على الرغم من ذلك لا يزال السيستاني يتمتع بشعبية كبيرة في أوساط الشيعة، مستمدَّة من مكانة المرجعية العليا عندهم أكثر من كونها مستمدة من شخصيته هو، وتتركز شعبيته

(١) سمير عبيد: سيطرة رجال الدين غير العرب على قرار المرجعية الشيعية بالعراق، ج١، الموقع الشخصي.
(٢) بحث: مقتدى صدر العراق، عنصر تخريب أم استقرار؟ مجموعة الأزمات، ١١/ ٧/ ٢٠٠٧م، ينقل عن أحد أتباع السيستاني.
(٣) السابق.

لدى النخب وأصحاب رؤوس الأموال والعشائر والمتعلمين وجمهور الناس[١].

يثير موقف السيستاني من الفيدرالية غموضاً بسبب عدم وضوحه في هذه القضية، ويحاول بعض المثقفين الشيعة الإيحاء بأنه لا يؤيدها، واصفين إياه بأنه حريص على وحدة العراق والعراقيين، يقول أحمد الكاتب: «يقف المرجع الأعلى السيد علي السيستاني الذي يدعو باستمرار إلى الحفاظ على: وحدة الشعب العراقي وتماسك نسيجه الوطني وعدم تفتيت هذا الوطن ولم يؤيد حتى الآن الفيدرالية الشيعية، لا تلميحاً ولا تصريحاً»[٢]، وهذه طبعاً دعوى كاذبة، فالسيستاني ليس حريصاً أبداً على وحدة العراق، ولا يمكن بحال أن نتصور مرجعية دينية عليا للشيعة تكون حريصة على الوحدة مع أهل السنة والجماعة، هذه فرية وزعم باطل، ولو صح ذلك لساغ لنا أن نصدق أن السيستاني يمكن أن يصلي على مذهب أبي حنيفة، لا يمكن لمرجع أعلى للشيعة أن يتجاوز كل ما أفنى عمره في تعلمه بحرصه على الوحدة مع «العوام» أو «النواصب».

يشير بريمر إلى مفاوضاته مع السيستاني - عن طريق حسين الشهرستاني - بشأن منصب رئاسة الوزراء، فيقول: « تبين لنا أن الشهرستاني شيعي منغلق، إذ لم يكن لديه الكثير من الاتصالات، ثم إنه صدمنا بقوله: إنه والسيستاني متفقان على ضرورة أن تتولى شخصية سنية رئاسة الوزراء، «ستكون المهمة شديدة الصعوبة على أي كان وسيفشل كل من يتولى هذا المنصب على الأرجح، لذا فليكن الفاشل واحد من السنة»، قلت له بصراحة بالغة: «هذا ينم عن قصر نظر ويحمل في طياته مخاطر تكرار الخطر المأساوي الذي ارتكبه الشيعة في العشرينيات من القرن الماضي عندما فضلوا الابتعاد عن العملية السياسية وجلبوا على أنفسهم ثمانين عاماً من المنفى الداخلي»[٣]، هكذا يحرص السيستاني على وحدة العراق!

(١) مقال: النجف مخاض لنزاع بين تيارات شيعية، موقع الحوار المتمدن.
(٢) أحمد الكاتب، مقالة: الفيدرالية خطوة نحو الحل أم بداية أزمة جديدة؟ ٢/ ٩/ ٢٠٠٦م، المدونة الخاصة بالكاتب.
(٣) عام قضيته في العراق، ص ٤٤٩ - ٤٥٠.

أما كون السيستاني لم يؤيد الفيدرالية فهذه إشكالية تحتاج إلى تفصيل لمعرفة موقف السيستاني.

أولاً؛ السيستاني معروف بتجنبه تحديد موقف واضح وصريح في القضايا المشكلة، وعادة ما يلجأ لمخرج (يختار الناس ما يرونه في صالحهم) وهو في ذلك خلف لسلفه في المرجعية، محمد تقي الشيرازي الذي يفتخر شيعة العراق بأنه زعيم ثورة العشرين، فقد اجتمع قادة الثورة الشيعة عند الشيرازي وحملوا عليه للإفتاء بقتال الإنجليز فلم يفلحوا، وعندما بالغوا في الضغط عليه قال لهم قولاً غامضاً: «إذا كانت هذه نياتكم وهذه تعهداتكم فالله في عونكم»، فخرجوا من عنده دون أن يعرفوا مقصده، وأدركهم محمد رضا -للمصادفة ابن السيستاني ورسوله أيضاً اسمه رضا! - وأخذ يقنعهم أن مؤدى قول والده الإفتاء بالثورة على الإنجليز[1].

مثال آخر: عندما اجتمع مهدي الخالصي وتقي الشيرازي مع قادة الثورة يتناقشون حول خطاب يرسلونه إلى الحاكم الإنجليزي، أتاهم استدعاء لابن الشيرازي من ضابط الاحتلال، وحلقت الطائرات فوق المنزل، فما كان من الشيرزاي إلا أن قام منصرفاً وأوصى الناس باتباع رأي الخالصي، ولكن الخالصي قام هو أيضاً وترك الناس دون أن يبدي لهم رأيًا[2]، إنها سنة متكررة، عندما تكون القضية ملتبسة وكل قول قد يُؤاخذ عليه لاحقاً، تصدر الفتاوى والتصريحات ملتبسة موهمة من المرجع.

ثانياً: لقد أيد السيستاني ما هو أعظم من الفيدرالية، وما الفيدرالية إلا بند من بنوده؛ ألا وهو الدستور، فقد أوصى السيستاني الجماهير أن تصوت على الدستور بـ «نعم»، ودعا المرجع إسحاق فياض إلى ذلك أيضاً، وأمروا خطباء المساجد أن يحثوا الناس على التصويت على الدستور، لكونه واجبا شرعياً[3]؛ أليست الفيدرالية من بنود الدستور، وقانون الإقليم نص عليه الدستور؟

(١) لمحات اجتماعية، ج٥/ ١ص١٣٧.
(٢) السابق، ص ٢٢٥.
(٣) الوسط البحرينية، الحياة، ٢٣ - ٢٥/ ٩/ ٢٠٠٥م

حتى عندما حذر السيستاني من التقسيم لم يقرن التقسيم في تحذيره بـ«الفيدرالية»، بل دعا ممثله عبد الهادي الكربلائي القادة السياسيين والدينيين إلى: «عدم الإصغاء لأي مشروع يتضمن تقسيم العراق على أساس طائفي أو عرقي»[1]، إن السيستاني مدرك لما يقول جيداً، ومن دَعم الدستور لا يمكنه أبداً أن يحظر الفيدرالية.

أما في لقاءاته الخاصة مع السياسيين فلا مناص من الصراحة أحياناً، وهو ما يكشف حقيقة موقفه. يقول محمود عثمان القيادي الكردي وعضو لجنة كتابة الدستور، تعليقاً على تصريحاَت مبكرة لعبد العزيز الحكيم بشأن المطالبة بالدستور: «تصريحات الحكيم هذه جاءت بعد لقائه بالمرجع الشيعي الكبير آية الله علي السيستاني، مما يعني أن السيستاني يؤيد هذا المطلب»[2].

يختلف المراجع الآخرون عن السيستاني في تبنيهم للفيدرالية بوضوح، يقول بشير النجفي في لقائه مع وفد من المجلس الأعلى، ورداً على سؤال بشأن الفيدرالية، قال: «الفدرالية: إما أن تكون لكل قطع العراق، وإما أن لا تكون. أمريكا بها عشرات الفيدراليات؛ لم نحن لا؟ فالفدرالية التي فيها حقوق الشعب ووحدة العراق نحن معها. ولكن؛ لابد من المحافظة على وحدة العراق أرضاً وشعباً وماء وهواء، والفدرالية التي تكون لفئة دون غيرها ليست فدرالية بل تقسيم»[3].

وفي مؤتمر المبلغين الذي عقد في شهر محرم ١٤٣٠هـ، دعا عبد العزيز الحكيم في كلمته مجدداً لإقامة الفيدرالية، وكان المؤتمر مدعوماً من المراجع محمد سعيد الحكيم وإسحق الفياض وبشير النجفي[4]، لكن في النهاية لا يثق كثير من الشيعة في العلاقة بين الساسة والمرجعيات، لأنهم يعدون هذه العلاقة مصلحية بالدرجة الأولى، وبخاصة أن هذه الأحزاب ليس منها من يعتمد على مرجعية السيستاني، حتى من تظاهر منها بذلك لاحقاً،

---

(١) الحقيقة الدولية، ٣/ ١٠/ ٢٠٠٧م.
(٢) الصباح العراقية.
(٣) موقع النجفي على الإنترنت، ٢٤/ ٥/ ٢٠٠٦م
(٤) طال الشطري، مقال: الحكيم والحسين، عشرة أيام قسمت العراق، موقع كتابات، ٥/ ١/ ٢٠٠٨م.

«لا ينخدعن أحد بالولاء الحالي الذي تقر به الأحزاب تجاه المرجعية التقليدية، فهذا ما يمكن تسميته بالزواج المؤقت [يقصد زواج المتعة] وهو منقضٍ، إن لم يكن في المستقبل القريب فعلى المدى البعيد، لان المرجعية التقليدية لا تقول بالولاية العامة، وهذا يحد من صلاحيات الأحزاب الدينية في هذا الخصوص.. والصدام بينهما واقع لا محالة»[1].

(١) باسم السعيدي، مقال: فيدرالية الجنوب جدلية النفط والماء، مجلة الحوار المتمدن، ١٤/ ٨/ ٢٠٠٥م.

الفصل الثالث: موقف الجمهور الشيعي من الفيدرالية والتقسيم

تلجأ قيادات ورموز سنية إلى تبني خطاب تسامحي يدعو إلى التأكيد على أن العراقيين سنة وشيعة نسيج واحد، وأن غالبية شيعة العراق «صامتة» مغلوب على أمرها، وأنهم لا يؤيدون الانفصال أو التقسيم ويتمسكون بعراق واحد، ويستدلون على ذلك بشواهد، مثل: عدم وجود صراعات طائفية في التاريخ الحديث، أو ارتفاع معدلات الزواج بين السنة والشيعة، وغيرها، لكن هذا الخطاب مع الأسف يتجاوز حقائق كثيرة على أرض الواقع.

ولتجنب الاتهام بتحيز أو تعصب، سوف نكتفي بذكر الحقائق المعبرة عن توجهات الجمهور الشيعي في العصر الحديث:

١ - سبق في باب الأجندة الإيرانية بيان مستوى التغلغل الإيراني والذي يقوم على توجيه وتحريك عناصر يقدر عددها بالملايين، سواء كانوا مدفوعين مؤقتاً من إيران لتكثير السواد في الانتخابات، أم كانوا يمثلون أتباع وموالين ومؤيدين للنفوذ الإيراني وعاملين في سياقات فيلق القدس والأحزاب الموالية له، إذن نحن نتحدث عن شريحة واسعة. وبالنظر إلى تعداد العراقيين اليوم والمقدر بـ٢٧ مليون نسمة، ومتوسط نسبة الشيعة حسبما يراها كثير من أهل السنة ٤٠٪؛ فإن إجمالي العراقيين الشيعة يكون في حدود ١١ مليون نسمة، وبالاستفادة من علم الاجتماع يمكن استبعاد الشرائح والنسب التالية[1]:

٢٨٪ يمثلون نسبة الأميين في الجنوب، علماً بأن النسبة العامة في العراق ٢٥٪؛ ٥٠٪ منها تمثل نسبة النساء لكون مكانتهن وتأثيرهن في المجتمع ضعيفة في المجمل، وهذا يعني أن الرجل يحدد توجهات وخيارات المرأة السياسية إلى درجة كبيرة، وبخاصة أن نسبة الأمية ترتفع في أوساطهن إلى أكثر من الثلث. ٢٠٪ على الأقل من الأطفال وصغار السن دون التمييز،

(١) الإحصاءات الواردة في هذه الفقرة مستمدة من تقرير بيت الاستثمار العالمي يوليو ٢٠٠٧م، موقع أموال نيوز، والشرق الأوسط، ٢٠/ ٥/ ٢٠٠٥م.

علماً بأن نسبة النمو السكاني (٩ ,٢٪ سنوياً) في العراق مرتفعة بسبب ارتفاع نسبة المواليد، وهذا يجعل نسبة متزايدة من السكان تحت سن التمييز. وحسب تقديرات منظمة العمل عام ٢٠٠٥م، يبلغ عدد القوى العاملة في إجمالي العراق نحو ٧ ملايين تقريباً، أي حوالي ٨ ملايين حالياً، نسبة الشيعة منهم لا تزيد عن ٢ ,٣ مليون نسمة.

بعد إجراء عمليات حسابية سوف نكتشف أن القوة المؤثرة والقابلة للتأثر الإيجابي في الجنوب العراقي لا تزيد عن ٣,٥ إلى ٤ مليون نسمة، ولو رجعنا إلى تقديرات الأعداد الخاضعة بالفعل لدوائر النفوذ الإيراني المتعددة، يمكن القول إن ما لا يقل عن ٢٥٪ من القوة المؤثرة في الشارع الشيعي خاضعة بصورة مباشرة للنفوذ الإيراني، بخلاف المتأثرين والموالين بدرجات أضعف، ومن ثم فإن العرب السنة عندما يتحدثون عن الشارع الشيعي الصامت، فإنهم يتحدثون عن ما لا يزيد عن ٢ مليون أغلبهم متأرجح بين ولائه لإيران، أو للعراق، مع مراعاة أن ما يربطه بإيران أضعاف ما يربطه بوسط العراق، أو بالعروبة. ومن ناحية أخرى، فإن أتباع التيار الصدري تقدرهم بعض المصادر بمليوني عراقي شيعي، وأغلبهم من أدنى مراتب المجتمع، يعني من فئة «المُساقين» أو «الغوغاء»، وهؤلاء خرج من بين أصلابهم جيش المهدي الذي يشوي أهل السنة في التنور ويحشو بطونهم أرزاً وبصلاً، فهل مثل هؤلاء من تقوم على أكتافهم وحدة وطنية؟

٢ - عند الاسترشاد بالتاريخ، فبالإضافة لما ذكرناه في الباب الأول، وبالرجوع إلى المدة الأخيرة من الدولة العثمانية، يقول حنا بطاطو: «الإسلام في العراق كان قوة فصل أكثر منه قوة دمج، إذ إنه أقام انشقاقاً حاداً بين العرب الشيعة والسنة، ونادراً ما اختلط هؤلاء وأولئك اجتماعياً. وقاعدة عامة: لم يكن هنالك أي تزاوج بينهما، و كانوا حتى في المدن المختلطة، يعيشون في أحياء منفصلة حيث لكل منهم حياته، و كانت حكومة تلك الأيام - حكومة السلطان العثماني التي تقود المسلمين السنة - تعد بالنسبة للشيعة المتشددين في الجوهر حكومة مغتصبة للسلطة»، ويقول في موضع آخر: «المجموعات التي كانت تنتمي في مدن العراق إلى عقائد دينية أو طوائف أو طبقات مختلفة، أو كانت من أصول إثنية (عرقية)

أو عشائرية مختلفة كانت تميل إلى أن تعيش في محـلات منفصلة»[١].

٣ - لا يمكن توقع الحالة المزاجية للمجتمع الشيعي، فهي دائماً متقلبة، فقد انقلب الشيعة على الأتراك وتمردوا عليهم، ثم رحبوا بالإنجليز لدرجة أن السير رونالد ستورز عندما قدم مع حاشيته من طاقم الاحتلال البريطاني إلى النجف عام ١٩١٧م أغلقت أسواق المدينة للخروج لاستقبالهم والاحتفال بهم تكريماً لهم[٢]، ثم انقلب الشيعة على الإنجليز وتباكوا على زمن الأتراك.

٤ - الشيعة في النجف وكربلاء تحديداً لديهم ميول انفصالية واضحة، وعند أي تمرد على النظام كانوا يجتمعون في بيوت العلماء ثم يحددون «طاقماً إدارياً للبلدة»، و «عندما انتفض سكان النجف في إبريـل ١٩١٥م ضد الأتراك و طردوهم من المدينة، أصبح كل من أحياء النجف الأربعـة مستقلاً بذاته، و استمر في التمتع بهذا الوضع حتى مجيء الانكليز في آب / أغسطس ١٩١٧»، وبلغ نزعة الانفصال إلى حد أن أحد الأحياء وضع دستوراً خاصاً، وهو حي البراق[٣]، وتقوم العملية في الأساس على حساب للربح والخسارة، فعندما يقتنع الشيعة أن الانفصال أكثر ربحاً لن يتوانوا عنه، وعندما يشعرون بخسارة أكبر، فإنهم سيلبسون لباس الوحدة والتسامح.

٥ - عندما بـدأت ثـورة العشرين وأعلنت في كـربلاء، بـدت المدينة وكأنها أعلنت استقلالها، فقد اجتمع رؤساء البلدة ووجهاؤها عند المرجع تقي الشيرازي في داره، وبعد مداولة طويلة تقرر تكوين مجلسين لإدارة البلدة هما: «المجلس العلمي » و «المجلس الملي»، وكأن المشروع كان جاهزاً وينتظر التنفيذ، فقد وزعت المهام على المجلسين، فكان هناك مهام دولة، ومنها: جباية الضرائب، وتعيين الموظفين، والشرطة، وتأمين الطرق، وهذه مهام لا تتقرر إلا لرغبة في استمراريتها وديمومتها، يقول الوردي: «ومن الممكن القول

---

(١) العراق، ج١، ص٣٦.
(٢) لمحات اجتماعية، ج٥/ ٢، ص ٢٥٧.
(٣)( ) العراق، ج١، ص٣٨.

إن كربلاء أصبحت خلال مدة من الزمن بمثابة العاصمة لحكومة الثورة، وهي الحكومة التي كانت سلطتها المعنوية تشمل جميع المدن والأرياف التي دخلت في حوزة الثورة، والتي كانت تمتد من كربلاء شمالاً إلى الخضر جنوباً»[١].

٦ - تقدم تجربة «الانتفاضة الشعبانية» معياراً دقيقاً لما يمكن أن يحدث عندما ينطلق الشيعة لتحقيق طموحاتهم، فقد كانت الانتفاضة شعبية شملت كافة الشرائح في المجتمع بما فيهم علماء الحوزة والمرجعيات، و «كانت الاعتداءات الطائفية من بين الأخطاء الخطيرة التي ارتكبها بعض المنتفضين، وقد تردد أنه خلال الأسابيع المشحونة بالاضطرابات في شهر آذار (مارس) ١٩٩١، مُنع المسلمون السنة من أداء صلواتهم اليومية في جوامعهم ومساجدهم ما لم يرددوا الأذان على الطريقة الشيعية.

وبحسب أقوال المدير السابق للاستخبارات العسكرية الذي هرب إلى الغرب في عام ١٩٩٤م، فإن التوجه الطائفي للمتمردين الشيعة عبر عن نفسه بصورة واضحة في ذبح أعداد من الضباط السنة دون سبب سوى انتمائهم المذهبي»[٢]، وكان واضحاً أن المتمردين يسعون إلى إقامة دولة مستقلة في الجنوب، يقول د. علي شمراني: «كان بعضهم يدعو إلى تشكيل حكومة مؤقتة توكل إليها مهمة الانتقال الميسر للسلطة إلى ممثلين منتخبين انتخاباً ديمقراطياً، كان بعض المتطرفين يفرضون برنامجهم الخاص على الشعب، وسرعان ما حلت الأحكام العشوائية والإعدامات الفورية محل الدعوة إلى إقامة دولة القانون والنظام التي تضمن للأفراد حق المحاكمة العادلة»[٣]. إنهم يتحدثون عن محاكمات عادلة ولما يمضِ على تمردهم أيام قليلة بعدُ.

٧ - عندما اشتعلت «الانتفاضة» كان وضع صدام حسين حرجاً، فلجأ في البداية إلى ترويج الشائعات لفتّ همة المتمردين، فبث بينهم أن الدعم الإيراني وشيك، «أما الشائعة

(١) انظر: لمحات اجتماعية، ج٥/ ١ ص ٣١٣ - ٣١٥.
(٢) صراع الأضداد، ص ٢٣٥.
(٣) السابق، ص ٢٣٧.

التي كانت تنتشر بين المتمردين ومفادها أن الإيرانيين قادمون لتقديم العون والمساعدة، فقد كان لها آثارها المدمرة، فبعد أن مرت الساعات والأيام ولم يصل الدعم والمساعدة، بدأ الذعر والإحباط وخيبة الأمل والمرارة تمتلك المتمردين الذين وصل الأمر ببعضهم إلى حد اليأس»[١]، وكان من الهتافات التي رددها المتظاهرون أثناء (الانتفاضة): «ماكو ولي إلا علي.. إنريد حاكم جعفري»[٢].

٨ - في عملية الاستفتاء على الدستور الدائم (الذي يرسخ الفيدرالية والتقسيم والطائفية) أكتوبر ٢٠٠٥م، أعلن رئيس «المفوضية العليا المستقلة للانتخابات» عبد الحسين الهنداوي أن نسبة المشاركة في الاستفتاء على مسودة الدستور في جميع أنحاء العراق بلغت أكثر من ٦٥٪، ثم أعلنت المفوضية نجاح مسودة الدستور التي طرحت على الاستفتاء بعد موافقة ٧٨,٤٠٪ من الناخبين العراقيين عليها، وهذه النسبة التي صوتت بـ «لا» على الدستور لم تكن في محافظات الشيعة، بل في المحافظات السنية، إذ بلغت نسبة رفض الدستور في محافظة نينوى ٥٥,٠٨٪ وفي صلاح الدين ٨١,٧٥٪ وفي الأنبار ٩٦,٩٥٪[٣].

٩ - الكاتب الشيعي أحمد الكاتب (واسمه الحقيقي عبد الرسول عبد الزهرة)، وهو معروف باعتداله وانتقاده الدائم لثوابت الفكر الإمامي، يقدم مسوغاً للشيعة في دعم الفيدرالية، فيقول: «ما يعزز دعوة الشيعة للفيدرالية هو تزايد القناعة لدى الكثير منهم يوماً بعد يوم باستحالة التعايش مع العنف الأعمى الذي يطال الشيعة في المساجد والأسواق والشوارع، وازدياد إيمانهم بالفصل الفيدرالي حفاظاً على أمنهم»[٤].

١٠ - يتحدث السياسيون الشيعة الذين انتخبوا بواسطة الجمهور الشيعي عن رغبات منتخبيهم، يقول محافظ ذي قار عزيز كاظم العلوان: «ونحن نرى أن محافظات الجنوب

(١) السابق، ص ٢٣٥.
(٢) السابق، ص ٢٣٠.
(٣) موقع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، النشرة الإخبارية الفصلية، عدد إبريل ٢٠٠٥م.
(٤) أحمد الكاتب، مقالة: الفيدرالية خطوة نحو الحل أم بداية أزمة جديدة؟ ٢/ ٩/ ٢٠٠٦م، المدونة الخاصة بالكاتب.

والوسط مظلومة حتى هذه اللحظة، ولا يمكن أن تنقذ إلا بتطبيق النظام الفيدرالي. ومن الممكن القول إن مجالس محافظات الجنوب متفقة جميعها على المطالبة بتعجيل إصدار قانون فيدرالية الجنوب والوسط التي تعني عودة الحقوق لأهلها، وأظن أن شعبنا وناسنا في الجنوب ينتظرون هذه اللحظة بفارغ الصبر»، ويقول شاكر الدراجي مدير مكتب (حزب الدعوة -تنظيم العراق)، في المحافظة نفسها: «من خلال اطلاعنا على رغبة الكثيرين من أبناء محافظات الجنوب: الناصرية والعمارة والبصرة، وآراء كوادر الحزب عندنا في حزب (الدعوة الإسلامية - تنظيم العراق)؛ فإنهم يرون أن الفيدرالية الإدارية المتكونة من ثلاث محافظات هي الحل الأفضل»[1].

١١ - إن من أبرز تجارب التقارب الطائفي بين السنة والشيعة في العراق والتي يفتخر بها بعضهم، ما حدث عام ١٩٢٠م، حيث تنامى التقارب إلى درجة تبادل الحضور بين الطائفتين في المساجد والحسينيات، وإقامة الندوات والاجتماعات الجماهيرية في المساجد، وبخاصة في مناسبة المولد النبوي ﷺ ثم في رمضان، وكانت المشاعر جياشة والناس متحمسين لما يرونه من تقارب السنة والشيعة، وعندما حلت ذكرى وفاة الإمام علي في ٢١ رمضان ذهب موكب من أهل الأعظمية (أغلبية سنية) إلى الكاظمية (أغلبية شيعية) لمشاركة أهلها في العزاء أخذ الموكب الأعظمي يسير في صحن الكاظمية وهو يهزج قائلاً:

أبو بكر وعمر حزنانين   عالوصي حيدر

وملائكة السما وجبرائيل   لاجله تكدر

وقد حدث مثل هذا في الكرخ، حيث تألف موكب للطم من محلتي السوامرة والتكارتة (من السنة) وذهب إلى محلة الشيخ بشار لمشاركة تلك المحلة في العزاء، ويقال إن بعض اللاطمين أصيبوا في اليوم التالي بألم في صدورهم لأنهم لم يتعودا على لطم الصدور من قبل[2].

---

(١) الصباح، ١٩/ ٩/ ٢٠٠٧م.

(٢) لمحات اجتماعية، ج٥/ ١ص٢٠٦.

هذه شعائر أبرز مرحلة للتقارب السني الشيعي: مشاركة في البدع واللطم والقبور والمناسبات، يعني لو قدر لهذا التقارب أن يحدث فإن السنة إما أنهم سيزدادون اقترافاً للبدع، أو أنهم يتشيعون ويمارسون اللطم مع إخوانهم في الوطن.

إن ما بني على باطل فهو باطل، ولا يمكن أن يقوم تقارب على أساس المشاركات البدعية، ولذلك لم تدم هذه الأحلام طويلاً، إذ سرعان ما زالت، وعاد الشيعة يتهمون السنة بـ «المظلومية».

هذه بعض الحقائق فقط، حسب ما يسمح به السياق والمساحة، وهي كلها توضح أصالة النزعة الانفصالية الطائفية لدى الجمهور الشيعي العراقي، وغاية ما هنالك أن ذلك المجتمع متأثر بمرجعيته، فالشيعة على دين مراجعهم، ولأن المرجعية التقليدية تتخذ مسلكاً غامضاً، يتراءى للكثيرين أن الجمهور الشيعي متردد ومتذبذب، لكن الحقيقة - والله أعلم - أن ذلك انعكاس لحالة المراجع «التكتيكية»، وأن العملية كلها تدور في فلك النزاع الشيعي الشيعي، وهذا ما يجعل الجمهور في حالة من الحيرة، ومن حساب الأرباح والخسائر أيضاً.

لذلك نهيب بقادة السنة ورموزهم إذا أصروا على المراهنة على وطنية هؤلاء، أن يزحزحوا الرهان على الأقل، ليصبح ليس رهاناً على الوطنية، ولكن على كون الخسائر أكبر من الأرباح في المنظور الشيعي حتى الآن، مع احتمال التغير في أي وقت.

الفصل الرابع: موقف العشائر من الفيدرالية والتقسيم

ثمة تقديرات بأن ما لا يقل عن ثلاثة أرباع العراقيين ينتمون إلى القبائل البالغ عددها ١٥٠ قبيلة[١]، وبعض التقديرات الأخرى تصل بالعشائر إلى ٨٥٪ من سكان العراق[٢]، وهذا يجعل من العشائر قوة اجتماعية وسياسية هائلة في الدولة. وعلى الرغم من أن النسبة الأكبر من أبناء العشائر أصبحوا يعيشون في المدن، إلا أن الولاءات القبلية والتراتبية الهرمية التي يعتليها «شيخ العشيرة» لا تزال مؤثرة في المجتمع العراقي.

وكان نفوذ القبائل قد عاد للبروز في مرحلة الحصار الاقتصادي على العراق. ومع تدهور قدرة الدولة على تلبية حاجات الناس الأساسية، أصبحت «الطريقة الوحيدة أمام عراقيين كثيرين للحصول على عمل، هي الرجوع إلى القبيلة، فالعقوبات خلفت فراغاً ملأته القبائل»[٣].

هذا الامتداد الهائل للعشائر العراقية جعل موقعها في السياسة بعد الاحتلال يحتمل أمرين متناقضين: الأول: تنامي دور العشائر واضطلاعها بدور سياسي أكبر في النظام العراقي، أو الثاني: وهو ذوبان الدور العشائري في الفسيفساء السياسية الموجودة حالياً في العراق بما يجعل من العشائر مكوناً مشتركاً للجميع، بمعنى أن كافة الأطراف لديهم «عشائرهم».

المفارقة هنا أن العشائر في المناطق السنية تميل إلى النوع الأول، بينما تميل العشائر الشيعية إلى الثاني، أي أن عشائر الأنبار وصلاح الدين بدأ بعضها يبرز قوة سياسية موازية لقوة الأحزاب السنية وفي بعض الأحيان - والتوقعات - مهمشة لها.

(١) عراق المستقبل، جيف سيمونز، ص ٧١.
ربما تحتاج هذه المعلومة إلى مزيد من التدقيق نظراً للتداخل في الأسماء لدى كثير من الباحثين بين القبائل والعشائر والأفخاذ والفروع.. إلخ.
(٢) الحقيقة الدولية، ٢٠/ ٩/ ٢٠٠٧م.
(٣) عراق المستقبل، ص ٦٨.

أما في الجنوب الشيعي فإن العشائر - تبعاً لطبيعة المجتمع - لم تلعب نفس الدور، حيث يتجاذب كافة الأطراف المكون الشيعي، بحيث يمكن تواجد العشائر في صفوف المؤيدين لإيران والمعارضين لها، وبين المؤيدين للاحتلال والمعارضين له، كما يتوزعون بين الأحزاب، ولا توجد جهة أو حزب يتكدس في صفوفه العشائر الشيعية بحيث يمكن القول إن العشائر توجهها «كذا» بإطلاق.

ربما يكون السبب في ذلك مركزية المرجعية الشيعية. وكون العشائر بدأ تشيعهم بالأساس انطلاقاً من التأثر الجغرافي بمدينتي النجف وكربلاء ومن فيهم من علماء الشيعة؛ جعل ذلك من العشائر يشكلون دوائر انتماء تتحلق حول مركزية العلماء والعتبات، هذه المركزية ساهمت إلى حد كبير في تشتت القوة «العشائرية» على الجميع بنسب متقاربة أو (متوازنة) بلفظ أدق، هذه التقسيمات «الدائرية» ليست موجود لدى العرب السنة، لذلك تبدو التقسيمات الاجتماعية السنية متجنبة للبعد الديني غير متأثرة به في توزيع ولاءاتها داخل الطائفة.

هذه الثغرة - إن صحت التسمية ولو باعتبار الظرف لا مطلقاً - داخل المجتمع السني العراقي بدأ المجلس الأعلى يسعى في توظيفها لصالح مشروعه الفيدرالي، ويأتي في هذا السياق الزيارة التي قام بها عمار الحكيم إلى الأنبار ولقاؤه مع زعماء عشائريين من السنة. إنها محاولة إغراء سياسي واضحة، «تلك الحقيقة المحورية التي يرفضها رجال العشائر علناً ويقرون بها في جلسات خاصة»، وكشف «شيوخ عشائر حضروا لقاء (الحكيم - أبو ريشة)، أن الحديث تجاوز الإقرار بمشروع الأقاليم الفيدرالية إلى من يعلن إقليمه أولاً، ليترك الآخر أمام إقليم الأمر الواقع»[1].

من إفرازات «الدائرية» العشائرية لدى المجتمع الشيعي العراقي، أنهم صاروا هدفاً للاستقطاب من كافة القوى، بحيث أن المؤتمرات والبيانات المتضادة تصدر تباعاً من تجمعات عشائرية وأخرى مضادة لها، فعندما انعقد في بغداد مطلع العام ٢٠٠٦م مؤتمر عشائري في

(١) مشرق عباس، تقرير: الحكيم يسعى إلى فيدرالية الأمر الواقع، الحياة ٣٠/ ١٠/ ٢٠٠٧م.

بغداد معارض للفيدرالية، عقد بعده في الكوفة مؤتمر آخر ضم شيوخ عشائر شيعة لتأييد مطالب المجلس الأعلى. ومع احتمال أن يكون مؤتمر بغداد مشتركاً بين السنة والشيعة، فإن قدرة المجلس على حشد شيوخ عشائر في صفه تثبت ما قلناه، وحتى في الصراعات البينية الحزبية نجد العشائر حاضرة بقوة، فـ «الصراع في محافظات الجنوب يتجلى بأكثر من طريقة ويأتي على شكل تراشق واتهامات حول منصب محافظ البصرة، تتخلله اغتيالات عشائرية بين طرفي الأزمة: حزب الفضيلة والمجلس الأعلى»[1].

على الرغم من أن كثيراً من القبائل العربية تعرضت لانشقاق «ديني» بتشيع بعض فروعها -وأحياناً تشيعها بالكامل - خروجاً عن الأصل السني، فإن المجتمع العشائري الشيعي الجنوبي له سماته الخاصة التي يتميز بها مع ما يتشارك فيه مع بقية العشائر، هذه السمات عند تأملها تجعل من الصعب أن نتخيل وضعاً مستقراً في العراق إذا عادت السيطرة العشائرية بسياقها القديم من جديد.

ويرى المؤرخ العراقي عباس العزاوي أنه ليس «في مقدور مجموعة من العشائر مهما كانت قوية أن تنال استقلالاً سياسياً لبلادها. من طبيعة العشائريين أن اتفاقهم مؤقت وتنازعهم دائم، فإذا أتيح لهم أن يتفقوا على أمر ما، وينالوا فيه انتصاراً، فسرعان ما يختلفون فيه ويتنازعون بعد نيل الانتصار، وهم بذلك لا يستطيعون أن يؤسسوا لأنفسهم كياناً سياسياً ثابتاً»[2].

وعلى الرغم من تحامل الوردي الواضح على العشائر، إلا أن ما قاله لا يبعد عن الحقيقة، لكن الشاهد هنا أن خلخلة الأوضاع السياسية سوف تبعث من تحت الرماد الطموحات العشائرية القديمة، وربما كان نموذج «كريم ماهود المحمداوي» يعطي فكرة عما يمكن أن يكون الوضع عليه في الجنوب العراقي إذا فسح المجال للمد العشائري، لن يكون هناك وقتها «أميراً» واحداً للأهوار، بل أمراء متعددون، وسوف تتجزأ المنطقة إلى أقاليم وفق التقسيمات

(١) تقرير: الحكيم يسعى إلى فيدرالية الأمر الواقع، سابق.
(٢) لمحات اجتماعية، ج١ص١٠٠.

العشائرية مع تراجع سلطة الدولة المركزية، والتي يمثلها في الجنوب أساساً حزبيون تقسيميون أو عشائريون متطلعون.

إن هذا المناخ يمثل بيئة إيجابية لعودة سطوة العشائر المسلحة، وهو ما حدث عند اندلاع الحرب العالمية الأولى وتراخت سيطرة الحكومة عن بعض المناطق، فأصبح المسافرون والتجار مضطرين أن يدفعوا الإتاوة لدى كل مسافة قصيرة يقطعونها وإلا تعرضوا للنهب أو القتل، ففي منطقة صغيرة على الفرات بالقرب من أم البعرور لا يتجاوز طولها العشرين ميلاً، كانت هناك سبعة مواضع لجباية الإتاوة من السفن، إذ كان كل موضع مخصصاً لعشيرة معينة، وكانت كل عشيرة تفرض الإتاوة لقاء السماح للسفينة بالمرور»[1].

هذا الوضع لا يستبعد مثقفون شيعة ومحللون سياسيون عودته مرة أخرى في ظل الأوضاع الراهنة، وإذا ما طُبقت الفيدرالية «ستتحول الأقاليم إلى متنزه للعشائر والعائلات المتنفذة، وسيكون على العراقي المواطن أن يوقع حلفاً مع كل إقليم عشيرة يدخل في سيادتها و علمها و جيشها ليحصل على لقمة من بقايا موائد الكبار»[2].

تأتي الصراعات العشائرية العشائرية مرشحة للتفاعل في حالة طبقت الفدرالية بأي من صيغها «الشيعية» الثلاث، وحتى قبل ذلك مع تدهور السلطة المركزية. وفي نوفمبر ٢٠٠٧م نشب صدام مسلح بين عشيرتي الكرامشة والحلاف شمال البصرة، مما أحرق أنبوباً ناقلاً للنفط[3]، وقبلها اندلعت «في شمال البصرة معركة طاحنة بين عشيرتين متنافستين على خلفية صراع جاهلي مضحك حول الزواج من امرأة، و قد أسفرت الاشتباكات عن مصرع أربعة عناصر، مع ما سيتبع ذلك من حالات انتقام و ثأر لن يهدأ أوارها»، ويحكي الكاتب واقعة حضرها بنفسه عام ١٩٧٤م، يقول: «أتذكر جيداً أنه في ربيع عام ١٩٧٤

---

(١) لمحات اجتماعية، ج١ ص٢٧.

(٢) سهيل أحمد بهجت، مقال: حكومة جديدة أم حديقة عشائر، موقع عراق الغد، ٢/ ٢/ ٢٠٠٦م.

(٣) سلام إبراهيم عطوف كبة، مقال: العسكر والميليشياتية والإرهاب في عراق التنمية البشرية المستدامة، سابق.

حدثت في مدينة البصرة وفي سوق البصرة القديمة تحديداً معركة عشائرية ضخمة امتدت آثارها لتغلق طريق البصرة - بغداد، و لم تنته المعركة إلا بتدخل الجيش العراقي في شمال البصرة - لا يوجد جيش عراقي حالياً، بل قوات أمن سُمِّيت جيشاً تعسفاً - فقد تشاجر باعة من عشيرة عرب بزون، مع آخرين من عشيرة الدبيسات المنافسة، على خلفية خلاف حول مسائل البيع والشراء، و اشتبك أتباع العشيرتين بما فيهم النساء في معركة دموية حادة خلفت من القتلى والجرحى ما أغلق سوق البصرة ليوم كامل»[1].

أدى انتشار الأمية وتدني المستوى الثقافي والاجتماعي لقطاعات عريضة من أبناء العشائر الشيعية في الجنوب، وبخاصة في مناطق مثل الأهوار، إلى تحولهم للقمة سائغة يسهل اختراقها أو خداعها، ويتداول الشيعة قصة تبين سهولة خداعهم واختراقهم، وخلاصتها:

أن أحد المعممين المتدثرين بعمامته للتكسب من خلال المآتم والحسينيات ومجالس العزاء في الجنوب، و كان ذات يوم في مضيف أحد شيوخ العشائر الشيعة يقيم مأتماً حسينياً، فجاء إلى المجلس معمم آخر لكنه أرفع منزلة وعلماً بالمذهب، فشعر الأول بالخطر يتهدد مهنته وكسبه، فنصب فخاً للقادم الجديد، وسأله أمام شيخ العشيرة وأتباعه: «هل هناك سورة في القرآن اسمها سورة البقرة؟» فأجابه: نعم، فسأله ثانية: «هل هناك سورة تحمل اسم أبي الفضل العباس؟»، فقال المعمم الجديد: لا توجد سورة هكذا بهذا الاسم، وأخذ يشرح.. فقاطعه، ثم التفت لشيخ القبيلة والمجلس وقال لهم: كيف هناك سورة للبقرة، ولا توجد سورة للإمام أبي الفضل العباس شقيق الحسين و حامي حمى بني هاشم؟، فثار من في المجلس وأعضاء العشيرة على الشيخ المتعلم، وضُرب وطرد من المجلس شر طردة، على أنه ملحد وغبي، ويكره أهل البيت عليهم السلام[2].

بالكيفية نفسها، تعرضت العشائر للاختراق من قبل جهات عديدة، منها الاحتلال

(١) داود البصري، مقال: الصراعات العشائرية في العراق تخلف تاريخي، آرام نيوز، ٢٤/ ١١/ ٢٠٠٧م.
(٢) سمير عبيد، سيطرة رجال الدين غير العرب على قرار المرجعية الشيعية بالعراق، ج١، سابق.

البريطاني مطلع القرن العشرين، وكان البريطانيون يهتمون بدراسة المجتمعات التي يحتلونها، فكانوا يكلفون المهتمين بكتابة الكتب على شكل تقارير عن أوضاع العشائر، منها ما كتبه الميجر (ف. ل. إيدي) سنة ١٩١٩م بعنوان: مذكرات عن القبائل العربية البدوية، وكتاب: قنوات الفرات من المسيب إلى السماوة، المراكز الطبيعية ومركز العشائر ١٩١٨م، وكتاب: عشائر دجلة وربيعة، وعشائر ملتقى دجلة والفرات، وكتاب: عشائر دجلة، الأزيرج، الدائرة العربية، البصرة ١٩١٧م[١]، نتج عن ذلك استيعاب الاحتلال إلى درجة كبيرة لطبائع هذه العشائر وكيفية التعامل معها واختراقها.

الآن دخل الأمريكان على الخط بعد أن تعلموا «سر المهنة» من البريطانيين، فبدأت عن طريق الاستخبارات في الاتصال «برجال الدين والشيوخ والوجهاء، وفي المدن والمناطق الجنوبية ومنطقة الفرات الأوسط، ومن ثم يوفروا لهم الحمايات والسفر، ناهيك عن الهبات الأخرى من خلال تعيين وتنصيب أبنائهم وأحفادهم وأقربائهم في المناصب الحساسة داخل العراق، وفي السفارات والبعثات الأخرى خارج العراق.. فأصبح هؤلاء ونتيجة هذه السياسة أمريكان أكثر من الأمريكيين في العراق»[٢].

انتبهت واشنطن إلى أهمية العشائر منذ العام ٢٠٠٠م، وربما يكون اهتمام صدام حسين بهم في ذلك الوقت منبهاً لها، إذ كان يغدق عليهم الأموال والمزايا. وعند الغزو أرسلت أمريكا إلى العراق «عشرات الوحدات من الجنود وأخصائي المخابرات ومعهم ملايين الدولارات لحمل الزعماء القبليين على الانقلاب ضد صدام حسين، وعدت هذه الحملة المسماة مجازاً (حملة العملة) والتي استخدمت كثيراً في أفغانستان، جزءاً هاماً من الإستراتيجية العسكرية والسياسية للولايات المتحدة والمملكة المتحدة التي طورت لإسقاط نظام صدام»[٣].

تأسس في الجنوب تجمع عشائري أُطلِق عليه «التجمع العشائري الوطني المستقل في

---

(١) عشائر العراق، تأليف عبد عون الروضان، ص ٧.
(٢) سمير عبيد، مقال: ما سر تصاعد المقاومة في غرب العراق وضعفها أو شبه انعدامها في جنوبه؟
(٣) عراق المستقبل، جيف سيمونز، ص ٧٦.

العراق»، برئاسة جاسم الكاظم، ويتبنى التجمع بصفة أساسية معارضة النفوذ الإيراني في الجنوب العراقي، وأبرز إنجازات التجمع في هذا السياق إعلانه جمع توقيعات ما يزيد على ٣٠٠ ألف شيعي عراقي وقعوا على التماس يدين «التدخل الإرهابي الإيراني في العراق»، وذكر المسؤولون عنه أن إعداده استغرق ستة شهور، وطالب فيه الموقعون الأمم المتحدة بإرسال وفد للتحقيق في أربع سنوات من الجرائم بأيدي النظام الإيراني وممثليه في المحافظات الجنوبية، ووقع على الالتماس ١٤ رجل دين و٦٠٠ شيخ عشيرة و١٢٥٠ حقوقياً و٢٢٠٠ طبيب ومهندس وأستاذ جامعي و٢٥ ألف امرأة، وجاء فيه إن: «أكثر الطعنات إيلاماً التي غرزها النظام الإيراني في ظهر الشيعة في العراق هو استغلال مذهب الشيعة وبشكل مخجل لتحقيق نواياه الشريرة»[1].

لكن هذا البيان والعدد الضخم الذي وقع عليه على الرغم من كونه جهداً كبيراً، إلا أنه لا يقدم دلالة على شيء سوى موقف المسؤولين عنه، إذ عادة ما تكون مصداقية هذا النوع من البيانات ضعيفة، لصعوبة التحقق من العدد والأسماء وحقيقة وجودها، فالأمر لا يعدو أكثر من «فرقعة» إعلامية في وجه إيران. ومما يضعف من تأثيره الإشارة إلى أهمية وجود جماعة مجاهدي خلق في العراق، وهذه نقطة تلاقٍ مع الاحتلال الأمريكي الذي يقدم دعماً للجماعة على الرغم من تصنيفها له ضمن الجماعات الإرهابية، ويقول جاسم الكاظم: «تصنيف منظمة مجاهدي خلق منظمة إرهابية قد أخل التوازن في المنطقة، إذ كانت هذه المنظمة تشكل توازناً ضد أي زحف إيراني لأي منطقة من مناطق الخليج»[2]، وكان الكاظم قد انتقد الحكومة والبرلمان، بالإضافة إلى الاحتلال الأمريكي والأمم المتحدة، لأنه لم يصدر عنهم موقف واضح بشأن التدخل الخارجي في مدن الجنوب[3].

لا يمنع ما سبق من وجود عشائر رافضة للمحتل وللنفوذ الإيراني معاً، ولكنهم

(١) سي إن إن، ٢٢/ ١١/ ٢٠٠٧م.
(٢) الشرق الأوسط، ٢٦/ ١١/ ٢٠٠٧م.
(٣) صحيفة بابل، ٩/ ١/ ٢٠٠٨م.

قـلة، ويتعـرضـون للحصار والمضايقات، ولعل «مذبحة الزركة» تعطي مثالاً على ذلك، فقـد ذكرت معلومات مـن مصادر مختلفة أن من قتلوا كانوا ضمن مواكب زيارة عاشوراء ومـن العشائر العربية التي رفضت الانصياع للاحتلال، كما ذكر ذلك موقع مدينة العلم - التيار الخالصي - ١٥/ ٢/ ٢٠٠٧م.

الخاتمة

منذ مجيء وزير الدفاع الأمريكي روبرت جيتس إلى العراق يمكن ملاحظة التالي: تأكيده على أنه لا نصر في العراق، تشجيع زيادة القوات، التأكيد على فترة البقاء الطويلة في المنطقة وفي العراق، وسحب جزء من القوات تدريجياً، ليصل عددها في يوليو ٢٠٠٨م إلى ١٤٠ ألف جندي، بمعنى أن الضغوط الشديدة التي مورست على البيت الأبيض لتخفيض عدد القوات الأمريكية؛ نجحت الإدارة في التعامل معها بمهارة بحيث إنه بعد عام تقريباً عاد الاحتلال إلى مربعه الأول، وبقي عدد القوات كما هو بدون تغيير.

إنها إستراتيجية البقاء طويل الأمد، وهي إستراتيجية تتطلب «تسييل» الحلول، لا حلول دائمة لأي مشكلة في العراق، لا استقرار سياسي، الاحتقان الطائفي يتم ضبطه للتحكم فيه وليس لإزالته . . . لا يوجد نصر بمعنى لا أحد يقترب من لحظة الإعلان عن النصر، ومن ثم لا إجراءات يفترض أن تترتب على إعلان النصر، فقط جئنا لنبقى كما قال جيتس. . .

وحتى يُعرف الرئيس الجديد في نوفمبر ٢٠٠٨م؛ فإن الأمور ستظل على حالها، وأغلب الظن أن قدرة أي رئيس ديمقراطي قادم - هيلاري أو باراك - على تنفيذ الوعود الوردية بسحب القوات بالصورة الدراماتيكية التي استخدمت في حملات الترشح؛ ستبقى محدودة مقيدة بعوامل كثيرة لم يلتفت إليها أثناء حملات الترشح.

هناك معطيات على الواقع لا يمكن تجاوزها، وتجاوزها يعني أن المنطقة ستنتقل إلى مرحلة جديدة تماماً، وأغلب الظن أن الترتيبات العربية الآن، تندرج ضمن تحسبات ما بعد بوش، ولا شك أن الميول العربية تتجه إلى دعم الجمهوريين حتى تظل الأوضاع على ما هي عليه في العراق، وللعرب تاريخ قديم في دعم رؤساء جمهوريين مثل: ريتشارد نيكسون. .

كثير من الأزمات والصراعات السياسية لا يلزم أن تكون لها نهاية واضحة حاسمة توقف الصراع، ولكن تكون لها نهايات مفتوحة، بمعنى استمرار الصراع قائماً لسنوات قادمة، مع

إجراء تعديلات فقط على معادلات التوازن التي تحكم هذا الصراع، وحتى الأطراف القادرة على تحقيق نصر حاسم قد لا تلجأ إلى ذلك؛ لأنها تعلم أنها لن تستطيع حماية انتصارها، والأزمة في العراق تبدو قريبة من هذا التحليل، لا حلول نهائية في الأفق القريب، فقط يمكن تعديل الأدوار وتغيير التوازنات. هذه الملفات المفتوحة صعبة الغلق تعد سمة لازمة للإدارة الأمريكية تحكم تدخلاتها الخارجية المباشرة في مختلف دول العالم، وهذه السمة يرجع جزء منها إلى تخطيط مسبق، وجزء آخر إلى طبيعة ذاتية للأمريكيين، فهم لا يجيدون غلق الملفات، ولذلك تتفاوت التحليلات التي تحاول تفسير أدائهم في التدخلات العسكرية المباشرة من التآمر إلى التورط، كما حدث في فيتنام ويحدث في أفغانستان والعراق، من الصعب الحكم على الأداء الأمريكي؛ هل هم متورطون؟ أم أنهم يعلمون ما يفعلون؟ في كلتا الحالتين يمكن أن نلحظ قدراً مشتركاً - متفاوتاً - من العجز عن غلق الملفات المفتوحة.

إن أول خطوة في تحديد المسارات التي يمكن أن تسلكها الأوضاع في العراق هي معرفة أين نقف بالتحديد:

١ - توجد حكومة مركزية متقلصة الصلاحيات.

٢ - سيطرة الأحزاب والقوى الشيعية المتصارعة على الأرض تفوق سيطرة الدولة، إضافة إلى أن الدولة تمارس سيطرتها بالأساس عن طريق كوادر هذه الأحزاب نفسها.

٣ - يعيش العراق حالة تقسيم فعلية، إذ لا يمكن للأكراد التدخل في شؤون الجنوب، وكذلك العرب السنة، والشيعة لا يأبهون بما يحدث في كردستان، ويتدخلون في شؤون المنطقة السنية.

٤ - لا تزال مناطق التماس هي الأكثر اشتعالاً: بغداد، كركوك، ديالى، البصرة .. إلخ، وهي التي تعطي إيحاء أكثر بوجود صراع طائفي في العراق، ومن ثم تتركز عليها جهود إدارة الصراع المبرمج، سواء من قبل إطلاعات أو السي آي إيه أو غيرها.

٥ - هناك أزمة تحالفات داخل النظام السياسي العراقي، فقد تسممت الأجواء إلى الدرجة التي يعجز فيها طرف عن التحالف مع طرف آخر حتى النهاية، إلا أنه مع ذلك يبقى

أكبر قدر مشترك موجود بين الأكراد والأحزاب الشيعية .

٦ - سياسة التهجير أنتجت غالبية شيعية بدون جدال في الوسط والجنوب العراقي، مع اضطرار مئات الألوف من العرب السنة إلى الرحيل شمالاً .

٧ - آبار النفط خاضعة اسماً على الورق للحكومة المركزية، بينما فعلاً تسيطر عليها القوى النافذة شمالاً وجنوباً، هذا الفارق في السيطرة يهدر مئات الملايين سنوياً لتمويل الأحزاب والميلشيات .

٨ - الهدف الأكثر اتفاقاً عليه بين واشنطن وطهران هو ترسيخ الانقسام العراقي جغرافياً وطائفياً وعرقياً .

٩ - العراق أصبح دولة بلا جيش، وهو في ذلك ينضم إلى دول الخليج الأصغر مساحة، ولا يمكن بحال لدولة بلا جيش أن تتحكم بصورة مطلقة في سياساتها الخارجية، فضلاً عن جزء لا يستهان به من الشأن الداخلي .

١٠ - سقوط القوة العسكرية للعراق أوجد فراغاً بين إيران والكيان الصهيوني، وهذا الفراغ لا حل لمعالجته سوى بصراع عسكري، أو بتحالف مصلحي، والمشكلة في الحالة الإيرانية الإسرائيلية أن مسوغات الصراع العسكري غير كافية، ومسوغات التحالف الإستراتيجي لا تزال بحاجة إلى إنضاجها، فإلى أي كفة ستترجح المسوغات في المرحلة القادمة؟

١١ - تنطلق السياسة العربية في المنطقة ليس من مشروع سياسي طموح، ولكن اعتماداً على إستراتيجية تجنب المخاوف، فهذه الدول تفعل كذا أو لا تفعل؛ لأنها تخشى من هذا وذاك، مثل هذه السياسة لا تفلح في تحقيق أهدافها فضلاً عن تجنب مخاوفها .

١٢ - إن التدخلات الاستخباراتية العربية في العراق لا تبدو مثمرة، كونها تعتمد على إيجاد صيغ توازن جديدة لدى جهات تفتقر إلى امتداد أيديولوجي معها من ناحية، ولأنها تتقيد بالمساحات المتاحة في الفراغ الأمريكي حذراً من تجاوزها من ناحية أخرى .

١٣ - هناك عدد من السيناريوهات الداعية إلى تدويل بعض أجزاء العراق، مثل :

البصرة مثلاً، بمعنى توافق دول مجاورة على رعايتها في ظل رعاية أمريكية.

يأخذ الجدل - داخل أمريكا - حول الانسحاب من العراق طابعاً جدلياً فلسفياً في بعض الأحيان، حيث يفرق بعضهم بين ما إذا كان الانسحاب يجب نتيجة لما يحدث حالياً، أو نتيجة لما يمكن أن يحدث بعد الانسحاب، بمعنى أنه إذا كانت أمريكا تريد تقسيم العراق؛ فإن ذلك محتمل بانسحابها، وإذا كانت تريد له الاستقرار فهي قد أخفقت في تحقيقه وأنتجت حالة عكسية، فيجب عليها إذن لتحقيق هدفها - الاستقرار - أن تنسحب.

يقول الباحث الأمريكي المخضرم هوارد زن - وهو صاحب خبرة في الاحتلال الأمريكي لفيتنام - : «ليس هنالك أي يقين حول ما يمكن أن يحدث في غيابنا، لكنَّ هناك يقيناً مطلقاً إزاء نتيجة وجودنا»[(١)]، بالنسبة للرئيس الأمريكي جورج بوش فإن الأمر عكسي، فهو على يقين بما سيحدث إذا انسحبت الولايات المتحدة من العراق، وفي خطاب ألقاه في مدينة كنساس عقد مقارنة تاريخية بين الانسحاب من فيتنام والانسحاب من العراق، وأكد أن حدوث مثل هذا الانسحاب من العراق في الوقت الحالي سوف يخلف أعداد كبيرة من الضحايا الأبرياء مثلما حدث في جنوب شرق آسيا منذ ثلاثة عقود[(٢)]، يشاركه المرشح الجمهوري للرئاسة جون ماكين في هذا التوجه، بل يقذف به إلى حده الأعلى، فيقول: إن «الجيش الأمريكي يمكن أن يبقى في العراق مائة سنة طالما هناك حاجة إلى ذلك»[(٣)].

إن التفكير في العراق ما بعد الانسحاب ينتج آثاراً على الواقع ربما لا تقل عن الانسحاب نفسه، فالأحزاب الشيعية تتحرك مدفوعة بهاجس أن الانسحاب الأمريكي ربما يؤدي إلى فقد المكتسبات الشيعية، وهذه الحالة لم تظهر مؤخراً بل منذ بادية الاحتلال، وفي عام ٢٠٠٤م التقى عبد العزيز الحكيم مع شيوخ عشائر ووجهاء في العمارة، وحثهم على تأييد مشروع الفيدرالية، وقال: إن التكفيريين والصداميين - مرادفات للعرب السنة - سينقضون علينا نحن الشيعة إذا انسحبت القوات الأمريكية من العراق، وعلينا أن نثبت إقليمنا دستورياً

(١) العراق، منطق الانسحاب، ص ٨.
(٢) تقرير واشنطن، ١/ ٩/ ٢٠٠٧م.
(٣) فضائية الجزيرة، ٣١/ ١/ ٢٠٠٨م.

وعملياً منذ الآن[١]. «فوبيا» الانسحاب هذه جعلت شيعة العراق ينشطون في اتجاهين بوقت واحد؛ الاتجاه الأول: تأسيس دولة شيعية منفصلة داخل الدولة العراقية، هذه الدولة الشيعية تتمتع باستقلالية شبه تامة، بعيداً عن أي تدخلات كردية أو سنية، الاتجاه الثاني: السيطرة والتحكم في الدولة العراقية من خلال الأغلبية الطائفية بالإضافة إلى التحالف مع الأكراد.. إذن نحن أمام دولتين في العراق: دولة الشيعة الجديدة - الدولة الأم، وكلاهما تحت السيطرة الشيعية بنسب متفاوتة.

بالنسبة لقيادات شيعية أخرى؛ فإن الانسحاب ينتج «فوبيا» من نوع آخر، وهم يأخذون احتياطاتهم بإنشاء قواعد خلفية في دول أوروبية تقيم بها عائلاتهم، مترقبين حدوث «الهروب الكبير حين تحل الواقعة وينسحب الرفاق الأمريكان من المنطقة الخضراء و يعود الرفاق إلى قواعدهم الآمنة .. كانت بريطانيا قاعدة من قواعد الرفيق المناضل الملا إبراهيم الجعفري (قدس سره) وطبعاً لم يكن يمارس الطب في منفاه البريطاني بل كان يمارس اللطم والوعظ والإرشاد! فسبحان مغير الأحوال»[٢].

يمكن أن تنتج «فوبيا» الانسحاب أيضاً حالة متطورة إيجابية نوعاً ما، كما حدث في الحرب السلفادورية، فهي لم تتوقف إلا عندما سمع حكامها عن انتهاء الحرب الباردة، فتوقعوا انقطاع المعونة الأمريكية وراحوا على الفور يعرضون على قيادات المقاومة الوطنية التفاهم وعقد الصلح معها، وهو الأمر الذي تحقق في حالات معينة رغم عدم رضا المستشارين العسكريين الأمريكيين وسفراء أمريكا عن هذا التصرف[٣]. في الحالة العربية هناك تفضيل - توقع - للسيناريو الأسوأ، وهو الحرب الأهلية، وخضوع الجنوب العراقي لإيران بصورة تامة، مع احتمالات إعلان الدولة الشيعية، هذا التوقع ليس بعيداً، بل قد يكون قريباً جداً استناداً إلى تحليلات معمقة قام بها باول كولليير أستاذ الاقتصاد في جامعة أوكسفورد - مدير مجموعة بحث تابعة للبنك الدولي - حول احتمالات اندلاع حروب أهلية، وتوصل إلى أن

---

(١) هارون محمد، مقال: العلقمية الجديدة تجتاح بغداد للإجهاز عليها.
(٢) داود البصري، موقع آرام نيوز، ٤/ ١١/ ٢٠٠٧م.
(٣) جميل مطر، مقال: عن فرق الموت الأمريكية، ٣/ ٢/ ٢٠٠٥م، موقع المسيرة.

دولة متوسطة التطور تتضمن في ذاتها خطر اندلاع حرب أهلية تبلغ نسبته ١٤٪، وإذا كان الاقتصاد معتمداً في قسم كبير منه على صادرات المواد الخام - أي: أكثر من ٣٠٪ - فإن خطر اندلاع الحرب الأهلية تبلغ نسبته ٢٢٪، وإذا كان النفط هو الثروة الطبيعية فإن الخطر يصعد حتى نسبة ٤٠٪، أما إذا لم تكن البلد معتمدة إطلاقاً على صادرات المواد الخام فإن خطر الحرب الأهلية يهبط إلى نسبة ٥, ٠٪[١].

يعتمد العراق بصورة كاملة تقريباً على النفط، وحسب الباحثان توماس زايفيرت وكلاوس فيرنز فإن «التفسير المركزي للارتباط بين وجود النفط والحرب الأهلية يقول: حيثما عثر على ثروات أرضية في منطقة من المناطق فإن هذه الثروات الجديدة تحمل معها مزاجاً انفصالياً، فلماذا يقسم المرء الكعكة إذا كان بالإمكان الحصول عليها كاملة؟»[٢]. مما يفاقم الأزمة هنا أن النفط مع توفر النزعات الانفصالية يشكلان مزيجاً مدمراً للاقتصاد الوطني كما هو حادث الآن، «لاحظ عالم الاقتصاد مايكل روس - من جامعة كاليفورنيا في لوس أنجلوس - الذي اهتم بموضوع الارتباط بين الحرب الأهلية والنفط؛ أموراً مثيرة، كانت حركات الحروب الأهلية قادرة دوماً على تمويل نفسها عن طريق الدفع الآجل، وكان المال يأتي غالباً من ائتلافات الشركات النفطية التي كانت تراهن على خروج مواليها منتصرين، ومن ثم تتمتع الشركات النفطية التي دعمتهم بحقوق إنتاج حصرية، ويكتب روس أنه في أثناء حرب الجزائر حصلت جبهة التحرير الوطنية التي كانت تقاتل ضد قوة الاحتلال الكولونيالية على مال وسلاح من ائتلاف النفط الإيطالي إي إن آي مقابل الوعد بالحصول لاحقاً على امتيازات نفطية»[٣].

وهذه تحليلات خطيرة، إذ يعني ذلك أن شركات النفط دخلت على الخط، وأنها ربما تكون قد بلغت مرحلة التفاوض المباشر مع القيادات الشيعية في الجنوب العراقي، وبهذه الكيفية فإن تمزق العراق وتقسيمه سيكون من مصلحة الشركات العملاقة.

---

(١) السجل الأسود للنفط، ص ٢٣٩.
(٢) المرجع السابق، ص ٢٤٢ - ٢٤٣.
(٣) المرجع السابق، ص ٢٤١.

بالنسبة للكيان الصهيوني فإن الانسحاب الأمريكي ليس في صالحه؛ لأن الانسحاب دون تحقيق أهداف الحرب سوف يفهم في المنطقة على أنه فشل كبير، يقود إلى أزمة ذات أبعاد ومعانٍ واسعة جداً، تضطر إسرائيل لمواجهتها في المنطقة بمفردها[١]. أصدر مركز الشؤون الدولية التابع لجامعة نيويورك تقريراً يتضمن ثلاثة سيناريوهات محتملة لمستقبل العراق لما بعد الانسحاب الأمريكي الذي توقع له تاريخ ٢٠١٠م:

يقضي السيناريو الأول بظهور قائد وطني من وسط الفوضى التي تسود البلاد، يكون مستقلاً عن كل اللاعبين الإقليميين والدوليين، من الولايات المتحدة إلى إيران إلى تنظيم القاعدة والحكومات العربية، وسيقوم هذا القائد المفترض بتأسيس مصداقيته بوصفه الشخص الذي يوحِّد البلاد بجميع طوائفها وقومياتها.

السيناريو الثاني: احتواء الفوضى في العراق والحيلولة دون انتشارها في منطقة الشرق الأوسط بإقناع دول الجوار بأن انهيار العراق وانتشار عدوى الأفكار الثورية، وحالة اللا استقرار؛ ستؤدي إلى تهديد هذه الأنظمة التي عليها العمل سوية لتجنب انتشار حالة الفوضى في العراق إلى أراضيها.

السيناريو الثالث: يتمثل في عراق غارق في فوضى حرب أهلية تطال آثارها دول الجوار بطوفان اللاجئين، وتنامي نفوذ الجماعات الميلشياتية وتهديدها، وتآمر الدول على بعضها بعضاً لتقويض كل دولة استقرار الأخرى.

تذكر الدراسة احتمالاً منفصلاً، وكأنها ترجحه للعراق بوصفه مخرجاً من الأزمة، ويتلخص في إيجاد مناخ يسمح بنشوء ديكتاتور يحكم العراق، لتنغلق الدائرة وتعود الأوضاع إلى نقطة البداية من جديد، وتحدد الدراسة عوامل لظهور «الديكتاتور الأمريكي المنتظر»، وهي: تحقيق الانسحاب الأمريكي من العراق، إنشاء جيش عراقي قوي يمثل جميع أطياف الشعب، والتخطيط لانقلاب عسكري يهيِّئ المناخ الملائم لعقد علاقة متوازنة مع الولايات المتحدة، وباقي دول المنطقة[٢].

---

(١) الدور الإسرائيلي في الحرب الأمريكية على العراق، ص ١٠٨.
(٢) الحقيقة الدولية، ١١/٨/٢٠٠٧م.

إن أمريكا تقود قطار العراق عبر خط تصطف عليه ثلاث محطات؛ الأولى: فيدرالية مع حكومة قوية ذات صلاحيات متوسطة، الثانية: فيدرالية مع حكومة ضعيفة محدودة الصلاحيات، الثالثة: التقسيم إلى ثلاث دول.

ما تفعله أمريكا في العراق حالياً يمكن أن يقود إلى أي من هذه المحطات المتتالية، فهل تكتفي واشنطن ببلوغ المحطة الأولى وتوقف القطار؟ أم تنتظر حتى بلوغ الثانية؟ أم تسوق القطار حتى الثالثة؟

سبب اللبس في تحديد ما تريده الإدارة الأمريكية هو أن الإستراتيجية الأمريكية في العراق يمكن أن تقود العراق إلى أيٍّ من هذه المحطات.

البراعة الأمريكية هنا تكمن في أنها بينما تقود القطار نحو هذه المحطات الثلاث محتفظة بغموض المحطة المنشودة، فإنها توحي للعالم أنها لو تركت القطار لحاله سوف يندفع بجنون نحو المحطة الثالثة .... إذن ما الحل؟ الحل هو أن يترك العالم أمريكا ويتفرج عليها وهي تقود قطار العراق إلى المحطة التي تختارها هي، فإن نجحت في وقفه قبل الثالثة فقد أحسنت، وإن أخفقت فقد كان الأمر محتملاً على كل حال.

يروي بول بريمر في مذكراته: «بدا الجعفري غارقاً في التفكير، فقد تحدّيته للنزال وأشرت بوضوح إلى أن القطار سيغادر المحطة ويرجع إلى السياسيين أمر الصعود إليه ... من طقوس آخر الليل التي أمارسها إجراء مكالمة هاتفية مؤمَّنة لإطلاع الوزير رامسفيلد على المستجدات .. ذات ليلة شرحت استراتيجيتي السياسية «السريعة - البطيئة» ووصفت ما دار من حديث مع الجعفري « أعتقد أنه سيوقع سيدي الوزير» .. قال رامسفيلد: «جيد يا جيري كيف سيكون رد الآخرين»؟ « لا أعرف على وجه التأكيد بعد ... لكنني أعتقد أنهم سيركبون القطار أيضاً»[1]، ولله الأمر من قبل ومن بعد.

(١) عام قضيته في العراق، ص ١٠٧.

المراجع والمصادر

١ - الكتب:

١ - منهاج السنة النبوية، ج١، تأليف شيخ الإسلام ابن تيمية.

٢ - الخريطة السياسية للمعارضة العراقية، شمران العجلي، دار الحكمة، لندن.

٣ - السجل الأسود للنفط... تاريخ من الجشع والحرب والسلطة والمال، توماس زايفيرت وكلاوس فيرنر، المكتبة الشرقية، بيروت - لبنان.

٤ - ديك تشيني رئيس أمريكا الفعلي، جون نيكولز، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.

٥ - لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ٦ أجزاء، ٨ مجلدات، د. علي الوردي، مكتبة الصدر، إيراني.

٦ - حرب آل بوش... أسرار النزاع التي لا يمكن الاعتراف بها، إيريك لوران، دار الخيال، بيروت.

٧ - صراع الأضداد... المعارضة العراقية بعد حرب الخليج، د. علي محمد الشمراني، دار الحكمة، لندن.

٨ - تاريخ إيران بين ثورتين (١٩٠٦ - ١٩٧٩م)، د. آمال السبكي، سلسلة عالم المعرفة، الكويت.

٩ - دور الشيعة في تطور العراق السياسي الحديث، د. عبد الله بن فهد النفيسي، دار النهار، بيروت.

١٠ - حزب الله... وسقط القناع، أحمد فهمي، مجلة البيان، الرياض.

١١ - الثورة الإسلامية في إيران. . . الأسباب والمقدمات، صادق زيبا كلام، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة.

١٢ - العراق. . . منطق الانسحاب، آنتوني آرنوف، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

١٣ - الدولة العثمانية. . . عوامل النهوض وأسباب السقوط، علي محمد الصلابي، دار الفجر للتراث، القاهرة.

١٤ - السيد مقتدى الصدر. . . صدر العراق الثالث. . أهدافه، مواقفه، مشروعه، السيد محسن النوري الموسوي، مركز ولي الله للدراسات والتوجيه والإرشاد.

١٥ - سقوط الشاه، فريدون هويدا، مكتبة مدبولي، القاهرة.

١٦ - شيعة العراق، إسحاق نقاش، دار المدى، دمشق.

١٧ - هكذا تكلم أحمد الحسني البغدادي، الكتاب في جزئين، حامد القرشي، دار بيسان، بيروت.

١٨ - عراق المستقبل. . . السياسة الأمريكية في إعادة تشكيل الشرق الأوسط، جيف سيمونز، دار الساقي، بيروت.

١٩ - حدائق الأحزان، إيران وولاية الفقيه، مصطفى اللباد، دار الشروق، القاهرة.

٢٠ - دولة حزب الله. . . لبنان مجتمعاً إسلامياً، وضاح شرارة، دار النهار، بيروت.

٢١ - الحوزة العلمية العراقية. . . المشروع السياسي بين المقاومة والمطالبة عرض وتحليل ١٩١٤ - ١٩٨٠م، صادق جعفر الروازق، مركز العراق للدراسات.

٢٢ - التربية الخاطئة للغرب. . . كيف يشوه الإعلام الغربي صورة الإسلام، جو كينشلو وشيرلي شتاينبرج، دار الساقي، بيروت.

٢٣ - الدور الإسرائيلي في الحرب على العراق، مجموعة مؤلفين إسرائيليين، مركز الدراسات الفلسطينية، دمشق.

٢٤ - الطائفية والسياسة في العالم العربي... نموذج الشيعة في العراق، د. فرهاد إبراهيم، مكتبة مدبولي، القاهرة.

٢٥ - هذا هو التشيع بلسان الخوئي، عبد الملك بن عبد الرحمن الشافعي، مكتبة الرضوان، البحيرة - مصر.

٢٦ - قصة سقوط بغداد... الحقيقة بالوثائق، أحمد منصور، الدار العربية للعلوم، بيروت.

٢٧ - عراق المستقبل... دكتاتورية ديمقراطية أم تقسيم؟ ليام أندرسن وغاريث ستانفيلد، دار الوراق، لندن.

٢٨ - العراق تحت الاحتلال الأمريكي... محاضر مجلس الحكم الانتقالي ٤/ ١/ ٢٠٠٤ - ٥/ ٥/ ٢٠٠٤م، أحمد الحاج هاشم الدفاعي، دار الطليعة، بيروت.

٢٩ - المهدي المنتظر عند الشيعة الإثني عشرية، جواد العلي، منشورات الجمل، ألمانيا.

٣٠ - إيران بين التاج والعمامة، أحمد مهابة، كتاب الحرية، دار الحرية، القاهرة.

٣١ - مذكرات بول بريمر... عام قضيته في العراق.. النضال لبناء غد مرجو، بول بريمر، دار الكتاب العربي، بيروت.

٣٢ - العراق، ٣ أجزاء، حنا بطاطو، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت.

٣٣ - الفكر التكفيري عند الشيعة، حقيقة أم افتراء، عبد الملك بن عبد الرحمن.

٣٤ - تاريخ المملكة العربية السعودية، عبد الصالح العثيمين.

٣٥ - كتاب فدك في التاريخ، نسخة إلكترونية، شبكة العراقة الثقافية.

٣٦ - موسوعة مجلة المنار، محمد رشيد رضا.

٣٧ - كتاب «من فتاوى العلماء حول الشعائر الحسينية»، المؤلف غير مذكور، نسخة إلكترونية، موقع الإحقاقي.

٣٨ - كتاب في رحاب العقيدة، حوار مع محمد سعيد الحكيم، نسخة إلكترونية من موقعه على الإنترنت.

٣٩ - كتاب الاعتقادات، تأليف محمد بن بابويه القمي، نسخة إلكترونية، موقع الإحقاقي.

٤٠ - الوهابيون والعراق... عقيدة الشيوخ وسيوف المحاربين، رسول محمد رسول، نسخة إلكترونية.

٤١ - كتاب «لكي لا يقوم طاغوت جديد»، تأليف: هادي المدرسي، نسخة إلكترونية، موقع العراق للجميع.

٤٢ - كتاب «عالم جورج بوش السري»، تأليف إريك لوران، نسخة إلكترونية، موقع العراق للجميع.

٤٣ - كتاب «أسئلة لها استحقاقاتها في الغد القريب»، تأليف: محمد حسن الخالصي يناير ٢٠٠٥م، نسخة إلكترونية، موقع العراق للجميع.

٤٤ - كتاب «عصر الظهور»، تأليف: علي كوراني، نسخة إلكترونية.

٤٥ - الفرصة الصينية ثلاثة رؤساء وأزمة القوة العظمى الأمريكية، تأليف: زبغنيو برجينسكي.

٤٦ - قتل الأمل، تدخلات العسكريين الأمريكيين، تأليف: ويليام بلوم.

٤٧ - العد العكسي للأزمة... المواجهة النووية المقبلة مع إيران، كينيث آر تيمرمان، دار العلم للملايين، لبنان.

٢ - مواقع الإنترنت:

١ - موقع المركز الإعلامي للبلاغ.

٢ - موقع قناة الفرات التابعة للمجلس الأعلى.

٣ - د. فاضل الربيعي، الموقع الشخصي.

٤ - موقع كتابات.

٥ - أحد الكاتب، الموقع الشخصي.

٦ - موقع البرلمان الهولندي (شيعي).

٧ - موقع موسوعة الرشيد.

٨ - شبكة العراق الثقافية.

٩ - شبكة البصرة.

١٠ - موقع التجديد.

١١ - موقع عراق الغد.

١٢ - موقع السيستاني.

١٣ - موقع عنكاو.

١٤ - موقع مفكرة الإسلام.

١٥ - موقع مجلة العصر.

١٦ - موقع الأرشيف العراقي.

١٧ - موقع الأنباء العالمية.

١٨ - موقع الغالبون التابع لحزب الله العراقي.

١٩ - شبكة راصد .

٢٠ - موقع الملف برس .

٢١ - موقع مدينة العلم التابع للتيار الخالصي .

٢٢ - شبكة النبأ .

٢٣ - الجزيرة نت .

٢٤ - سمير عبيد ، الموقع الشخصي .

٢٥ - موقع الاتحاد الوطني الكردستاني .

٢٦ - صاحب الحكيم ، الموقع الشخصي .

٢٧ - إسلام أون لاين .

٢٨ - موقع المهدون .

٢٩ - محمد سعيد الحكيم ، الموقع الشخصي .

٣٠ - موقع كفاية المصري .

٣١ - موقع الإحقاقي .

٣٢ - موقع دار بابل .

٣٣ - موقع الجمل .

٣٤ - موقع المختصر .

٣٥ - موقع مجلة المحرر .

٣٦ - موقع وكالة الأخبار العراقية واع .

٣٧ - الرأي العام .

٣٨ - موقع الأوان.

٣٩ - موقع بي بي سي.

٤٠ - موقع التجديد العربي.

٤١ - موقع سويس إنفو.

٤٢ - موقع العهد.

٤٣ - ميدل إيست أون لاين.

٤٤ - موقع الحقيقة الدولية.

٤٥ - موقع أحرار العراق.

٤٦ - موقع القوة الثالثة.

٤٧ - موقع شبكة المعلومات السورية القومية الاجتماعية.

٤٨ - شبكة الرافدين.

٤٩ - موقع وكالة براثا.

٥٠ - وكالة قدس برس.

٥١ - موقع مجلة الحوار المفتوح.

٥٢ - موقع الألوكة.

٥٣ - المخابرات الأمريكية، كتاب الحقيقة.

٥٤ - موقع الثقلين.

٥٥ - موقع محيط.

٥٦ - موقع الحزب الديمقراطي التقدمي.

٥٧ - قناة العربية .

٥٨ - موقع الدار العراقية .

٥٩ - موقع النهى .

٦٠ - موقع المجمع العالمي للتقريب .

٦١ - موقع صوت كردستان .

٦٢ - مجموعة الأزمات الدولية .

٦٣ - موقع إيلاف .

٦٤ - موقع المجلس الوطني للمقاومة التابع لمجاهدي خلق .

٦٥ - سي إن إن .

٦٦ - دار بابل للدراسات والإعلام .

٦٧ - موقع وكالة حق .

٦٨ - موقع وطن .

٦٩ - موقع وطن الجميع .

٧٠ - موقع البيت العراقي .

٧١ - صحيفة النهار اللبنانية .

٧٢ - جريدة القبس الكويتية .

٧٣ - نيويورك تايمز .

٧٤ - جريدة الحياة .

٧٥ - جريدة الصباح العراقية .

٧٦ - جريدة الشرق الأوسط .

٧٧ - مجلة المشاهد السياسي .

٧٨ - مجلة الوطن العربي .

٧٩ - صحيفة المستقبل .

٨٠ - الوطن القطرية .

٨١ - الوطن العمانية .

٨٢ - الوطن الكويتية .

٨٣ - الرأي العام الكويتية .

٨٤ - صحيفة البينة الناطقة بلسان حزب الله العراقي .

٨٥ - جريدة بابل .

٨٦ - صحيفة السياسة الكويتية .

الفهرس